

المقدمة

وتشمل:

أولاً: الإطار المنهجي

ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي

تمهيد

تعد القوائم المالية احد أهم مخرجات النظام المحاسبية والمعدة وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والتي يتم الاعتماد عليه من قبل مستخدمي ومتخذي القرارات المالية، ومن هذه القوائم قائمة التدفقات النقدية التي تعد ابرز تلك القوائم المالية نظراً لاعتمادها على الأساس النقدي بخلاف القوائم المالية الأخرى المعتمدة على أساس الاستحقاق.

ان العمل على إعداد قوائم مالية تتسم بجودة معلومات مالية عالية تسهم في تضيق فجوة اتخاذ القرارات الاستثمارية والعمل على المفاضلة بين تلك المشاريع قصيرة الأجل وطويلة الأجل، كما ان الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية يسهم في تخفيض المخاطر المالية لمنشآت الأعمال باستخدام أساليب التحليل المالي لبناء نماذج تحقق أعلى درجات الأمان لمنشآت الأعمال بتخطيط نوع الاستثمارات المثلى بهدف اختيار صناديق استثمارية والعمل على إدارتها بما يسهم في تقليل المخاطر المالية بتنوع تلك الاستثمارات وعدم الإقتصار على صناديق استثمارية بعينها.

ان عملية اختيار هيكل التمويل الأمثل تعتمد بشكل أساسي على معلومات قائمة التدفقات النقدية باتخاذ قرارات تمويلية بناء على طبيعة نشاط منشآت الأعمال بما يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة بناء على البيانات التي يتم عرضها والطرق التي يتم استخدامها للمساعدة في عملية التنبؤ بقيم التدفقات النقدية المستقبلية وربطها بأساليب إحصائية للحد من عمليات الإفلاس المالي الذي يؤدي إلى تعثر بعض المشاريع خلال فترة عملها. إن العمل على استخدام قائمة التدفقات النقدية وربطها بالتحليل المالي يعمل على تقليل الفجوة التي تحدثها قائمتي المركز المالي والدخل نظراً لقصورهما على إظهار بعض المعلومات التي تسعى قائمة التدفقات النقدية على إظهارها كحجم التمويل وطرقه وحجم الاستثمار وطرق توزيعه على أنشطة المنشأة المختلفة.

مشكلة الدراسة

جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية وباستقراء جميع الدراسات السابقة المتوفرة داخل الدراسة وجد الباحث بان هناك فجوة فيها، حيث تناولت دراسة (عبد الهادي مبروك شرياش، 1981م) دور المحاسب في تقويم المشروعات الاستثمارية، فركزت دراسة (سامية تادروس إبراهيم، 1991م) على الإطار المحاسبي لإعداد قائمة التدفقات المالية والائتمانية القومية واستخدامها في مجال التخطيط المالي على المستوى القومي، وركزت دراسة (د. محمد شريف توفيق، 1991م) على تطوير النظام المحاسبي لاستيعاب محاسبة وقوائم التدفقات النقدية كبديل لقوائم ومصادر استخدامات الأموال، وركزت دراسة (ياسين أحمد العيسى، 1991م) على أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين، وركزت دراسة (احمد هشام معوض سليم، 1996م) نموذج للإفصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية لتلبية احتياجات أسواق

المال، وركزت دراسة (Bowen ,R.D. ,& Others, 1986) في مدى العلاقة بين الأرباح المحاسبية على أساس الاستحقاق والتدفقات النقدية، وركزت دراسة (Bariev ,B. & J. Livant,1990) في مدى الارتباط بين مؤشرات التدفقات النقدية بالعوائد والقيمة السوقية، وركزت دراسة (Finger. C. A.,1994) إلى اختبار قدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ بقيم التدفقات النقدية المستقبلية، وركزت دراسة (ثناء محمد إبراهيم طعمية، 1998م) نموذج متعدد المتغيرات للتنبؤ بالتدفقات النقدية، وركزت دراسة الباحثان، (د. علي محمد هويدي، د. احمد محمد لطفي، 1998م) على تطوير القياس والإفصاح المحاسبي في ظل المعيار المحاسبي رقم 4، وركزت دراسة (د. نهال فريد مصطفى، 1999م) على تقييم المحتوى المعلوماتي لبيانات التدفق النقدي، وركزت دراسة (H. Kwok,2002) على فحص معلومات التدفقات النقدية عند منح القروض المصرفية، وركزت دراسة (وليد زكريا صيام، 2003م) عن مدى إدراك أهمية استخدام البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، وركزت دراسة (عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفراء، 2005م) على أهمية البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقة الانتاجية دراسة ميدانية على مشروعات الصناعات السعودية، وركزت دراسة (د. ماجد الشرايري، 2006م) على اثر نظم المعلومات المحاسبية على قائمة التدفقات النقدية، وركزت دراسة (د. نهاد نادر، واخرون، 2006م) على المؤشرات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، وركزت دراسة (مصطفى حامد سالم الحكيم، 2007م) على دور القياس المحاسبي للجودة الشاملة في زيادة المحتوى الاعلامي للتقارير والقوائم المالية.

يتضح للباحث قلة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية عموماً . ومن ثم فإن الدراسات السابقة لم تختبر بصورة مباشرة اثر جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، إضافة إلى قلة الدراسات من هذا النوع في السودان. واعتمد الباحث في تبرير هذه الفجوة على نظرية المحاسبة الايجابية التي تحاول تفسير ما يتم من ممارسات محاسبية في الواقع العملي والآثار الناتجة عن ذلك على كل الأفراد والموارد المتاحة للمنشأة، فهي تفسر دوافع استخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية وأثره في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.

بالنسبة لمتغير مدى كفاية هيكل التمويل والتي تدفع إلى تحليل قائمة التدفقات، فقد اختبرت عدد من الدراسات المقارنة العلاقة بين العوامل التي تؤثر على مدى كفاية هيكل التمويل والتي تدفع إلى وجود آلية لتحليل قائمة التدفقات، ففي العراق ركزت دراسة (د. صبيحة قاسم، د. احمد نزار جميل، 2009م) على اثر التدفقات النقدية في عناصر هيكل رأس المال - دراسة تطبيقية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية.

يتضح للباحث ان هناك اختلاف بين الدراسات السابقة من حيث تناول متغيرات العوامل التي تؤثر على مدى كفاية هيكل التمويل والتي تدفع إلى وجود آلية لتحليل قائمة التدفقات وكذلك اختلاف مجال تطبيق الدراسة، إضافة إلى ان معظم الدراسات السابقة تصف العوامل التي تؤثر على مدى كفاية هيكل التمويل

والتي تدفع إلى وجود آلية لتحليل قائمة التدفقات، أما دراسة الباحث سوف تختبر متغيرات العوامل التي تؤثر على مدى كفاية الهيكل التمويلي لمنشآت الأعمال عبر الفترات المالية للمصارف السودانية، وان بعض هذه المتغيرات لم تختبر بعد في جمهورية السودان

بالنسبة لمتغير الحد من مخاطر الفشل المالي والتي تدفع إلى تحليل قائمة التدفقات، فقد اختبرت عدد من الدراسات المقارنة العلاقة بين العوامل التي تؤثر في الحد من مخاطر الفشل المالي والتي تدفع إلى وجود آلية لتحليل قائمة التدفقات، ففي السعودية ركزت دراسة (د. عمر عيسى حسن جهاماني، 2001م) مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك. وفي السودان ركزت دراسة (اميمة خليل محمد احمد، 2010م) مقترح تحليلي للتنبؤ المحاسبي بالتعثر المالي في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد.

يتضح للباحث ان هناك اختلاف بين الدراسات السابقة من حيث تناول متغيرات العوامل التي تؤثر في الحد من مخاطر الفشل المالي والتي تدفع إلى وجود آلية لتحليل قائمة التدفقات وكذلك اختلاف مجال تطبيق الدراسة، إضافة إلى ان معظم الدراسات السابقة تصف العوامل التي تؤثر في الحد من مخاطر الفشل المالي والتي تدفع إلى وجود آلية لتحليل قائمة التدفقات، أما دراسة الباحث سوف تختبر متغيرات العوامل التي تؤثر في الحد من مخاطر الفشل المالي لمنشآت الأعمال عبر الفترات المالية للمصارف السودانية، وان بعض هذه المتغيرات لم تختبر بعد في جمهورية السودان

بالنسبة لمتغير فاعلية القرارات الاستثمارية والتي تدفع إلى استخدام المعلومات غير الجيدة لقائمة التدفقات النقدية، فقد اختبرت عدد من الدراسات المقارنة العلاقة بين العوامل التي تؤثر في فاعلية القرارات الاستثمارية والتي تدفع إلى استخدام المعلومات الجيدة المتضمنة في لقائمة التدفقات النقدية، ففي مصر تناولت دراسة (محمد بدر الدين إبراهيم الأمين، 1987م) الإطار العلمي للتنبؤ بالبيانات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل السوق الكفاء لرأس المال، وركزت دراسة (احمد محمود محمد يوسف، 1988م) على تطوير التحليل المالي وفق الأساليب إحصائية لترشيد قرارات الاستثمار، واعتمدت دراسة (ثناء عطية فراج محمد، 1991م) على تطوير فاعلية المعلومات المحاسبية لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية دراسة نظرية تطبيقية، في حين ركزت دراسة (مدحت عبد الرشيد سالم علي، 1994م) على التقييم المحاسبي لقرارات تنويع الاستثمارات المالية في ظل ظروف الخطر باستخدام نموذج التمايز الكمي، في حين دراسة (احمد هشام معوض سليم، 1996م) في بناء نموذج للإفصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية لتلبية احتياجات أسواق المال، واعتمدت دراسة (شاهنדה ممدوح عربي، 1999م) على الدراسة التحليلية لفحص كفاءة بعض المؤشرات المحاسبية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية. وفي الأردن ركزت دراسة (ياسين أحمد العيسى، 1991م) على أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالية، وركزت دراسة (د. لطيف زيود وآخرون، 2007)، في دور الإفصاح المحاسبي على سوق الأوراق المالية لترشيد قرار الاستثمار. وفي الولايات المتحدة ركزت دراسة (ثناء محمد إبراهيم

طعمية، 1998م) نموذج متعدد المتغيرات للنتبؤ بالتدفقات النقدية مع التطبيق على الشركات في المملكة العربية السعودية، وركزت دراسة **(د. محمد كبيه كبيه ود. اميرة محمد عاكف عبيدو، 1999م)** على استحداث نظرية للمحافظ الاستثمارية ومدى إمكانية تطبيقها في سوق الاسهم السعودية، واعتمدت دراسة **(وليد زكريا صيام، وحسام الدين خدش، 2003م)** تأثير التدفقات النقدية على القيمة السوقية لأسهم الشركات الصناعية، واعتمدت دراسة **(عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفراء، 2005م)** على أهمية البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقة الانتاجية دراسة ميدانية على مشروعات الصناعات السعودية. وفي السودان ركزت دراسة **(صلاح علي احمد محمد، 2002م)** على المعلومات المحاسبية واثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال، واعتمدت دراسة **(اسماعيل محمد احمد شبو، 2007م)** على عمل دراسة مقارنة بين سوق الخرطوم للأوراق المالية وسوق ابوظبي للأوراق المالية لتقويم أهمية المعلومات المالية لأسواق الأوراق المالية، وركزت دراسة **(أيمن محمد نمر الشطي، 2007م)** على المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مستخدميها وأثره على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، واعتمدت دراسة **(عادل التجاني السوري، 2007م)** على أساليب اتخاذ صناعة القرارات في الاستثمار في الأوراق المالية وأثرها على حجم التداول للأوراق المالية.

يتضح للباحث ان هناك اختلاف بين الدراسات السابقة من حيث تناول متغيرات العوامل التي تؤثر في فاعلية القرارات الاستثمارية والتي تدفع إلى استخدام المعلومات الجيدة المتضمنة في لقائمة التدفقات النقدية وكذلك اختلاف مجال تطبيق الدراسة، إضافة إلى ان معظم الدراسات السابقة تصف العوامل التي تؤثر في فاعلية القرارات الاستثمارية والتي تدفع إلى وجود آلية لاستخدام المعلومات الجيدة بقائمة التدفقات النقدية، أما دراسة الباحث سوف تختبر متغيرات العوامل التي تؤثر في فاعلية القرارات الاستثمارية لمنشآت الأعمال باستخدام المعلومات الجيدة بقائمة التدفقات النقدية عبر الفترات المالية للمصارف السودانية، وان بعض هذه المتغيرات لم تختبر بعد في جمهورية السودان.

بالنسبة لمتغير فاعلية القرارات التمويلية والتي تدفع إلى استخدام المعلومات غير الجيدة لقائمة التدفقات النقدية، فقد اختبرت عدد من الدراسات المقارنة العلاقة بين العوامل التي تؤثر في فاعلية القرارات التمويلية والتي تدفع إلى استخدام المعلومات الجيدة المتضمنة في لقائمة التدفقات النقدية، ففي السعودية ركزت دراسة **(وليد زكريا صيام، 2003م)** مدى إدراك أهمية استخدام البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي. وفي السودان ركزت دراسة **(كمال احمد يوسف محمد، 2007م)** نموذج مقترح للمعايير المالية لتقويم المشروعات في ظل المخاطرة وعدم التأكد.

يتضح للباحث ان هناك اختلاف بين الدراسات السابقة من حيث تناول متغيرات العوامل التي تؤثر في فاعلية القرارات التمويلية والتي تدفع إلى استخدام المعلومات الجيدة المتضمنة في لقائمة التدفقات النقدية وكذلك اختلاف مجال تطبيق الدراسة، إضافة إلى ان معظم الدراسات السابقة تصف العوامل التي تؤثر في فاعلية القرارات التمويلية والتي تدفع إلى وجود آلية لاستخدام المعلومات الجيدة بقائمة التدفقات النقدية، أما

دراسة الباحث سوف تختبر متغيرات العوامل التي تؤثر في فاعلية القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال باستخدام المعلومات الجيدة بقائمة التدفقات النقدية عبر الفترات المالية للمصارف السودانية، وان بعض هذه المتغيرات لم تختبر بعد في جمهورية السودان

بالنسبة لمتغير زيادة المخاطر المالية والتي تدفع إلى استخدام المعلومات غير الجيدة لقائمة التدفقات النقدية، فقد اختبرت عدد من الدراسات المقارنة العلاقة بين العوامل التي تؤثر في المخاطر المالية والتي تدفع إلى استخدام المعلومات الجيدة المتضمنة في لقائمة التدفقات النقدية، ففي مصر ركزت دراسة (عاطف فوزي إبراهيم جاد، 2002م) دور قائمة التدفقات النقدية كأداة لتحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية. يتضح للباحث ان هناك اختلاف بين الدراسات السابقة من حيث تناول متغيرات العوامل التي تؤثر في المخاطر المالية والتي تدفع إلى استخدام المعلومات الجيدة المتضمنة في لقائمة التدفقات النقدية وكذلك اختلاف مجال تطبيق الدراسة، إضافة إلى ان معظم الدراسات السابقة تصف العوامل التي تؤثر في المخاطر المالية والتي تدفع إلى وجود آلية لاستخدام المعلومات الجيدة بقائمة التدفقات النقدية، أما دراسة الباحث سوف تختبر متغيرات العوامل التي تؤثر في تقليل المخاطر المالية لمنشآت الأعمال باستخدام المعلومات الجيدة بقائمة التدفقات النقدية عبر الفترات المالية للمصارف السودانية، وان بعض هذه المتغيرات لم تختبر بعد في جمهورية السودان

بناءً على ما تقدم تتمثل مشكلة الدراسة بالآتي:

1. الآلية لتحليل قائمة التدفقات النقدية المؤثرة على مدى كفاية هيكل التمويل.
2. الآلية لتحليل قائمة التدفقات النقدية للحد من مخاطر الفشل المالي.
3. تأثير المعلومات لقائمة التدفقات النقدية على فاعلية القرارات الاستثمارية.
4. تأثير المعلومات لقائمة التدفقات النقدية على فاعلية القرارات التمويلية.
5. تأثير المعلومات لقائمة التدفقات النقدية على المخاطر المالية.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة بالآتي:

1. الأهمية العلمية "النظرية" وتتمثل في:
 - أ. اتخاذ القرارات الاستثمارية المثلى لمنشآت الأعمال.
 - ب. اتخاذ القرارات التمويلية المثلى لمنشآت الأعمال.
 - ج. المفاضلة في اختيار المشاريع المستقبلية لمنشآت الأعمال.
 - د. تقليل المخاطر المالية لمنشآت الأعمال.
 - هـ. تفسير الجوانب السلوكية لمتخذي القرارات الاستثمارية والتمويلية بالاعتماد على مؤشرات قائمة التدفقات النقدية.

و. ربط أساليب التحليل المالي المتقدم لمؤشرات قائمة التدفقات النقدية بالقوائم المالية الأخرى.

- ز. المساهمة في لفت انتباه الأكاديميين ومراكز الأبحاث لمشكلة قائمة التدفقات النقدية وأثرها في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.
- ح. اثراء المكتبات العلمية ببحوث علمية تتناول قائمة التدفقات النقدية وربطها باتخاذ القرارات المالية.

2. الأهمية العملية "التطبيقية" تتمثل في:

- أ. إبراز أهمية قائمة التدفقات النقدية.
- ب. تحليل قائمة التدفقات النقدية وربطها بتحليل القوائم المالية الأخرى.
- ج. بناء نماذج للتنبؤ بمدى كفاية التمويل.
- د. بناء نماذج للتنبؤ للحد من مخاطر الفشل المالي.
- هـ. تسهم في زيادة عملية التنبؤ المستقبلي لاتخاذ القرارات المالية.
- و. رفع الوعي المحاسبي لمستخدمي معلومات قائمة التدفقات النقدية والمؤشرات المالية المشتقة منها.
- ز. مساعدة منشآت الأعمال في عملية المفاضلة في اختيار المشاريع المستقبلية على ضوء المعلومات والبيانات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية.
- ح. زيادة جودة المعلومات المقدمة في قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية المتعارف عليها محلياً وإقليمياً ودولياً .

أهداف الدراسة

تحقق الدراسة الأهداف الآتية:

1. عملية التنبؤ وفق أساليب إحصائية وعمليات التحليل المالي لقيم التدفقات النقدية تساعد في الحصول على نتائج جمة مستقاة من إصدار قائمة تدفقات نقدية وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها.
2. التعرف على مؤشرات قائمة التدفقات النقدية ومدى اسهامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
3. إبراز مدى أهمية معلومات قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات التمويلية.
4. التعرف على مؤشرات قائمة التدفقات النقدية ومدى اسهامها في تحديد هيكل التمويل.
5. تحديد المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية.
6. الاستخدام للأسس النقدية لتحقيق مصداقية القوائم المالية.
7. التعرف على المنهج الملائم لوصف العلاقة بين معلومات قائمة التدفقات النقدية والمخاطر المالية لمنشآت الأعمال.
8. الاستخدام لطرق التقييم المختلفة في عمليات دراسات الجدوى وفقاً لأسس إحصائية.

9. اختيار أفضل الأساليب الإحصائية لعملية التخطيط والتقييم للتدفقات النقدية المستقبلية والتقليل من تعثر المشاريع خلال فترة عملها.

فرضيات الدراسة

تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

أولاً: فرضيات الدراسة التطبيقية

الفرضية الأولى تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية يؤثر في مدى كفاية هيكل التمويل.

الفرضية الثانية تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية يسهم في الحد من مخاطر الفشل المالي.

ثانياً: فرضيات الدراسة الميدانية

الفرضية الثالثة تؤثر معلومات قائمة التدفقات النقدية على فاعلية القرارات الاستثمارية.

الفرضية الرابعة معلومات قائمة التدفقات النقدية تؤثر على فاعلية القرارات التمويلية.

الفرضية الخامسة معلومات قائمة التدفقات النقدية تسهم في تقليل المخاطر المالية.

نظريات الدراسة

استندت الدراسة إلى عدد النظريات في إطار الفكر المحاسبي، وجميع هذه النظريات أما منبثقة من نظرية المحاسبة الايجابية أو انها تحقق أهدافها:

1. **نظرية الاشارة** : تفترض هذه النظرية ان الإدارة تعد قوائم المالية لاصدار اشارات معينة في

معلومات القوائم المالية لاتخاذ قرارات استثمارية.

2. **النظرية الشرطية**: تفترض هذه النظرية ان احتمال وقوع الحدث يكون مشروطاً بالفعل المختار، ومن

ثم فان اختيار الإدارة من بين بدائل اختيار هيكل التمويل لبيان مدى كفاية هيكل التمويل يكون

مشروطاً بالقيود المفروضة على المنشأة، حيث يتم افتراض وجود علاقات متشابهة بين آلية تحليل

قائمة التدفقات النقدية وعملية اختيار هيكل التمويل.

3. **النظرية السلوكية**: تفترض هذه النظرية ان الإدارة تقوم بتحليل قائمة التدفقات النقدية للحد من

مشاكل التعثر المالي.

4. **نظرية الوكالة**: يمكن النظر إلى المنشأة على أنها مجموعة من العقود بين أعضاء الفريق الذي يقدم

عوامل الإنتاج (الملاك , الدائنين , العاملين , الإدارة) حيث أن كل عضو يسعى لتحقيق

مصالحه الذاتية وأن سعى كل فريق لتحقيق مصالحه الذاتية هو أمر محتمل مما يبرز التعارض بين

أعضاء الفريق.

5. **نظرية المحاسبة الايجابية**: تهتم تلك النظرية بتحسين عملية التنبؤ بالأحداث، والتركيز على ردود

أفعال الأطراف المعنية بالأحداث، ومدى استجابة إدارة أي منشأة للمعايير المعمول بها، واختيارها

لأحد السياسات المحاسبية دون الأخرى من بين عدة بدائل متاحة لذلك. إن الهدف من النظرية

الإيجابية هو تطوير التقارير المالية داخل نطاق المحاسبة عن طريق توضيح للدوافع نحو الاختيار

من بين السياسات والطرق المحاسبية البديلة ومن ثم التنبؤ بأثار تلك السياسات المحاسبية على الوحدة الاقتصادية. واشتق من نظرية المحاسبة الايجابية نظريات ومدخل سيتم الاعتماد عليها المتمثلة في:

- أ. **نظرية الوكالة والتعاقدات:** تنظر هذه النظرية إلى المنشأة تفترض هذه النظرية ان الإدارة تعد قوائم المالية لاصدار اشارات معينة في معلومات القوائم المالية لاتخاذ قرارات استثمارية.
- ب. **مدخل متخذي القرارات:** يركز على الكيفية التي يتخذ بها مستخدمي المعلومات المحاسبية القرارات ونوع المعلومات التي يطلبونها والى أن عملية اختيار وتشغيل المعلومات عادة تتأثر بالدوافع السلوكية للأفراد المستخدمين لتلك المعلومات.
- ج. **مدخل اقتصاديات المعلومات:** ينظر للمعلومات وفقاً لهذا المدخل على أنها مورد له تكلفة ومنافع ومن ثم ينبغي عدم تجاهل تأثير قرارات السياسة المحاسبية على المحددات والبواعث الاقتصادية الواقعية المؤثرة على أداء الوظائف المحاسبية.

منهجية الدراسة

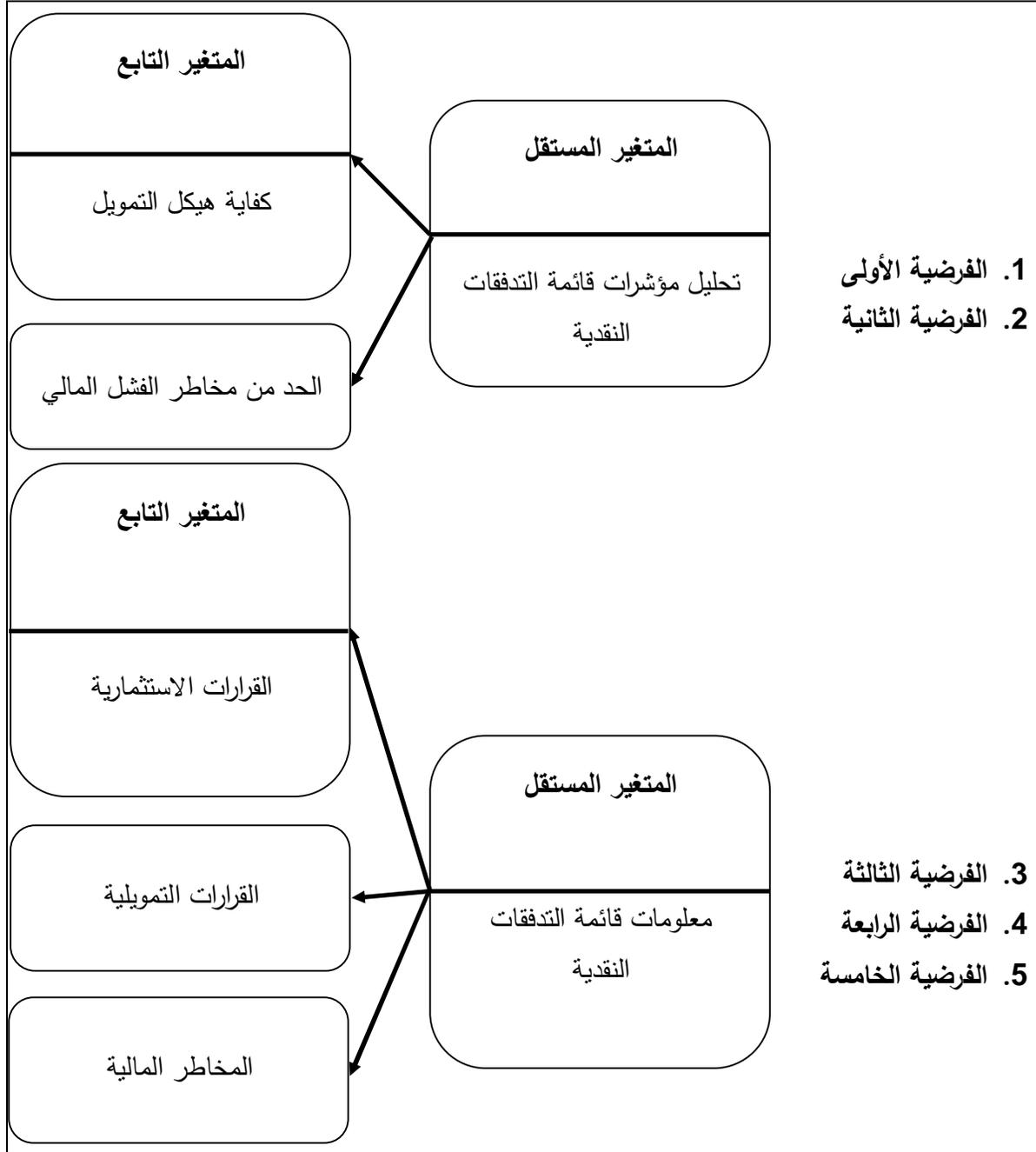
لغرض إنجاز الدراسة يستخدم الباحث المنهجية التالية:

1. المنهج التاريخي : للبحث عن اللحظة التاريخية لإعداد القوائم المالية وبالأخص قائمة التدفقات النقدية.
2. منهج التحليل الوصفي : بالكشف عن القواعد والأصول التي تتبني عليها إعداد القوائم المالية وبالأخص قائمة التدفقات النقدية وأساليب وطرق تحليل القوائم المالية.
3. المنهج والاستنباطي : وذلك من خلال البحث من العموميات للجزئيات في تتبع الحالة.
4. الإطلاع على الكتب والمراجع العلمية التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

النموذج التصويري للدراسة

يوضح الشكل رقم (أ) النموذج التصويري للدراسة حسب فرضياتها:

شكل رقم (أ)
النموذج التصوري للدراسة



المصدر: إعداد الباحث، 2014م

مصادر الدراسة

تتمثل مصادر الدراسة بالآتي:

1. المصادر الثانوية: الكتب، الدوريات، الرسائل العلمية، المؤتمرات والندوات، التقارير، والانترنت.

2. المصادر الأولية: استخدمت التقارير المالية المنشورة للمصارف المالية بسوق الخرطوم للأوراق المالية، والتقارير السنوية لسوق الخرطوم للأوراق المالية، كما استخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات من المصارف السودانية وسوق الخرطوم للأوراق المالية والمراجعين القانونيين والاكاديميين.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة بالاتي:

1. الحد الزمني: الدراسة التطبيقية، استخدمت التقارير المالية المنشورة لعينة من المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية التي تغطي الفترة من 2006م وحتى 2012م، أما الدراسة الميدانية، بيانات استمارة الاستبانة 2014م
2. الحد المكاني: الدراسة التطبيقية، بنك ادمرمان الوطني، أما الدراسة الميدانية عينة من المصارف السودانية.
3. حدود العينة : إدارة الاستثمار وإدارة المخاطر للمصارف التجارية السودانية بالمراكز الرئيسية، والمحاسبين والمراجعين والمحللين الماليين، شركات الوساطة المالية بالإضافة إلى المدراء الماليين والاكاديميين ذوي الاختصاص.

هيكلية الدراسة

تتكون الدراسة من مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، حيث تتضمن المقدمة الإطار المنهجي والدراسات السابقة، الفصل الأول بعنوان قائمة التدفقات النقدية والمعلومات لصناعة القرار ويعرض من خلال، المبحث الأول نشأة وتطور قائمة التدفقات النقدية، المبحث الثاني معلومات التقارير المالية لصناعة القرار، المبحث الثالث إعداد القوائم والتقارير المالية. الفصل الثاني دراسات الجدوى في ظل المخاطر المالية والتنبؤ بصناديق الاستثمار ويعرض من خلال، المبحث الأول مفهوم دراسة الجدوى المبحث الثاني المخاطر المالية والتدفقات النقدية المبحث الثالث أسس تقييم إستراتيجية الاستثمار. الفصل الثالث هيكل التمويل في ظل التنبؤ بالفشل المالي ويعرض من خلال، المبحث الأول مفهوم هيكل التمويل، المبحث الثاني التخطيط المالي لاختيار عناصر هيكل التمويل الأمثل، المبحث الثالث المؤشرات المالية التمويلية ونماذج التنبؤ بالفشل المالي. الفصل الرابع الدراسة التطبيقية، ويعرض من خلال، المبحث الأول الهيكل العام للنماذج المقترحة، المبحث الثاني تحليل البيانات واختبار الفرضيات. الفصل الخامس الدراسة الميدانية، ويعرض من خلال، المبحث الأول نبذة تعريفية عن نشأة عينة الدراسة، المبحث الثاني تحليل البيانات واختبار الفرضيات. الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة

1. دراسة، عبد الهادي مبروك شرياش، 1981م، (دور المحاسب في تقييم المشروعات

(1) الاستثمارية

تمثلت مشكلة الدراسة في كون أي قرار استثماري يحتاج إلى دراسة تحليلية لجدوى المشروع والحاجة إلى عملية التحقق من كافة مدخلات واحتياجات المشروع. هدفت الدراسة إلى تحديد الإطار العام للدور المحاسبي في مجال تقييم المشروعات بشقيه التجاري والقومي باعتباره ميداناً جديداً للمحاسب خصوصاً في البلاد النامية، وتكمن أهمية الدراسة في ما يترتب على القرارات الاستثمارية بوضع مبالغ ضخمة في أصول ثابتة يصعب استردادها وتكوين أعباء ثابتة يصعب تعديلها إذا ما تبين عدم سلامة هذه القرارات بعد تنفيذها، واتخاذ بعض هذه القرارات غالباً في ظروف عدم التأكد، والعائد المتوقع عن القرارات الاستثمارية والمتعلق بعمر المشروع وضرورة مراعاته لمشكلة القيمة الزمنية للتدفقات النقدية. وخلصت الدراسة إلى ضرورة إشراك الفنيين المختصين في دراسة الطرق البديلة للتصنيع واختيار أنسبها والعمل على تقدير الأموال المطلوبة للاستثمار في المشروع، مع التركيز على المحاسبة الإدارية والسعي لإيجاد استخدام الأساليب الإحصائية الضرورية لاستكمال الدراسة التحليلية في تقييم المشروعات الاستثمارية، ووجوب الموضوعية والبعد عن التحيز في تحليل واستخراج وعرض النتائج.

يتضح للباحث بان الدراسة أبرزت أهمية تقييم المشاريع الاستثمارية للمحاسب، وتختلف دراستي عنها في تناولها لبيان أهمية تمويل المشاريع الاستثمارية واختيار امثل هيكل تمويل لمنشآت الأعمال.

2. دراسة، Bowen, R.D. ,& Others, 1986

(2) (Evidence On Relationships Between Earning & Various Measures Of Cash Flow)

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى علاقة الأرباح المحاسبية على أساس الاستحقاق بالتدفقات النقدية، ومدى استخدام الأرباح المحاسبية بعملية التنبؤ بقيم التدفقات النقدية المستقبلية. هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين مجموعة من مؤشرات التدفقات النقدية التقليدية ومجموعة من المؤشرات النقدية البديلة، وبيان العلاقة بين مؤشرات التدفقات النقدية والربح المحاسبي، ومدى قدرة كل من مؤشر الربح المحاسبي ومؤشرات التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار في الأسهم. اعتمدت الدراسة على المدخل الايجابي لنظرية المحاسبة ومدخل اتخاذ القرارات. توصلت الدراسة إلى ان درجة الارتباط بين مجموعة مؤشرات التدفقات النقدية التقليدية ومجموعة من المؤشرات النقدية البديلة منخفضة، هناك ارتباط قوي بين مقاييس التدفقات النقدية والربح المحاسبي، وجود ارتباط ضعيف بين مقاييس التدفقات النقدية البديلة والربح المحاسبي، تمثل مؤشرات التنبؤ

(1) عبد الهادي مبروك شرياش، دور المحاسب في تقييم المشروعات الإستثمارية، (الرياض: مجلة الإدارة العامة، العدد

30، 1981م)، ص ص 149-186

(2) Bowen, R.D. & Others, Evidence on the Relationships Between Earnings and Various Measures of Cash Flow, The Accounting Review, 1986, pp 713-725

بالتدفقات النقدية المستقبلية من أفضل المؤشرات. أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد بقيم التدفقات النقدية للتنبؤ المستقبلي بقيم الأرباح، وضرورة اعتماد قائمة التدفقات النقدية كأساس للتنبؤ المستقبلي بقيم الأرباح المستقبلية.

يتضح للباحث بان الدراسة سعت لعملية ربط النسب المالية التقليدية وإيجاد نسب بديلة من قائمة التدفقات النقدية بغرض إيجاد نسب تساعد على التنبؤ بقيم التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة، وتختلف دراستي في إيجاد السبل الاستثمارية الأفضل وطرق تمويل المشاريع الاستثمارية وبناء نماذج تسهم في عملية التنبؤ وفق طبيعة منشآت الأعمال.

3. دراسة، محمد بدر الدين إبراهيم الأمين، 1987م، (الإطار العلمي للتنبؤ بالبيانات المحاسبية لاتخاذ

القرارات الاستثمارية في ظل السوق الكفاء لرأس المال)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة بعدم إتباع الأسس العلمية والكمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية بصورة مثلى داخل سوق رأس المال وعدم فعالية السوق لضعف البيانات المحاسبية داخل سوق رأس المال. هدفت الدراسة لتحديد مفهوم وطبيعة السوق الفعالة لرأس المال ومقوماتها الرئيسية، وتحديد طبيعة البيانات المحاسبية التي تؤثر على سوق رأس المال واللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي. توصلت الدراسة الى نتائج منها عدم توافر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات لجميع المتعاملين في البورصة بنفس الدرجة وفي ذات الوقت، ووجود تدخل حكومي في صور متعددة أدى إلى تحجيم النشاط في البورصة مما أفقدها خواص السوق الكاملة، وان طبيعة البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات داخل بورصة الأوراق المالية في القاهرة والإسكندرية والمتمثلة في نصيب السهم من التوزيعات وصافي الأرباح وحجم المخاطرة ثم صافي التدفق النقدي. أوصت الدراسة باستخدام خطة إعلامية للتوعية بأهمية الاستثمار في الأوراق المالية بمختلف أنواعها، ومنح امتيازات ضريبية مشجعة للاستثمار في الأوراق المالية، والعمل على إنشاء مكاتب متخصصة في التحليل المالي تكون مهمتها إعداد التحليلات المالية المختلفة للشركات المسجلة في البورصة، ضرورة نشر التنبؤات الخاصة بالبيانات السابقة لزيادة كفاءة اتخاذ القرارات داخل البورصة.

يتضح للباحث بان الدراسة اوضحت التطور الملحوظ بضرورة نشر المعلومات المحاسبية والعمل على زيادة فعالية المعلومات بالأسواق المالية بنشر معلومات لكافة الفئات، وبداية ظهور وظيفة المحلل المالي مما يظفي عملية العدالة لسهولة عملية اتخاذ القرارات من ذوي الاختصاص والمهتمين بالمعلومات والبيانات المحاسبية داخل سوق الأوراق المالية، وتختلف دراستي عنها في تناولها لاستثمار الأموال الفائضة عن حاجة المنشأة بمحافظ استثمارية قصيرة وطويلة الأجل وتحديد هيكل التمويل الانسب للمنشآت المالية.

(1) محمد بدر الدين إبراهيم الأمين، الإطار العلمي للتنبؤ بالبيانات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل السوق

الكفاء لرأس المال، (الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1987م)

4. دراسة، احمد محمود محمد يوسف، 1988م، (تطوير التحليل المالي بالأساليب الإحصائية لترشيد

قرارات الاستثمار في سوق المال المصري)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة لمحاولة بيان مدى إمكانية استخدام الأساليب الإحصائية وخاصة أسلوب تحليل التمايز في تضيق المنشآت الاقتصادية للقطاع الصناعي العام. هدفت الدراسة لبيان مدى إمكانية تطبيق الأساليب الإحصائية في مجال الفكر المحاسبي لتطوير استخدام المؤشرات المحاسبية في تقييم أداء المنشآت والتنبؤ بهذا الأداء في المستقبل. اتبعت الدراسة المنهج النظري والدراسة التطبيقية. توصلت الدراسة إلى نتائج منها ان استخدام أسلوب تحليل التمايز أعطى الكثير من الدقة والتفصيل في التوصل إلى دالة منطقية وسليمة بشأن حدود الفصل بين المنشآت الناجحة والفاشلة والتي يمكن استخدامها في السوق المصري بالتطبيق في مجال الصناعة، أوضحت الدراسة التطبيقية إمكانية التوصل إلى نموذج إحصائي يفيد في توفير معلومات إضافية للقوائم المالية والحسابات الختامية المنشورة بصورة مبسطة يساعد على تقييم أداء هذه المنشآت. أوصت الدراسة أهمية تناول المؤشرات المالية الخاصة بقياس الربحية والكفاءة والسيولة في الآجل الطويل والقصير عند تحديد مدى اتجاه المنشأة للإفلاس، وأهمية استخدام أسلوب التحليل العملي والذي يساعد على تجميع المؤشرات التي تنتمي لطبيعة واحدة في مجموعة خاصة.

يتضح للباحث بان الدراسة اوضحت فاعلية زيادة أداء التحليل المالي بربط المؤشرات للقطاع المعني بعضها ببعض من خلال مدى ترابط تلك المؤشرات في زيادة فعالية جودة المعلومات المستخدمة لاتخاذ قرارات الاستثمار بسوق الأوراق المالية وبالتالي زيادة فعالية السوق المالي والذي يسهم بدوره في انتعاش الاقتصاد القومي. وتختلف دراستي عنها في تناولها بناء نماذج إحصائية لاختيار امثل هيكل لتمويل منشآت الأعمال لنفادي مشاكل التعثر المالي باختبار التمان Altman.

5. دراسة، Bariev ,B. & J. Livant,1990

(⁽²⁾The Information Content of Funds Statement Ratios)

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى الارتباط بين مؤشرات القوائم المالية بالعوائد السوقية، ومدى ارتباط مؤشرات قائمة الأموال بالعوائد السوقية. هدفت الدراسة لاختبار المحتوى المعلوماتي للمؤشرات المالية لقائمة الأموال، ومن المفترض ان قائمة الأموال يكون لها محتوى معلوماتي عندما تكون المؤشرات المستخرجة منها لها ارتباط قوي بعائد الأسهم بدرجة اكبر من ارتباط النسب المالية التقليدية المستخرجة من قائمة المركز المالي وقائمة الربح بعائد الأسهم. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي. توصلت الدراسة إلى وجود ادلة على ان المعلومات المستقاة من المؤشرات المالية لقائمة الأموال إذا ما استخدمت مع مؤشرات المالية

(1) احمد محمود محمد يوسف، تطوير التحليل المالي بالاساليب الاحصائية لترشيد قرارات الاستثمار في سوق المال

المصري، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1988م)

(2) Bariev, B. & J. Livant, **The Information Content of Funds Statement Ratios**, Journal of Accounting, Auditing & Finance, Summer90, Vol. 5 Issue 3, , pp 411-433

المستقاة من الميزانية وقائمة الربح تقدم درجة ارباط اكبر مع عائد السوق للاسهم عما لو استخدمت المؤشرات المالية من قائمة الربح والميزانية فقط، ان المؤشرات المالية من قائمة الأموال أكثر ارتباطا مع عائد السوق عن ارتباط مؤشرات الميزانية وقائمة الربح مع عائد الأسهم. أوصت الدراسة بان المعلومات الخاصة بقائمة الأموال مهمة بالنسبة للمستثمرين،

يتضح للباحث بان الدراسة سعت لعملية ربط المؤشرات المالية بعضها ببعض والعمل على ايجاد مقدار الارتباط بين تلك النسب ومدى تربطها لمساعدة في عملية اتخاذ القرار، وتختلف دراستي عنها في تناولها لقائمة التدفقات النقدية بعد ظهورها بصورتها النهائية.

6. دراسة، ثناء عطية فراج محمد، 1991م، (تطوير فعالية المعلومات المحاسبية لخدمة قرارات

الاستثمار في الأوراق المالية دراسة نظرية تطبيقية)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توافر المعلومات الاقتصادية عن الشركات المدرجة وذلك لتمكين المستثمرين من اتخاذ القرار السليم، وتأثر المعلومات المحاسبية المنشورة في سوق الأوراق المالية في اتجاهين تأثيرها وارتباطها بدرجة كفاءة السوق ذاته، وتأثيرها وارتباطها بالقرار الذي يتخذه المستثمر في الأوراق المالية. هدفت الدراسة في مدى إمكانية رفع كفاءة الوظيفة المحاسبية في خدمة المستثمرين في سوق الأوراق المالية، مدى ملاءمة المعلومات المتاحة لدور البورصة في دفع عجلة الاقتصاد القومي، ودراسة احتياجات المستثمرين في الأوراق المالية من المعلومات المحاسبية على كل من المستوى النظري والتطبيقي. اتبعت الدراسة كلا من منهج الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية والدراسة المقارنة. توصلت الدراسة إلى ان هناك علاقة بين كفاءة الأوراق المالية والمعلومات المحاسبية المنشورة سواء كانت معلومات داخلية أو معلومات خارجية، تؤدي الأسواق المالية بصفة عامة وأسواق الأوراق المالية بصفة خاصة اللازمة للاستثمار وتسهيل تحويل الموارد المالية إلى موارد حقيقية وكذلك التقييم السليم للأوراق المالية، وتعتبر المعلومات المحاسبية على درجة كبيرة من الأهمية لكل من المستثمر والدولة والشركة. أوصت الدراسة بضرورة تبسيط المعلومات المحاسبية المنشورة وزيادة درجة فعاليتها وذلك من خلال تعاون جمعية المحاسبين مع بورصة الأوراق المالية وهيئة سوق المال، وضرورة تعاون هيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية في مجال خدمة المستثمرين بتوفير ما يلزمهم من معلومات من خلال إنشاء بنك للمعلومات يقوم بتجميع كافة المعلومات عن جميع الشركات في السوق المصرية.

يتضح للباحث بان الدراسة اوضحت فعالية زيادة المعلومات المحاسبية لخدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية بأسواق الأوراق المالية لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة والذي يسهم بدوره في انتعاش الاقتصاد القومي. وتختلف دراستي عنها في تناولها بناء نماذج إحصائية لاختيار أفضل المشاريع الاستثمارية لمنشآت

(1) ثناء عطية فراج محمد، تطوير فعالية المعلومات المحاسبية لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية دراسة نظرية تطبيقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1991م)

الأعمال واختيار امثل هيكل لتمويل منشآت الأعمال واختبار مدى كفاءة الأسواق المالية لاختبار نموذج الفشل المالي.

7. دراسة، سامية تادروس إبراهيم، 1991م، (الإطار المحاسبي لإعداد قائمة التدفقات المالية

والائتمانية القومية واستخدامها في مجال التخطيط المالي على المستوى القومي)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في صعوبات يتعلق بعضها بمتطلبات الإعداد والبعض الآخر مرتبط بمحتويات هذه الصورة ومدى اعتماد المسؤولين عن السياسة المالية عليها وتفهمها. هدفت الدراسة إلى إبراز دور قائمة التدفقات النقدية المالية والائتمانية في التخطيط المالي على المستوى القومي، وتطوير وتوفير البيانات المحاسبية اللازمة لتوفير بيانات تستخدم في إعداد قائمة التدفقات النقدية المالية والائتمانية القومية. اتبعت الدراسة منهج الدراسة العلمية والدراسة التطبيقية. توصلت الدراسة بان محاسبة التدفقات النقدية المالية والائتمانية توفر بيانات ومعلومات لدراسة الجانب المالي للنشاط الاقتصادي بشكل متناسب ومتكامل موزعة وفقا للتجانس بين الوحدات الاقتصادية التي تتخذ القرارات، اتخاذ ترتيبات خاصة من شأنها ضمان توافر الحد الأدنى من البيانات والمتطلبات التي يعتمد عليها إعداد هذه القوائم، هناك صعوبات عند دراسة وإعداد قائمة التدفقات المالية والائتمانية. أوصت الدراسة بإعداد قائمة التدفقات النقدية المالية والائتمانية لكل سنة على المستوى القومي حتى يمكن الاعتماد عليها كأسلوب علمي في عملية إعداد الجانب المالي للتخطيط القومي، توفير بيانات عن التدفقات المالية لقطاعات الاقتصاد القومي غير المالية بالتفصيل بالشكل المطلوب لإعداد القائمة، وتطوير النظام المحاسبي الحكومي.

يتضح للباحث بان الدراسة اوضحت زيادة الوعي المحاسبي لاعداد قائمة التدفقات النقدية وبيان أهميتها على مستوى الاقتصاد القومي. وتختلف دراستي عنها في تناولها بناء نماذج إحصائية لاختيار امثل هيكل لتمويل منشآت الأعمال لتفادي مشاكل التعثر المالي باختبار التمان Altman، وبيان أهمية النسب المالية المرتبطة بقائمة التدفقات النقدية لاستقراء المستقبل.

8. دراسة، د. محمد شريف توفيق، 1991م، (تطوير النظام المحاسبي لاستيعاب محاسبة وقوائم

التدفقات النقدية كبديل لقوائم ومصادر استخدامات الأموال)⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة بعدم قيام شركات المساهمة العامة بإعداد قوائم التدفقات النقدية والاعتماد على قائمة الدخل وفق أساس الاستحقاق وتعديله برأس المال العامل لقياس قيم التدفقات النقدية من نشاطات المنشأة التشغيلية. تكمن أهمية الدراسة في تقييم مدى التجانس في عرض قائمة التغيرات في المركز المالي (مصادر واستخدامات الأموال) وبيان إلى أي مدى هناك حاجة للتقرير عن التدفقات النقدية، والتركيز في

(1) سامية تادروس إبراهيم، الإطار المحاسبي لإعداد قائمة التدفقات المالية والائتمانية القومية واستخدامها في مجال

التخطيط المالي على المستوى القومي، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 1991م)

(2) د. محمد شريف توفيق، تطوير النظام المحاسبي لاستيعاب محاسبة وقوائم التدفقات النقدية كبديل لقوائم ومصادر

استخدامات الأموال، (الرياض: مجلة الإدارة العامة، العدد 70، إبريل 1991م)، ص ص 85-157

استخدام نتائج هذه التقييمات الميدانية حالياً لاستكمال بناء معايير المحاسبة بالمملكة العربية السعودية. توصلت الدراسة بوجود تباين معنوي بين أساليب عرض قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، عدم قدرة المقاييس التقليدية على توفير قياس بديل للتدفقات النقدية في معظم القطاعات الاقتصادية. أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، والعمل على تطوير الأنشطة المحاسبية لاستيعاب التقرير عن التدفقات النقدية لخدمة أهداف قطاع المستخدمين.

يتضح للباحث بان الدراسة سعت لإحلال قائمة التدفقات النقدية مكان قائمة المصادر والاستخدامات. وتختلف دراستي عنها بالاعتماد على مؤشرات قائمة التدفقات النقدية ومدى اسهمها في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.

9. دراسة، ياسين أحمد العيسى، 1991م، (أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير

المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالية⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة بضرورة بيان أهمية القوائم المالية للمستثمرين باعتبارها المصدر الهام للمعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ومدى كفاية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية التي تصدرها الشركات في الأردن، هدفت الدراسة بوضع مقترحات تساعد على توفير المعلومات المحاسبية، التوسع في سياسة نشر المعلومات، وتطوير مهنة التحليل المالي وتشجيع قيام مؤسسات التحليل المالي. اتبعت الدراسة أسلوب دراسة الحالة. خلصت الدراسة إلى إنشاء مؤسسات للتحليل المالي والتوسع بإضافة معلومات مفيدة.

يتضح للباحث بان الدراسة سعت لحل مشكلة الدراسة من خلال إنشاء مؤسسات للتحليل المالي وهو ما قد يزيد من كلفة المعلومات المراد اتخاذ القرار بشأنها ويقلل العائد للمستثمر، كما أن الدراسة لم تشترط وجود هيئة رقابية على تلك المؤسسات مما يزيد من عدم صحة المعلومات المستقبلية لمعلومات المنشورة من قبل تلك الهيئات والمعلومات التي قد تكون مغلوطة في أحيانا أخرى. وتختلف دراستي عنها في تناولها أهمية القوائم والتقارير المالية وبالأخص قائمة التدفقات النقدية وبيان مدى أهمية المعلومات المستخلصة منها لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.

10. دراسة، Finger. C. A., 1994

(The Ability Of Earnings To Predict Future Earnings & Cash Flow)⁽²⁾

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى قدرة الأرباح المحاسبية على التنبؤ بالربح المحاسبي والتدفق النقدي من عمليات التشغيل. تمثلت مشكلة الدراسة في مدى علاقة بين الأرقام المحاسبية عبر الوقت والمقدرة على التنبؤ بالقيم المستقبلية. اعتمدت الدراسة على أسلوب الوصف التحليلي، واستخدام أسلوب السلاسل الزمنية.

(1) ياسين أحمد العيسى، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالية، (عمان: مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني، 1991م)،

(2) Finger. C. A., **The Ability of Earnings To Predict Future Earnings & Cash Flow**, Journal of Accounting Research Vol. 32, No. 2, Autumn, 1994, pp. 210-223

توصلت الدراسة أن الربح المحاسبي كان مؤشراً ذو معنوية إحصائية للمنشآت داخل العينة، تفوق نماذج المسار العشوائي في الأداء على نماذج الأرباح المقدره وذلك بافتراض عدم تغير الأرباح، يعتبر التدفق النقدي مؤشر للتنبؤ بالتدفقات النقدية أفضل من الربح المحاسبي، أن الأرباح السابقة تساعد في التنبؤ بالربح والتدفق النقدي، ولكنها لم تكن مؤيدة الصادرة عام 1978م المتعلقة بأفضلية الأرباح كمؤشر للتنبؤ بالتدفق (FASB) لتأكيدات النقدي. أوصت الدراسة بضرورة استحداث نماذج للتنبؤ بقيم التدفقات النقدية المستقبلية طويلة المدى، والعمل على ربط الأساليب الإحصائية في بناء نماذج التنبؤ المستقبلية لقيم التدفقات النقدية. يتضح للباحث بان الدراسة سعت لبناء نموذج للمساعدة إلى التنبؤ بقيم الأرباح المستقبلية استنادا على قائمة التدفقات النقدية، وتختلف دراستي عنها في تناولها لاستثمار الأموال الفائضة عن حاجة المنشأة بمحافظ استثمارية قصيرة وطويلة الأجل وتحديد هيكل التمويل الأنسب للمنشآت المالية.

11. دراسة، د. أسامة الأنصاري، 1994م، (استخدام تحليل الأوراق المالية لزيادة حجم التداول)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في استحواذ المؤسسات المالية سواء في شكل إدارات الاستثمار أو متعاملين في السوق. فإدارات الاستثمار تنفذ أعمالها اليومية مع تلك الأطراف الأخرى التي تقدم لها الخدمات علي أفضل مستوى ممكن، في حين ذلك يشمل علي قضايا عديدة مثل التقارير المنشورة التي يجري التداول فيها، كون التسعير تنافسياً أو لا، القدرة علي تداول الأسهم والأوراق المالية فعل جودة البحث والتحليل. هدفت الدراسة إلي كشف أهمية التحليل بجزئية الأساسي والفني، حيث التحليل الأساسي يستعمل من قبل مديري الاستثمار المنوط بهم اتخاذ قرارات الاستثمار طويلة الأجل، أما التحليل الفني يمكن أن يؤديه جميع ذوي الاختصاص وهو لفترات قصيرة. توصلت الدراسة أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حجم التداول في الأوراق المالية، والعمل على تطوير التحليل المالي لزيادة حجم التداول في الأوراق المالية. أوصت الدراسة بالاعتماد على التحليل المالي لتقديم رؤية منطقية عن البيانات المالية في فترات قصيرة ولمدي زمني أطول غالبا لأغراض الاستثمار طويل الأجل.

يتضح للباحث بان الدراسة اشتملت على الاستخدام الأمثل للقوائم المالية والعمل على تحليلها بغرض اتخاذ القرار الذي يحقق أعلى عائد لمتخذي القرار بأقل التكاليف الممكنة. وتختلف دراستي عنها في تناولها تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية بغرض معرفة مصادر واستخدامات الأموال والعمل على دراسة تحليل الكفاءة والكفاية لتلافي مشاكل الفشل المالي الذي قد يمس منشآت الأعمال.

12. دراسة، مدحت عبد الرشيد سالم علي، 1994م، (التقييم المحاسبي لقرارات تنويع الاستثمارات

المالية في ظل ظروف الخطر - نموذج تمايز كمي)⁽²⁾

(1) د. أسامة الأنصاري، استخدام تحليل الأوراق المالية لزيادة حجم التداول، (لندن، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد83، 1994م)، ص 17

(2) مدحت عبد الرشيد سالم علي، التقييم المحاسبي لقرارات تنويع الاستثمارات المالية في ظل ظروف الخطر - نموذج تمايز كمي، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1994م)

تمثلت مشكلة الدراسة في صعوبة التعرف على وجه اليقين على نوع الظروف التي سوف تحدث مستقبلاً، وافتقار المقاييس العلمية لدرجة المخاطرة أو درجة اختلاف التدفقات النقدية الفعلية للبدائل الاستثمارية المتاحة على تلك المتنبأ بها، وتجاهل العلاقات المتبادلة بين العديد من المتغيرات التي تؤثر بلا شك في اتخاذ القرار. هدفت الدراسة للتوصل إلى مجموعة من المتغيرات المؤثرة في قرار تنويع الاستثمارات المالية في ظل ظروف الخطر، وبناء نموذج إحصائي كمي لترشيد قرار تنويع الاستثمارات المالية في ظل ظروف الخطر يعتمد على نموذج تحليل التمايز، واختبار صلاحية النموذج المقترح للتطبيق العملي من خلال سوق الأوراق المالية بمصر. اعتمدت الدراسة على كل من المنهج النظري لدراسة وتحليل أبعاد مشاكل اتخاذ قرارات تنويع الاستثمارات المالية في ظل ظروف الخطر وعدم التأكد، ودراسة وتحليل الأساليب الإحصائية الممكن استخدامها لمعالجة مشكلة اتخاذ قرارات تنويع الاستثمارات المالية في ظل ظروف الخطر وعدم التأكد خلال التعامل مع مجموعة من الاستثمارات المالية. توصلت الدراسة لبناء نموذج تحليل التمايز المقترح والذي يعتمد على تكوين دالة تمايز تستخدم في التمييز بين مجتمعي الدراسة، وتحديد مجتمعي الدراسة الإحصائية تحديداً دقيقاً حتى يتضمن التحليل كل حالات اتخاذ القرار، عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في تحليل التمايز، والاعتماد على بعض المتغيرات قد يغني عن الاعتماد على البعض الآخر. أوصت الدراسة بضرورة دراسة إمكانية تكوين محفظة الأوراق المالية من أسهم وسندات واذونات الخزنة، ودراسة إمكانية تقسيم مجتمعات الأوراق المالية لتتضمن ثلاث مجتمعات إحصائية (الأوراق المالية المقبولة، مجتمع الأوراق المرفوضة، مجتمع الأوراق المالية المؤجل اتخاذ قرار بشأنها)، القيام ببحوث متطورة في مجال مسئولية المراجع الخارجي لمدى إمكانية تضمين مسئولية مراجع الحسابات للواجبات الجديدة الملقاة على عاتقه، ضرورة تنشيط سوق الأوراق المالية بمجموعة من الإجراءات.

يتضح للباحث بان الدراسة سعت لبيان طرق تنويع الاستثمارات المالية وفق نموذج تحليل التمايز مع الأخذ في الاعتبار ظروف الخطر، وتختلف دراستي عنها في تناولها لاستثمار الأموال الفائضة عن حاجة المنشأة بمحافظ استثمارية قصيرة وطويلة الأجل وتحديد هيكل التمويل الانسب للمنشآت المالية وفق اساليب إحصائية حديثة نسبياً .

13. دراسة، د. احمد هشام معوض سليم، 1996م، (نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن التدفقات

النقدية لتلبية احتياجات سوق المال)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد الإصدارات الخاصة بالإفصاح عن التدفقات النقدية استجابة للظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة وانتعاش سوق الأوراق المالية والاتجاه نحو التخصص، وما يتطلبه ذلك من ضرورة زيادة فاعلية محتوى المعلومات المرتبطة بقائمة التدفقات النقدية في التقارير الخارجية المنشورة، وهدفت الدراسة إلى كيفية الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بقائمة التدفقات النقدية في التقارير الخارجية المنشورة، ورفع وتحسين فعالية الإفصاح المحاسبي للمساعدة في اتخاذ القرارات المستقبلية للمستخدمين التقارير المالية وذلك بالإفصاح عن تنبؤات التدفقات النقدية المستقبلية والتاريخية في التقارير الخارجية للشركة. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي. توصلت الدراسة لبناء نموذج للإفصاح عن تنبؤات التدفقات النقدية المستقبلية، ووضع شكل مقترح للإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية وقائمة التدفقات النقدية المستقبلية، والإفصاح عن التغيرات الجوهرية في التدفقات النقدية وأسبابها للسنوات السابقة. أوصت الدراسة بأهمية توثيق الكافي عن قائمة التدفقات النقدية المستقبلية، العمل على تشجيع شركات المساهمة على الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة سعت لزيادة عملية الإفصاح المحاسبي في قائمة التدفقات النقدية بما يسهم من عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية إلا أن الدراسة اقتصرت على دراسة اثر قائمة التدفقات النقدية في سوق الأوراق المالية، وتختلف دراستي عنها في تناولها تحليل قائمة التدفقات النقدية باعتبارها جزءاً مكملاً للقوائم المالية الأخرى والعمل على تحليل هيكل التمويل لمنشآت الأعمال لبيان مدى جدواه.

14. دراسة، ثناء محمد إبراهيم طعمية، 1998م، (نموذج متعدد المتغيرات للتنبؤ بالتدفقات النقدية مع

التطبيق على الشركات في المملكة العربية السعودية)⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة اختيار المقدرة التنبؤية للتدفقات النقدية السابقة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في الشركات بالمملكة العربية السعودية، اتبعت الدراسة كلا من الدراسة المكتبية والتطبيق العملي على عينة من الشركات التي تعمل في مجال الصناعة والزراعة. هدفت الدراسة للتنبؤ بالتدفقات النقدية باستخدام نموذج متعدد المتغيرات بهدف توفير دليل يفيد الباحثين والمهتمين لأفضل مقياس يفيد في التنبؤ بالتدفقات النقدية، وتقييم الآراء التي تؤكد أفضلية الأرباح على أساس الاستحقاق المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. اعتمدت الدراسة على أسلوب الدراسة التطبيقية العملية. توصلت الدراسة لوجود

(1) احمد هشام معوض سليم، نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية لتلبية احتياجات سوق المال،

(المنصورة: المجلة المصرية لدراسات التجارية، المجلد 20، العدد 4، ج 2، 1996م) ص ص 215 - 245

(2) ثناء محمد إبراهيم طعمية، نموذج متعدد المتغيرات للتنبؤ بالتدفقات النقدية مع التطبيق على الشركات في المملكة

العربية السعودية، (الرياض: جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، مجلة الملك عبد العزيز، سلسلة العلوم

الاقتصادية والقانونية المجلد 12، العدد 1، 1998م)، ص ص 185-218

علاقة ضعيفة بين مقاييس التدفقات النقدية والمقاييس المعدلة، والعلاقة بين المقاييس المعدلة للتدفقات النقدية والأرباح علاقة ضعيفة ولكن العلاقة بين المقاييس التقليدية للتدفقات والأرباح علاقة قوية. أوصت الدراسة بضرورة توجيه الاهتمام إلى التدفقات النقدية والاهتمام بالنقدية في قائمة التدفقات النقدية على أساس النقدية بدلا من راس المال العامل لكي تعكس السيولة النقدية ومقدرة الوحدة المحاسبية على مواجهة الظروف الاقتصادية.

يتضح للباحث بان الدراسة سعت بابرار العلاقة بين مقاييس قائمة التدفقات النقدية والمقاييس التقليدية، وتختلف دراستي عنها في تناولها الاستخدام الفعال لمقاييس التدفقات النقدية بأساليب إحصائية لبناء نماذج استثمارية مثلى وتحديد هيكل تمويلي امثل لمنشآت الأعمال.

15. دراسة، د.علي محمد هويدي، د. احمد محمد لطفي غريب، 1998م، (تطوير القياس والإفصاح

(1) المحاسبي في ظل المعيار المحاسبي رقم (4)

تمثلت مشكلة الدراسة إلى أي مدى نجح معيار التدفقات النقدية في تجنب أوجه القصور المصاحبة للمعيار الأمريكي والمعيار الدولي، هل هنالك حاجة إلى تطوير معيار التدفقات النقدية المصري وما هي مجالات هذا التطوير ودرجة أهميتها من وجهة نظر القائمين على تطبيق المعيار؟. هدفت الدراسة مجالات التطوير المقترحة لزيادة فعالية ومنفعة المؤشرات المشتقة من المعلومات التي تحويها قائمة التدفقات النقدية. اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي. توصلت الدراسة إلى السماح باستخدام الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة في التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وترك الحرية لمنشآت الأعمال في تبويب الفوائد وتوزيعات الأرباح بالطريقة التي تتفق وظروف كل منشأة الأمر الذي يخلق تباينا في المعلومات التي تشملها قائمة التدفقات النقدية لهذه المنشآت. أوصت الدراسة بتطوير المعيار المحاسبي المصري رقم (4) والمتعلق بالقياس والإفصاح عن التدفقات النقدية لمواءمته للتطبيق العملي في منشآت الأعمال في جمهورية مصر العربية.

يتضح للباحث بان الدراسة سعت لمواجهة أوجه القصور الناشئ في قائمة التدفقات النقدية الدولية والمتمثلة في المعيار الدولي والامريكي والعمل على تلافي ذلك القصور من خلال إصدار المعيار المصري رقم 4 والعمل على تطويره ليتلاءم مع بيئة التطبيق المصرية، وتختلف دراستي عنها في تناولها لاستثمار الأموال الفائضة عن حاجة المنشأة بحافظ استثمارية قصيرة وطويلة الأجل وتحديد هيكل التمويل الانسب للمنشآت المالية وفق اساليب إحصائية حديثة نسبياً .

(1) د. علي محمد هويدي، د. احمد محمد لطفي، تطوير القياس والإفصاح المحاسبي في ظل المعيار المحاسبي رقم 4، (المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية لدراسات التجارية، المجلد 42، العدد 2، 1998م)، ص ص

16. دراسة، شاهنده ممدوح عريبي، 1999م، (دراسة تحليلية لفحص كفاءة بعض المؤشرات المحاسبية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في طرح التدفقات النقدية كأسلوب لتحليل النسب المالية، حيث لا تتوفر مجموعات متناسقة وكافية ونموذجية في نسب التدفقات النقدية لإمكانية تقييم الأداء المالي، وهدفت الدراسة إلى بيان النسب المالية من أجل التكهّن الجيد للمحلل المالي بالعوامل المالية لأجل التقييم النسبي للأداء، ولتحقيق ذلك قسمت النسب إلى نسب سيولة ونسب ربحية ونسب خاصة بالتنبؤ بالإفلاس واحتمالات التقصير في تسديد القروض من جانب المنشأة المتعثرة في المركز المالي، وانتهجت أسلوب التحليل المنهجي الوصفي لقراءة البيانات المالية والمنهج الاستدلالي لبيان الظاهرة في البيانات المالية. توصلت الدراسة أن تفعيل النسب المالية يسهم في تقييم كفايتها لتلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية، ولتقييم الدرجة التي تولد فيها المنشأة التدفقات النقدية مما يمكن المقارنة بالنسب عبر مدى أو تسلسل زمني. أوصت الدراسة بأن مؤشرات التحليل المالي للمنشأة يوضح الرؤيا في بيان القوة الأيرادية والدلالة الربحية. يتضح للباحث بان الدراسة سعت لبيان القدرة التنبؤية للتدفقات النقدية لأغراض قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، وتختلف دراستي عنها في تناولها لاستثمار الأموال الفائضة عن حاجة المنشأة بمحافظ استثمارية قصيرة وطويلة الأجل وتحديد هيكل التمويل الأمثل المالية وفق أسلوب إحصائية حديثة نسبياً.

17. دراسة، د. محمد كبيه كبيه، د. أميرة محمد عاكف عبيدو، 1999م، (النظرية الحديثة للمحافظ

الاستثمارية ولمكانية تطبيقها في سوق الأسهم السعودية)⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في العلاقة التي تربط بين العائد على الاستثمار في أسهم الشركات السعودية والعائد الذي يحققه مؤشر السوق، والاتجاه الذي تتحرك فيه العوائد مقارنة باتجاه السوق، والعلاقة بين عائد الاستثمار ومخاطره في سوق الأسهم السعودية. هدفت الدراسة لاقتراح نموذج مبسط يجمع بين نموذج EGP اختصاراً لأسماء الباحثين Elton، Grubber، pad berg الذين طوروا النموذج - الذي يحدد محفظة التماس T التي تتضمن كافة الاستثمارات الكفوة المتداولة في سوق الأسهم ونموذج البرمجة الخطية Linear Programming Model يؤدي إلى اختيار المحافظ الاستثمارية المثلى التي تناسب ظروف المستثمرين سواء من ناحية تحقيقه أفضل العوائد الممكنة وتقليل درجة الخطر، وتطبيقها على سوق الأسهم السعودية، باعتبار إن مشكلة توزيع محافظ الأسهم العادية هي حقل هام وجديد يمكن إن يمتد التطبيق إليه.

(1) شاهنده ممدوح عريبي، دراسة تحليلية لفحص كفاءة بعض المؤشرات المحاسبية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1999م)

(2) د. محمد كبيه كبيه، د. أميرة محمد عاكف عبيدو، النظرية الحديثة للمحافظ الاستثمارية ولمكانية تطبيقها في سوق الاسهم السعودية، (الرياض: مجلة الإدارة العامة، العدد الثاني، يوليو 1999م)، ص ص 391-434

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الاستقرائي والدراسة التجريبية. توصلت الدراسة لوجود علاقة ارتباط قوي بين عائد الشركات المساهمة والعائد الذي يحققه المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية، وملائمة نموذج السوق لوصف هذه العلاقة، وان عوائد معظم الشركات تتحرك في نفس الاتجاه الذي يتحرك فيه عائد المؤشر العام لسوق الأسهم السعودي مما يشير إلى إن غالبية الأسهم في المملكة تساير السوق، ويوفر نموذج السوق ونموذج (EGP) إجراءات عملية سهلة لأي مستثمر لتشكيل محفظة تماس تضم الاستثمارات الكفؤة المتداولة في السوق المالي مع مشكلة تقييده بمستوى محدد من العائد والخطر بدون توفير بدائل استثمارية مختلفة.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة سعت لتطوير نظرية المحفظة الاستثمارية بمقارنة العائد والمخاطرة المرتبطتين بالسوق، وتختلف دراستي عنها في تناولها اختيار المحافظ الاستثمارية وفق نماذج إحصائية لكل منشأة على حدة بما يحقق توازن أسواق المال.

18. دراسة، د. نهال فريد مصطفى، 2001م، (تقييم المحتوى المعلوماتي لبيانات التدفق النقدي)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في زيادة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية من كافة الأطراف المرتبطة باتخاذ القرار وتضارب الدراسات من خلال البحوث التجريبية في مدى ارتباط الربح المحاسبي بأسعار الأسهم والتغير فيها وبالتوزيعات. هدفت الدراسة إلى تقييم المحتوى المعلوماتي الإضافي للتدفقات النقدية من حيث قدرتها على تفسير التغيرات في التوزيعات وتوقع مؤشر التدفقات النقدية على مؤشر الأرباح المحاسبية في تفسير التغيرات في التوزيعات إلى احتمالات قيام الإدارة بالتلاعب في الأرباح على أساس الاستحقاق من خلال القيام باختيار إجراءات محاسبية معينة. اعتمدت الدراسة التحليل الوصفي. توصلت الدراسة بان الأرباح المحاسبية مازالت تمثل الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه لتقدير التدفقات النقدية، يرجع ضعف القدرة التنبؤية لمتغير التدفقات النقدية إلى ما يعرف بمشاكل التوقيت والملائمة.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة سعت لبيان أهمية المعلومات المستقاة من قائمة التدفقات النقدية، وتختلف دراستي عنها باعتبار القوائم والتقارير المالية مكملتها لبعضها البعض عن طريق ادخالها في عملية التحليل المالي بعرض اتخاذ القرارات المستقبلية قصيرة وطويلة الأجل.

(1) د. نهال فريد مصطفى، تقييم المحتوى المعلوماتي لبيانات التدفق النقدي - دراسة ميدانية، (عين شمس: جامعة عين

شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 4، 1999م)، ص ص 515-565

19. دراسة، د. عمر عيسى حسن جهمني، 2001م، (مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر

(1) البنوك

تمثلت مشكلة الدراسة في أن التحليل المالي للقوائم المالية لا يزال يعتمد على الأساليب التقليدية في تحليل النسب المالية التي تقوم أساساً على تحليل كل نسبة مالية على إنفراد بالإضافة إلى التمييز بين النسب لتقييم قدرة قوة وضعف المنشأة والعمل على تطوير أسلوب التحليل المالي. هدفت الدراسة في معرفة الخسائر القادمة والخطر الكبير المرتبطين بتعثر المصارف وما لها من تأثير على الاقتصاد الوطني وعلى قاعدة المتعاملين، وحاولت الدراسة العمل على تطوير نموذج رياضي باستخدام النسب المالية للإنذار المبكر عن هذا الخطر الكبير، واستخدمت الدراسة الأسلوب الإحصائي في منهجية الدراسة. توصلت الدراسة إلى أنه يمكن تطوير نماذج رياضية للتنبؤ بتعثر الشركات، والاعتماد على البيانات المالية المنشورة للتمييز بين المنشآت المتعثرة وغير المتعثرة، واستخدام المستثمرين نموذج التنبؤ بتعثر الشركات المتوصل إليه. يتضح للباحث بان هذه الدراسة سعت لتطوير نموذج رياضي للتنبؤ بالتعثر المالي. وتختلف دراستي عنها في تناولها لأهمية قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالتعثر المالي لمنشآت الأعمال كأحد المحددات للوقوف لمعرفة مصادر واستخدامات الأموال لمراجعة تدفقات الأموال.

20. دراسة، H. Kwok, 2002

(2) (The Effect of Cash Flow Statement Format on Lenders Decisions)

هدفت الدراسة بفحص أساليب منح القروض المصرفية ومدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والتقارير المالية، ولاسيما معلومات التدفق النقدي وبيان التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الإقراض. وقد شملت الدراسة أربعة فئات من المستخدمين للتقارير المالية المصارف، ومراجعي الحسابات والمحللين الماليين والأكاديميين المحاسبية. وقد اظهرت النتائج أن التدفق النقدي جاء في المرتبة الثانية من حيث استخدام المعلومات المالية، وان غالبية البنود التي تم الحصول عليها من البيانات المالية الأخرى والمتمثل في الميزانية العمومية من حيث استخدام التقرير المالي، والملاحظات على البيانات المالية. وتشير النتائج إلى المصارف مانحة القروض لا تستخدم التدفق النقدي المعلومات المقدمة من صندوق إنقاذ الطفولة، ولكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية المنصوص عليها في حزب جبهة القوى الاشتراكية، والاستحقاق على أساس التقارير المالية. وأهمية القرار المبني على معلومات مستخلصة من قائمة التدفقات النقدية وهدفت الدراسة الميدانية إلى بيان مدى اعتماد مستخدمي القوائم المالية على معلومات مستخلصة من قائمة التدفقات النقدية وقد اجريت الدراسة في استراليا واشتملت على 109 مستخدماً للقوائم المالية. اظهرت نتائج الدراسة دعماً قوياً لأهمية استخدام المعلومات عن التدفقات النقدية من قبل المستخدمين واعتبرت الدراسة ان المحللين الماليين إلى جانب المقرضين من أكثر الجهات استخداماً للمعلومات عن التدفقات النقدية.

يتضح للباحث بان للدراسة سعت لتوسيع عملية مسح العينة والتي اشتملت على عدد كبير من مستخدمي ومتخذي القرارات الاستثمارية والعمل على معرفة احتياجاتهم لاتخاذ القرارات السليمة، وتختلف

(1) د. عمر عيسى حسن جهمني، مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك، (الرياض: مجلة الإدارة العامة، العدد

الأول - إبريل 2001م)، ص ص 51-106

(2) H. Kwok, The Effect of Cash Flow Statement Format on Lenders' Decisions, The International Journal of Accounting, Volume 37, Issue 3, 2002, pp 347-362

دراستي عنها في تناولها تحليل قائمة التدفقات النقدية والعمل على ربطها بهيكل التمويل الأمثل العمل على بناء نماذج على ضوء البيانات المستقاة من قائمة التدفقات النقدية والعمل على ربطها بالقوائم الأخرى.

21. دراسة، صلاح على احمد محمد، 2002م، (المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار

في سوق المال)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة إن مستوى المعلومات المحاسبية المنشورة لا يرقى للمستوى المتعارف عليه للإفصاح الكافي والملائم في حين إن المعلومات الحاسبية تمثل الأحداث التي تؤثر على عمليات تلك الشركات وتعتبر ملخصاً لها. هدفت الدراسة لتحديد أهمية المعلومات المحاسبية المؤثرة على مفاضلة المستثمرين للبدائل الاستثمارية في الأوراق المالية، وفحص العلاقة بين مخاطر الاستثمار السوقية والمخاطر المرتبطة بالمعلومات المحاسبية ومدى تأثير ذلك على القرار الاستثماري في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وتحليل تلك المخاطر المنتظمة بغرض ترشيد قرارات الاستثمار من خلال تقدير عائد ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي والمنهج الواقعي والمنهج الوصفي. توصلت الدراسة بارتباط جودة المعلومات المحاسبية بمدى ملاءمتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية وتعتبر المعلومات الأكثر منفعة لأغراض اتخاذ القرارات هي المحور الأساسي لاختبار الأسلوب المحاسبي واختيار كمية ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وجود علاقة معنوية موجبة قوية بين عائد السوق وعائد الأسهم لشركات العينة. أوصت الدراسة بإلزام الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق معايير محاسبية تلائم طبيعة واحتياجات المستخدم النهائي، والتركيز على تطبيق مفهوم التدفقات النقدية في القوائم المالية المنشورة نسبة للمقدرة التأثيرية لهذا المفهوم على القرارات الاستثمارية الخاصة بالأوراق المالية، والتركيز على توفير كوادرمؤهلة للقيام بالتحليل المالي وذلك عبر مراكز بحثية أو مكاتب أو عبر صحف متخصصة لتلقي هذه المهنة بعداً مؤثراً على كفاءة السوق.

يتضح للباحث بان الدراسة سعت لقياس المعلومات الواجب توفرها ومدى ملاءمتها لترشيد القرارات الاستثمارية وتوصيل المعلومات المرتبطة بقائمة التدفقات النقدية لمتخذي القرارات المالية. وتختلف دراستي عنها في تناولها بناء نماذج إحصائية لبناء محافظ استثمارية واختيار امثل هيكل لتمويل منشآت الأعمال لتفادي مشاكل التعثر المالي باختبار التمان Altman

22. دراسة، عاطف فوزي إبراهيم جاد، 2002م، (دور قائمة التدفقات النقدية كاداة لتحليل مخاطر

الاستثمار في الأوراق المالية في مصر - دراسة نظرية تطبيقية)⁽²⁾

(1) صلاح علي احمد محمد، المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال "دراسة تحليلية تطبيقية على سوق الخرطوم للأوراق المالية، (ام درمان: جامعة ام درمان الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2002م)

(2) عاطف فوزي إبراهيم جاد، دور قائمة التدفقات النقدية كاداة لتحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية في مصر - دراسة نظرية تطبيقية، (القاهرة: جامعة الأزهر، كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2002م)

هدفت الدراسة للبحث في دور معلومات التدفقات النقدية في تحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية. تمثلت مشكلة الدراسة بطريقة تحليل التدفقات النقدية يمكن التعرف على العديد من المشاكل التي تتعرض لها المنشأة كالعسر المالي والتنبؤ بالإفلاس الفني ومشاكل السيولة. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها بإعداد الطريقة المباشرة في العرض والإفصاح عن التدفقات النقدية التشغيلية أفضل في مجال الاستثمار وتحليل المخاطرة في الأوراق المالية وذلك لإفصاحها عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية والسيولة عن التدفقات النقدية والقدرة على سداد الديون، ولا تتطلب استمرارية المنشأة تحقيق أرباح فحسب بل يلزم ان تحقق تدفقات نقدية داخلة من الأنشطة التشغيلية تكفي لتمويل تلك الأنشطة والمساهمة في النشاط الاستثماري والتمويلي، وتستمد التدفقات النقدية أهميتها من كونها لا تتأثر كما في حالة التضخم. أوصت الدراسة بضرورة عرض قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة لمساهمتها في عملية الإفصاح المحاسبي والعمل على مقارنة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مع قيمة الأرباح الناتجة من النشاط التشغيلي، وضرورة مراعاة آثار التضخم الناتجة في القوائم المالية.

يتضح للباحث بان الدراسة سعت لبيان المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية من الناحية النظرية والناحية العلمية معا وضرورة ربط قائمة التدفقات النقدية بالقوائم المالية الأخرى المتمثلة في قائمة الدخل وقائمة المركز المالية باعتبارها حلقة وصل بين قائمة المركز المالي لسنتين متتاليتين وقائمة الدخل باعتبارها حلقة وصل بين تلك القوائم المالية باعتبارها قائمة مكملة لتلك القوائم المالية. وتختلف دراستي عنها في تناولها بناء نماذج إحصائية لبناء محفظة استثمارية مثلى واختيار امثل هيكل لتمويل منشآت الأعمال لتفادي مشاكل التعثر المالي باختبار التمان Altman

23. دراسة، حسني على خريوش، 2003م، (تأثير التدفقات النقدية على القيمة السوقية لسهم البنوك

والشركات المساهمة الأردنية)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى العلاقة بين صافي التدفقات النقدية والقيمة السوقية للسهم في المدى الطويل والقصير، والعلاقة بين صافي التدفقات النقدية وحقوق الملكية. اتبعت الدراسة التحليل التحليلي الوصفي. هدفت الدراسة إلى قياس علاقة قائمة التدفقات النقدية بالقيمة السوقية لسهم البنوك والشركات المساهمة الأردنية، تحديد المتغيرات ذات العلاقة بالتدفقات النقدية. توصلت الدراسة بتدني نسبة المستثمرين المستخدمين لقائمة التدفقات النقدية عند تقدير القيمة السوقية لسهم البنوك والشركات المالية المساهمة الأردنية، عدم وجود توعية كافية لدى المستثمرين بأهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية عند تحديد الأسعار الحقيقية لأسهم البنوك والشركات المالية الأردنية المساهمة. أوصت الدراسة بضرورة توعية المستثمرين بأهمية قائمة التدفقات النقدية، والعمل على رفع كفاءة بورصة عمان للأوراق المالية.

يتضح للباحث بان الدراسة اوضحت ببيان العلاقة بين المعلومات المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية ومدى ارتباطها بالقيمة السوقية لأسهم الشركات. وتختلف دراستي عنها في تناولها بناء نماذج إحصائية لبناء مدى اسهام قائمة التدفقات النقدية في بناء نماذج ذات دلالة إحصائية ومدى اسهامها في عملية تفادي مشاكل الفشل المالي.

24. دراسة، وليد زكريا صيام، 2003م، (مدى إدراك أهمية استخدام البيانات المحاسبية في ترشيد

قرارات الإنفاق الرأسمالي)⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى إدراك القائمون على إدارات الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ودور البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، وهل يستخدم القائمون على إدارات الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، وما أهم معوقات استخدام البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، وهل يعزى مستوى إدراك أهمية البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي إلى المتغيرات المستقلة التالية: التخصص العلمي والمؤهل الأكاديمي والخبرة العملية والعمر ومدى المشاركة في اتخاذ القرارات. هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية استخدام البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، وقياس مدى الإدراك لتلك الأهمية إضافة إلى تحديد مدى الاستخدام الفعلي للبيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي والمعوقات التي تحد من مثل هذا الاستخدام. توصلت الدراسة لإدراك القائمون على إدارات الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

(1) حسني على خريوش، تأثير التدفقات النقدية على القيمة السوقية لسهم البنوك والشركات المساهمة الأردنية، (الكويت: جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 10، العدد 1، 2003م)، ص ص 37-52

(2) وليد زكريا صيام، مدى إدراك أهمية استخدام البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، (الرياض: جامعة الملك عبد العزيز، مجلة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 17، العدد 2،

2003م)، ص ص 151-174

بأهمية استخدام البيانات المحاسبية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي، وعلى الرغم من قناعة القائمين على إدارات الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لأهمية استخدام البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي إلا ان استخدامها الفعلي لها لم يرق إلى المستوى المطلوب. أوصت الدراسة بوجود تعزيز إدراك القائمين على إدارات الشركات الصناعية المساهمة الأردنية وقناتهم بأهمية استخدام البيانات المحاسبية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي، ضرورة توعية القائمين على إدارات الشركات الصناعية المساهمة العامة بأهمية اشتراك المدراء في اتخاذ القرارات المالية.

يتضح للباحث بان الدراسة سعت لبيان أهمية المعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية لترشيد قرارات الانفاق الرأسمالي، وتختلف دراستي عنها في تناولها بناء نماذج إحصائية لاختيار امثل هيكل لتمويل منشآت الأعمال لتقادي مشاكل التعثر المالي باختبار التمان Altman.

25. دراسة، وليد زكريا صيام، حسام الدين خدّاش، 2003م، (تأثير التدفقات النقدية على القيمة

السوقية لسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى أهمية التدفقات النقدية وما توفره من معلومات، ومدى وجود علاقة بين صافي التدفقات النقدية والقيمة السوقية، وهل توجد علاقة بين القيمة السوقية ونسبة صافي التدفقات النقدية إلى الالتزامات طويلة الأجل. هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضع المالي للشركة وانجازاتها المالية، وقياس علاقة التدفقات النقدية بالقيمة السوقية للسهم. توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للسهم ونسبة صافي التدفقات النقدية إلى الالتزامات طويلة الأجل، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية للسهم ونسبة صافي التدفقات النقدية إلى صافي المبيعات. أوصت الدراسة بوجود إعطاء قائمة التدفقات النقدية مزيداً من الاهتمام من قبل الباحثين لإبراز أهميتها وتأكيد أهميتها لمتخذ القرار، وان عدم وجود علاقة بين ما تنشره القوائم المالية عن التدفقات النقدية وأسعار أسهم الشركات السوقية هو عدم وجود وعي كاف لدى المستثمرين بأهمية مثل هذه المعلومات

يتضح للباحث بان الدراسة سعت لبيان أهمية قائمة التحليل المالي في تحليل الوضع المالي لمنشآت الأعمال، وتختلف دراستي عنها في تناولها تحليل قائمة التدفقات النقدية والعمل على ربطها بهيكل التمويل الأمثل العمل على بناء نماذج على ضوء البيانات المستقاة من قائمة التدفقات النقدية والعمل على ربطها بالقوائم الأخرى.

26. دراسة، عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفراء، 2005م، (أهمية البيانات والتقارير والمعلومات

المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقة الإنتاجية)⁽¹⁾

(1) وليد زكريا صيام وحسام الدين خدّاش، تأثير التدفقات النقدية على القيمة السوقية لسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، (الرياض: جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، مجلة الملك عبد العزيز، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 17، العدد 1، 2003م)، ص ص 69-91

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على أهمية دور البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقة الإنتاجية للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية. هدفت الدراسة لوضع إطار علمي لمفهوم وطبيعة القرارات الاستثمارية، والتعرف على دور البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في المشروعات الصناعية بالمملكة العربية السعودية، ومدى مساهمة النظام المحاسبي في توفير البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية المناسبة والملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية للتوسع أو الإحلال وكذلك أهمية دور المحاسب في ترشيد القرارات الاستثمارية، ومدى الاعتماد على البيانات والمعلومات المحاسبية المناسبة والملائمة في مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية في الطاقات الإنتاجية في المشروعات الصناعية السعودية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الاستدلالي الاستنباطي والمنهج الاستقرائي. توصلت الدراسة إن كل المشروعات الصناعية السعودية موضوع الدراسة اعتمدت على البيانات والمعلومات المناسبة والملائمة في ظهور الأفكار الاستثمارية، ومعظم المشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية استخدمت البيانات والمعلومات المحاسبية المناسبة والملائمة في إعداد دراسات الجدوى التسويقية والفنية والمالية للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية، ومعظم المشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية استخدمت أساليب وطرق علمية في عملية التقويم المالي للمشروعات الاستثمارية الصناعية السعودية. أوصت الدراسة بضرورة عقد دورات وندوات بصفة دورية لرجال الأعمال والمستثمرين والعاملين بمجال المحاسبة المالية والمراجعة وذلك لتوضيح أهمية دور البيانات والمعلومات المحاسبية وغير المحاسبية في ظهور الأفكار الاستثمارية، وضرورة نشر القوائم المالية لكل مشروع استثماري ومراعاة معيار العرض والإفصاح وذلك لتوفير أكبر قدر من الاستفادة لأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الذين يرغبون في الدخول في مجالات استثمارية جديدة.

يتضح للباحث بان الدراسة سعت لربط عملية ترشيد القرارات الاستثمارية وفق المعلومات المالية المقدمة في التقارير المالية، وتختلف دراستي عنها في تناولها لأسواق المال دون التمييز في القطاعات المختلفة.

(1) عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفراء، أهمية البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقة الإنتاجية دراسة ميدانية على مشروعات الصناعات السعودية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2005م)

27. دراسة، د. ماجد الشرايري، 2006م، (اثر نظم المعلومات المحاسبية على قائمة التدفقات

النقدية)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في تأثير ملاءمة ووقتيّة واعتمادية المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة على قائمة التدفقات النقدية. هدفت الدراسة لتحليل العلاقة بين ملاءمة ووقتيّة واعتمادية نظم المعلومات المحاسبية على قائمة التدفقات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المسجلة في سوق عمان المالي. اتبعت الدراسة أسلوب الدراسة التطبيقية. توصلت الدراسة لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة ووقتيّة واعتمادية نظم المعلومات المحاسبية وقائمة التدفقات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وان المعلومات المحاسبية التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية تتصف بالملاءمة والاعتمادية وأنها تصل إلى مستخدميها في الوقت المناسب. أوصت الدراسة التأكيد على دور المعلومات المحاسبية وأهميتها للحفاظ على المورد النقدي مما يحقق الاستخدام الأمثل لها، وزيادة الاهتمام بهذه المعلومات التي يتم توفيرها حول المشكلات النقدية التي تواجهها الشركة على المدى القصير والطويل، والتوسع في استخدام الأجهزة والبرمجيات المتطورة في إنتاج المعلومات وتوصيل المعلومات المحاسبية المتعلقة بإعداد قائمة التدفقات النقدية.

يتضح للباحث بان الدراسة اوضحت باعتماد مستخدم المعلومات المحاسبية والتي لا بد من توفر خصائص الموثوقية والملائمة بالإضافة إلى وصولها في الوقت المناسب، وتختلف دراستي عنها في تناولها بناء نماذج إحصائية لتكوين محافظ استثمارية مثلى واختيار امثل هيكل لتمويل منشآت الأعمال لنقادي مشاكل التعثر المالي باختبار التمان Altman.

28. دراسة، د. نهاد نادر وآخرون، 2006م، (المؤشرات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية

"دراسة ميدانية على شركة الخيوط القطنية في اللاذقية")⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة بدراسة الميزانية العمومية باعتبار أن بعض بنودها تبنى على التقديرات الشخصية (الإهلاك) كما أنها تتصف بالسكون، الاعتماد على قائمة الدخل باعتبار أن بعض بنودها تبنى على التقديرات الشخصية كما أنها لا تظهر مقدرة الشركة على الدفع والاكتفاء بإظهار الربح والخسارة كما أنها لا تعكس ما حدث في لحظة معينة بل ما حدث خلال الفترة التي تغطيها هذه القائمة الأمر الذي يؤدي إلى الحصول على نتائج غير دقيقة، الاعتماد على البيانات الظاهرة في الميزانية العمومية المقارنة وقائمة الدخل

(1) د. ماجد الشرايري، اثر نظم المعلومات المحاسبية على قائمة التدفقات النقدية - دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة، (اسيوط: المجلة العلمية كلية التجارة جامعة اسيوط، العدد 41، ديمبر 2006م)، ص ص

(2) د. نهاد نادر، وآخرون، المؤشرات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية "دراسة ميدانية على شركة الخيوط القطنية في اللاذقية"، (اللاذقية: مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد

المقارنة في أثناء دراسة المؤشرات المالية وذلك بسبب الاختلافات حول بعض المفاهيم الأساسية المستخدمة في تصنيف بنود الميزانية هل هي موجودات ثابتة أم متداولة بالإضافة إلى مشكلة اختيار المعايير من أجل المقارنة ويظهر ذلك خصوصاً بسبب اختلافات الشركات من حيث الحجم وتنوع خطوط الإنتاج، إن دراسة المؤشرات المالية بشكل خاطئ ينعكس سلباً على عملية اتخاذ القرارات الإدارية. هدفت الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات الحديثة في دراسة المؤشرات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، تحديد المركز المالي للشركة بالإضافة إلى مركزها الائتماني ومدى قدرتها على الاقتراض والسداد، تقديم المعلومات المالية الجاهزة التي تساعد المسؤولين القائمين على إدارة الشركة عند اتخاذ القرارات الإدارية التي لها تأثير مالي بالإضافة إلى المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد. اتبعت الدراسة منهج الإحصائي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن الشركة لا تقوم بدراسة المؤشرات المالية وهذا ما أدى إلى اتخاذ عدة قرارات إدارية خاطئة لم تساعد الشركة على تجنب المشاكل التي تواجهها، من أهم المشاكل التي تعاني منها إدارة الشركة هي الالتزام بالتعليمات واللوائح التنظيمية بعد أن كانت هذه اللوائح وسيلة أصبحت هدفاً، أن هناك لا مبالاة في العمل داخل الشركة كونها تابعة للقطاع العام. أوصت الدراسة بضرورة تعجيل النظام المحاسبي المعتمد في الشركة، ضرورة إعداد قائمة الدخل بدلاً من حساب المتاجرة والأرباح والخسائر، إعداد القوائم المالية المقارنة، قيام الشركة بدراسة المؤشرات المالية قبل اتخاذ أي قرار وبالأخص القرارات المالية، إنشاء قسم مختص بعملية دراسة المؤشرات المالية وأن يكون تابعاً للمدير المالي مما يسهل من عملية التخطيط المالي والرقابة المالية.

يتضح للباحث بان الدراسة سعت لبيان أهمية القوائم والتقارير المالية في اتخاذ القرارات المالية والادارية المختلفة والعمل على ربط عملية المؤشرات المالية بالقرارات الإدارية دون غيرها دون التطرق للانشطة التمويلية والاستثمارية على السواء، وتختلف دراستي عنها في تناولها أهمية دراسة واعداد قائمة التدفقات النقدية بصورة تحليلية بغرض اتخاذ القرارات المستقبلية.

29. دراسة، اسماعيل محمد احمد شبو، 2007م، (تقويم أهمية المعلومات المالية لاسواق الأوراق

(1) المالية

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى أهمية القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية في تزويد مستخدميها بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية، وفاعلية استخدام أساليب تحليل الهيكل التمويلي في تقويم أداء الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية وبالتالي توفير المعلومات الملائمة للمتعاملين في تقويم أداء الشركات، تأثير العوامل الداخلية للشركات والظروف الاقتصادية العامة في تكوين وصياغة الهيكل التمويلي للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية، مدى تأثير

(1) اسماعيل محمد احمد شبو، تقويم أهمية المعلومات المالية لاسواق الاوراق المالية - دراسة ميدانية مقارنة لسوقي الخرطوم وابوظبي للاوراق المالية للفترة من 2001-2004م، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2007م)

الظروف الاقتصادية المحيطة بالشركات المدرجة بسوقي الخرطوم وأبو ظبي للأوراق المالية على حجم التداول بالسوق المالي، مدى تأثير السياسات التمويلية المصرفية على تركيبة الهيكل التمويلي للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية، قصور التقارير والبيانات المالية الصادرة من إدارة سوق الخرطوم للأوراق المالية عن تلبية احتياجات مستخدميها للمعلومات المالية التي تساعدهم في ترشيد واتخاذ القرارات المالية. هدفت الدراسة للتعرف على أهمية القوائم والتقارير المالية المنشورة في توفير المعلومات اللازمة للمتعاملين في أسواق المال ودورها في التأثير على اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية، والتعرف على التمويل والقواعد التي تحكمه والظروف المحيطة به والتطور التاريخي لعلم التمويل، وإظهار الأسس والمفاهيم التي تساعد في صياغة وتكوين الهيكل التمويل للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية، وتوضيح العوامل المحددة والمؤثرة في اختيار هيكل التمويل ومدى تأثيرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية وبالتالي الاهتمام بهذه العوامل مستقبلاً حتى يمكن كسب ثقة المستثمرين ومؤسسات التمويل المختلفة، وإظهار أهمية استخدام أساليب تحليل هيكل التمويل في تقييم كفاءة أداء الشركات المدرجة بسوق المال والتنبؤ المستقبلي عن الأداء لهذه الشركات. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي الوصفي. توصلت الدراسة بأن القوائم والتقارير المالية تمثل المصدر الأساسي للحصول على المعلومات المالية بغرض اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل في سوق المال، وإعداد القوائم والتقارير المالية المنشورة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المالية اللازمة للمتعاملين في سوق المال من مستثمرين ودائنين ومدخرين وممولين ومحللين ماليين وغيرهم، والإفصاح الكافي في القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة يؤدي إلى زيادة ثقة المتعاملين في سوق المال مما يسهل اتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية المختلفة، ويعد التحليل المالي إحدى الأدوات المهمة التي تساعد في تقييم الأداء للشركات المدرجة بسوق المال بما يوفره من معلومات ومؤشرات تصلح لتقييم الوضع المالي والتنبؤ المستقبلي وتقدير الربحية والمخاطر المالية وبالتالي المساعدة في اتخاذ القرارات المالية المناسبة، واستخدام مؤشرات تحليل الهيكل التمويلي يمكن من تقييم كفاءة الأداء ومدى استخدام الأموال المستثمرة وطبيعة ومدى توازن الهيكل التمويلي والمخاطر المالية التي يواجهها. أوصت الدراسة بزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة بسوقي الخرطوم وأبو ظبي وذلك بإلزامها بإصدار تقارير ربع سنوية وتقديمها لإدارة السوق، واحتوى التقارير والقوائم المالية المنشورة الخاصة بالشركات المدرجة بسوق المال على إيضاحات عن السياسة النقدية والتمويلية وحجم الناتج المحلي، وتبني سياسات إصلاحية حكومية في المجالات القانونية والتشريعية حتى تتم مواكبة التطورات المالية العالمية، وضرورة إنشاء جهات متخصصة تتصف بالحيادية التامة في مجال الأبحاث والدراسات والتحليل المالي بهدف توفير المعلومات والشفافية بأوضاع الأوراق المالية المدرجة في السوق.

يتضح للباحث بان الدراسة سعت لعملية مقارنة السوق المحلي بالأسواق الإقليمية والعمل على دراسة المتعاملين بالأسواق المالية وفق المعلومات المعلنة من قبل الشركات المالية في صورة معلومات مالية أو

معلومات غير مالية على السواء واثرت تلك المعلومات على نشاط السوق المالي، وتختلف دراستي عنها في تناولها تحليل قائمة التدفقات النقدية والعمل على ربطها بهيكل التمويل الأمثل العمل على بناء نماذج على ضوء البيانات المستقاة من قائمة التدفقات النقدية والعمل على ربطها بالقوائم والتقارير الأخرى.

30. دراسة، ايمن محمد نمر الشطي، 2007م، (المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية من

وجهة نظر مستخدميها وأثره على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية عرضة للتحريف والتلاعب في الأداء مقارنة بالقوائم الأخرى، والمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية وما تحويه هذه القائمة من معلومات جوهرية وأساسية تعكس تماماً السياسات المحاسبية مما يعطيها تقييماً جوهرياً للأداء، المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية المبني على الشفافية والوضوح بعيداً عن سلبيات إعداد القوائم المالية يساعد مستخدمي هذه القائمة على التنبؤ بأسعار السوق وتوزيعات الأرباح والقيمة المستقبلية للشركة بصورة عامة، إن عدم توسع الإدارة في عرض المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية بشكل موسع وحرصها من المنافسين يؤدي إلى التأثير على الأنشطة الخاصة للشركة مما ينعكس سلباً على قرارات مستخدميها، إن قائمة التدفقات النقدية تسهم مساهمة فعالة في إضافة معلومات جديدة لمستخدميها إذا ما أعطيت هذه المعلومات بشفافية تامة من قبل الإدارة، تعتبر قائمة التدفقات النقدية ومن خلال ما تعرضه من تقييم لأوجه نشاط الشركة ذات الأبعاد الثلاث الاستثماري والتمويلي والتشغيلي دليل على اعتبار أنها مؤشراً وأداة فعالة لقياس كفاءة الإدارة، قائمة التدفقات النقدية وما تحويه من معلومات تؤثر تأثيراً فعالاً وإيجابياً في خدمة صناعة القرار بشكل عام وفي خدمة قرارات مستخدمي هذه القائمة بشكل خاص. هدفت الدراسة في تقديم بعض الإسهامات لقائمة التدفقات النقدية في إضافة معلومات جديدة للمستخدمين، تقويم شامل عام للسياسات المحاسبية للشركات ومدى الضمانات المتبعة في السياسات المحاسبية لتغطية أي طارئ مالي، إعطاء معلومات إضافية لهذه القائمة بكل شفافية ووضوح لرسم السياسات المستقبلية، تزويد المستخدمين للقائمة والسوق المالي بكل شفافية معلومات عن أداء الشركة من أجل اتخاذ قرارات سليمة ورشيدة، عمل مقارنة بين مخرجات قائمة التدفقات النقدية ومخرجات قائمة الدخل من خلال التدفق النقدي من العمليات وصافي الربح المحاسبي من العمليات، اختبار مدى صلاحية بيانات التدفقات النقدية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، الحصول على دليل قوي يعزز أهمية الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية من أجل تحسين قاعدة صناعة قرار مستخدمي هذه القائمة. اتبعت الدراسة كلا من المنهج التاريخي، والاستقرائي، الاستنباطي، والتحليل الوصفي. توصلت الدراسة إلى أن البيانات والمعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية تهدف إلى مساعدة مستخدمي هذه القائمة في ترشيد قراراتهم، وتحتل قائمة التدفقات النقدية مكانة كبيرة شأنها شأن القوائم المالية الأخرى في تزويد مستخدميها بمعلومات ملائمة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة، وإن

(1) ايمن محمد نمر الشطي، المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مستخدميها وأثره على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2007م)

جدوى معلومات قائمة التدفقات النقدية ومدى أهمية التركيز على مستخدمي تلك القائمة من خلال تطوير القوائم المالية وجعلها أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وان قائمة التدفقات النقدية أداة لقياس أداء الشركات المالي ووسيلة لتقويم سياستها المحاسبية، وكلما زادت تصنيفات قائمة التدفقات النقدية كلما قدمت محتوى معلوماتي اكبر عن التدفقات النقدية. أوصت الدراسة بضرورة الفصل بين استخدام مفهوم النقدية في قائمة التدفقات النقدية حيث يعتمد عليها في تحليل نتائج الفترات الماضية وبالتالي ترشيد القرارات المستقبلية، وان الاهتمام ببيانات قائمة التدفقات النقدية كمدخلات لنماذج اتخاذ القرارات وذلك لما تم التوصل إليه من أدلة تثبت إن التدفقات النقدية التشغيلية تعتبر مكملاً للأرباح المحاسبية وليس بديلاً لها، وضرورة تفعيل المعايير المحاسبية بقائمة التدفقات النقدية.

يتضح للباحث بان الدراسة سعت لبحث اثر قائمة التدفقات النقدية كمحتوى معلوماتي على متخذي القرارات الاستثمارية، وتختلف دراستي عنها في تناولها تحليل قائمة التدفقات النقدية والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل في بناء نماذج استثمارية بغرض ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.

31. دراسة، عادل التجاني السوري، 2007م، (أساليب اتخاذ صناعة القرارات في الاستثمار في

الأوراق المالية وأثرها على حجم التداول للأوراق المالية)⁽¹⁾

هدفت الدراسة في محاولة توضيح نماذج للمعايير النمطية لآلية اتخاذ القرار المالي بالاستثمار في الأوراق المالية، وبيان الدور الاقتصادي للبنوك في تطوير السوق المالي والأدوات المستخدمة في الأسواق الكاملة، وتحديث الوسائل التي تمكن من صناعة القرار للمبادلات في سوق الخرطوم للأوراق المالية. تمثلت مشكلة الدراسة في قلة التداول في الأوراق المالية لا يوفر التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية، وصعوبة اختيار المستثمر العادي للأوراق المالية كوسيلة استثمارية الشيء الذي أدى إلى ضعف التداول في الأوراق المالية، وضعف الوعي العام وثقافة أوراق المال لدى المدخر والمستثمر العادي لتسهيل عملية اتخاذه للقرار. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي الإحصائي، والمنهج الاستقرائي، المنهج التاريخي. توصلت الدراسة بعدم قدرة المستثمر على فهم تأثير القرارات والسياسات الكلية في قراراته الاستثمارية بسبب عدم وعيه الاقتصادي بكليهما، وعدم وجود وسائل تساعد المستثمر في إتخاذ القرار بدرجة من التأكد وفق مؤشرات نقاط الدعم والمقاومة، وعدم وجود جهة رقابية داخل السوق. اوصت الدراسة بضرورة اهتمام المؤسسات التعليمية بإدخال تخصص التحليل لمحالين ماليين واستثماريين لتطوير مهنة التحليل المالي في السودان، والاهتمام بوضع معايير خاصة للقياس والتحليل للقوائم المالية تمكن من قراءة القوائم المالية بشكل أفضل.

يتضح للباحث بان الدراسة سعت لإدخال باب المعرفة للمحاسبين في المراحل التعليمية الأولى كي يساهم في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة في الحياة العملية في الاستثمار في الأوراق المالية بسوق الأسهم المالي،

(1) عادل التجاني السوري، أساليب اتخاذ صناعة القرارات في الاستثمار في الاوراق المالية واثرها على حجم التداول للأوراق المالية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2007م)

وتختلف دراستي عنها في تناولها تحليل قائمة التدفقات النقدية لبناء نماذج استثمارية ذات عوائد عالية نسبياً بأقل مخاطر ممكنة.

32. دراسة، كمال احمد يوسف محمد، 2007م، (المعايير المالية لتقويم المشروعات في ظل عدم

(1) المخاطرة وعدم التأكد

تمثلت مشكلة الدراسة بان دراسات الجدوى والمعايير المالية المستخدمة حالياً تتصف بتقويم المشروعات الاستثمارية بالقصور في التنبؤ المبكر بإمكانية فشل أو نجاح هذه المشروعات في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد، وهل من الممكن تعميم نموذج لدراسة الجدوى والمعايير المالية الحديثة تستطيع تقويم المشروعات الاستثمارية ومعرفة مدى نجاحها أو فشلها في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد، وهل هنالك إمكانية في تطبيق هذا النموذج المقترح في تقويم المشروعات الاستثمارية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد. هدفت الدراسة إلى تحليل طرق تقويم المشروعات ودراسات الجدوى التقليدية لمعرفة الضعف فيها وسبب قصورها في التنبؤ بفشل المشروعات، والاستفادة من بحوث العمليات والإحصاء وبعض الأساليب والطرق المحاسبية لتحليل ظروف المخاطرة وعدم التأكد وتحويلها إلى معلومات رقمية وكمية للاستفادة منها لصياغة نموذج من المعايير الاقتصادية والاجتماعية والفنية والمالية، والمساعدة في الوصول إلى أفضل استخدام ممكن للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية. اتبعت الدراسة كلا من المنهج التاريخي، والمنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي. توصلت الدراسة بأن المعايير المالية التقليدية المستخدمة حالياً في تقويم المشروعات الاستثمارية لا تستطيع التنبؤ مبكراً بنجاح أو فشل هذه المشروعات في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد، وان استخدام معيار تحليل الحساسية يؤدي إلى التنبؤ المبكر بمدى نجاح أو فشل المشروعات الاستثمارية المقترحة في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد. أوصت الدراسة باستخدام النموذج المقترح لتقويم المشروعات في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد، ودراسة ظروف المخاطرة وعدم التأكد جيداً قبل القيام بدراسة وتقويم المشروع الاستثماري المقترح.

يتضح للباحث بان الدراسة سعت لبيان أهمية تقييم الاستثمارات المالية في ظروف المخاطرة المالية وعدم التأكد في ظل ظروف الازمة المالية التي تعصف بالاقتصاد العالمية واثرت سلباً على كافة الاقتصاديات، وتختلف دراستي عنها في تناولها تحليل قائمة التدفقات النقدية والعمل على ربطها باختيار صناديق الاستثمارية ذات العوائد الاستثمارية العالية بأقل مخاطر ممكنة.

33. دراسة، د. لطيف زيود وآخرون، 2007م، (دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في

(1) ترشيد قرار الاستثمار

(1) كمال احمد يوسف محمد، المعايير المالية لتقويم المشروعات في ظل المخاطرة وعدم التأكد - نموذج مقترح،

(الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2007م)

تمثلت مشكلة الدراسة في التفاوت الكبير بدرجة الوعي بين المستثمرين في أسواق الأسهم للبلدان المتقدمة والمستثمرين في أسواق الأسهم للبلدان النامية، وعدم وجود معايير للإفصاح وعدم التنظيم المهني للمحاسبة والمراجعة والتحليل المالي وإن وجدت فلا تعمل بفعالية وكفاءة. هدفت الدراسة للتعرف على البيانات والمعلومات والمعايير المتوفرة في الأسواق المالية لخدمة المستثمرين الحاليين والمرقبين عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الأوراق المالية، التعرف على مدى وعي المتعاملين في الأسواق المالية بأهمية المعلومات والبيانات المحاسبية، التعرف على العوامل التي تؤثر في كفاءة سوق الأوراق المالية، تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات المدرجة في سوق عمان المالي ومقارنتها مع تقارير الشركات في البلدان المتقدمة. اعتمدت الدراسة على كلا من المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة المضمون. توصلت الدراسة بأنه كلما اشتملت التقارير على أرقام مقارنة لعدة سنوات زادت كفاءة البيانات والمعلومات وملائمتها لخدمة توقعات المستثمرين عن أداء الشركات مستقبلاً، كلما تعددت التقارير وقصرت دورتها خلال السنة المالية احتوت معلومات أكثر واقعية وأكثر ملائمة لخدمة أهداف المستثمرين، إن الميزانية العمومية وقائمة الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية وتقرير مراقب الحسابات تعتبر أهم أجزاء التقارير السنوية وأكثر قبولاً لدى المستثمر ومع ذلك يرى المستثمر ضرورة توفير معلومات إضافية لأغراض اتخاذ القرار بشأن تداول الأسهم وأهمها بيانات تفصيلية عن أسعار الأسهم وقت استرداد قيمتها وبعض معلومات عن أعضاء مجلس إدارة الشركة التي يساهم فيها. أوصت الدراسة بضرورة تشجيع الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى نشر الوعي الاستثماري وعقد الندوات المستمرة لمناقشة نتائج هذه الأبحاث ودراسة المقترحات والتوصيات التي يعرضها الباحثون، حتى يكون لصغار المستثمرين دور فعال في الرقابة على أداء الشركات والالتزام بحضور الجمعيات العمومية فإنه يجب النص في القانون على ضرورة توزيع التقارير السنوية قبل انعقاد الجمعية العمومية بحوالي 15 يوماً على الأقل وعدم تقييد حرية المساهمين في الاطلاع والاستفسار عن أي بيانات ومعلومات تحتويها هذه التقارير، حتى تكون المعلومات أكثر ملاءمة لترشيد قرارات المساهم فإنها يجب أن تنشر على فترات دورية قصيرة حيث يعتبر التقرير الشهري هو الأكثر أهمية يليه الربع سنوي ثم النصف سنوي ثم السنوي.

يتضح للباحث بان الدراسة سعت بصورة فاعلة على إيجاد احتياجات مستخدمي القوائم المالية والعمل على ترشيدهم والعمل على توعيتهم من خلال إصدار تقارير مالية تلبى كافة احتياجات متخذي القرارات الاستثمارية بصورة فاعلة السواء، وتختلف دراستي عنها في تناولها تحليل قائمة التدفقات النقدية والعمل على ربطها بهيكل التمويل الأمثل العمل على بناء نماذج على ضوء البيانات المستقاة من قائمة التدفقات النقدية والعمل على ربطها بالقوائم الأخرى.

(1) د. لطيف زيود وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، (اللاذقية: مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 1، 2007م)، ص 171-

34. دراسة، مصطفى حامد سالم الحكيم، 2007م، (دور القياس المحاسبي للجودة الشاملة في زيادة

المحتوى الإعلامي للتقارير والقوائم المالية)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف نظرية القياس المحاسبي الحالية التي تعبر عنها التقارير والقوائم المالية في توضيح مستوى الأداء الحقيقي خلال الفترة المحاسبية مما يضلل المستثمرين والمستخدمين للتقارير في تحديد استمرارية المؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح في المدى المتوسط والطويل. هدفت الدراسة لزيادة المحتوى الإعلامي للتقارير والقوائم المالية المنشورة من خلال قائمة إضافية تضاف لمجموعة القوائم المالية المنشورة تحتوي هذه القائمة على مجموعة من المعلومات غير المالية - النوعية - المتوازنة التي تعبر عن ما تقدمه المؤسسة لأطراف ذات المصلحة، والتعريف بالاتجاهات الحديثة للقياس المحاسبي، وتحديد مدى كفاية المحتوى الإعلامي للقوائم المالية المنشورة. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والتاريخي والاستقرائي والوصفي. توصلت الدراسة بان مجموعة التقارير والقوائم المالية ذات الجودة العالية غير كافية لتوفير المعلومات التي يحتاجها المستفيدين منها، وتعتبر النماذج التقليدية للقياس المحاسبي المعتمدة على المقاييس المالية والتي تستخدم الأدوات التقليدية غير كافية لتحديد المستوى السليم لنشاط المنشآت، أوصت الدراسة بضرورة بناء نظام محاسبي مستندي ودفترى يشمل المعلومات المطلوب قياسها وتحليلها في القائمة المقترحة، وعلى الوزارات الحكومية المتخصصة بناء هذه القائمة لكل حقل من حقول النشاط في الدولة.

يتضح للباحث بان الدراسة سعت نحو المحاسبة الاجتماعية من خلال إضافة قائمة جيدة للقوائم المالية المتعرف عليها إلا ان الباحث افنقر إلى ان العالم العربي بناءه التحتية لا زالت هشة ولا زالت تعتمد على الاقتصاديات الأوربية، وتختلف دراستي عنها في تناولها تحليل قائمة التدفقات النقدية والعمل على ربطها بهيكل التمويل الأمثل العمل على بناء نماذج على ضوء البيانات المستقاة من قائمة التدفقات النقدية والعمل على ربطها بالقوائم الأخرى.

(1) مصطفى حامد سالم الحكيم، دور القياس المحاسبي للجودة الشاملة في زيادة المحتوى الاعلامي للتقارير والقوائم المالية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2007م)

35. دراسة، د. صبيحة قاسم، د. أحمد نزار جميل، 2009، (أثر التدفقات النقدية في عناصر

هيكل رأس المال)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة ان مدى العلاقة بين التدفق النقدي وهيكل رأس المال وعلاقة التدفق النقدي ومدىونية الشركات طويلة الأجل. هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التدفقات النقدية كمتغير مستقل مع عناصر هيكل رأس. اتبعت الدراسة الأسلوب النظري والاسلوب التطبيقي. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين التدفق النقدي ومدىونية منشآت الأعمال، وجود علاقة قوية بين التدفق النقدي وهيكل رأس المال. أوصت الدراسة بضرورة دراسة علاقة متغيرات جديدة ومدى تأثيرها على هيكل رأس المال، ضرورة إعادة دراسة العلاقة بين التدفق النقدي ومكونات هيكل رأس المال.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة سعت لدراسة علاقة المدىونية وهيكل رأس المال بقيم التدفق النقدي. وتختلف دراستي عنها في تناولها لأهمية قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بقيم عناصر هيكل رأس المال لمنشآت الأعمال.

36. دراسة، اميمة خليل محمد احمد، 2010م، (مقترح تحليلي للتنبؤ المحاسبي بالتعثر المالي في

ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد)⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود محاولات فكرية ونظرية حديثة وجادة من قبل المجامع العلمية والمهنية المحاسبية لبناء مدخل محاسبي متكامل لقياس التنبؤ بالتعثر المالي، والنماذج الكمية المصممة للتنبؤ المبكر بالتعثر أو الفشل المالي والمستخدمة في الدول المتقدمة قد لا يمكن تطبيقها على الواقع المحلي بالسودان. هدفت الدراسة إلى محاولة ترسيخ عناصر وسمات النموذج الأمثل للإدارة عند تنفيذ عمليات الاستثمار والتمويل، ومحاولة وضع مدخل محاسبي للقياس والتنبؤ بالتعثر بافتراضات واهداف واجراءات واضحة. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والمنهج المقارن والتحليلي الوصفي. توصلت الدراسة إلى تعدد الأسباب المؤدية لحدوث التعثر المالي ما بين أسباب يمكن السيطرة عليها واسباب لا يمكن السيطرة عليها لعدم معرفة الظروف البيئية المحيطة بأعمال المنشأة، واعتماد النماذج المحاسبية التقليدية المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المالي على المؤشرات المالية المشتقة من البيانات التاريخية، أوصت الدراسة بضرورة وجود قياس بتعثر المنشآت والتنبؤ به عن طريق وضع مدخل محاسبي متكامل، القوائم المالية في مجملها وبشكلها الحالي لا توفر صورة كافية للإفصاح عن التعثر والتقرير عنه.

(1) د. صبيحة قاسم، د. احمد نزار جميل، اثر التدفقات النقدية في عناصر هيكل رأس المال - دراسة تطبيقية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية، (تكريت: جامعة تكريت، كلية العلوم الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 14، 2009م)، ص ص 59-73

(2) اميمة خليل محمد احمد، مقترح تحليلي للتنبؤ المحاسبي بالتعثر المالي في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد - دراسة تطبيقية ميدانية على قطاع الأعمال بالسودان، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2010م)

يتضح للباحث بان الدراسة سعت لمحاولة ترسيخ عناصر وسمات النموذج الأمثل للإدارة عند تنفيذ عمليات الاستثمار والتمويل، وتختلف دراستي عنها في تناولها تحليل قائمة التدفقات النقدية والعمل على ربطها بهيكل التمويل الأمثل العمل على بناء نماذج على ضوء البيانات المستقاة من قائمة التدفقات النقدية والعمل على ربطها بالقوائم الأخرى.

37. دراسة، د. آمال نوري محمد، 2013م، (مدى تناغم ادوات التحليل المالي مع المحتوى

المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية)⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة بمدى التوافق والانسجام ما بين القوائم المالية الاساسية ومدى ابعاد الترابط، ومدى التوافق بين ادوات الخاصة بتحليل قائمة التدفقات النقدية وادوات التحليل الخاصة بقائمتي الدخل والمركز المالي. هدفت الدراسة إلى تحديد المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، وعلاقة قائمة التدفقات النقدية مع القوائم المالية الاساسية، التعرف على ادوات التحليل المالي، مدى انسجام ادوات التحليل المالي مع قائمة التدفقات النقدية. اتبعت الدراسة منهج الاسلوب النظري، والاسلوب التطبيقي. توصلت الدراسة بأنه لا توجد ادوات تحليلية خاصة بقائمة مالية يمكن وصفها على انها شاملة لجميع اغراض التحليل المالي، خصوصية نتائج مؤشرات قائمة التدفقات النقدية، استخدام مؤشرات التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية يعزز نتائج التحليل المالي. أوصت الدراسة بضرورة التأكيد على استخدام مؤشرات قائمة التدفقات النقدية الى جانب المؤشرات التقليدية، الحاجة الى اجراء دراسة مماثلة لاستخدام ادوات التحليل المالي، السعي وراء دراسة لايجاد ادوات تحليلية جديدة.

يتضح للباحث بان الدراسة سعت لبيان اهمية ربط ادوات التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية بادوات التحليل التقليدية، وتختلف دراستي عنها في تناولها أهمية دراسة واعداد قائمة التدفقات النقدية بصورة تحليلية بهدف بناء نماذج تسهم في عمليات التنبؤ المستقبلي لاغراض اتخاذ القرارات المالية.

38. دراسة، د. نضال رؤوف احمد، 2013م، (دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف

التدفق النقدي مع بيان اثره على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي)⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة ان المصارف تكون عرضة لمشاكل تتعلق بالسيولة سواء تلك التي تنشأ من طبيعة المصرف ذاته أو من المشاكل التي تؤثر على الأسواق عموماً. مما يستدعي ضرورة تنبه تلك المصارف إلى تلك المخاطر عن طريق توفر المعلومات الكافية التي يمكنها القياس وتحليل ومراقبة والسيطرة على مخاطر السيولة، ولكون كشف التدفق النقدي يعتبر أداة تحليلية يساعد الإدارة في الحصول على هذه المعلومات إلا

(1) د. آمال نوري محمد، مدى تناغم ادوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، (بغداد: جامعة

بغداد، كلية العلوم الاقتصادية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد 34، 2013م)، ص ص 327-358

(2) د. نضال رؤوف احمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان اثره على كفاية رأس

المال في القطاع المصرفي - دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم الاقتصادية، مجلة كلية

العلوم الاقتصادية، العدد 26، 2013م)، ص ص 300-335

نلاحظ إن أغلبية هذه المصارف لا تهتم بهذا الكشف وتجاهل أهميته في الحد من مخاطر السيولة لأخذ الاحتياطات اللازمة ووضع الإستراتيجية المناسبة والتي من ضمنها وضع حد لكفاية رأس المال. هدفت الدراسة إلى عرض نظري لمفاهيم السيولة ومخاطرها على العمل المصرفي بيان المؤشرات والنسب المالية المستنبطة من كشف التدفق النقدي، بيان العلاقة بين كفاية رأس المال ومخاطر السيولة. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والمنهج المقارن والتحليلي الوصفي. توصلت الدراسة إلى ان المصرف لم يعد خلال الحدود الزمانية للبحث كشف التدفق النقدي، قلة معلومات موظفي المصرف بكشف التدفق النقدي. اوصت الدراسة بضرورة قيام المصرف بصياغة إستراتيجية واضحة للمحافظة على رأس المال عند المستوى المناسب والمطلوب لمواجهة مخاطر السيولة، تنظيم دورات تدريبية لتعريف المشاركين بكشف التدفق النقدي وخطوات إعداده لضعف خبرة منتسبي المصرف بذلك وقلة معلوماتهم.

يتضح للباحث بان هذه الدراسة سعت لدراسة المخاطر المرتبطة بالسيولة باستخدام قائمة التدفقات النقدية واثرة بكفاية رأس المال في القطاع المصرفي. وتختلف دراستي عنها في تناولها لأهمية قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالتعثر المالي لمنشآت الأعمال كأحد المحددات التي قد تستدعي الوقوف عندها لمعرفة مصادر واستخدامات الأموال لمراجعة تدفقات الأموال، والبحث عن أسباب الفشل المالي للمشاريع الاستثمارية.

يستخلص الباحث من عرض الدراسات السابقة بأن الباحثين قد سعوا إلى ربط التدفقات النقدية بالتحليل المالي بغرض التنبؤ بمدى تعثر المصارف في المدى القصير من خلال إلتزاماتها تجاه الأطراف الأخرى ومدى مقدرة المنشأة على توفير تدفقات نقدية لسداد الإلتزامات في آجالها المحددة بالإضافة إلى سعي متخذي القرارات إلى استبعاد كل من قائمتي الدخل والمركز المالي لما تمثله من قصور في استخدام الأسس والبدائل المحاسبية بناءً على أساس الاستحقاق. وقد خلصت هذه الدراسات إلى السعي وراء ربط قائمة التدفقات النقدية بالقوائم المالية الأخرى بغرض إتخاذ قراراتهم.

يتضح للباحث أن هذه الدراسات لها أهمية كبيرة في موضوع دراسته التي ستعرض أثر قائمة التدفقات النقدية على القرارات الاستثمارية والتمويلية في المدى الطويل من خلال ربط أساليب التحليل المالي لإيجاد قيم هذه التدفقات النقدية والسعي إلى التقليل من الفشل المالي لمنشآت الأعمال السودانية في عملية تقييم المشاريع الإستثمارية والتمويلية.

سوف يسعى الباحث من خلال هذا البحث العمل من خلال الشرح الوصفي لما يتم عرضه من معلومات مالية بطريقة أكثر دقة يسهل أكثر لفهم القوائم المالية وبالأخص قائمة التدفقات النقدية عند مستخدميها ما يساعدهم علي اتخاذ القرارات الرشيدة.

الفصل الأول

قائمة التدفقات النقدية والمعلومات لصناعة القرار

عرفت المحاسبة قديماً قائمتين تستخدمهما المنشآت في نهاية العام المالي لتحديد مركزها المالي وهما قائمتي الدخل والميزانية العمومية. وقد ظلت هاتان القائمتان المعدتان وفق أساس الاستحقاق محور الاهتمام لكافة مستخدمي القوائم المالية، بتقديمها صورة كاملة للوضع المالي للمنشأة. إلى أن برزت الحاجة لوجود قائمة تعد وفق الأساس النقدي. وبدأ العمل على إيجاد هذه القائمة والتي عرفت بعد ذلك بقائمة التدفقات النقدية. وتعد قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية المهمة والتي تنص المعايير المحاسبية بضرورة إعدادها ونشرها ضمن القوائم والتقارير المالية المنشورة للمنشآت في نهاية كل فترة مالية، وذلك لتوفير معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات والاستفادة من تلك المعلومات. وسيعرض الباحث هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: نشأة وتطور قائمة التدفقات النقدية

المبحث الثاني: معلومات القوائم والتقارير المالية لصناعة القرار

المبحث الثالث: إعداد القوائم والتقارير المالية

المبحث الاول

نشأة وتطور قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفق النقدي حديثة العهد نسبياً وشهدت تطوراً سواء من جهة المداخل المتبعة في إعدادها، أم من حيث صور أو نماذج عرضها أم من حيث قوة القواعد الملزمة بنشرها والصادر عن المجامع المهنية. كانت الشركات العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية أول من بادر بعرض قائمة التدفق النقدي بصفة طوعية في نهاية الخمسينات في القرن العشرين، وذلك في صورة جدول تحليلي تحت مسمى قائمة " من أين جاءت وإلى أين ذهبت؟ (Where-Got, Where Gone) واقتصرت على المقارنة بين قائمتين متاليتين للمركز المالي لتظهر عناصر الزيادة أو النقص في القائمتين على مدار الفترة المحاسبية.

عام 1961م اصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين دراسة أوصى فيها بتغيير مسمى القائمة لتصبح "قائمة تحليل التدفقات النقدية والموارد المالية" كما أوصى جميع الشركات المساهمة بإصدارها ونشرها بعد تدقيقها مثلها في ذلك مثل بقية القوائم المالية الأخرى.⁽¹⁾ وذلك وفق دراسة البحث المحاسبي رقم (2) تحت عنوان تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال (Cash Flow Analysis & Find Statement).⁽²⁾

عام 1963م أوصى مجمع المعهد الأمريكي للمحاسبين الأمريكيين في الرأي رقم (3) بضرورة الالتزام بإتباع المعايير المهنية وذلك سواء في إعدادها أو في متطلبات الإفصاح عن المعلومات التي تعرضها كما أوصى أيضاً بتعديل تسميتها إلى " قائمة مصادر الأموال واستخداماتها (Statement of Sources & Applications of Funds) وبضرورة عرضها ضمن المعلومات الإضافية أو المكملة الصادرة عن الشركة ولكن دون أن تخضع بالضرورة لمصادقة مدقق الحسابات.⁽³⁾

تزايدت أهمية هذه القائمة عندما أصدرت هيئة البورصات الأمريكية (SEC) عام 1970م بيانها رقم (117) والذي طالب فيه من جميع الشركات المسجلة فيها بضرورة تضمين تقاريرها المالية السنوية المقدمة للبورصة قائمة لموارد الأموال واستخداماتها ذلك ما حدا بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين لأن يصدر في العام 1971م الرأي رقم (19) الذي أوصى فيها ما يلي:⁽⁴⁾

1. تغيير مسمى القائمة لتصبح " قائمة التغيرات في المركز المالي (Statement of Changes in Financial Position).

(1) Mosich A. & Larsen E.J., **Intermediate Accounting**, McGraw Hill Book Company, 1983, p 934

(2) د. نعيم حسني دهمش، قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية، (عمان: مطبعة النور، 1996م)، ص 3

(3) AICPA, **The Statement of Sources & Applications of Funds** AICPA, APB Opinion No. 3, 1963, p 16

(4) AICPA, **Reporting Changes in Financial Position**, APB Opinion No. 19, 1981, p 14

2. تصبح هذه القائمة واحدة من القوائم المالية الأساسية للفترة المحاسبية.
 3. تصبح مشمولة برأي مدقق الحسابات عن القوائم المالية الذي يتضمنه تقريره الصادر عن البيانات المالية للشركة.
 4. يتم إعداد القائمة وفق المفهوم الشامل للموارد المالية على أن يترك للشركة الخيار في إعدادها وعرضها إما وفقاً لمدخل رأس المال العامل أو وفقاً لمدخل التدفق النقدي. وقد استخدمت هذه القائمة بهذا العنوان منذ عام 1972م حتى عام 1987م.
- ولقد نص الرأي رقم (19) على انه هنالك ثلاثة أهداف رئيسية لقائمة التغيرات في المركز المالي تتمثل في:⁽¹⁾

1. استكمال الإفصاح عن التغيرات في المركز المالي وليس فقط التغيرات في رصيد حسابات الاموال كما كان الحال في قائمة المصادر والاستخدامات.
 2. تلخيص الأنشطة التمويلية والاستثمارية.
 3. التقرير عن التدفقات النقدية من العمليات أو القدرة على خلق موارد من نشاط العمليات.
- عام 1987م صدر عن المجلس الأمريكي لمبادئ المحاسبة المالية (FASB) البيان رقم (95) الذي ألزم الشركات المساهمة الأمريكية بإصدار (قائمة التدفق النقدي) بدلاً من قائمة التغيرات في المركز المالي والتي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ. أوصى هذا البيان بأن يتم تصنيف التدفقات النقدية إلى تدفق نقدي من النشاط التشغيلي وتدفق من النشاط الاستثماري وتدفق نقدي من النشاط التمويلي.⁽²⁾
- عام 1992م ووفقاً للمعيار رقم (7) المعدل الصادر عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (IASB) بعرض القائمة باعتبارها جزء لا يتجزأ من البيانات المالية المدققة المشمولة في التقارير السنوية الصادرة عن الشركات المساهمة، وقد أوصى المعيار بإعدادها بشكل يفصح عن حركة النقدية والنقدية المكافئة أو مصنفة حسب الأنشطة الرئيسية للمنشأة وهي: الأنشطة التشغيلية، والأنشطة الاستثمارية، ثم الأنشطة التمويلية كما ترك للمنشأة أن تختار في إعدادها إما الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة.⁽³⁾

(1) د. مصطفى احمد الشامي، جدوى الإفصاح عن التدفقات النقدية من العمليات وعلاقتها بالارباح والمقاييس التقليدية للتدفقات النقدية، (المنوفية: جامعة المنوفية، كلية التجارة، آفاق جديدة، العدد 2، 1994م)، ص 213

(2) FASB, Statement of Cash Flows, FASB, SFAS, No. 95, 1987, p 34

(3) د. محمد مطر، المحاسبة المالية - مشاكل القياس والإفصاح والتحليل، ج2، (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، 2000م)، ص ص 264، 265

عام 1996م قام مجلس معايير المحاسبة الانجليزية (ASB) بإصدار نسخة معدلة من المعيار رقم (1) (FRS 1) قوائم التدفقات النقدية، تأكيداً لرأي مجلس معايير المحاسبة بان قوائم التدفقات النقدية تمثل جزءاً مكملاً للتقارير المالية.⁽¹⁾

ينحصر الفرق بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي في المدخل الذي تعد بموجبه كل منهما والذي يتعلق في الأساس بالاختلاف على مفهوم أو مدلول مصطلح الأموال. حيث تقوم قائمة التغيرات في المركز المالي على مفهوم الأموال بمعنى رأس المال العامل بينما تقوم قائمة التدفق النقدي على مفهوم الأموال بمعنى النقد والنقد المعادل.⁽²⁾ ويوضح الجدول رقم (1/1/1) الفروق الأساسية بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي:

جدول رقم (1/1/1)

الفروق الأساسية بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفق النقدي

البيان	قائمة التغيرات في المركز المالي	قائمة التدفق النقدي
تعريف الأموال	الأموال بمعنى رأس المال العامل.	الأموال بمعنى النقد والنقدية المعادلة.
أهداف القائمة	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد رأس المال العامل.	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد النقدية.
شكل القائمة	تعرض مصادر واستخدامات رأس المال العامل.	تعرض مصادر واستخدامات النقد حسب الأنشطة: تشغيلية، استثمارية، تمويلية.
أسلوب الإعداد	الطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة، والطريقة الثانية هي الأكثر شيوعاً.	الطريقة المباشرة، والطريقة غير المباشرة، والطريقة الأولى هي الأكثر فصاحاً.
بنود غير نقدية	تعرض في صلب القائمة.	لا تعرض في صلب القائمة.

المصدر: د. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية،

ط2، (عمان: دار وائل للنشر، 2006م)، ص 161

يستنتج الباحث من الجدول اعلاه ما يلي:

1. قائمة التدفقات النقدية توسعت في مفهومها عن قائمة التغيرات في المركز المالي.
2. اختلاف طريقة إعداد قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في المركز المالي.
3. اشتمال قائمة التدفقات النقدية على النقدية والنقدية المعادلة.

(1) د. امل صلاح دردير، مقارنة الدقة التنبؤية التبادلية لنماذج التدفقات النقدية ونماذج الأرباح، (القاهرة: جامعة القاهرة،

كلية التجارة، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، العدد 60، 2003م)، ص 3

(2) د. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ط2،

(عمان: دار وائل للنشر، 2006م)، ص 160

عرفت قائمة التدفقات النقدية بأنها تفسر المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة.⁽¹⁾ وعرفت أيضا بأنها تلك القائمة التي تظهر التدفقات النقدية الداخلة التي ولدتها المنشأة وتوزيع تلك التدفقات على مصادر التمويل.⁽²⁾ وانها قائمة توضح المقبوضات والمدفوعات وصافي التغير في النقدية الناتج من كافة أنشطة العمليات (الجارية) والاستثمار والتمويل للمشروع خلال الفترة المالية وبصورة توضح اسباب الاختلافات بين رصيد النقدية اول وآخر الفترة.⁽³⁾ وبانها تلك القائمة التي توضح الآثار النقدية لعمليات التشغيل الجارية والعمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة، كذلك صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة ومن ثم كيفية استخدام تلك النقدية خلالها.⁽⁴⁾

يستنتج الباحث من قائمة التدفقات النقدية بأنها:

1. قائمة تقسم الأنشطة إلى تشغيلية، استثمارية، تمويلية.
 2. تستخلص من قائمة المركز المالي المقارن وقائمة الدخل عن نفس السنة المالية ومعلومات إضافية.
 3. تعد على الاساس النقدي.
- يستطيع الباحث تعريف قائمة التدفقات النقدية بأنها القائمة التي توضح تدفقات المنشأة الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وهي قائمة مكملة لقائمتي المركز المالي والدخل.

اغراض قائمة التدفقات النقدية

وفقا لما ورد في الرأي رقم (19) الصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين تحقق قائمة التدفقات النقدية ما يلي:⁽⁵⁾

1. تلخص الأنشطة التمويلية والاستثمارية للشركة خلال الفترة المحاسبية، وتوضح قيمة الموارد المالية التي تمكنت من توفيرها خلال نشاطها التشغيلي خلال الفترة.
2. توفر معلومات مكملة للإفصاح عن التغيرات الحادثة في المركز المالي خلال الفترة المحاسبية، وذلك بشأن مجالات الإفصاح التي لم يكن بالإمكان توفيرها في قائمتي الدخل والمركز المالي.
3. التنبؤ بالتدفق النقدي المستقبلي والذي يخدم أغراض إعداد الموازنات التشغيلية والرأسمالية.
4. تقييم ربحية المنشأة، لان المعلومات التي تعكسها القائمة أكثر مصداقية من قائمة الدخل.

(1) د. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية - اسس الاعداد والعرض والتحليل، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002م)، ص 246

(2) د. منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر، ط 4، (طنطا: المكتبة العربي الحديث، 2002م)، ص 60

(3) د. مصطفى احمد الشامي، مرجع سابق، ص ص 214، 215

(4) Wild, J.J. & others, **Financial Statement Analysis**, 8th Ed. (New York: McGraw Hill Companies, Inc., 2003), p 384

(5) د. محمد مطر، المحاسبة المالية - مشاكل القياس والإفصاح والتحليل، مرجع سابق، ص ص 265، 266

5. تقييم كل من المرونة المالية للشركة، ودرجة سيولتها.
6. تقديم معلومات بعمليات التمويل والاستثمار.
ووفقاً لما قرره (FASB) ان الغرض من إعداد قائمة التدفقات النقدية توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للشركة خلال فترة معينة، والتي تمثل أداة تحليلية قوية تستخدمها الإدارة والمستثمرون والمقرضون على النحو الآتي:⁽¹⁾

1. تحديد كمية النقدية الناتجة عند التشغيل خلال الفترة، وتسوية هذه القيمة مع صافي الدخل.
2. تقييم قدرة المنظمة على مواجهة التزاماتها عند استحقاقها، وتقييم قدراتها على دفع التوزيعات.
3. تحديد قيمة الاستثمار في مصنع جديد، أو معدات جديدة، وغيرها من الأصول غير المتداولة خلال الفترة.
4. تحديد نوعية التحول المطلوب ومداه للتوسع في الاستثمار في الأصول طويلة الأجل أو لدعم التشغيل.

5. تقييم قدرات المنظمة على توليد تدفقات نقدية موجبة في الفترات المقبلة.
ان الغرض الأساسي من إعداد قائمة التدفق النقدي هو الإعلان عن المسلمات النقدية والمدفوعات النقدية للشركة خلال الفترة المحاسبية، والغرض الثاني لإعداد هذه القائمة هو نشر المعلومات عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية للشركة للفترة المعنية.⁽²⁾

يستنتج الباحث بان اغراض قائمة التدفقات النقدية تتمثل في:

1. تقييم كمية التدفقات النقدية الناتجة خلال الفترة ومقارنته بصافي الدخل.
2. بيان مقدرة المنشأة لمواجهة التزاماتها المالية.
3. بيان قدرة المنشأة لتوليد تدفقات نقدية مستقبلية.

أهداف قائمة التدفقات النقدية

ان الهدف من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة التي وقعت خلال الفترة.⁽³⁾ وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية FASB هدفين لقائمة التدفقات النقدية يتمثلان في الاتي:⁽⁴⁾

(1) د. حسين احمد دحوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، (دمشق: جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 2، 2008م)، ص 209

(2) د. منير شاكر محمد، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات، ط3، (عمان: دار وائل للنشر، 2008م)، ص 143
(3) Matan Feldman, Arkady Libman, **Crash Course in Accounting and Financial Statement Analysis**, 2nd Edition, (John Wiley & Sons Inc, 2007), p 41

(4) FASB, **Statement Of Cash Flow**, Statement No.95, Stamford, Conn., FASB, 1987, P 5

1. الهدف الرئيسي: إعطاء معلومات ذات أهمية عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال الفترة.
 2. الهدف الثانوي: توفير معلومات على أساس نقدي عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للوحدة الاقتصادية.
- في حين حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) مجموعة من الأهداف لقائمة التدفقات النقدية تتمثل بالاتي:⁽¹⁾

1. قائمة التدفقات النقدية تساعد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة من خلال تزويدهم بأساس سليم، لتقييم قدرة المنشأة في الحصول على النقدية وكيفية الحصول عليها وتوقيت الحصول عليها ودرجة التأكد المرتبطة بالحصول عليها.
2. توفير معلومات تاريخية عن التغيرات التي حدثت على النقدية في المنشأة في كافة الأنشطة سواء أكانت تشغيلية أم استثمارية أم تمويلية.
3. توفر إفصاحاً شاملاً عن كيفية الحصول على النقدية وما يعادلها وكيفية استخدامها.
4. وضع وتطوير نماذج تساعد في إجراء المقارنات بين التدفقات النقدية الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية.
5. التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من خلال البيانات التاريخية لهذه التدفقات وقياس درجة التأكد المرتبطة بها ومراجعة دقة التقديرات الماضية للتدفقات النقدية المستقبلية، وفحص العلاقة بين الربحية والتدفق النقدي وتأثير التغير في الأسعار على كل منها.
6. المساهمة بجانب القوائم المالية الأخرى في تقييم التغيرات التي طرأت على صافي موجودات المنشأة، وهيكلها المالي، ومقدرتها على التأثير على مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها بهدف التكيف مع الظروف المتغيرة.

يستنتج الباحث بان أهداف قائمة التدفقات النقدية تتمثل في:

1. تقييم المقدرة المالية على توليد التدفقات النقدية.
2. تقييم المرونة المالية للمنشأة.
3. العمل على إجراء المقارنات بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
4. المساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

(1) معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999م، ص ص 123، 124

أهمية قائمة التدفق النقدي

تكمن أهمية قائمة التدفق النقدي بعكسها للمعلومات لمستخدمي القوائم المالية، قدرتها على ترجمة أوجه الأنشطة الأساسية للمنشأة، والمتمثلة في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.⁽¹⁾ وتعتبر قائمة التدفقات النقدية أكثر منفعة في التنبؤ بالتدفقات النقدية التي يمكن توفيرها لسداد الديون للدائنين وتوزيعات الأرباح للمساهمين، وانها أكثر أهمية كمؤشر على قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها الرئيسية والتي يمكن ان تستخدم لمقابلة احتياجات السيولة الحالية، وسداد الالتزامات تجاه الدائنين وإمكانية استخدام جزء من فائض التشغيل في عمل توسعات.⁽²⁾

يستنتج الباحث بان أهمية قائمة التدفقات النقدية تتمثل في:

1. سد فجوة الاختلاف في السياسات المحاسبية المختلفة وفق أساس الاستحقاق.
2. المساعدة في تقييم المرونة المالية من خلال بيان مقدرة المنشأة على اتخاذ قرارات فاعلة.
3. توضيح حالة التذبذب التي قد تعانيتها المنشأة نتيجة الاتجاه للافلاس.
4. المساعدة في تقييم السيولة المالية من خلال عكس مقدرة المنشأة على تحويل الاصول إلى نقدية في الوقت المناسب.

استخدامات قائمة التدفقات النقدية

تتمثل استخدامات قائمة التدفقات النقدية بالآتي:⁽³⁾

1. استخدامات الإدارة: توفر معلومات مهمة عن القرارات المتخذة كإصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط. وباستخدام قائمة التدفق النقدي تستطيع الإدارة وضع مؤشرات وضوابط عامة حول تخفيض حصص الأرباح للاحتفاظ بالنقدية.
2. استخدامات المستثمرين والدائنين: تساعد المستثمرين والدائنين وبقية الجهات في تحديد ما يلي:
 - أ. قابلية المنشأة على توليد تدفقات نقدية ايجابية صافية.
 - ب. قابلية المنشأة على مواجهة التزاماتها الجارية.
 - ج. قابلية المنشأة على دفع حصص الأرباح للمساهمين.
 - د. مدى حاجة المنشأة للتمويل الخارجي.
 - هـ. أسباب الاختلاف بين صافي الدخل والمستلزمات النقدية والمدفوعات النقدية المرافقة.

(1) د. سامح مؤيد العطوط، د. مفيد الظاهر، اثر مقاييس التدفقات النقدية في تفسير العوائد السوقية العادية للاسهم، (القدس: جامعة القدس المفتوحة، مجلة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، العدد 21، تشرين الاول، 2010م)، ص 58

(2) د. طارق عيد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية مستقبلية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007م)، ص 78

(3) د. منير شاكر محمد، مرجع سابق، ص ص 145، 146

و. آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على المركز المالي للمنشأة خلال الفترة.

يستنتج الباحث بان قائمة التدفقات النقدية تستخدم من قبل:

1. الادارة بتوفير معلومات عن القرارات المالية المتخذة.
2. المستثمرين الحاليين والمستقبلين بقابلية المنشأة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية في شكل توزيعات ارباح اسهم.
3. المقرضين الحاليين والمستقبلين لبيان مدى مقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية لمواجهة التزاماتها المالية الجارية.

هيكلية قائمة التدفقات النقدية

تتكون قائمة التدفقات النقدية من ثلاثة أقسام وكالاتي: (1)

1. التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل: التقرير عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية من العمليات التشغيلية.
2. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية: التقرير عن حيازة وبيع الأصول غير المتداولة.
3. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية: التقرير عن المعاملات النقدية المتصلة بالاستثمارات النقدية من قبل المالك، والقروض، والسحب النقدي من قبل المالك.

وتبويب قائمة التدفقات النقدية حسب الأنشطة الرئيسية للمنشأة وفقا لما يلي: (2)

1. التدفقات النقدية من نشاط العمليات (الجاري): تشمل الآثار النقدية للعمليات والأحداث التي تدخل في تحديد صافي الربح من العمليات المستمرة.
2. التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري: المتحصلات من بيع اية أصول ثابتة أو استثمارات، والمدفوعات لاغراض شراء أصول ثابتة أو استثمارات؟
3. التدفقات النقدية من نشاط التمويل: المتحصلات من إصدار الاسهم والقروض، والمدفوعات لسداد القروض أو لتخفيض راس المال أو توزيعات الارباح النقدية.

طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

تتمثل طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية بالآتي: (3)

1. الطريقة المباشرة: بموجب هذه الطريقة يتم بيان كل نوع رئيسي للمقبوضات النقدية التشغيلية، وكل نوع رئيسي من المدفوعات النقدية التشغيلية، بشكل منفصل في قائمة التدفقات النقدية. ويوضح الشكل رقم (1/1/1) قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة:

(1) James M. Reeve & Others, **Principles of Financial Accounting**, 10th Ed, (Thomson South, 2007), PP 21, 22

(2) د. مصطفى احمد الشامي، مرجع سابق، ص 215

(3) د. نعيم حسني دهمش، مرجع سابق، ص ص 23-27

الشكل رقم (1/1/1)

قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة

المبلغ	المبلغ	البيان
		التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
	XX	النقدية المحصلة من العملاء
	(XX)	النقدية المدفوعة للموردين
	(XX)	النقدية المدفوعة للمصروفات
XXX		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
		التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية
	XX	نقدية محصلة من بيع أراضي وممتلكات ومعدات
	(XX)	النقدية المدفوعة لشراء أراضي وممتلكات ومعدات
XXX		صافي التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية
		التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية
	XX	نقدية محصلة من اقتراض طويل الأجل
	XX	نقدية محصلة من إصدار أسهم
	(XX)	توزيعات أرباح نقدية
XXX		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية
XXX		صافي التدفق النقدي خلال العام
XXX		يضاف: رصيد النقدية في بداية العام
XXX		رصيد النقدية في نهاية العام

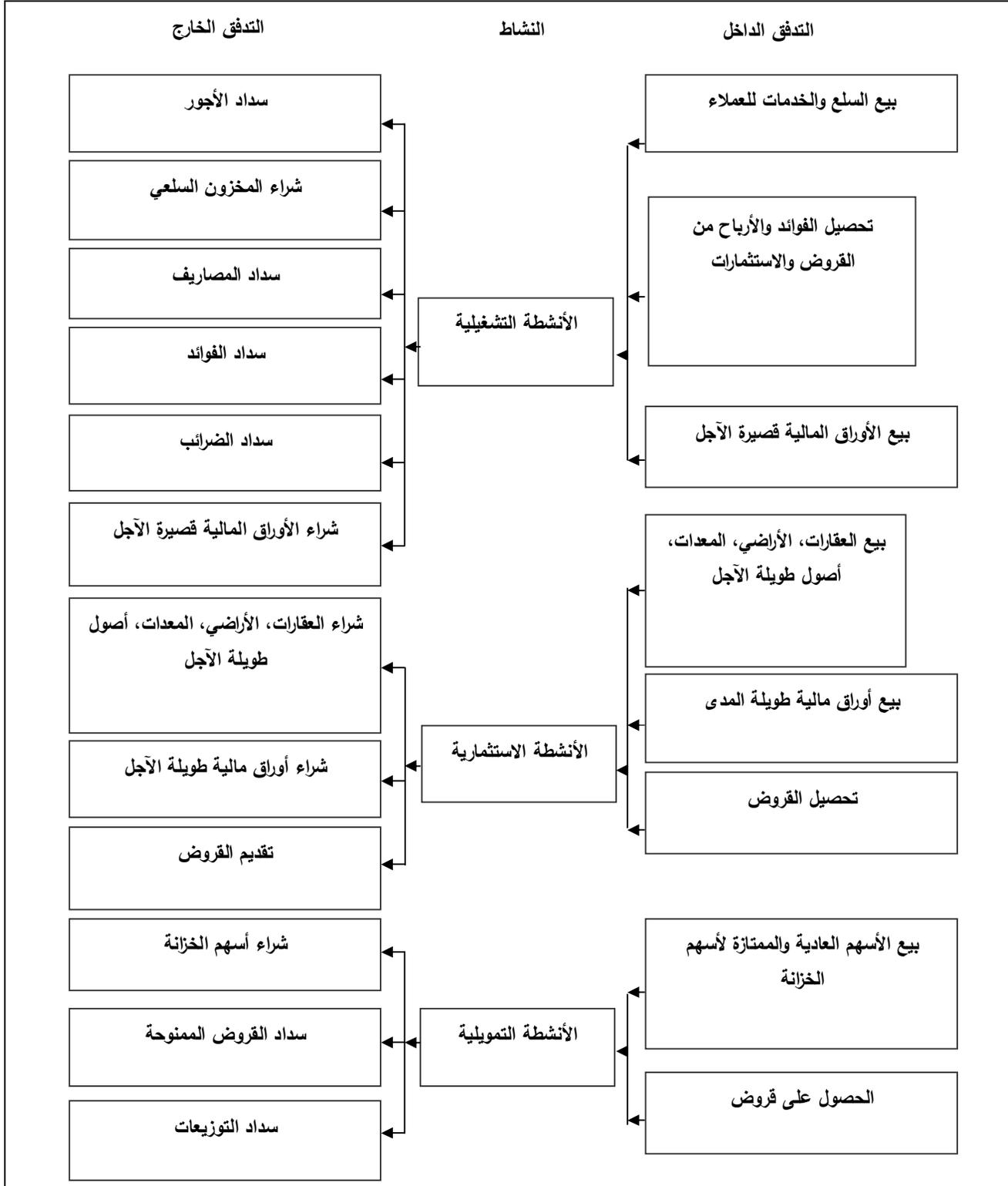
المصدر: د. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية - الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والافصاح، ج (1-2)، ط

4، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007م)، ص ص 481، 482

ويوضح الشكل رقم (2/1/1) العناصر المؤثرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة:

الشكل رقم (2/1/1)

العناصر المؤثرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة



References: Belverd E. & Others, **Financial Accounting**, 6th Ed, (Boston, Houghton Mifflin Co., 1998), p 625

يتضح للباحث من الشكل السابق بان إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة تشبه لحد كبير قائمة الدخل وفقا للأساس النقدي.

ان الميزة الأساسية للطريقة المباشرة أنها تبين كلا من المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل. والطريقة المباشرة تسهم في معرفة مصادر المتحصلات النقدية من أنشطة التشغيل والغرض من المدفوعات النقدية لأنشطة التشغيل في الماضي يعتبر مفيداً في تقدير التدفقات النقدية الناتجة منها والمستخدمه في أنشطة التشغيل في المستقبل.⁽¹⁾

يستنتج الباحث بان الطريقة المباشرة تتمتع بعدة مزايا منها:

1. الإفصاح عن مصادر المتحصلات النقدية من الأنشطة التشغيلية ومجالات استخدام النقدية لفترات سابقة مما يساعد في تقدير توقع التدفقات النقدية المستقبلية.
 2. تتسجم هذه الطريقة مع الهدف الرئيسي لقائمة التدفقات النقدية.
 3. المساعدة في تقييم قدرة المنشأة على توفير سيولة كافية لسداد التزاماتها ولمكانية إعادة الاستثمار في عملياتها.
 4. تعتبر المعلومات المفصلة عن التدفق النقدي التشغيلي مفيدة للمحلل المالي في اشتقاق نسب ومؤشرات مالية أكثر وفرة وملاءمة عن النشاط التشغيلي للمنشأة.
- يرى الباحث بان الطريقة المباشرة تكشف عن معلومات أكثر تفصيلاً تفيد في اتخاذ القرارات واجراء تقديرات تتعلق بالمستقبل بدلاً عن الطريقة غير المباشرة التي تقتصر على الناتج الحسابي بين قيمة الأرباح الصافية وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
2. **الطريقة غير المباشرة:** تعتبر الطريقة غير المباشرة احتساب صافي النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية اقل تزويداً للمعلومات مقارنة مع الطريقة المباشرة والسبب يرجع إلى كون هذه الطريقة لا تكشف أو تفصح عن التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة من الأنشطة التشغيلية هو فقط صافي النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية. وتبدأ الطريقة غير المباشرة برقم صافي الدخل والذي يعدل حسب البنود الضرورية. ويوضح الشكل رقم (3/1/1) قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة:

(1) د. محمد عباس حجازي، قوائم التدفقات النقدية - الإطار الفكري والتطبيق العملي، (القاهرة: دار النهضة للطباعة النشر والتوزيع، 1998م)، ص 30

الشكل رقم (3/1/1)

قائمة التدفق النقدي وفق الطريقة غير المباشرة

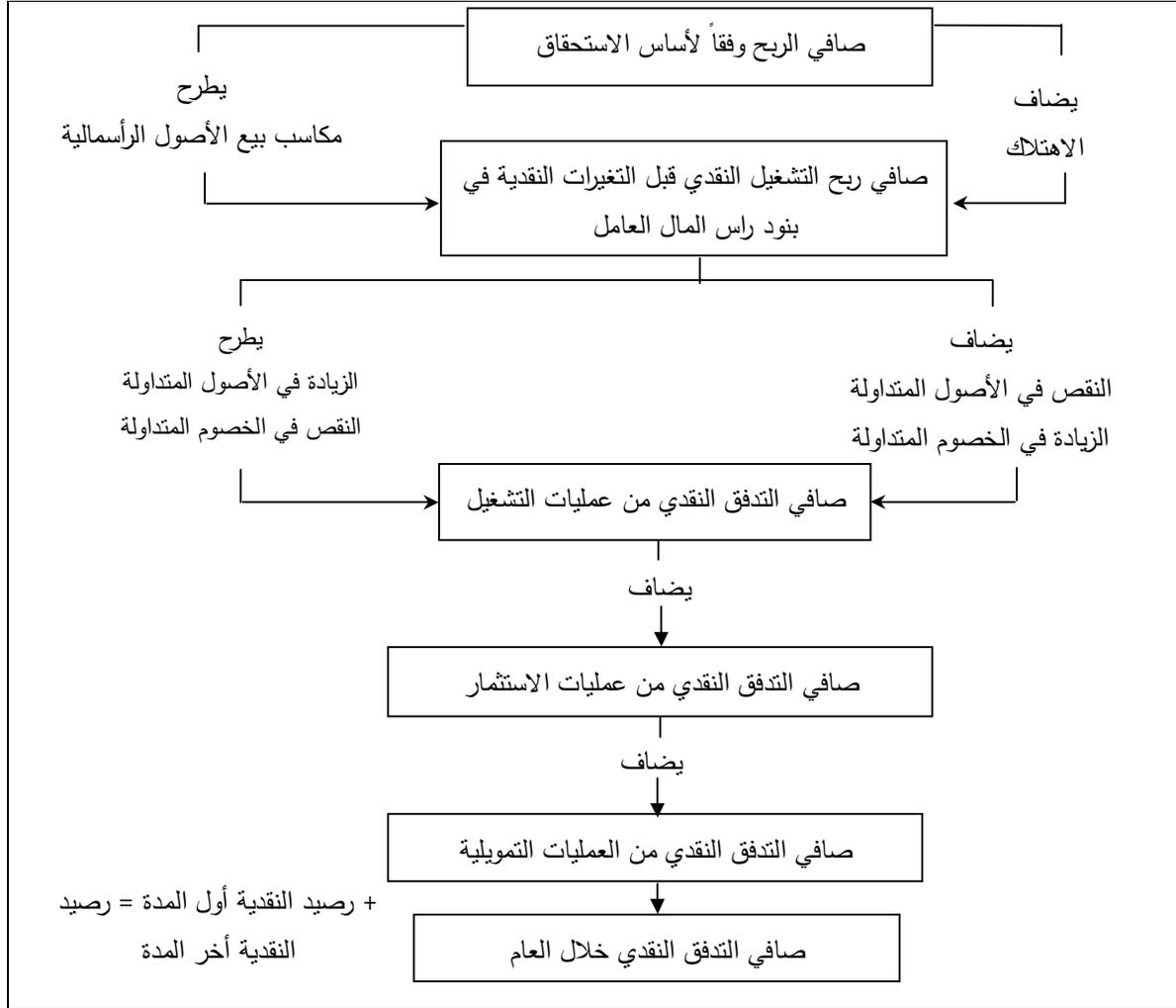
المبلغ	المبلغ	البيان
		التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
	X	صافي الربح قبل الضريبة
	X	الاهلاك
	(X)	ارباح الاستثمارات
	X	الفوائد
	X	الربح التشغيلي قبل التغير راس المال العامل
	(X)	زيادة في العملاء
	X	انخفاض في مخزونات
	(X)	النقص في الذمم الدائنة التجارية
	X	النقد الناتج من عمليات التشغيل
	(X)	الفائدة المدفوعة
	(X)	الضرائب على الدخل المدفوعة
X		صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية
	X	نقدية محصلة من بيع أراضي وممتلكات ومعدات
	X	نقدية محصلة من بيع استثمارات طويلة الاجل
	(X)	النقدية المدفوعة لشراء أراضي وممتلكات ومعدات
	(X)	النقدية المدفوعة لشراء استثمارات طويلة الاجل
XX		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية
		التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية
	X	نقدية محصلة من اقتراض طويل الاجل
	X	نقدية محصلة من إصدار أسهم
	(X)	النقدية المدفوعة لتسديد قروض وأوراق دفع طويلة الاجل
	(X)	توزيعات أرباح نقدية
XX		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية
XX		صافي التدفقات النقدية خلال العام
XX		يضاف: رصيد النقدية في بداية العام
XX		رصيد النقدية في نهاية العام

References: Barry Elliott & Jamie Elliott, **Financial Accounting & Reporting**, (London, Pearson Education Limited, 2007), PP 632-633

ويوضح الشكل رقم (4/1/1) العناصر المكونة لإعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة.

الشكل رقم (4/1/1)

العناصر المكونة لإعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة



المصدر: د. منير شاكر محمد، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط3، (عمان: دار وائل للنشر، 2008م)، ص 149
 ان الميزة الأساسية للطريقة غير المباشرة أنها تركز على الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، وتمثل حلقة ربط بين قائمة التدفقات النقدية وكل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي. ان تعديل صافي الدخل لبيان صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل يعتبر اقل تكلفة من توفير معلومات عن كل من إجمالي المتحصلات النقدية والمدفوعات المرتبطة بأنشطة التشغيل.⁽¹⁾
 يستنتج الباحث بان الطريقة غير المباشرة تتميز بالاتي:

(1) Donald E. Kieso & Jerry J. Weygandt, **Intermediate Accounting**, 7th Ed, (N.Y.: John Wiley & Sons Inc., 1992), p 1293

1. تركز على الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، لذا فهي توفر علاقة جيدة ومفيدة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي وقائمة الدخل.
2. أقل تكلفة من الطريقة المباشرة.
3. تكسب مستخدمي القوائم المالية القدرة على تحويل وتعديل هذه القوائم لعدة فترات محاسبية بحيث تتوافر لديهم معلومات عن التدفقات النقدية لعدة فترات متتالية تكفي لإجراء التنبؤ على أسس سليمة.
4. تقدم معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية في معرفة كيفية الانتقال من الأرقام المحاسبية وفق أساس الاستحقاق إلى تدفقات نقدية داخلية وخارجية.

المقارنة بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة

تعرض الطريقة المباشرة معلومات أفضل عن الدورة النقدية لعمليات المنشأة التجارية، فهي تساعد في الوصول إلى تقدير أفضل لمبالغ التمويل المطلوبة للأنشطة التشغيلية للمنشأة، والمبالغ النقدية المتوقع توافرها في المستقبل لخدمة الدين وتمويل النمو المستمر للمنشأة ودفع حصص أرباح الأسهم للمساهمين. إن الطريقة المباشرة تعتبر أكثر اتساقاً مع هدف قائمة التدفقات النقدية والمتعلقة بتوفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية التشغيلية. أما الطريقة غير المباشرة فلا تقرر ذلك. وتفضل الطريقة غير المباشرة في عرض التدفقات النقدية التشغيلية نظراً لكون الطريقة المباشرة تستلزم تكاليف إضافية خاصة بتجميع المتحصلات والمدفوعات النقدية. ويرجع تفضيل استخدام الطريقة غير المباشرة في عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للأسباب التالية:⁽¹⁾

1. أنها توفر ربطاً مفيداً بين كل من قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل وقائمة الميزانية.
2. مستخدمي القوائم المالية على علم ودراية بهذه الطريقة.
3. أنها أقل تكلفة من الطريقة المباشرة.
4. تفسر الطريقة المباشرة تفسيراً خاطئاً صافي التدفقات النقدية التشغيلية كمقياس أفضل للاداء مقارنة بقياسه من خلال الدخل.

يستنتج الباحث بان العمل على مقارنة الطريقة المباشرة وغير المباشرة تتمثل في:

1. تسهم الطريقة المباشرة في عرض أفضل للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
2. تسهم الطريقة المباشرة في العمل على عرض أفضل من الطريقة غير المباشرة.
3. تفضل الطريقة غير المباشرة عن الطريقة المباشرة لسهولة إعدادها.

(1) د. نعيم حسني دهمش، مرجع سابق، ص 28

المبحث الثاني

معلومات القوائم والتقارير المالية لصناعة القرار

تمثل المعلومات المحاسبية المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي بعد تغذيته بالبيانات المالية لمعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية تؤدي إلى زيادة المعرفة العلمية والعملية التي يستند إليها المستخدمون المختلفون عند عملية اتخاذ القرار. ونظراً للتداخل بين مفهوم البيانات والمعلومات والمعرفة، فإنه من الأنسب بيان الفرق بين تلك المفاهيم.

البيانات

البيانات هي المادة الخام التي يتم تجميعها ومراجعتها لأجل انتاج المعلومات. وتمثل المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي، وتعبر عن احداث وتدقات مادية للعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية. ويتم التعبير عنها في شكل ارقام أو حقائق، اوزان، أو اشكال مجتمعة بعضها أو كلها. ⁽¹⁾ وعرفت بأنها الاعداد والاحرف الابدئية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن ايصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الانسان والاجهزة لتحويلها إلى نتائج. ⁽²⁾ وعرفت أيضاً بأنها حقائق تم تسجيلها بشأن احداث مستقلة وغير مرتبطة ببعضها البعض وغير محددة العدد وهي تمثل المدخلات في نظام المعلومات وليس لها اثر في اتخاذ القرارات. ⁽³⁾ وبانها تلك الحقائق التي لو تركت على حالها فلن تضيف شيئاً إلى معرفة مستخدميها بما لا يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرار. ⁽⁴⁾ وبانها حقائق خام عن ظاهرة معينة ليست ذات قيمة إلا إذا تم تجميعها ورصدها ومعالجتها بطريقة معينة لإنتاج معلومات منها. ⁽⁵⁾

يستنتج الباحث من تعاريف البيانات بأنها:

1. المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية.
2. تعبر عن حقائق مجردة ليست ذات معنى في شكل ارقام ورموز تعبيرية.
3. حقائق لو تركت على حالها لن تضيف شيئاً إلى معرفة مستخدميها.

(1) د. ياسر صادق مطيع وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر، 2007م)، ص 16
(2) د. عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006م)، ص13

(3) د. هاشم احمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000م)، ص 9
(4) د. محمد الفيومي محمد، د. احمد حسين حسين، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية، (الاسكندرية: مكتبة ومطبعة الاشعاع، 1999م)، ص 19

(5) د. بكري طه عطية، المعلومات والإدارة - دراسة تحليلية مع التطبيق على مصر، (الرياض: مجلة الإدارة العامة، العدد 42، 1984م)، ص 219

4. لا تؤثر على سلوك اتخاذ القرار .

يستطيع الباحث تعريف البيانات بأنها مجموعة من الحقائق والمعبر عنها اما بالكلمات أو الرموز أو الاشكال أو الأرقام والتي إذا تم تجميعها ومعالجتها تتحول إلى معلومات مفيدة يسهل فهمها .

المعلومات

عرفت المعلومات بأنها بيانات تم تحويلها إلى شيء مفهوم وصالح يمكن استعماله كمحتوي محدد للمستعمل الأخير لهذه المعلومات. ⁽¹⁾ وبأنها البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملاً بالنسبة لمستخدميها، بما يمكنهم من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية. ⁽²⁾ وبأنها البيانات التي سبقت معالجتها واكتسبت قيمة واصبحت قادرة على تغيير اتجاه القرار المنوي اتخاذه. ⁽³⁾ وعرفت بانها بيانات معدة ومشغلة ومجهزة بطريقة ما لهدف أو أهداف معينة وبناءً عليها يمكن اتخاذ قرارات. كما أنها تساعد على تغيير معرفة والمام القارئ لموضوع ما. ⁽⁴⁾ وعرفت بانها بيانات خضعت للتشغيل والمعالجة والتحليل والتفسير لتوفير المعرفة لمتخذي القرارات ومساعدتهم على تحقيق أغراض معينة. ⁽⁵⁾

يستنتج الباحث من تعاريف المعلومات بأنها:

1. نتائج البيانات النهائية بعد ترتيبها وتحليلها ومعالجتها وتفسيرها والمستندة على حقائق ونظريات.
2. بيانات تمت معالجتها بغرض الاستفادة منها في تحقيق مجموعة من الأهداف.
3. المساعدة في القيام بعملية اتخاذ القرارات.

يستطيع الباحث تعريف المعلومات بأنها بيانات خضعت للتشغيل والمعالجة والتحليل والتفسير ليسهل فهمها .

المعرفة

عرفت المعرفة بأنها تمثل الرصيد المتراكم من الخبرة والمعلومات والدراسات الطويلة في مجال معين، بحيث تزيد درجة التجديد والترابط في عناصر المعلومات المكونة لرصيد المعرفة. ⁽⁶⁾ كما عرفت بأنها تمثل القيمة الاقتصادية للمعلومات من وجهة نظر مستخدميها، ويمكن قياسها بالفرق بين عوائد القرارات قبل

(1) James A. O'Brien, **Management Information Systems: Managerial End User Perspective**, (Boston, MA: Richard D. Irwin Publisher, 1990), P 18

(2) د. عبد الرازق محمد قاسم، مرجع سابق، ص 13

(3) Romny & Steinbart, **Accounting Information System**, 7th Ed, (Prentice Hall, 2003), p 213

(4) د. ضياء أحمد القاضي وآخرون، إحصاء ونظم معلومات، (القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، بدون سنة نشر)، ص 262

(5) د. محمد فهمي طلبة وآخرون، الحاسب ونظم المعلومات الإدارية، (القاهرة: مطابع المكتب المصري الحديث، بدون سنة نشر)، ص 37

(6) د. احمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية - مدخل تطبيقي معاصر، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003م)، ص 8

استلام المعلومات. (1) وبانها الأفكار والمفاهيم والحقائق المستنتجة من مجموعة التقارير. (2) وعرفت بانها تقييم للواقع أو الحالة وفهم هذا الواقع وفق المعلومات المتوفرة لدينا عن هذه الظاهرة أو الواقعة، فهي ترتبط بالتفكير والإدراك والتقييم والترابطات. (3)

يستنتج الباحث من تعاريف المعرفة بأنها:

1. رصيد تراكمي من المعلومات في مجال معين.
 2. الاسهام في زيادة وخبرة الفرد لمواجهة ظروف معينة.
 3. تقييم للواقع أو الحالة وفق المعلومات المتوفرة
- يستطيع الباحث تعريف المعرفة بأنها الافكار والمفاهيم المستخلصة من تبادل المعلومات والمرتبطة بالتفكير والادراك والتقييم التي تعتمد لتكوين خبرة في مجال محدد.

تعد المعلومات المحاسبية الملائمة والموثوق فيها إحدى الدعائم الضرورية التي تحتاج إليها الإدارة لاتخاذ القرارات الرشيدة. وتتوقف جودة المعلومات المحاسبية إلى حد كبير على مدى الاكتمال والجودة في معايير المحاسبة والمراجعة المستخدمة لإعداد تلك المعلومات ومراجعتها.

إن توفير المعلومات المحاسبية ليس هدفاً في حد ذاته وإنما ضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى إعلامي نافع يمكن الاستفادة منه من جانب مستخدمي المعلومات، وإن المنفعة ترتبط بالمعلومات وفائدتها من وجهة نظر معدو التقارير والقوائم أي أنها تلتصق بالمعلومة. ويعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار الإداري. ويعرف نظام المعلومات " بأنه مجموعة من المكونات المربوطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة، وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم، والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم. (4)

أن أي نظام معلومات يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية: (5)

1. المدخلات: استحصال وتجميع العناصر التي تدخل إلى النظام لكي تعالج.

(1) د. عبد الحي مرعي، د. عطية عبد الحي مرعي، المحاسبة الإدارية، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1997م)، ص 13

(2) د. محمد فتحي عبد الهادي، د. عبد المجيد صالح أبو عزة، المعلومات ودورها في اتخاذ القرارات وإدارة الأزمات، (تونس: المجلة العربية للمعلومات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلد 16، العدد 2، 1995م)، ص 6

(3) هاني شحادة الخوري، تكنولوجيا المعلومات على أعتاب القرن الحادي والعشرين، (دمشق: مركز الرضا للكمبيوتر، 1998م)، ص 22

(4) د. عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، (عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2003م)، ص 18

(5) د. عماد الصباغ، نظم المعلومات ماهتها ومكوناتها، (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 13

2. **المعالجة:** عمليات تحويلية يتم خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات.
3. **المخرجات:** نقل العناصر التي انتجت خلال عمليات التحويل إلى الجهات التي تحتاجها.

أهمية المعلومات المحاسبية

نشأت الحاجة إلى المعلومات من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي، ان الهدف من توفير وتقديم المعلومات المحاسبية تحدد في تخفيف حالة القلق التي تتناوب مستخدمي القرارات، ولإمدادهم بمزيد من المعرفة. ان وفرة المعلومات الضرورية تسهم في زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلاً، أو لتقليل التباين في الخيارات. أن عدم توفر المعلومات الكافية والصحيحة التي يعتمد عليها يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات المالية والقصور في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.⁽¹⁾

يستنتج الباحث بان اهمية المعلومات المحاسبية تتمثل بأنها:

1. الاداة المحركة لإدارة أي مشروع اقتصادي.
 2. تعد عنصر للربط والتنسيق بين كافة اقسام المنشأة المالية.
 3. ان جودة أي قرار يعتمد على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال القوائم التقارير المالية.
- يرى الباحث بان اهمية المعلومات المحاسبية تكمن في كونها وسيلة اساسية واداة فاعلة تستخدمها المنشأة لانجاز مهامها وتحقيق اهدافها نتيجة لمجموعة من العوامل والمتغيرات.

تصنيف المعلومات المحاسبية

تصنيف المعلومات المحاسبية من حيث:

1. دلالتها، تتمثل في:⁽²⁾

- أ. **معلومات تاريخية:** تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية، وتستخدم هذه القوائم المالية في تقييم كفاءة المنشأة في تحقيق أهدافها وبيان حقيقة المركز المالي للمنشأة، ولأغراض الضريبية.
- ب. **معلومات حالية:** يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنشأة وتتوفر فيها المميزات التالية:

- (1) تتعلق بالنشاط الجاري فقط.
- (2) يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة.
- (3) يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب.

(1) د. أحمد جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية - مدخل تطبيقي معاصر، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003م)، ص ص 9، 10

(2) عمر حسنين، تصميم النظام المحاسبي - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية وشركات التأمين، (الإسكندرية: بدون دار نشر، 1999م)، ص 25

ج. **معلومات مستقبلية:** معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار أفضل البدائل المتاحة.

2. **مصدرها، تتمثل في:** (1)

أ. **معلومات داخلية:** تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل المنشأة ويتم الحصول عليها من الأفراد والأقسام الداخلية، وتتمثل هذه المعلومات في التقارير والكشوفات اليومية والموازنات التخطيطية وتقارير الأداء وكل ما يتعلق بالعمليات الاعتيادية للمنشأة.

ب. **معلومات خارجية:** يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالعلاء والممولين والجهات الحكومية والمنظمات المهنية وغيرها، وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق وتحتوي على مؤشرات تنبؤية تمكن مستخدميها من اتخاذ الاحتياطات اللازمة والتخطيط لمواجهة الأحداث قبل وقوعها، وغالباً ما تكون هذه المعلومات في شكل نشرات إحصائية تفسر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للبيئة المحيطة.

3. **درجة تكرارها، تتمثل في:**

أ. **معلومات دورية:** يتم إعدادها وتقديمها لمحتاجيها على فترات دورية منتظمة.

ب. **معلومات غير دورية:** المعلومات تستخدم لأغراض خاصة وتكون الحاجة إليها محددة كدراسات الجدوى الاقتصادية.

4. **توقيت الحصول عليها، تتمثل في:**

أ. **معلومات فورية:** يتم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة إليها وتكون معدة ومجهزة مسبقاً وهي بالتالي مفيدة ودرجة كبيرة في اتخاذ القرارات التشغيلية.

ب. **معلومات غير فورية:** معلومات غير متوفرة عند الحاجة إليها مما يتطلب وقتاً أطول في إعدادها وتجهيزها وترتبط عادة بالقرارات الإستراتيجية المنشأة.

5. **متطلباتها العملية، تتمثل في:**

أ. **معلومات إجرائية:** تتطلب من متلقيها اتخاذ إجراءات معينة على الفور أو في وقت لاحق.

ب. **معلومات غير إجرائية:** خبرية توضح أحداث وعمليات تمت في وقت سابق ولا يتطلب من متلقيها اتخاذ أي إجراء.

يستنتج الباحث بان المعلومات المحاسبية يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1. **معلومات داخلية،** يتم اعدادها بصورة دورية وفق المستندات المالية تتجم عنها معلومات مالية تاريخية.

(1) د. سمير الصبان، اسماعيل جمعة، تحليل وتصميم نظم المحاسبية، (الإسكندرية:الدار الجامعية للنشر،1997م)، ص

2. معلومات خارجية، يتم اعدادها بصورة غير دورية تتجم عنها قرارات مالية مستقبلية لإعداد دراسات جدوى للمنشأة المالية.

خصائص جودة المعلومات المحاسبية

عرف مجلس معايير المحاسبة الأمريكية الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية بأنها المعلومات المحاسبية التي تميز المعلومات الأفضل (لأكثر نفعاً وفائدة) عن تلك المعلومات الأقل نفعاً لغرض اتخاذ القرارات. ⁽¹⁾ وعرفت بانها الصفات التي يجب توافرها في المعلومات المقدمة في القوائم المالية لتصبح مفيدة للمستخدمين. ⁽²⁾ وبانها تلك الخصائص الرئيسية التي يجب ان تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة. ⁽³⁾ وبانها الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية والقواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيقات محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعد ضروري وما لا يعد كذلك من جهة أخرى. ⁽⁴⁾

يستنتج الباحث من تعاريف جودة المعلومات المحاسبية بأنها:

1. المعلومات الأكثر نفعاً .

2. تستخدم لاغراض اتخاذ القرارات المالية.

3. توفر ضمن القوائم والتقارير المالية.

يستطيع الباحث تعريف جودة المعلومات المحاسبية بأنها المعلومات المحاسبية الأكثر نفعاً والواجب توفرها في القوائم والتقارير المالية لاغراض اتخاذ القرارات المالية.

تعد جودة المعلومات المحاسبية كمييار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، ويمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بما يتيح اختيار أكثر المعلومات فائدة لمساعدة المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم. ⁽⁵⁾ ولكي تكون المعلومات المستخرجة من القوائم والتقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي القوائم، وان تتصف بخصائص معينة إلى وجود مقاييس ومعايير تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها. ⁽⁶⁾

(1) د. نعيم حسين دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، (عمان: الاردني للطباعة والنشر، 1990م)، ص 22

(2) د. احمد نور، المحاسبة المالية - القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، (الاسكندرية: الدار الجامعية للتوزيع والنشر، 2004م)، ص 18

(3) د. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، 1990م)، ص 144
(4) www.socpa.org.sa

(5) د. عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 144

(6) د. فؤاد محمد الليثي، نظرية المحاسبة، ط2، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2002-2003م)، ص 181-189

يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات المحاسبية وفق ما يلي: (1)

1. **الدقة:** بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.
2. **المنفعة:** ويمكن ان تأخذ المنفعة إحدى الصور التالية:
 - أ. المنفعة الشكلية: بتطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار.
 - ب. المنفعة الزمنية: بارتفاع قيمة المعلومات وامكان الحصول عليها بسهولة.
 - ج. المنفعة التقييمية والتصحيحية: بارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات وقدرتها على تصحيح انحرافات النتائج.
 - د. المنفعة المكانية: أي الحصول عليها بسهولة. (2)
3. **الفاعلية:** بمدى تحقيق المنشأة لاهدافها من خلال موارد محددة.
4. **التنبؤ:** الوسيلة التي يمكن استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع احداث ونتائج المستقبل.
5. **الكفاءة:** بتحقيق أهداف المنشأة باقل استخدام ممكن للموارد.

ويتم تحقيق الهدف من قياس جودة التقارير المالي من خلال اهداف فردية تتمثل في: (3)

1. دراسة وتحليل التغيرات الحديثة في المفاهيم والسياسات (نموذج القيمة العادلة، مستوى الحيطة والحذر، الجوهر أكثر أهمية من الشكل، التحقق، خسائر انخفاض القيمة، اهلاك الشهرة).
 2. دراسة وتحليل الاثر الذي أحدثته التغيرات الحديثة في المفاهيم والسياسات المحاسبية على نوعية وشكل ومحتوى القوائم والتقارير المالية.
 3. دراسة وتحليل الاثر الذي أحدثته التغيرات الحديثة في المفاهيم والسياسات المحاسبية على خصائص الجودة في معلومات القوائم والتقارير المالية ومنفعتاتها في ترشيد قرارات المستخدمين.
 4. دراسة وتحليل الأثر الذي أحدثته التغيرات الحديثة في المفاهيم والسياسات المحاسبية على التدفقات النقدية الحقيقية وتخصيص الموارد في المجتمع من خلال قرارات التوزيع وتحديد وعاء الضريبة وقرارات التعامل في الأدوات المالية وجودة تحليل القوائم المالية.
 5. تقويم مجموعة من التوصيات لرفع جودة القوائم المالية وزيادة منفعتها في ترشيد قرارات المستخدمين.
- يتضح للباحث بان توفر معايير عامة لقياس مدى جودة المعلومات المحاسبية ذا أهمية كبيرة لزيادة وفائدة عملية اتخاذ القرارات المالية باعتبار ان المعلومات المحاسبية مدخلات اتخاذ القرارات الرشيدة.

(1) د. مؤيد الفضل، د. عبد الناصر نور، المحاسبة الادارية، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2002م)، ص 306
(2) د. صدام محمد محمود الحياي، د. سطم صالح حسين، اثر التجارة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية، (تكريت: جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 3، 2006م)، ص 136
(3) د. طارق عبد العال حماد، الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2010م)، ص 802

في عام 1980م أصدر مجلس معايير المحاسبة في أمريكا (FASB) القائمة رقم (2) لتحديد مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية والخصائص التي يجب ان تتوفر فيها وتتمثل في الآتي: (1)

1. **الخصائص الرئيسية:** الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية المنشورة والا فقدت المعلومات أهميتها وأصبحت غير مفيدة، والمتمثلة في:

أ. **الملاءمة:** تكون المعلومات المحاسبية ملائمة بمدى تأثيرها على قرار المستخدم، وتكون غير ملائمة متى ضعف ذلك التأثير على ذلك القرار.

(1) الملاءمة في التوقيت.

(2) القدرة على التنبؤ في المستقبل.

(3) القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة: وتعرف أيضا بالتغذية الاسترجاعية.

ب. **إمكانية الاعتماد (الوثوق):** الثقة بالمعلومات ومصداقيتها وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها. ويمكن لهذه الخاصية ان تتوفر بالمعلومات المقدمة للمستخدم إذا توفرت بها الخصائص الثانوية التالية:

(1) إمكانية التحقق من المعلومات.

(2) الصدق في التعبير عن الظواهر والأحداث الاقتصادية (الموضوعية): تمثيل المضمون

والجوهر وليس مجرد الشكل،

(3) حيادية المعلومات.

2. **الخصائص الثانوية:** الخصائص التي يتيح توفرها فائدة اكبر للمعلومات ولعل توفرها يعزز من فائدة

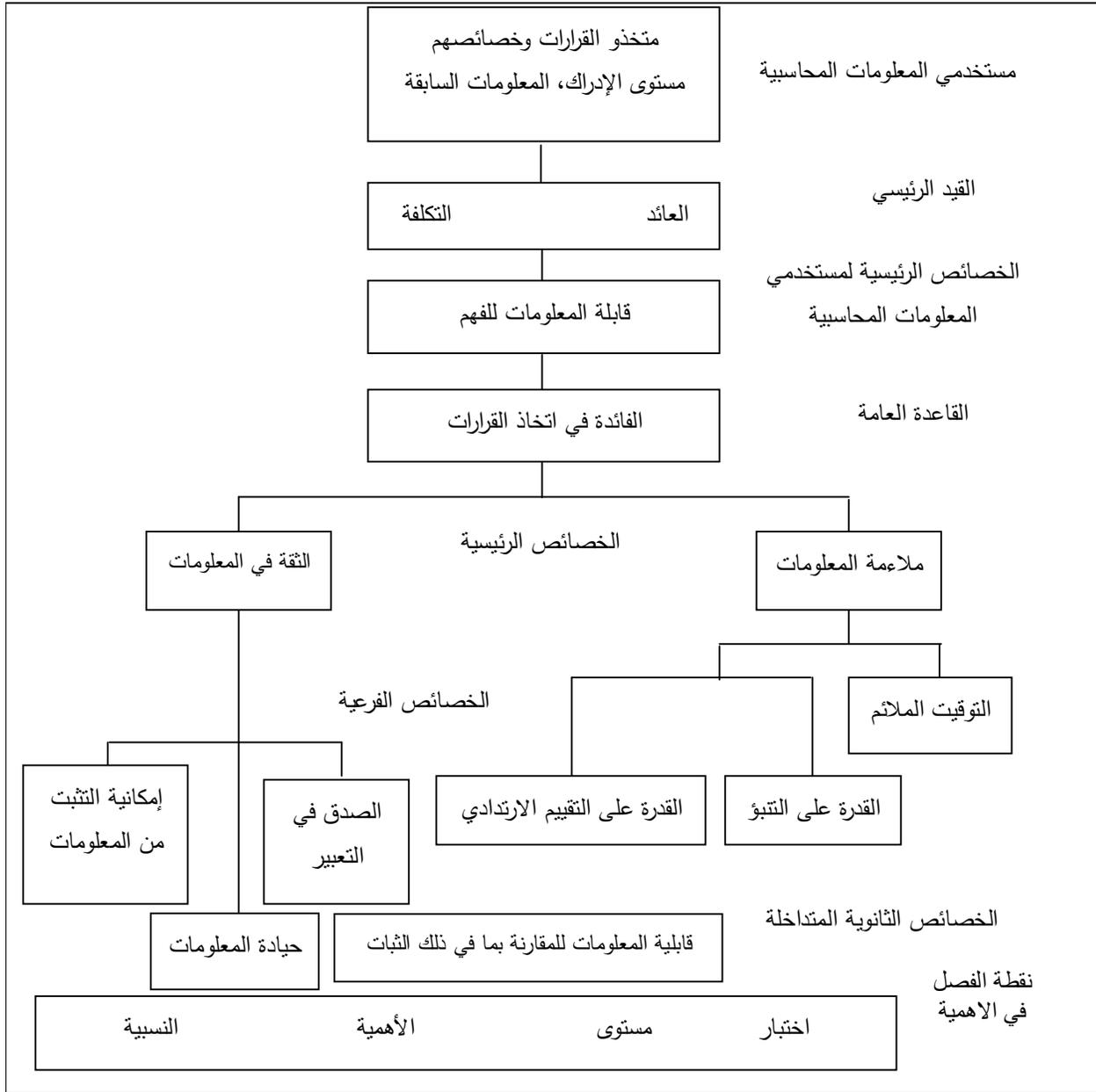
الخصائص الرئيسية وتتلخص هذه الخصائص في قابلية المعلومات للمقارنة، الثبات.

يوضح الشكل رقم (1/2/1) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

(1) د. مؤيد راضي حنفر، د. غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية - مدخل نظري وتطبيقي، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006م)، ص ص 17-21

الشكل رقم (1/2/1)

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر: د. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، 1990)، ص 197
يستنتج الباحث من خلال الشكل السابق بان مستخدمي المعلومات المحاسبية على اختلاف رغباتهم يسعون بان تكون المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية ذات أهمية نسبية عالية وتشتمل على معلومات مالية ملاءمة وذات موثوقية تسهم في عملية اتخاذ القرار بما يضمن زيادة العائد في مقابل التكلفة لمتخذي القرارات.

ان حدود استخدام الخصائص الرئيسية لجودة معلومات القوائم المالية تتمثل في الآتي: (1)

1. تعرض القوائم المالية مقاييس كمية باستخدام الوحدات النقدية كوحدة للقياس.
2. تعرض القوائم المالية المعلومات المتعلقة بوحدة محاسبية معينة دون باقي القطاعات لنفس النشاط.
3. تقدم المعلومات في القوائم المالية بناء على استخدام بعض التقديرات والتقرير الشخصي المهني وبالتالي فان الأرقام المحاسبية ليست بالضرورة تعبر عن أرقام بالغة الدقة.
4. المعلومات الواردة في القوائم المالية مصممة لكي تخدم بطريقة معقولة احتياجات العديد من القراء الذين قد تتفاوت احتياجاتهم للمعلومات وعى وجه الخصوص احتياجات فئات المستثمرين ولذلك فالقوائم المالية التي تقدمها التقارير المالية هي قوائم ذات غرض عام.
5. القوائم المالية مرتبطة ببعضها البعض.
6. المعلومات التي توردها القوائم المالية مصممة على أساس العديد من التصنيفات والملخصات لغرض تلبية احتياجات القراء.
7. تعكس المقاييس المحاسبية في القوائم المالية استخدام عدة أسس للتقويم.
8. تمثل القوائم المالية وما يرد بها من معلومات مصدراً واحداً فقط من المعلومات ولكنها ليست المصدر الوحيد الذي يجب الاعتماد عليه من جانب القراء.
9. إنتاج القوائم المالية لا يتم بدون تحمل تكلفة.

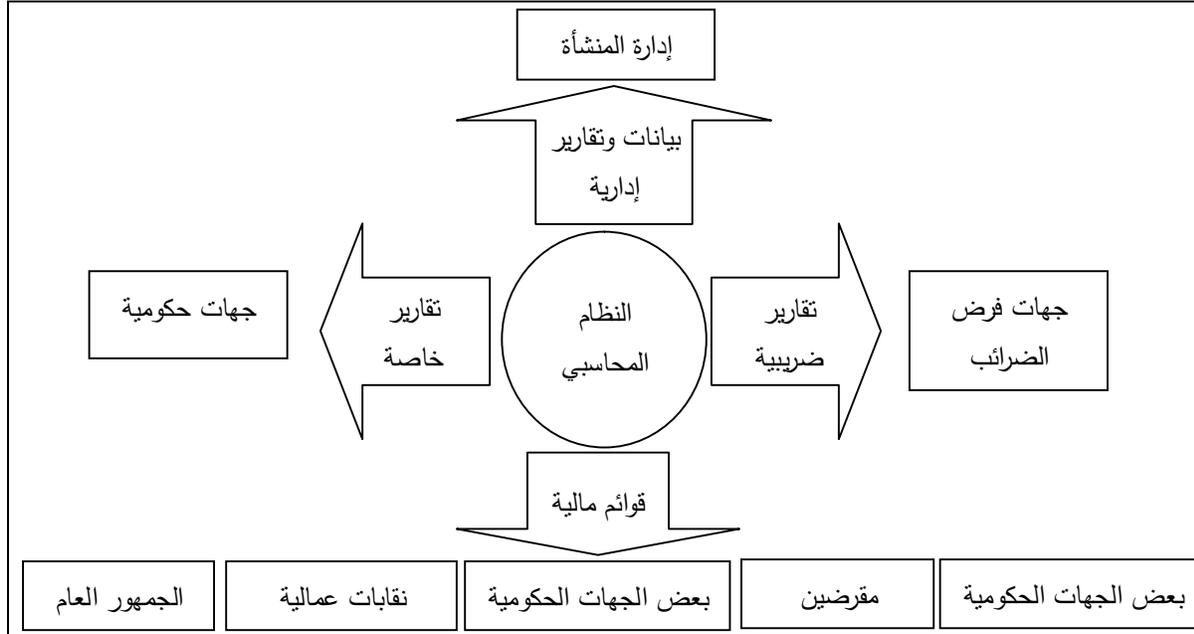
مستخدمي المعلومات المحاسبية

تهدف المحاسبة إلى توفير المعلومات التي تخدم العديد من الاطراف التي تحتاجها لتسهيل عمليات اتخاذ القرارات. ويمكن تمثيل نتائج العمل المحاسبي والمتمثل في المعلومات التي تظهر عادة في شكل تقارير وتحليلات تتوجه إلى اربعة فئات من مستخدمي المعلومات، ويوضح الشكل رقم (2/2/1) ناتج العمل المحاسبي والاطراف المستفيدة منه:

(1) Statement of Financial Accounting Concept No.1, **Objectives of Financial Reporting By Business Enter Prisses**, FASB, 1978, pp 17-23

الشكل رقم (2/2/1)

نتائج العمل المحاسبي والأطراف المستفيدة منه



المصدر: د. يوسف عوض العادلي وآخرون، مقدمة في المحاسبة المالية، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1986م)، ص 26

يستنتج الباحث من الشكل رقم (2/2/1) بأن النظام المحاسبي للمنشأة يسعى لخدمة كل الأطراف المعنية باتخاذ القرارات كل على حسب احتياجاته للمعلومات المحاسبية المستمدة من النظام المحاسبي في شكل قوائم وتقارير مالية سواء أكانت إدارية أم ضريبية أو خاصة.

مفهوم القرار

عرف القرار بأنه اختيار بديل من البدائل المتاحة لإيجاد الحل المناسب لمشكلة جديدة ناتجة عن عالم متغير وتمثل جوهر النشاط التنفيذي في الأعمال، وعرف بأنه الاستجابة الفعالة التي توفر النتائج المرغوبة لحالة أو حالات حالية أو محتملة في المنظمة.⁽¹⁾ وعرف أيضاً بأنه اختبار يتم بين بديلين أو أكثر من البدائل المتاحة للوصول للهدف.⁽²⁾ وبأنه مرحلة في عملية مستمرة لتقييم البدائل من أجل إنجاز هدف معين.⁽³⁾ وعرف بأنه الاختيار المدرك بين البدائل المتاحة في موقف معين أو هو عملية المفاضلة بين حلول بديلة لمواجهة مشكلة معينة واختيار الحل الأمثل من بينها.⁽⁴⁾

(1) د. مؤيد عبد الحسين الفضل، عبد الكريم هادي صالح، الموسوعة الشاملة إلى ترشيد القرارات الإدارية بأسلوب التحليل الكمي، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، بدون سنة نشر)، ص 22

(2) مصطفى نجيب شاويش، الإدارة الحديثة، ط3، (عمان: بدون دار نشر، 1993م)، ص 245

(3) Harrison F.F., **The Managerial Decision Making Process**, (Boston, mass: Houghton Muffin, 1987), p 25

(4) د. خليل محمد العزاوي، إدارة اتخاذ القرار الإداري، (عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2006)، ص 21

يستنتج الباحث من تعاريف القرار بأنه:

1. اختيار انسب بديل لحل مشكلة معينة
 2. الاختيار يتم بعد دراسة مستفيضة لكل جوانب المشكلة موضوع القرار.
 3. توفر سلطة وقدرة ورغبة متخذ القرار للاستجابة لتلك المشكلة.
- يستطيع الباحث تعريف القرار بأنه عملية ديناميكية مستمرة لاختيار بديل معين من بين مجموعة بدائل متاحة وذلك بعد مفاضلة هذه البدائل واختيار البديل الأنسب والأفضل.

ان عملية القرار تشتمل على عدة عناصر منها: (1)

1. البدائل: يلزم أن يكون هناك أكثر من بديل للموقف أو المشكلة موضوع القرار.
2. الاختيار: ينطوي القرار على عملية اختيار بديل معين من بين البدائل المتاحة أمام متخذ القرار.
3. الهدف: لابد أن يكون هناك هدف معين يتخذ القرار من اجله ويمثل قاعدة للاختيار بين البدائل

أنواع القرارات

تقسم القرارات من حيث: (2)

1. الوظيفة، تقسم القرارات حسب وظيفتها إلى:
 - أ. قرارات إستراتيجية: قرارات طويلة الأجل ترتبط بالاهداف العامة للمنشأة التي ترغب في تحقيقها وغالباً تتخذ من قبل الإدارة العليا للمنشأة.
 - ب. قرارات تشغيلية: تتعلق بالعمل اليومي وتتخذ غالباً بواسطة الإدارة الوسطى لانها تتخذ بصورة روتينية.
 - ج. قرارات ادارية: تتعلق بالهيكل التنظيمي من حيث تحديد السلطات والصلاحيات.
2. درجة تنظيم القرار، تقسم القرارات إلى:
 - أ. قرارات مخططة: تتخذها إدارة المنشأة بصورة دورية ومتكررة لمواجهة مشاكل العمل اليومي.
 - ب. قرارات غير مخططة: تتخذ لعلاج مشاكل طارئة وغير متوقعة الحدوث كالتوقف عن انتاج منتج معين أو خط انتاجي معين أو شراء أصول ومعدات جديدة.
3. مجال القرار، يقسم القرار إلى:
 - أ. قرارات تنظيمية: تتعلق بالجوانب المالية والاقتصادية للمنشأة.
 - ب. قرارات فردية: تتعلق بالمشاكل الفردية التي تخص اشخاص محددين.
4. الفترة الزمنية، تقسم القرار إلى:
 - أ. قرارات قصيرة الأجل: تغطي فترة زمنية اقل من فترة مالية أو في حدود فترة مالية.

(1) W.New Man, & Others, **The Proecess of Management**, (N.J : prentice Hall Inc, 1972), P 42

(2) د. الهادي آدم محمد ابراهيم، المحاسبة الادارية، (الخرطوم: جي تاون، 2008م)، ص ص 156، 157

ب. قرارات طويلة الأجل (الموازنات الرأسمالية): قرارات متعلقة بالطاقة الانتاجية للمنشأة وهي تغطي فترات مالية عديدة.

يستنتج الباحث بان أنواع القرارات تختلف وفق وجهة نظر متخذ القرار وموقعه سواء أكان داخل او خارج المنشأة.

اتخاذ القرار ومراحله

عرف اتخاذ القرار بأنه سلوك وتصرف واعي من بين عدة بدائل انه اختيار من بين بديلين فأكثر تم تحليلها يتبعه فعل أو إجراء لتنفيذ هذا الاختيار. (1) وبأنه الاختيار بين البدائل الممكنة للتصرف أي اتخاذ القرار هو جوهر عملية التخطيط. (2) كما عرف بأنه اختيار بين بدائل مختلفة حيث يتم الاختيار أخذاً في الاعتبار الاختيارات السابقة التي تم تقريرها، وكذلك بالنظر إلى الاحتمالات المستقبلية لهذا الاختيار وما قد يستتبعه من اختيارات مستقبلية. (3)

يستنتج الباحث بان اتخاذ القرار يمكن تلخيصه بأنه:

1. الاختيار الواعي أو المدرك.
 2. اختيار بين عدة بدائل.
 3. يتم وفق اسس ومعايير معينة.
- يستطيع الباحث تعريف اتخاذ القرار بانه اختيار افضل بديل لحل مشكلة وفق أسس ومعايير معينة تكون مرتبطة بحل تلك المشكلة.

تمر عملية اتخاذ القرارات بالمراحل التالية: (4)

1. وضع الأهداف.
2. تحديد المشكلة.
3. تحديد الحلول البديلة للمشكلة.
4. تجميع البيانات اللازمة عن كل بديل.
5. مقارنة البدائل المتوفرة.
6. تنفيذ القرار.
7. متابعة القرار.

(1) د. حسين حريم، مبادئ الإدارة الحديثة - النظريات، العمليات الإدارية، وظائف المنظمة، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006م)، ص 87

(2) H Koontz nd C. O Donnell , **Management** , (New york: MCGraw hill Co,1977), p 196

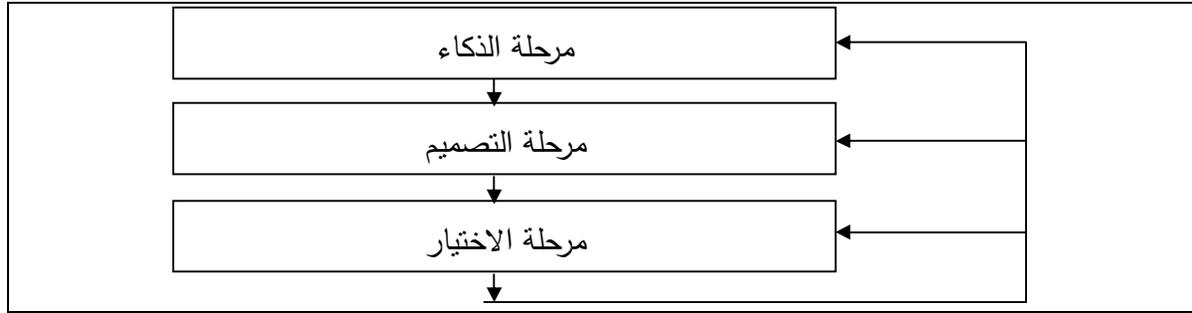
(3) د. على السلمي، الإدارة العلمية، (القاهرة: دار المعارف، 1970م)، ص 191

(4) د. خليل عواد ابو حشيش، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005م)،

- (1) ان وصف المراحل المختلفة لعملية اتخاذ القرارات يمكن تقسيمها إلى ما يلي:
1. مرحلة الذكاء: يشمل الذكاء على مسحاً للبيئة وتنفيذاً لجملة من الأنشطة التي تستهدف تحديد المشكلة وتعيين أسبابها وتصنيف المشكلة طبقاً لدرجة هيكلتها.
 2. مرحلة التصميم: تشمل إنتاج وتطوير وتحليل الحلول البديلة الممكنة وتتضمن أنشطة مثل فهم المشكلة واختيار جدوى الحلول. وبناء النموذج الخاص بالمشكلة واختباره والتأكد من صحته.
 3. مرحلة الاختيار: غالباً ما تكون الحدود بين مرحلتي التصميم والاختيار غير واضحة بسبب انه يمكن تنفيذ بعض الأنشطة خلال مرحلتي التصميم والاختيار.
- يوضح الشكل رقم (3/2/1) مراحل اتخاذ القرار:

الشكل رقم (3/2/1)

مراحل عملية اتخاذ القرار



المصدر: د. سعد غالب ياسين، نظم مساندة القرارات، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2006م)، ص 19

يستنتج الباحث من خلال الشكل رقم (3/2/1) بان عملية اتخاذ القرار تتطلب في مراحلها المختلفة تجميع وتحليل الحقائق والمعارف المختلفة المتعلقة بالقرار وخاصة تلك المتصلة بالتعرف على الآثار التي سوف تترتب على اتباع كل بديل من البدائل عند اتخاذ القرار. ان الحصول على المعلومات واستخدامها تمثل أنشطة رئيسية لا غنى عنها في عمليات اتخاذ القرار. اذ يمكن لمتخذ القرار عن طريق المعلومات ان يحصر البدائل الممكنة ويقوم بالتنبؤ بالآثار المتوقعة لكل بديل في ظل عدم التأكد. وبالتالي تساهم المعلومات في تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بالقرار والاسهام في تقييم نتائج تطبيق القرار عن طريق التحقق من مدى سلامة نظام اتخاذ القرارات ودقة التنبؤات.

(2) ويمكن تلخيص دور المعلومات المحاسبية في عمليات اتخاذ القرارات عموماً بالآتي:

1. تكمن أهمية المعلومات المحاسبية لاغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية بهدف ترشيد القرارات نظراً لندرة الموارد نسبياً بشكل لا يسمح بتلبية كافة الاحتياجات.

(1) د. سعد غالب ياسين، نظم مساندة القرارات، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2006م)، ص ص 18، 19

(2) د. يوسف عوض العادلي وآخرون، مقدمة في المحاسبة المالية، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1986م)، ص ص 24، 25

2. تتخذ القرارات الاقتصادية عادة في ظل ظروف عدم التاكيد من النتائج المستقبلية.
 3. تلعب المعلومات المحاسبية دوراً في تسهيل عمليات اتخاذ القرارات من خلال تخفيض درجة عدم التاكيد المحيطة بمكونات القرار.
 4. تساهم المعلومات المحاسبية لاجراء التقييم والتحقق بما يساعد على تحسين عمليات اتخاذ القرارات المستقبلية.
 5. تمثل أنشطة الحصول على المعلومات المحاسبية وتحليلها واستخدامها جهوداً مبدولة تحتاج إلى موارد لها تكلفة.
- يتضح للباحث بان أي قرار لا يمكن ان يتم بمعزل عن البيئة المعلوماتية التي تحيط به، وتعتبر المعلومات المصدر الأساسي لأي قرار يتخذ بغض النظر عن نوع ونمط وأبعاد ذلك القرار.

العوامل المؤثرة على اتخاذ القرارات

تمر عملية اتخاذ القرارات بعوامل منها:⁽¹⁾

1. المعلومات: معلومات وافية ومتاحة لصانع القرار.
2. التحيز: تتأثر بشدة قرار كل الأفراد من خلال المواقف والمعتقدات القيمة.
3. العادات الشخصية: بعض الاشخاص يتمسكون بقرارهم حتى لو كان خاطئاً.
4. ضيق الوقت: يتم التعرف على المشكلة وإيجاد حل في غضون فترة زمنية محددة.
5. المخاطرة: ترتبط المخاطر لعوامل مختلفة. وموقف المدير المخاطرة تعتمد على الخصائص الشخصية، والثقافة التنظيمية حيث يكافأ المخاطر وليس لمعاينة القرارات الفاشلة، على مستوى الاستخبارات وتوقعات صانع القرار.

يستنتج الباحث بان العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات تتمثل في:

1. التحليل المنطقي للمشكلة بعيداً عن المؤثرات العاطفية.
2. تحديد الهدف المطلوب الوصول إليه.
3. التمعن في إصدار القرار قبل اتخاذه وعدم التسرع.
4. عدم التخوف من إصدار القرار.
5. ضمان تعاون والمشاركة مع الأفراد في تنفيذ القرار.
6. متابعة النتائج حتى لا تتحرف عن المسار المطلوب.

(1) V.G. Kondalkar, **Organizational Behaviour**, (New Delhi: New Age International (P) Ltd., Publishers Published by New Age International (P) Ltd., Publishers, 2007), pp 121,122

المبحث الثالث

إعداد القوائم والتقارير المالية

التطور التاريخي للقوائم المالية

ان تطور القوائم المالية يمكن عرضه من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الميلاد

(1) ترجع نشأة المحاسبة إلى الفترة (4000-4500) قبل الميلاد وذلك خلال مرحلة الحضارة الآشورية. وترجع أول محاولة قام بها الإنسان لتسجيل المعلومات المالية إلى حوالي 3500 ق.م. إذ حرص الملوك على تسجيل ما كانوا يدفعونه لجنودهم من رواتب في صورة ماشية أو حبوب، أو أحجار كريمة. (2) أن اختراع الكتابة المسمارية في حوالي الفترة (2900 - 3200) قبل الميلاد في عهد الحضارة الآشورية أسهم في تطور المحاسبة بصورة كبيرة، وقد اخترع نظاماً سداسياً للأعداد تفوق على نظام الأعداد الروماني. (3) وتمثل بابل أول مدينة منظمة من خلال قوانين حمورابي على المسلمات (228 مادة قانونية 80% معالجة القضايا التجارية)، (4) كما أن المادتين (104،105) تتعلقان بالأحكام التجارية. (5) إن تثبيت البيانات على ألواح من الفخار والتي كانت تحفظ في صناديق مرتبة وفق أرشيف خاص، غير أن هذا الإثبات كان مقتصرًا على محاسبة بسيطة للمخازن. (6) كما ان مغازل القطن التي انتشرت ببابل حوالي 600 قبل الميلاد قد احتوت على نوع بدائي من سجلات الرقابة على التكاليف توضح ان أجور العاملين فيها من الرجال والنساء كانت تدفع حسب نظام القطعة. (7)

عكست الحضارة الفرعونية تطوراً في النشاط الاقتصادي لزيادة الإنتاج الزراعي مما استوجب حفظ الكميات الفائضة عن الاستهلاك في مستودعات، والذي شكل بدوره سبباً لزيادة الاهتمام بعملية مسك السجلات وتنظيم حركة المخزونات من وارد ومنصرف ورصيد. أن الاهتمام بتنظيم ومراقبة حركة

(1) M.W.E. Glautier, B. Underdown: **Accounting Theory & Practice**, Pitman, 3rd ed., 1986, p 5

(2) د. وليد ناجي الحياي، **نظرية المحاسبة**، (الدنمارك: الاكاديمية العربية المفتوحة، 2007م)، ص 25

(3) د. حسين القاضي، د. مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، (عمان: الدار الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001م)، ص 15

(4) د. طلال الحجاوي، د. رنان نعم، **المحاسبة المالية - مناهج الجامعات العالمية**، (عمان: دار جبهة للنشر والتوزيع، 2007م)، ص 38

(5) Carrington A.S. & Battersby G.B., **Accounting An Information System**, (New Zealand: White Combe & Tombs Company, 1975), p 88

(6) د. رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة منقحة في نظرية المحاسبة**، (عمان: دار وائل للنشر، 2003م)، ص ص 17، 18

(7) Carrington A.S. & Battersby G.B, **Op. Cit**, p 88

المخزونات لم تعد مقتصرة على المحاصيل الزراعية بل تعدته لتشمل الكنوز والثروات الأساسية. (1) أن المحاسبة في مصر الفرعونية القديمة أسهمت في تطوير إدارة صوامع الغلال المنتشرة في ذلك النظام وإدارة خزائن الفراعنة وفق نظام تفصيلي لمحاسبة المخازن (المستودعات) مما سمح أيضاً بقبول ودائع الغلال بموجب وثائق قابلة للتداول (qiro) وساعد اختراع وتطوير صناعة أوراق البردي على الإثبات المحاسبي. (2) ان تطور الحياة الاقتصادية في تلك الفترة يمكن الاستدلال به من القرآن الكريم من خلال قصة سيدنا يوسف، قال تعالى ﴿لَمَّا بَلَغَ مِنْهُ وَعْظٌ مِمَّا كَانَتْ تَعْلَمُ﴾ (3) وهذا يدل على أن المحاسبة في تلك الفترة كانت مقتصرة على نظام للمخازن.

ويعد أكثر الأنظمة المحاسبية القديمة تطوراً بعد النظام الذي خلفه المصريون القدماء النظام الذي استخدمه اليونانيون، وينسب إليه أول حساب للمدفوعات الحكومية عن الفترة الممتدة من عام (418-415) ق.م. (4) وخلال عهد الحضارة الإغريقية والرومانية نشأة وظيفة مراجع الحسابات بغرض التأكد من صحة الجباية. (5)

يستنتج الباحث بان تطور الفكر المحاسبي خلال فترة ما قبل الميلاد باختراع الأرقام في الحضارة الآشورية أسهم في عمليات الإثبات للمعاملات المالية، وان تطور الحياة الاقتصادية في الحضارة الفرعونية سعى لعملية تنظيم للدفاتر والسجلات لحساب وقياس الأنشطة في إطار كمي، وظهور فكرة الرقابة من خلال نشأت فكرة المراجعة في الحضارة الإغريقية.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد الميلاد حتى العام 1494م

توضح الدراسات المحاسبية أن بدايات إمساك الدفاتر وفقاً للقيود المزدوج ظهرت في فلورنسا بإيطاليا في نهاية القرن الثالث عشر وذلك من خلال وجود سجلات تعود إلى الفترة بين 1296م-1305م، أما نظام الإثبات المحاسبي المتكامل وفقاً للقيود المزدوج فقد وجد بمدينة جنوه في عام 1340م. (6) ان بذور نظرية القيد المزدوج تستند إلى شواهد تاريخية كشفت عن وجود سجلات محاسبية أولية تمسك وفق القيد المزدوج كانت مستخدمة في فلورنسا في نهاية القرن الثالث عشر فيها سجلات للأستاذ يخص منشأة Gio v nni غطي

(1) د. كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م)، ص 33

(2) د. رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 18

(3) سورة يوسف، الآية 55

(4) د. محمد مطر، المحاسبة المالية الدورة المحاسبية، ط3، (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 18

(5) د. حسين القاضي، د. مأمون حمدان، مرجع سابق، ص 16

(6) د. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع،

2001م)، ص 16

حسابات المنشأة للفترة من 1299 - 1300م.⁽¹⁾ إلا ان انتشار فكرة القيد المزدوج ترجع إلى عائلة The Fuggers التي عاشت خلال النصف الأول من القرن الرابع عشر وكانت تمتلك عددا من البنوك في أوروبا.⁽²⁾

تدل الدراسات التاريخية في علم المحاسبة أن التجار الإيطاليين هم أول من استخدم إقفاً شكلياً للحسابات، وظهرت الدفاتر للأعوام 1406م-1432م إقفاً بتوسيط حساب الأرباح والخسارة وأحياناً بتوسيط حساب رأس المال لتحديد أرباح وخسائر صفقات معينة بما يطلق عليه بمحاسبة الصفقات.⁽³⁾ وتعود أقدم دفاتر تجارية إيطالية إلى بداية القرن الثالث عشر ورغم ذلك فقد بقي التسجيل فيها يتم باستخدام نظام الأرقام الروماني والهندي معاً حتى القرن الخامس عشر. وقد ظهر أول دفتر تجاري استخدم فيه النظام الرقمي الهندي بالكامل في أوروبا في فينبا حوالي 1436م-1439م.⁽⁴⁾

ان تطور علم المحاسبة كان بطيئاً حتى القرن الخامس عشر الميلادي وتمثل في نظم محاسبية بسيطة أولية في أوروبا، ثم تطورت تلك الاحتياجات بانتعاش التجارة وبعض المشروعات الحرفية أو الصناعية الصغيرة التي ظهرت في بعض الدويلات الإيطالية المستقلة حتى عام 1494م.⁽⁵⁾ وفي عام 1494م ظهر أول كتاب في المحاسبة على يد عالم الرياضيات الإيطالي لوقا باسيلو وضع فيه أساس المحاسبة العلمية وبين فيه طريقة تسجيل العمليات التجارية المادية وتصنيفها وتلخيصها واستخراج نتائجها وبيان المركز المالي للمشروع.⁽⁶⁾ وقد أدى القيد المزدوج لامساك الدفاتر إلى تمكين منظمات الأعمال من الاحتفاظ بسجلات كاملة للعمليات والقدرة على إعداد القوائم المالية.⁽⁷⁾ ومع أن نشر الكتاب في العام 1494م إلا أن طريقة القيد المزدوج بإطارها السابق كانت مطبقة في إيطاليا قبل هذا التاريخ وقد دلت الدراسات التاريخية على أن تاجراً إيطالياً اسمه بودوير كان يقيم في القسطنطينية بالمشاركة مع أخيه الذي كان يقيم في فينيسيا

(1) Kam, Vernon, **Accounting Theory**, (New York: John Wiley & Sons, 1986), p 12

(2) د. محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، (عمان: دار وائل للنشر، 2004م)، ص ص 34، 35

(3) د. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة منفتحة في نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص ص 22، 23

(4) د. حسين القاضي، د. مأمون حمدان، مرجع سابق، ص ص 17، 18

(5) د. وليد ناجي الحياي، أصول المحاسبة المالية، (الدنمارك: الاكاديمية العربية المفتوحة، 2007م)، ص 22

(6) د. خالد امين عبدالله، حمزة بشير ابو عاصي، اساسيات المحاسبة وطرقها، ط2، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2001م)، ص 3

(7) ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، تعريب د. على احمد كاجيجي، ابراهيم ولد محمد فال، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2006م)، ص ص 25، 26

كان يطبق طريقة القيد المزدوج ليس بشكلها البسيط بل في شكلها المركب أيضا حيث تم فحص دفتر يوميته عن فترة ثلاث سنوات ونصف عام منذ عام 1440م وقد كان الدفتر المذكور مرقماً بالأرقام العربية.⁽¹⁾

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد العام 1494م

ان إدخال الطريقة الإيطالية إلى بريطانيا يعود للمدعو Hughol Castle مدرس الرياضيات والمحاسبة، والذي قام عام 1543م بترجمة مؤلف (باسيولي) في لندن.⁽²⁾ ان ظهور قائمة الأرباح والخسائر وقائمة بالأرصدة عام 1600م كان الدافع الأساسي آنذاك وراء إعداد قوائم مالية منفصلة هو الحصول على معلومات بخصوص رأس المال وبالتالي تم التأكيد على بيانات الميزانية وتم تحسينها بالطرق المختلفة بينما كان ينظر إلى بيانات المصروفات والإيرادات باعتبارها بيانات عرضية غير أساسية.⁽³⁾ اعتمدت نظرية القيد المزدوج (أو ما عرفت لاحقاً بالقاعدة الذهبية) بشكل واضح على مبدأ التوازن الرياضي واشترطت تسجيل كل عملية محاسبية في جانب مدين وآخر دائن، أن حقوق أصحاب المشروع تتمثل في القيمة المتبقية نتيجة التفاضل بين أصول المشروع وخصومه (أو ما يعرف حديثاً بصافي قيمة الأصول) والتي تمثل أول معادلة أدت إلى صياغة معادلة الميزانية والتي يمكن عرضها كالاتي:⁽⁴⁾

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم} + \text{حقوق صاحب المشروع}$$

$$\text{الأصول} - \text{الخصوم} = \text{حقوق صاحب المشروع}$$

$$\text{الأصول} - \text{الخصوم} = \text{صافي قيمة الأصول}$$

$$\text{. صافي قيمة الأصول} = \text{حقوق صاحب المشروع}$$

في نهاية القرن السادس عشر صدر كتاب في إنجلترا باسم النظام الإنجليزي لمسك الدفاتر، ومن ثم تلتها ظهور الطرق المحاسبية كالطريقة الفرنسية والطريقة الألمانية والطريقة الإيطالية الجديدة، وتعتبر بدايات القرن السابع عشر الميلادي شاهد لاسهام العرب المسلمين في نشر الطرق المحاسبية بأوروبا.⁽⁵⁾ وفي أوائل القرن الثامن عشر بدأت تظهر أهمية علم المراجعة أو التدقيق في إنجلترا وذلك مع بدايات الثورة الصناعية، إلا أن مفهوم المراجعة والتدقيق اقتصر في تلك الفترة على التأكد من صحة البيانات التاريخية المحاسبية والتأكد من التوازن المحاسبي وصحة الترحيل.⁽⁶⁾

(1) Peragallo, Edward, **Development Of The Compound Entry In The 15th Century Ledger Of Vachomo Badoer a Venetian Merchant**, The Accounting Review Jan.1982, PP 98-104

(2) د. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية - الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، ج 1-2، ط4،

عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007م)، ص 20

(3) ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سابق، ص 26

(4) د. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي - مدخل نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 20

(5) د. حسين القاضي، د. مأمون حمدان، مرجع سابق، ص 16

(6) د. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي - مدخل نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 18-28

ان ظهور المنشآت الكبيرة الحجم أدى إلى التقدم الاقتصادي، وأصبح من الصعب على الشخص بمفرده أو مجموعة من الأشخاص القيام بالتمويل اللازم للمنشأة بما تحتاجه من عمليات التمويل المصرفية. وفي عام 1855م صدر قانون في بريطانيا عرف بقانون المسؤولية المحدودة الذي اتاح ظهور شركات المساهمة العامة ذات الشخصية المعنوية. وخلال هذه المرحلة من التطور استلزم الأمر قياس الربح على أساس دوري من خلال مقارنة صافي أصول المنشأة في بداية وفي نهاية الفترة المحاسبية، وتمثل الميزانية العمومية القائمة الأساسية التي يستخدمها المحاسب كأداة للتقرير المالي.⁽¹⁾

إن إلزام المنشآت الاقتصادية بموجب قانون الشركات الصادر في بريطانيا عام 1929م والمتعلق بمسك سجلات محاسبية ملزمة وفق العرف المحاسبي والزامها بنشر قوائمها المالية دورياً أدى إلى التميز بين ما هو عرف وما ليس بعرف، وفي حالة الخلاف يتم اللجوء إلى القضاء عند التعارض مع قانون الضريبة وتفسيراتها وفق مفهوم الربح بصفة خاصة وطرق تحديده يضاف إلى ذلك تعدد الحلول المحاسبية للمشكلة الواحدة. مما حدا إلى بداية الجهود الفعلية للإطار النظري في عام 1930م حيث توجهت الجهود بإصدار نشرة من قبل المجمع الأمريكي للمحاسبين بعنوان " فحص القوائم المالية بواسطة المحاسبين المستقلين (المحاسب القانوني)"، حيث تطورت وظيفة إنتاج المعلومات التي تمثل جوهر التقارير المالية وتحسن أداء التقارير المالية المتمثلة في تلبية حاجات المستخدمين بكافة أنواعهم وخاصة الضرائب المعتمدة على الدخل المحاسبي المنبئ عليه في التشريع الضريبي. ان عملية إصدار المعلومات مالياً بغرض تلبية حاجة المستخدمين أو عملية نشرها ظلت متعلقة بإصدار تشريعات قانونية وأصبحت صفة القانون لصيقة إلى حد ما مع تطور التقارير المالية.⁽²⁾

أدت قوانين الضرائب والاستثمار إلى اختلافات كبيرة بين الدخل الذي تظهره التقارير المالية والدخل الذي يخضع إلى الضرائب، فقد ظهرت مشاكل كثيرة في التقارير المالية في مجالات الصناعة وأنشطة الأعمال والإجراءات طويلة الأجل مما حدا إلى جذب انتباه المجتمع المالي إلى مساوئ التقارير المالية في تلك المجالات. وفي عام 1975م أصدرت لجنة خاصة بالمعايير المحاسبية لمعهد المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز (S.S.C.) تقريراً بعنوان "The Corporate Report" متضمناً تحديد الغرض من القوائم المالية. ومن أهم ما ورد في التقرير إن القوائم المالية ذات الغرض العام لا يمكنها مقابلة احتياجات كافة الأطراف لذلك اقترح التقرير إضافة قوائم إضافية للقوائم المالية التقليدية وذلك من خلال إعداد القوائم التالية:⁽³⁾

1. قائمة لبيان شئون العمالة ما يتعلق بالإنتاجية.

(1) د. احمد نور، مرجع سابق، ص 18

(2) د. كمال خليفة ابو زيد، النظرية المحاسبية، (الاسكندرية: جامعة الاسكندرية للنشر، 1990م)، ص 54

(3) د. عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 116

2. قائمة بيان حجم المعاملات مع الحكومة، التأمينات الاجتماعية.
3. قائمة لبيان المعاملات مع الخارج، لأغراض الاقتراض والتوزيعات.
4. قائمة لبيان التوقعات بالنسبة للمستقبل.
5. قائمة لبيان القيمة المضافة وكيفية توزيع على عوامل الإنتاج.
6. قائمة لبيان أهداف المنشأة.

يتضح للباحث أن هذه المرحلة تميزت بالانفتاح في المعلومات المقدمة لدي المستخدمين من المعلومات المحاسبية وادي إلى ارتفاع قيمة المعلومات المحاسبية دون النظر إلى العائد منها وذلك بما يعرف حالياً باقتصاديات المعلومة. ان اختلاف المنشآت في ظروفها المالية ومقدرتها على إعداد كل هذه القوائم يعزز التقارير المالية وزيادة فعالية الأسواق المالية للقطاعات الاقتصادية المختلفة والإسهام في تحقيق الهدف الاجتماعي وذلك للاهتمام بالنواحي الخاصة بالعمالة وللعلاقة الواسعة بالإنتاجية مع كشف نوعية المعلومة التي تبين حجم المعاملات مع الحكومة والتأمينات الاجتماعية التي لا تتوفر حتى في المنشآت بشكل مميز . ان تطور علم المحاسبة لم يقتصر استخدامه على المنشآت التجارية، بل امتد إلى جميع نواحي النشاطات، لتشمل المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية وأجهزة الدولة والحسابات القومية والجمعيات والنوادي والمنظمات النقابية والتعليمية وغيرها. وقد ظهرت عدة فروع متخصصة للمحاسبة لتلبية حاجة النشاطات المتعددة. ومما ساعد على تطوير المحاسبة لاحقاً قيام الثورة الصناعية والنمو المتزايد في حجم المشروعات وزيادة تدخل الدول في مجال الضرائب.⁽¹⁾

ان التوجه العلمي في المحاسبة أسهم في تراكم خبرات محاسبية تحولت تدريجياً إلى قواعد عرفية وتقاليد أصبحت مقبولة بين جمهور المحاسبين المهتمين، ولقد ساعد ترسيخ هذا الاتجاه العملي في المحاسبة إلى تكوين اتحادات مهنية علمية اعترفت بتلك الأعراف والتقاليد ونشرها بين جمهور المحاسبين كتوصيات مهنية.

ان التطور الناشئ في المبادئ المحاسبية يتمثل في المراحل الآتية:⁽²⁾

1. **مرحلة مساهمات الإدارة (1900-1923م):** حيث تمتعت إدارة المنشأة غالباً بسيطرة تامة على اختيار المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية.
2. **مرحلة مساهمات المجمعيات المهنية (1923-1973م):** حيث لعبت المجمعيات المحاسبية العلمية دوراً جوهرياً في تطوير المبادئ المحاسبية.
3. **مرحلة تسييس وضع المعايير والمبادئ المحاسبية (1973 وحتى الوقت الحاضر):** حيث تم الانتقال من مفهوم المبادئ إلى مفهوم المعايير بتوجه المنظمات الحكومية وشبه الحكومية

(1) د. وليد ناجي الحياي، أصول المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص 23

(2) د. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي - مدخل نظرية المحاسبة، الاصدار الثاني، (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009م)، ص 95

والمنظمات الدولية نحو إصدار معايير ملزمة والتركيز على ضرورة مراعاتها في المجتمع الدولي ككل.

يتضح للباحث بان التطور الناشئ في النصف الثاني من القرن العشرين كان بوتيرة عالية من التقدم وظهور علوم محاسبية لتلبية المشاكل الناشئة في النشاطات المختلفة بالحياة العلمية والعملية، بتطوير مفاهيم ومبادئ محاسبية حديثة تخدم أهداف ومتطلبات مستخدمي القوائم والتقارير المالية لاتخاذ قراراتهم المالية المختلفة.

أهداف القوائم والتقارير المالية

في عام 1971م قام مجمع المحاسبين القانوني الأمريكي بتكوين لجنة لتحديد أهداف القوائم والتقارير المالية عرفت بلجنة ترويلد (TRUBLOOD) وقد جاء في تقرير اللجنة ما يلي:⁽¹⁾

1. توفير معلومات مفيدة في مجال اتخاذ القرارات الاقتصادية بمعنى ان تحتوي التقارير المالية على معلومات تلبي حاجات مستخدميها وتكون سهلة في استخدامها لدي الجميع من ذوي الاهتمام المشترك.

2. تحليل الإدارة للمعلومات المالية وغير المالية يسهل من فهم المعلومات والتقارير المالية المقدمة للمستخدمين والتي عادة ما تُدعم بتفسيرات لغرض مساعدتهم وتوضيحات تقدمها الإدارة.

3. المعلومات التنبؤية أو المستقبلية، يطمح مستخدمي التقارير المالية لمزيد من المعلومات المحاسبية التي تزودهم بها الإدارة والتي تنبئهم عن المستقبل.

أن القوائم والتقارير المالية ذات الغرض العام تهدف إلى:⁽²⁾

1. توفير معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض.

2. توفير المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للوحدة الاقتصادية والتي يكون من المحتمل أن يترتب عليها تدفقات نقدية واردة.

3. توفير معلومات تلائم المستثمرين والدائنين على تقدير الاحتمالات والتوقعات النقدية المتعلقة بالأرباح الموزعة والفوائد وذلك من خلال دراسة وتقييم درجة سيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل.

4. توفير المعلومات التي تساعد للتعرف على التغيرات التي تطرأ على المركز المالي للوحدة الاقتصادية والأسباب التي أدت إلى حدوث هذه التغيرات.

(1) د. مصطفى نجم البشاري، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الخرطوم للاوراق المالية، (القاهرة: مؤتمر مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة، 2002م)، ص 3، 4

(2) د. هاشم احمد عطية، د. محمد محمود عبد ربه، دراسات في المحاسبة المالية - محاسبة التكاليف - المحاسبة الإدارية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م)، ص 42

ان عملية نشر القوائم والتقارير المالية تهدف للآتي:⁽¹⁾

1. التزود بالمعلومات التي يفترض أن تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين في المستقبل والدائنين والمقرضين وبعض الوحدات الحكومية والسوق وغيرهم من المهتمين بهذه التقارير والبيانات المالية لتساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية.
 2. التزود بالمعلومات التي تساعد الأطراف المعنية الذين لهم مصلحة في أمور المنشأة من شأن تقييم مبالغ وتوقيت ودرجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية.
 3. التزود بالمعلومات بالنسبة لموارد المنشأة الاقتصادية والالتزامات المرتبطة بهذه الموارد وآثار العمليات والأحداث والظروف التي غيرت هذه الموارد والالتزامات المرتبطة بها.
 4. تزويد مستخدمي القوائم والبيانات المالية بالمعلومات المفيدة لأغراض التكهن والمقارنة وتقييم القوة الإيرادية للمنشأة.
 5. التزود بالمعلومات التي تساعد في الحكم على مقدرة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة بفاعلية من أجل التوصل إلى تحقيق أهداف المنشأة.
 6. التزود بالمعلومات الحقيقية والتفسيرية حول العمليات والأحداث الأخرى التي تكون مفيدة لأغراض التكهن والمقارنة وتقييم القدرة الإيرادية للمنشأة وذلك على أساس فروض تبنى عليها هذه المعلومات وتعلق بالأمور القابلة للتفسير والتقييم والتكهن أو التقديرات التي يجب الإفصاح عنها.
- يتضح للباحث بان أهداف القوائم والتقارير المالية تتمثل بتوفير معلومات عن المركز المالي للمنشأة، ومعلومات عن الأداء المالي، ومساعدة كافة مستخدمي ومتخذي القرارات، بمدهم بالمعلومات المالية.
- يتضح للباحث بان أهداف القوائم المالية تتمثل في:
1. توفير معلومات تسهم في اتخاذ القرارات المالية.
 2. توفير معلومات تسهم في عملية التنبؤ المستقبلي.
 3. إعداد قوائم ذات غرض عام.
 4. المساهمة في تقييم المنشأة وتحديد ارباحها.
 5. إعداد معلومات تعمل على تقييم كفاءة أداء المنشأة المالية ومدى مسئولية الإدارة عن إعداد القوائم والتقارير المالية

أهمية القوائم والتقارير المالية

تكمُن أهمية القوائم والتقارير المالية في:⁽²⁾

- (1) د. نعيم حسين دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً - قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية، (عمان: المكتب الاستشاري، 1995م)، ص ص 84، 85
- (2) هاني عرب، الوجيز في اسس المحاسبة، ج2، (بدون بلد نشر: بدون دار نشر، 1428هـ)، ص 90

1. تقديم المعلومات الملائمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين التي تساعدهم على تقويم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية. التي تساعد على التنبؤ باستمرار المنشأة وتحقيقها لنتائج ايجابية.
 2. القياس الدوري لدخل المنشأة.
 3. تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة ومصادرها.
- يستنتج الباحث بان أهمية القوائم والتقارير المالية تتمثل في:
1. الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية المتعلقة بالمنشأة.
 2. تقييم الأداء المالي للمنشأة.
 3. تقديم بيانات تسهم في عملية التنبؤ بدرجة الربحية والمخاطر لاتخاذ القرارات المالية.

القوائم المالية

تعتبر المحاسبة إحدى وسائل إيصال المعلومات لمستخدمي القوائم والتقارير المالية، وتمثل أداة هدفها عرض معلومات كمية ذات طبيعة مالية عن الوحدة الاقتصادية لمساعدة مستخدميها في الحكم على كفاءة الإدارة وتتمثل القوائم المالية الرئيسية في الآتي:

أ. قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

عرفت قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) معيارياً بأنها كشف شامل بأصول وخصوم المنشأة مقوم بالقيمة الحقيقية ليعبر عن المركز المالي للمنشأة.⁽¹⁾ وعُرفت أيضاً بأنها تصوير الوضع المالي أو الحالة المالية للمنشأة في لحظة معينة هي تاريخ إعداد القائمة.⁽²⁾ وبأنها سجل يبين الموقف المالي للشركة في صورة تقرير أو حساب يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نهاية فترة محاسبية محددة.⁽³⁾ وعرفت لجنة المصطلحات التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في منشور المصطلحات المحاسبية رقم (1) لعام 1953م الميزانية العامة بأنها تلخيص مبوب للأرصدة المتبقية في دفتر الأستاذ العام بعد تحضير الحسابات الختامية فهي بيان بشكل جدول أو تلخيص للأرصدة المدينة والدائنة المنقولة بعد إقفال السجلات المحاسبية الممسوكة وفق مبادئ المحاسبة.⁽⁴⁾

يستنتج الباحث من تعاريف قائمة المركز المالي بأنها:

1. قائمة منظمة ومبوبة إلى ثلاثة فئات (أصول، وخصوم، وحقوق ملكية).
2. بيانات قائمة المركز المالي مستخرجة من الدفاتر من واقع أرصدة الحسابات.

(1) د. رضوان حلوة حنان، نظرية المحاسبة، (حلب: جامعة حلب، منشورات كلية الاقتصاد، 1998م)، ص 217

(2) د. الهادي ادم، نظرية المحاسبة، (الخرطوم: جي تاون، 2006م)، ص 114

(3) د. جاسم المصنف، د. بدر مال الله، المرشد في المحاسبة المالية، ط3، (بدون بلد نشر: بدون دار نشر، 1994م)،

ص 107

(4) د. محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، الأسس العامة في القياس والإفصاح المحاسبي - النظرية والتطبيق،

(الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م)، ص 218

3. توضح القائمة الهيكل المالي للمنشأة.
 4. تعد قائمة المركز المالي في تاريخ معين (في الغالب نهاية السنة المالية).
 5. تصنف القائمة أصولها وخصومها حسب فترة تداولها سواء أكانت قصيرة (متداولة) أم طويلة الأجل.
- يستطيع الباحث تعريف قائمة المركز المالي بأنها قائمة تعد بصورة دورية لبيان اصول وخصوم المنشأة في تاريخ معين.

مزايا قائمة المركز المالي

تتميز قائمة المركز المالي بالميزات التالية:⁽¹⁾

1. بيان المركز المالي للمنشأة في تاريخ إعداد الميزانية.
 2. تقييم القدرة الائتمانية للمنشأة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها.
 3. التعرف على مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع.
 4. التعرف على مدى اعتماد المنشأة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها.
 5. تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها.
 6. القيام بعمليات التحليل المالي.
 7. بيان مدى التزام المنشأة بالقوانين والتشريعات المحلية ولمعايير المحاسبية الدولية.
 8. الوقوف على استمرارية المنشأة.
 9. معرفة سياسات الشركة تجاه استثماراتها المالية.
- يتضح للباحث بان قائمة المركز المالي تتميز بالاتي:
1. توفير معلومات أساسية مثل إيجاد معدل العائد.
 2. تقييم هيكل رأس مال المنشأة.
 3. تقدير درجة السيولة والمرونة المالية لمواجهة الأزمات مما يساعد على الحكم لتقدير مدى المخاطرة المالية التي تواجه المنشأة.

تبويب عناصر قائمة المركز المالي

تبويب قائمة المركز المالي بالاتي:⁽²⁾

1. الأصول: مجموعة الأموال المملوكة للوحدة المحاسبية والتي تستخدم في نشاطها، وقد تكون في شكل:

- أ. أصول طويلة الأجل.
- ب. الأصول قصيرة الأجل.

(1) د. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IFRSs & IASs 2007، (عمان: اثناء للنشر والتوزيع، 2008م)، ص ص 113، 114

(2) د. وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة، (الدنمارك: الاكاديمية العربية المفتوحة، 2007م)، ص ص 63-66

ج. الأصول الوهمية.

2. الخصوم: مجموع مصادر الأموال (الأصول) التي تكتنيتها المنشأة، وهي تمثل حقوق الغير بما فيهم

الملاك بأصول المنشأة وتقسّم الخصوم إلى قسمين رئيسيين وذلك من حيث مدى سهولة الوفاء بها:

أ. خصوم طويلة الأجل: تتصف بالاستمرارية أو الدوام لفترة طويلة الأجل، وتشتمل على

العناصر التالية:

(1) حقوق الملكية وتشمل: رأس المال، الاحتياطيات.

(2) الالتزامات وتشمل: القروض طويلة الأجل، سندات الدفع.

ب. خصوم متداولة: وهي التي تكون لها طبيعة مؤقتة.

تحفظات قائمة المركز المالي

تخضع قائمة المركز المالي لتحفظات معينة يرجع سببها إلى مجموعة من العوامل المتغيرة، وتتمثل هذه

التحفظات بالآتي: (1)

1. قيمة كثير من المفردات ليست حقيقية، وهي حصيلة تطبيق المبادئ والأعراف المحاسبية، وتتأثر بالاجتهادات الشخصية.

2. الميزانية صورة عامة لا تظهر بصورة دقيقة الموارد المتاحة وغيرها.

3. لا تعبر الميزانية عن القيم الاقتصادية، ولكنها تحتوي على خليط من الأرقام بعضها بقيم حالية في تاريخ إعداد الميزانية، والبعض الآخر بقيم تاريخية.

4. القيم الواردة في الميزانية تظهر في تاريخ محدد هو نهاية السنة المالية، وهي لحظة سكون افتراضية لا تحدث في حياة المنشأة.

يستنتج الباحث بان قائمة المركز المالي يشوبها بعض التحفظات منها:

1. تخضع البنود لاعتبارات حكمية.

2. التقويم على أسس وافتراضات مبادئ محاسبية خاضعة للاجتهاد المحاسبي.

3. لا تظهر القائمة إلا البنود التي تخضع للحساب بالنقد.

4. تشتمل القائمة على بنود إجمالية ولا تحتوي بنود تفصيلية.

ب. قائمة الدخل

عرفت قائمة الدخل بأنها موجزا للإيرادات والمصروفات وصافي الدخل أو الخسارة الصافية للمنشأة لفترة

محددة من الزمن. (2) وعرفت بأنها قائمة للإيرادات والمصروفات التي نشأت خلال فترة معينة. (1) وعرفت

(1) د. عبد الباسط رضوان وآخرون، المحاسبة المالية (قياس، تحليل، تقويم)، (الكويت: مؤسسة دار الكتب، 1993م)، ص

(2) Joel J. Lerner and James A. Cashin, **Theory and Problems of Principles of Accounting I**, 5th Ed, (New York , McGRAW-HILL, 1993), p 17

بأنها تقرير لنتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسائر عن فترة مالية معينة ويمكن الوصول إليها عن طريق مقابلة الإيرادات التي حققتها المنشأة بالتكاليف التي ضحت بها للوصول إلى هذه الإيرادات⁽²⁾ وهي التغير الحادث في حقوق ملكية المنشأة خلال فترة معينة نتيجة للمعاملات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر ليست متصلة بالملك.⁽³⁾

يستنتج الباحث من تعاريف قائمة الدخل بأنها:

1. تشمل على إيرادات ومصروفات المنشأة.
2. قائمة موجزة لبيان صافي ارباح المنشأة
3. قائمة مالية تعد في فترة محددة.
4. تمثل التغير في حقوق الملكية.

يستطيع الباحث تعريف قائمة الدخل بأنها القائمة التي تعد لتوضيح إيرادات ومصروفات وارباح وخسائر المنشأة خلال فترة زمنية محددة بصورة موجزة.

مزايا وأهمية قائمة الدخل

تتميز قائمة الدخل بالميزات التالية:⁽⁴⁾

1. التعرف على نتيجة اعمال المنشأة من ربح أو خسارة.
 2. التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل.
 3. كفاءة الإدارة في ادائها المالي.
 4. معرفة ربحية السهم الواحد وذلك كأساس من الأسس الهامة التي يركز عليها اتخاذ القرارات الاستثمارية.
 5. معرفة امكانية توزيع ارباح للملاك.
 6. التعرف على نتيجة الاعمال المتعلقة بنشاطات المنشأة غير المستمرة ونشاطاتها غير العادية.
 7. احتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية.
- تكمن أهمية قائمة الدخل في توفير معلومات للمستثمرين والدائنين التي تساعدهم في تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة عدم التأكد التي تصاحبها.⁽⁵⁾ ان الأهمية النسبية لقائمة الدخل تكمن من خلال:⁽¹⁾

(1) Anne Britton and Chris Waterston, **Financial Accounting**, 4th Ed, (Harlow: Prentice-Hill, 2006), p 33

(2) د. جبرائيل كحالة واخرون، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 1997م)، ص

(3) د. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية - اسس الاعداد والعرض والتحليل، مرجع سابق، ص 168

(4) د. خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص ص 120، 121

(5) د. محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، مرجع سابق، ص 118

1. تقديمها مؤشراً لرقم وتحديد الاتجاه لصافي الربح.
 2. رقم صافي الربح يمكن استخراجة وفق الطريقة التقليدية لا يمكن أن يكون الرقم الحقيقي للربح نظراً لان الأرقام الواردة في الحسابات الختامية والتي تم إثباتها بناءاً على فرض الاستمرارية تمثل خليطاً من وقائع ماضيه مسجله بتواريخ مختلفة.
 3. تمثل انعكاساً لمبادئ وأعراف محاسبية مقبولة عموماً تلازمها أحياناً أخطاء في التقدير.
 4. رقم صافي الربح يكون حقيقياً نظراً لتحقق الإيرادات والمصروفات فعلاً .
- يستنتج الباحث بان قائمة الدخل ذات أهمية قصوى لمستخدمي المعلومات المالية لتوفير معلومات تساعد للتنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة التأكد أو عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل، والمساعدة للتنبؤ الدقيق بالتدفقات النقدية المستقبلية، ومساعدة الدائنين على تحديد احتمال استرداد حقوقهم.
- تبويب عناصر قائمة الدخل**

تبويب عناصر قائمة الدخل إلى ما يلي :⁽²⁾

1. **الإيرادات:** الإيرادات الناتجة من عمليات البيع والإنتاج بالإضافة إلى الإيرادات الثانوية.
2. **المصروفات:** وتصنف وفق طبيعة عناصر المصاريف أو على اساس الوظائف الرئيسية للمنشأة أو مراكز المسئولية وتعرض وفق تقسيمها الطبيعي بتجميع المصروفات في مجموعات تعكس انواع الموارد المستخدمة خلال الفترة.

(1) د. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة منقحة في نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 228

(2) د. احمد نور، د. احمد بسيوني، المحاسبة المالية والقياس والإفصاح المحاسبي، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 1992م)، ص 191

وتقسم عناصر قائمة الدخل وفق: (1)

أ. **التقسيم الطبيعي:** تقسم المصروفات في بعض القوائم المنشورة على أساس طبيعة المصروفات وفي هذا التقسيم يتم تجميع المصروفات في مجموعات تعكس أنواع الموارد المستخدمة خلال الفترة، وتظهر المصروفات طبقاً لهذا التقسيم كما في الجدول رقم (1/3/1):

جدول رقم (1/3/1)

تقسيم المصروفات حسب التقسيم الطبيعي

الأجور والمرتببات ومصاريف متعلقة بالعاملين	xxx
تكلفة البضاعة والمهمات	xxx
مدفوعات الخدمات	xxx
إهلاك الأصول طويلة الأجل	xxx
ضرائب عقارية	xxx
فوائد	xxx
ضريبة الدخل	xxx
مجموع المصاريف	xxx

المصدر : د. أحمد نور، المحاسبة المالية - القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعربية المصرية، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2004/2003م)، ص 191

ب. **التقسيم الوظيفي:** يتم وضع المصاريف في مجموعات تفصح عن الوظائف الرئيسية للمشروع كما في جدول رقم (2/3/1):

جدول رقم (2/3/1)

تقسيم المصروفات حسب التقسيم الوظيفي

المصرف	الوظيفة
تكلفة البضاعة المباعة وتشتمل على المصاريف البيعية	الصنع أو الشراء أو البيع
المصاريف الإدارية	وظيفة الإدارة العامة للمشروع
مصروفات التوزيع	ترويج المبيعات

المصدر : د. أحمد نور، المحاسبة المالية - القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعربية المصرية، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2004/2003م)، ص 191

(1) د. أحمد نور، المحاسبة المالية - القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعربية المصرية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004/2003م)، ص 191، 194

تحفظات قائمة الدخل

تخضع قائمة الدخل لتحفظات معينة يرجع سببها إلى مجموعة من العوامل المتغيرة التي يتميز به دنيا الاعمال وهي كالآتي:⁽¹⁾

1. القياس المناسب للربح يكون حساب الزيادة الحقيقية في قيمة المنشأة خلال الفترة المحاسبية.
2. استهلاك الاصول الثابتة يتم على اساس القيم التاريخية.
3. للتضخم آثار على الارباح وما يتم توزيعه على اصحاب المنشأة. يستنتج الباحث بان قائمة الدخل يشوبها بعض التحفظات تتمثل في:
 1. يتحدد الربح المحاسبي عن طريق التغير في حقوق الملكية.
 2. الخضوع لاسس ومفاهيم ومبادئ وفروض من اهمها الثبات والاستمرارية والحيطه والحذر لإعداد القائمة.
 3. الاختلاف في تطبيق المبادئ والفروض المحاسبي لتقويم المخزون السلعي وحساب قيم استهلاك الاصول الثابته.

(1) د. عبد الباسط رضوان وآخرون، مرجع سابق، ص 654

الفصل الثاني

دراسات الجدوى في ظل المخاطر الاستثمارية

تعد دراسات الجدوى التي تقوم على المفاضلة بين المشروعات المقترحة وصولاً إلى اختيار البديل الأفضل للمساعدة على توجيه الأموال المعدة للاستثمار، إذ تعتبر دراسة الجدوى المرحلة السابقة لقرار الاستثمار، وبالتالي فإنها تتضمن كل الدراسات اللازمة لتقييم جدوى إنشاء المشروع قبل أن يدخل حيز التنفيذ، ثم تنفيذ المشروع وتشغيله، وتمثل دراسات الجدوى إحدى الأدوات الهامة والمنهجية الفعالة للتخطيط الاستراتيجي لاتخاذ القرار الاستراتيجي، إذ أنها تعطي نظرة تنبؤية إلى المستقبل لتخفيض مخاطر عدم التأكد. وسيعرض الباحث هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم دراسة الجدوى

المبحث الثاني: المخاطر المالية والتدفقات النقدية

المبحث الثالث: أسس تقييم استراتيجية الاستثمار

المبحث الأول

مفهوم دراسة الجدوى

تستهدف دراسات الجدوى إلى إجراء عملية جدولة للنتائج التي يتم الحصول عليها من دراسات الجدوى الأخرى والمتمثلة في الوصول إلى جدول التدفقات النقدية الذي يعطي في نهايته صافي التدفقات النقدية للمشروع عبر العمر الافتراضي للمشروع. وتسعى دراسات الجدوى إلى وضع تصور للمركز المالي واقتصاديات التشغيل للمشروع قبل التنفيذ. ان تحقيق ذلك يعتمد على الأساس النقدي في تقدير بنود التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بافتراض تحقق الإيرادات والتكاليف. (1)

عرفت دراسة الجدوى بأنها السلسلة المترابطة والمتكاملة من الدراسات التمهيدية والتفصيلية والتي تتم على الفرص الاستثمارية يقوم بها فريق من المختصين كل واحد وفق اختصاصه لقبول تلك الفرص المتاحة أو رفضها. (2) وعرفت بأنها مجموعة من الدراسات التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري أو مجموعة من المشروعات من عدة جوانب تمهيداً لاختيار تلك المشروعات التي تحقق أعلى منفعة صافية ممكنة. (3) وعرفت بانها اداة علمية تستخدم لترشيد قرار الاستثمار وتشكل دعامة قوية في توفير النجاح والامان في مثل هذه القرارات. (4)

يستنتج الباحث من تعاريف دراسة الجدوى بأنها:

1. وجوب القيام بدراسة جدوى استكشافية للحكم على مدى جدوى المشروعات الاستثمارية.
2. تستند على اسس ومعايير.
3. تستخدم لترشيد القرارات الاستثمارية.
4. اهميتها لكافة المشروعات الاستثمارية باختلاف انواعها واحجامها.

يستطيع الباحث تعريف دراسة الجدوى بأنها أداة علمية تستخدم لترشيد القرارات الاستثمارية الجديدة أو لتقييم قرارات سبق اتخاذها أو المفاضلة بين البدائل المتاحة وذلك على أسس ومعايير علمية لاختيار أفضلها بما يحقق أعلى عائد صافي.

ان قرار قبول أو رفض دراسة الجدوى يتوقف على مدى توفر الشروط الآتية: (5)

-
- (1) د. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م)، ص ص 217، 218
 - (2) د. عبد المنعم التهامي، دراسات الجدوى الاقتصادية، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1984م)، ص 20
 - (3) د. صلاح الدين حسن السيسي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2002م)، ص 19
 - (4) تمجدين نور الدين، دراسات الجدوى الاقتصادية بين متطلبات النظرية والاشكالات العملية، (الجزائر: مجلة الباحث، العدد 7، 2009م-2010م)، ص 206
 - (5) د. خليل محمد خليل عطية، دراسات الجدوى الاقتصادية، (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز تطوير الدراسات العليا، 2008م)، ص ص 5-7

1. تكون سهلة القراءة وقابلة للفهم.
2. تتضح فيها الأسئلة والأمر المهمة في الدراسة.
3. تحديد ومناقشة كل الفروض المتصلة بتحليل المشروع.
4. تحقق توقعات إدارة المشروع.
5. تحقق الاتساق داخل كل قسم كما تحقق الاتساق بين الأقسام.
6. يتوفر فيها تطبيق قواعد البحث العلمي والبحث المنطقي.
7. تحتوي على كافة المعلومات المطلوبة كما تستوفي الشروط الواردة في العقد مع المشروع.

اهداف دراسات الجدوى

(1) تتمثل اهداف دراسات الجدوى في الآتي:

1. تحديد الفرص الاستثمارية البديلة للاستثمار.
2. وضع اساليب وانماط مبتكرة لتقييم المشروعات وتطويرها.
3. تعميق المفاهيم الخاصة بجميع النواحي الاساسية للمشروعات.
4. تحديد اختيار انواع التقنيات المستخدمة في المشروعات.
5. تحديد الاثار الاقتصادية للمقترحات الاستثمارية.
6. اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق اكبر نفع صافي.
7. اتاحة الفرصة لاختيار المشروعات التي تسهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.
8. الحصول على تراخيص باقامة المشروع من الجهات الحكومية.

أهمية دراسات الجدوى

(3) تتمثل أهمية دراسات الجدوى في الآتي:

1. للمستثمر الفرد: أداة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.
2. للبنك: التعرف على ظروف واحوال البيئة التي يعمل فيها المشروع من خلال المعلومات المتاحة ومراحل نمو تلك البيئة والتفاعل معها.
3. للدولة: يترتب على عدم القيام بدراسة الجدوى ضياع الموارد الاقتصادية. ويعتبر قرار الاستثمار من اصعب القرارات واكثرها حساسية لما يمثله من عملية تخصيص للموارد المالية للمنشأة مبني على أسس علمية. فعرف قرار الاستثمار بأنه تخصيص قدر من موارد المنشأة على

(1) د. يحي عبد الغني ابو الفتوح، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003م)، ص 18

(2) د. صلاح الدين حسن السبسي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2003م)، ص 25، 26

(3) تمجدين نور الدين، مرجع سابق، ص 206

أمل تحقيق العوائد التي يتوقع الحصول عليها مستقبلاً⁽¹⁾. وعرفت بأنه التضحية بمجموعة من النفقات الاستثمارية المخططة بهدف الحصول على مجموعة متوقعة أكبر من التدفقات النقدية والتي تتميز بوجه عام بأنها غير مؤكدة خلال فترات زمنية مختلفة في المستقبل⁽²⁾. ويانه توظيف للأموال لفترة زمنية محددة للحصول على تدفقات نقدية في المستقبل تعويضاً عن القيمة الحالية للأموال ومخاطر التضخم وتقلب تلك التدفقات⁽³⁾. وانه التضحية بمنفعة حالية نظير الحصول على منفعة أكبر في المستقبل⁽⁴⁾. وعرفت بأنه مقدار التضحية (التي يتحملها المستثمر) بمنفعة حالية يمكن تأجيل تحقيقها إلى المستقبل. بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر من تلك التي يمكن إشباعها الآن⁽⁵⁾.

يستنتج الباحث من تعاريف قرار الاستثمار بأنه:

1. تخصيص قدر من موارد المنشأة.
2. الحصول على منافع مستقبلية.
3. تمثل تدفقات نقدية غير مؤكدة.
4. تمتد لفترة زمنية محددة.

يستطيع الباحث تعريف قرار الاستثمار بأنه مقدار التضحية المحتملة بهدف الحصول على مجموعة عوائد غير مؤكدة ممتدة لفترة زمنية محددة.

ان قرار الاستثمار هو قرار استراتيجي وغير متكرر وبحاجة إلى دراسة مستفيضة مبنية على اسس علمية تتوفر فيها اسس محددة لتنظيم عملية اتخاذ القرارات⁽⁶⁾، ومبنية على خصائص تتمثل في الآتي⁽⁷⁾:

1. لها تأثيرات طويلة الأجل: ترجع إلى الفاصل الزمني الواضح بين حدوث النفقة الاستثمارية واكتمال الحصول على العوائد المتوقعة خلال الفترات المستقبلية.

(1) Harold Bierman & Seymour Smidt, **The Capital Budgeting Decision**, (N.Y.: Macmillan Pub.Co., Inc., 1966), P 5

(2) Harold Bierman & Seymour Smidt, **The Capital Budgeting Decision: Economic Analysis Of Investment Projects**, 5th Ed, (N.Y., Macmillan Pub.Co., Inc., 1980), P13

(3) د. ارشد فؤاد التميمي، د. أسامة عزمي سلام، الاستثمار بالأوراق المالية - تحليل وإدارة، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2004م)، ص 16

(4) اشرف شمس الدين، أسس الاستثمار في الأسهم وأساليب الوقاية في مخاطر الأسواق المالية، (بدون بلد نشر: هيئة الأوراق المالية، 2005م)، ص 19

(5) د. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، ط2، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009م)، ص 268

(6) د. اسماعيل محمود اسماعيل، دور القوائم المالية المعدة وفق (IFRS) في توجيه الاستثمارات، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 1، يونيو 2008)، ص 12

(7) د. أمين السيد احمد لطفي، الأصول المنهجية الحديثة لدراسات الجدوى المالية للاستثمار - منهج التخطيط والرقابة على اقتصاديات المشروعات الاستثمارية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1998م)، ص ص 3-6

2. تتضمن إنفاق كبير يترتب عليه ارتباط ضخم في استخدام معين يصعب تحويله إلى استخدام أي بديل آخر.

3. اتخاذ قرارات الاستثمار تتطلب استخدام تقنيات بيئية متقدمة ومركبة لاتخاذ قرار القبول أو الرفض أو المفاضلة بين المشروعات محل الدراسة.

تبويب المشروعات الاستثمارية

تبويب المشروعات الاستثمارية وفقاً⁽¹⁾:

1. للموارد الاقتصادية النادرة والمحدودة.
2. لكمية الموارد الاقتصادية المطلوبة.
3. لمبررات قبول المشروع الاستثماري.
4. لأثر الاستثمارات على عناصر المركز المالي للمنشأة.
5. لدرجة الأهمية.
6. لدرجة تأثير المنافع المتوقعة للمشروع الاستثماري بالاستثمارات الأخرى.
7. للشكل الذي يتم فيه استلام المنافع.
8. لأثر المشروع على طاقة المنشأة.

وتبويب المشروعات الاستثمارية كالاتي:⁽²⁾

1. مشروعات جديدة.
2. مشروعات استكمال وتوسع.
3. مشروعات إحلال وتجديد لمعدات تقادمت للمحافظة أو لتحسين الطاقة الإنتاجية للمنشأة وذلك بمعدات أخرى.
4. مشروعات التطوير التكنولوجي.

يستنتج الباحث بان المشروعات الاستثمارية تبوب حسب الهدف والغرض من المشروع الاستثماري المستخدم، وتختلف وفقاً لوجهة نظر متخذي القرارات الاستثمارية.

ان القوائم المالية تحتوي على كمية كبيرة من المعلومات تحتاج إلى فترة زمنية طويلة في معظم الاحيان لاستنتاجها وفهمها وتفسيرها، ذلك ينصح المستثمر بقراءة المعلومات الضرورية التي تساعد على فهم وتفسير الارقام المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراره الاستثماري ومن اهم هذه المعلومات:⁽³⁾

1. السياسات المحاسبية.

(1) Harold Bierman & Seymour Smidt, **Op. Cit**, PP 83-84

(2) د. احمد محمود يوسف، د. محمود عباس حمدي، الجوانب المالية في دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية، (بدون بلد نشر: بدون دار نشر، 2007-2008م)، ص 11

(3) د. اسماعيل محمود اسماعيل، مرجع سابق، ص 16

2. الاحداث التالية لتاريخ الميزانية.

3. الالتزامات الشرطية.

4. الاتفاقات التعاقدية.

أدوات الاستثمار

هي الوسائل التي يقوم المستثمرون من خلالها بتوظيف أموالهم في أسواق الاستثمار، وقد تكون أصولاً حقيقية أو مالية بغية تنمية قيمتها وتعظيم العائد على الأموال المستثمرة فيها.⁽¹⁾ وهي الأدوات التي يتم استخدامها من قبل المستثمرين لحيازة أصل معين، وأدوات الاستثمارات يمكن عرضها حسب أهميتها في الاقتصاد القومي ودرجة سيولتها وسهولة تداولها كما يلي:⁽²⁾

1. **الأوراق المالية:** من ابرز أدوات الاستثمار المتاحة نظراً للمرونة التي تتمتع بها والمزايا التي تحملها، وهي على عدة أنواع تختلف من حيث العائد والمخاطر والحقوق ولها العديد من القيم. والأوراق المالية على نوعين منها أدوات ملكية كالأسهم بأنواعها والتعهدات وأخرى تسمى أدوات دين كالسندات بأنواعها.

2. **العقارات:** من الاستثمارات المريحة والمقبولة من قبل مجموعة من المستثمرين الخبراء في هذا المجال وتحتاج إلى رأسمال كبير وهناك نوعين من الاستثمار في العقارات:
أ. الاستثمار المباشر: بشراء العقار الحقيقي أي شراء أراضي أو مباني أو شقق من قبل المستثمر مباشرة ويقوم بإدارتها من قبله.

ب. الاستثمار غير المباشر: بشراء سند عقاري صادر عن البنك العقاري أو المشاركة في محفظة استثمارية لإحدى الشركات التي تتعامل بالعقارات أو الاستثمار في المنتجات السياحية.

3. **السلع:** تتمتع بمزايا اقتصادية خاصة تجعل منها أداة استثمارية جيدة، خاصة مجموعة السلع التي تتعامل بها أسواق متخصصة ومعروفة تحدد أسعارها وترتب أصنافها داخل هذه الأسواق.

4. **المشروعات الاقتصادية:** تتمثل في المشروعات الصناعية أو التجارية أو الزراعية. وتتصف بكونها استثمارات في أصول حقيقية. ومن مميزات أنها تساهم بإنتاج القيمة المضافة للاقتصاد القومي، وتزيد من ثروة المالكين.

5. **العملات الأجنبية:** من كونها نتيجة حتمية لعمليات التجارة الدولية. ويمثل التعامل بالعملات الأجنبية أداة من الأدوات الاستثمارية الحساسة جداً وتتأثر بعوامل متعددة منها اقتصادية وسياسية وغيرها.

(1) د. مروان شموط، د. كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008م)، ص 135

(2) د. محمد مطر، إدارة المشروعات الاستثمارية - الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط3، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004م)، ص ص 80-92

6. **المعادن النفيسة:** يعتبر من مجالات الاستثمار الحقيقية. ويتخذ الاستثمار في المعادن النفيسة عامة والذهب على وجه الخصوص صوراً متعددة منها الشراء والبيع المباشر، ودائع الذهب.
7. **صناديق الاستثمار:** أشبه ما يكون بوعاء مالي ذو عمر محدد تكونه مؤسسة مالية متخصصة وذات دراية وخبرة في مجال إدارة الاستثمارات وتوجيهها للاستثمار في مجالات مختلفة تحقق عائداً مجزياً.

وهناك تقسيم آخر لأدوات الاستثمار التي يتم تداولها في الأسواق المالية إلى المجموعات التالية:⁽¹⁾

1. **أدوات الملكية، وتشمل:**

أ. الأسهم العادية.

ب. الأسهم الممتازة.

2. **أدوات المديونية، وتشمل:**

أ. السندات.

ب. شهادات الإيداع.

ج. أدونات الخزنة.

د. سندات الخزنة.

3. **عقود الخيارات، وتشمل:**

أ. خيارات الأسهم.

ب. خيارات العملات الأجنبية.

4. **العقود المستقبلية، وتشمل:**

أ. عقود الفائدة قصيرة الأجل.

ب. أدونات الخزنة المستقبلية.

ج. سندات الخزنة المستقبلية.

د. عقود العملات الأجنبية المستقبلية.

يستنتج الباحث بان تنوع أدوات الاستثمار التي يتم استخدامها من قبل المستثمرين لحيازة أصل معين يعد وفق أسس ومعايير محددة تسهم في زيادة العائد للمستثمر، سواء في ادوات متفق عليها متمثلة في ادوات الملكية وادوات الدين، أو ادوات مستحدثة متمثلة في عقود الخيارات أو العقود المستقبلية.

(1) د. حسين بني هاني، الأسواق المالية طبيعتها - تنظيمها - أدواتها المشتقة، (اريد: دار الكندي، 2002م)، ص 143

الخطوات الأساسية لتقييم المشروعات الاستثمارية

ان تقييم المشروعات الاستثمارية يتطلب قياس تكلفة الحصول على الاستثمارات اللازمة وهي ما تعرف بمعدل العائد ومقارنتها بالعوائد التي يولدها هذا الاستثمار أو معدل العائد المتوقع الحصول عليه من هذا الاستثمار. ان تقييم المشروعات الاستثمارية يستلزم القيام بالخطوات التالية: (1)

1. **تقدير التدفقات النقدية المتوقعة:** تقييم المشروعات الاستثمارية وفق التقديرات الموثوق فيها للتكاليف والعوائد التي سوف تتحقق عند اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى العمر الاقتصادي المتوقع لتلك المقترحات الاستثمارية البديلة. ان تقييم المشروع الاستثماري تتمثل في عملية إعداد التنبؤات والتقديرات المتعلقة ببيانات المدخلات اللازمة والتي تؤثر فيه وتكون قيمة المشروع الاستثماري والتي تشمل على بيانات تتعلق بتحديد:

أ. الإيرادات: بيانات خاصة بتحليل السوق وتشتمل حجم السوق، معدل نمو السوق، نصيب الشركة من حجم السوق.

ب. تكاليف التشغيل: بيانات تكاليف التشغيل المتغيرة للوحدة الواحدة وتكاليف التشغيل الثابتة السنوية.

ج. التكاليف الاستثمارية: التكاليف الاستثمارية المبدئية والعمر الاقتصادي والقيمة المتبقية للاستثمار.

2. **تحديد معدل العائد المطلوب للمشروع الاستثماري:** تقوم الإدارة بحساب معدل العائد المطلوب التي يتوقعه كافة الأطراف المساهمة في هيكل التمويل.

3. **تحديد معدل العائد المتوقع للمشروع الاستثماري:** تقوم عملية تقييم المشروعات الاستثمارية على مبدأ مهم هو إنتاجية رأس المال والتي يتم قياسها باستخدام معدل العائد المتوقع الحصول عليه خلال فترة زمنية مقبلة، ولا يمكن حساب معدل العائد بشكل حقيقي إلا إذا اخذ في الحسبان الوقت الذي حدثت فيه إنفاق المبالغ الاستثمارية المبدئية والوقت الذي تم فيه الحصول على العوائد الناتجة والمتولدة من المشروع. يحسب معدل العائد الذي يتوقع الحصول عليه عن طريق مؤشرات تقييم الربحية.

4. **اتخاذ قرار قبول أو رفض المشروعات الاستثمارية:** تهدف الإدارة من اتخاذ قرار الاستثمار عادة إلى تعظيم قيمة الشركة وذلك عن طريق تعظيم ثروة المساهمين.

يستنتج الباحث بان عملية تقييم المشروعات الاستثمارية تستلزم دراية ومعرفة لعمليات تقدير التدفقات النقدية المتوقعة وتحديد معدل العائد المطلوب للمشروع الاستثماري ومن ثم تحديد معدل العائد المتوقع

(1) د. امين السيد احمد لطفي، تقييم المشروعات الاستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة، (الاسكندرية: الدار الجامعية،

للمشروع الاستثماري بهدف مقارنته بقيمة العائد المطلوب للمشروع الاستثماري لاتخاذ قرار قبول أو رفض المشروعات الاستثمارية.

ان تتوع وتعدد أشكال تقييم المشاريع الاستثمارية يؤدي بالضرورة إلى دراسة وتقييم البدائل المختلفة والمفاضلة فيما بينها. وتعتمد المفاضلة على مقدرة كل بديل على تحقيق أعلى عائد متوقع ويتأثر بعاملين أساسيين هما: (1)

1. **مدخلات قرارات الاستثمارات الرأسمالية:** تكلفة كل هذه البدائل والتي تنطوي على التدفقات النقدية الخارجة الواجب تخصيصها لإقامة وتشغيل المشروع الاستثماري وتعرف بالاستثمار المبدئي. وهي المدفوعات التي تدفع في شكل استثمار مبدئي أو تكاليف تركيب، أو نفقات دورية للإصلاح والصيانة أو تكاليف تشغيل إضافية، تعامل باعتبارها تدفقات نقدية خارجة. ويتم التعامل مع الاحتياجات الإضافية من رأس المال العامل كجزء من الاستثمار المبدئي في المشروع. (2)

ان العمل على تحديد مدخلات قرارات الاستثمارات الرأسمالية يمكن تحديدها بناء على التدفق النقدي السنوي الخارج في تكلفة الاستثمار المبدئي ويوضح الجدول رقم (1/1/2) تكلفة الاستثمار المبدئي:

جدول رقم (1/1/2)

تكلفة الاستثمار المبدئي

المبلغ	البيان
xxx	ثمن شراء الأصل الجديد
xxx	يضاف: مصاريف النقل والشحن والتركيب وإزالة الأصل القديم
xxx	تكلفة الأصل
xxx	يضاف: رأس المال العامل المضاف
xxx	العبء الضريبي على الأرباح الرأسمالية
(xxx)	يطرح: ثمن بيع الأصل القديم
(xxx)	الوفر الضريبي الناتج عن وجود خسائر رأسمالية نتيجة بيع الأصل القديم
xxx	التدفق النقدي الخارج (تكلفة الاستثمار المبدئي)

المصدر: د. احمد محمد نور وآخرون، المحاسبة الإدارية في بيئة الأعمال، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م)، ص 343

يتضح للباحث من الجدول اعلاه ما يلي:

أ. بيان ثمن الشراء مضافا اليها كافة المصاريف المرتبطة بالأصل الاستثماري.

(1) د. محمد عباس بدوي وآخرون، المحاسبة الإدارية ودراسات الجدوى الاقتصادية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009م)، ص 252

(2) Ray H Garrison & Others, **Managerial Accounting**, 12th ed., (N.Y: Mc Graw-Hill, 2008), P 629

- ب. إضافة رأس المال العامل لتكلفة الاستثمار .
- ج. طرح قيمة الأصول المباعة عند إحلال أصول مكان أصول أخرى.
2. مخرجات قرارات الاستثمارات الرأسمالية: الزيادة في التدفقات النقدية الداخلة في المستقبل أو الوفورات في التدفقات النقدية الخارجة المرتبطة بكل من البدائل المتاحة. وتتمثل التدفقات النقدية الداخلة في المقبوضات المتحققة من تشغيل المشروع.
- ان العمل على تحديد مخرجات قرارات الاستثمارات الرأسمالية يمكن تحديدها بناء على التدفق النقدي السنوي الداخل ويوضح الجدول رقم (2/1/2) التدفق النقدي السنوي الداخل:

جدول رقم (2/1/2)

التدفق النقدي السنوي الداخل

المبلغ	البيان
xxx	المكاسب السنوية
(xxx)	<u>يطرح:</u> الإهلاك
xxx	صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة
(xxx)	<u>يطرح:</u> الضريبة
xxx	صافي الربح بعد الضريبة
xxx	<u>يضاف:</u> الإهلاك
xxx	التدفق النقدي السنوي الداخل

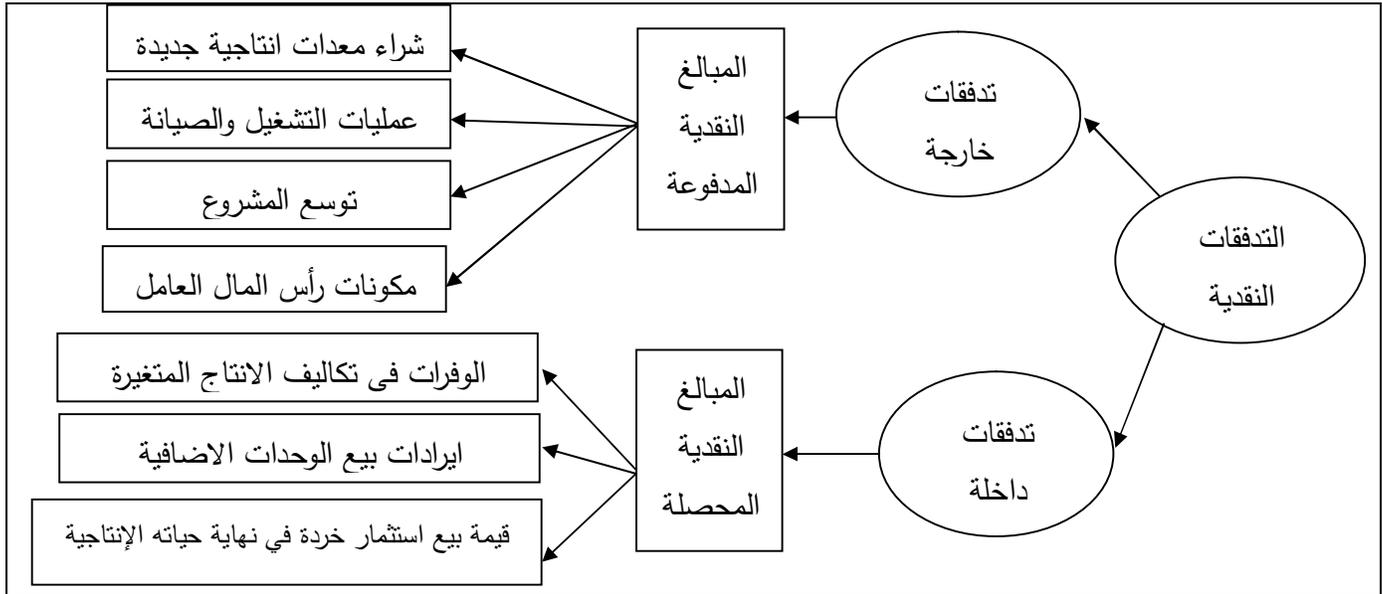
المصدر: د. احمد محمد نور وآخرون، المحاسبة الإدارية في بيئة الأعمال، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م)،

ص 346

يتضح للباحث من الجدول اعلاه ما يلي:

- أ. ايجاد قيمة المكاسب السنوية الصافية للمشروع الاستثماري بصورة سنوية.
- ب. خصم الإهلاك المتعلق بالأصل الاستثماري وعبء الضريبة.
- ج. إضافة الإهلاك باعتباره مصروف دفترى وعدم خروج أي تدفق نقدي فعلي.
- ويمكن تصوير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (1/1/2)
التدفقات النقدية الداخلة والخارجة



المصدر: د. وليد ناجي الحياي، المحاسبة الإدارية، (الدانمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، 2007م)، ص 130
يستنتج الباحث من الشكل رقم (1/1/2) التدفقات النقدية تقسم إلى تدفقات نقدية داخلية تسهم في زيادة الأرصدة النقدية للمنشأة بالوفورات في التكاليف المتغيرة وفي الإيرادات الإضافية وفي إيرادات ناشئ من بيع الخردة في نهاية العمر الافتراضي للأصل الاستثماري، وتدفقات نقدية خارجية تسهم في تخفيض الأرصدة النقدية بشراء أصول رأسمالية جديدة أو إحلال أصول مكان أصول أخرى ومكونات رأس المال العامل المضمن في العملية الإنتاجية.

ان الاعتماد على بيانات التدفقات النقدية ترجع أهميتها نتيجة للقصور الذي يلزم الاعتماد على بيانات صافي الربح حتى لا تؤدي إلى نتائج مضللة لعدم الدقة في مقابلة الإيرادات بالتدفقات مما يؤدي إلى ضرورة الاعتماد على التدفق النقدي كأساس لتلافي هذا القصور خاصة لعدم تآثر التدفق النقدي بالتضخم.⁽¹⁾ ان استخدام أسلوب التدفقات النقدية لقياس العائد من قرارات الاستثمارات الرأسمالية يترتب عليه مقابلة التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة بالتدفقات النقدية الداخلة ووفورات التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة لتحديد صافي المكاسب النقدية المتوقعة لكل من بدائل قرارات الاستثمارات الرأسمالية. وتقوم قرارات الاستثمار على المقومات التالية:⁽²⁾

(1) د. محمد بدر النين الأمين، الدور الفعال للمعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية بالتطبيق على سوق مسقط للأوراق المالية، (القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 2، 1996م)، ص 20

(2) د. حامد العربي الحضيبي، تقييم الاستثمارات، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2000م)، ص

1. **الموارد المتاحة:** الأموال التي يمكن توفيرها من مصادرها المختلفة (كمدخرات المستثمر) أو ما يمكن اقتراضه أو الأموال التي يحتجزها المستثمر في منشأته في شكل احتياطيّات أو أرباح محتجزة أو غيرها.
2. **المستثمر:** الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدراً من المخاطرة لتوظيف موارده الخاصة أو تلك التي يأخذ على عاتقه ردها لمستثمر آخر أكثر تحفظاً على أمواله من المستثمر الرئيسي وذلك من أجل تحقيق أغراضه التي تكون في العادة الحصول على أكبر قدر من الأرباح المادية وغيرها من العوائد أو المكاسب غير المادية.
3. **الأصول:** الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله متمثلة في شتى الأصول كالعقارات والمشروعات الاستثمارية في المجالات المختلفة كالزراعة والصناعة والخدمات الاستثمارية ومحافظ الأوراق المالية كالأسهم والسندات وغيرها من الاستثمارات التي تنعكس آثارها على الإنتاج.
4. **غرض المستثمر:** النتائج التي يتوقعها المستثمر من استثماراته والتي تحمل قدراً من المخاطرة من أجلها وقد يكون هذا العائد مادياً أو منفعة عامة منظورة أو غير منظورة أو غير ذلك من المكاسب المادية أو غير المادية التي يتوقعها المستثمر.

معايير تقييم المشروعات الاستثمارية

تتعدد معايير تقييم المشروعات الاستثمارية نظراً لعدم وجود معيار متفق عليه يصلح في كل الظروف والأوقات ويمكن تقسيم المعايير إلى:

أولاً: معايير التقييم التي لا تهتم بتوقيت التدفقات النقدية

إن المعايير التي تقع ضمن هذا التصنيف لا تعير أهمية لعامل الوقت في حساباتها، وتأخذ التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بقيمتها الاسمية دون إجراء عملية خصم عليها، ومن هذه المعايير الآتي:

1. معيار فترة الاسترداد: تمثل الفترة التي سوف يسترد فيها المشروع الأموال المستثمرة فيه مقارنة

المشاريع بعضها البعض لاختيار أسرعها في استرداد رأس المال المستثمر⁽¹⁾. وتحسب وفق المعادلة

التالية:⁽²⁾

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{التكلفة الاستثمارية}}{\text{صافي التدفق النقدي السنوي}}$$

(1) د. يوحنا عبد السلام، د. سليمان اللوزي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2000)، ص 139

(2) د. سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م)، ص 242

2. معيار العائد السنوي: يتماثل هذا المعيار مع المفاهيم المحاسبية التقليدية المعروفة للدخل، ويتم

حساب المعدل وفق المعادلة التالية:⁽¹⁾

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = \frac{\text{الإيراد السنوي للمشروع} - \text{المصاريف السنوية للمشروع}}{\text{الاستثمار في المشروع}}$$

يستنتج الباحث ان المعايير التي لا تهتم بعامل الوقت لا تراعي ان قيمة النقود في تدني واعتمادها على مقارنة جدوى المشاريع بعضها ببعض دون الأخذ بالاعتبار العوامل المختلفة كاختلاف توقيت العوائد المتوقعة للمشروع الاستثماري.

ثانياً: معايير التقييم التي تهتم بعامل الوقت

تأخذ هذه المعايير الزمن بنظر الاعتبار وتضع له حسابه الخاص ولهذا فإنها تقوم على الأخذ بمفهوم القيمة الحالية وخصم التدفقات النقدية بحسب وقت حدوثها من الفرضية الواقعة بأن القوة الشرائية للوحدة النقدية تنخفض بمرور الوقت، وأن الوحدة النقدية التي تتاح الآن سوف تزيد من قيمتها في المستقبل. ومن هذه المعايير الآتي:

1. معيار القيمة الحالية الصافية: يقوم هذا المعيار على المفاضلة بين المشروعات وفقاً لقيمتها الحالية

الصافية، فالمشروع ذو القيمة الحالية الصافية الأكبر هو المفضل وذو الجدوى على غيره من المشاريع من نوات القيمة الأقل، هذا إذا كان الخيار بين أكثر من مشروع، أما إذا كان مشروع واحد فإن المشروع يكون ذا جدوى إذا كانت قيمته الحالية الصافية موجبة. وتحسب القيمة الحالية الصافية على مرحلتين:⁽²⁾

أ. المرحلة الاولى: احتساب القيمة الحالية للأرباح الصافية حسب الصيغة الآتية:

$$PV = \sum [(Q_i (P_i - C_i))]$$

حيث ان:

PV : القيمة الحالية للربح الصافي

Q_i : الإنتاج في السنة i

P_i : سعر بيع الوحدة في السنة i

C_i : كلفة الوحدة في السنة i

ب. المرحلة الثانية: طرح قيمة الاستثمار الأولي من القيمة الحالية للأرباح الصافية للوصول إلى

صافي القيمة الحالية للمشروع حسب الصيغة الآتية:

(1) د. ليستر اي هيجر، د. سيرج ماتولتش، المحاسبة الإدارية، ترجمة د. احمد حامد حجاج، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2002م)، ص 512

(2) د. طلال محمود كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، (الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع، 2007م)، ص ص

$$NPV = PV - I$$

حيث ان :

NPV	:	صافي القيمة الحالية
PV	:	القيمة الحالية للربح الصافي
I	:	قيمة الاستثمار الأولى

2. معيار معدل العائد الداخلي: هو أقصى معدل للفائدة يمكن دفعه للأموال المستثمرة بالنسبة للفترة

المستخدمة فيها بدون تحقيق أي خسائر للمشروع. ويتم حساب معدل العائد في حالة التدفقات

النقدية المنتظمة عن طريق تحديد معامل القيمة الحالية ويتم الكشف عن هذا المعامل في جدول

القيمة الحالية في صف العمر الإنتاجي والذي يعطي معامل القيمة الحالية لمبلغ جنيته واحد يستحق

دوريا لعدة سنوات بسعر فائدة معين،⁽¹⁾ في المعادلة التالية:⁽²⁾

$$\text{معامل القيمة الحالية} = \frac{\text{تكلفة الاستثمار المبدئي}}{\text{إجمالي التدفق النقدي السنوي}}$$

وفي حالة التدفقات النقدية غير المنتظمة فإنه يمكن الوصول إلى معدل العائد عن طريق التجربة والخطأ

على أساس استخدام معدلات فائدة مختلفة.⁽³⁾

يستنتج الباحث ان المعايير التي تهتم بمعامل الوقت تراعي تدني قيمة النقود والأخذ في الاعتبار عملية

المفاضلة في حالة تساوي نتائج المشروعات الاستثمارية، إلا ان عملية إيجاد معامل الخصم يعد من

المشاكل الأساسية التي تعاني منها المنشآت المالية.

أثر التضخم في تقييم الجدوى الاستثمارية طويلة الأجل

ان عملية تقدير التدفقات النقدية المتوقعة للمشروعات الاستثمارية طويلة الأجل سواء التدفقات النقدية

الداخلية منها أو الخارجية لا بد من مراعاة أثر التضخم الاقتصادي المتوقع على مدار العمر الإنتاجي

للمشروع. إن إهمال هذا الأثر سيؤدي إلى نتائج مضللة تؤدي إلى قرارات خاطئة وسيزداد هذا الأثر جساماً

إذا ما ارتفعت معدلات التضخم وزاد العمر الإنتاجي للمشروع. ان تعديل أثر التضخم يوجب تحليل الجدوى

لعكس الأثر في عنصرين أساسيين يتمثلان في الآتي:⁽⁴⁾

1. معدل الفائدة في حالة الإقراض، ويتضمن:

(1) د. احمد محمد نور وآخرون، المحاسبة الإدارية في بيئة الأعمال المعاصرة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م)، ص

ص 368، 369

(2) Jerry J. Weygandt & Others, **Managerial Accounting**, 6th ed., (U.S.A.: John Wiley & Sons, Inc., 2012), P 562

(3) د. احمد محمد نور وآخرون، المحاسبة الإدارية في بيئة الأعمال المعاصرة، مرجع سابق، ص 369

(4) د. محمد مطر، إدارة الاستثمارات - الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط2، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،

1999م)، ص ص 370-372

أ. معدل الفائدة الحقيقي: يمثل تعويضاً للمستثمر مقابل عنصرى المخاطر والقيمة الزمنية للنقود.
ب. معدل الفائدة الاسمي: يمثل معدل الفائدة الحقيقي مضافاً إليه هامش محدد لتعويض المستثمر عن عنصر التضخم وما ينتج عنه من انخفاض في القيمة الشرائية لوحدة النقد.
2. معدل الخصم عند خصم التدفقات النقدية وصولاً لصافي القيمة الحالية للمشروع، إظهار أثر التضخم على التدفقات النقدية للمشروع.

يتضح للباحث ان الأخذ بالاعتبار اثر التضخم يسهم في جودة القرارات الاستثمارية طويلة الاجل لعدة عوامل ابرزها معدلات الفوائد للقروض ومعدلات خصم التدفقات النقدية للوصول إلى صافي القيمة الحالية للمشروع الاستثماري. ان شريعتنا السمحة تبنت صيغ استثمارية مختلفة من خلال الأخذ بالاسباب وعدم الوقوع في التهلكة وهذا اذا ما ربطناه بجذوى المشاريع الاستثمارية باختيار أفضلها بعد المفاضلة فيما بينها واختيار أكثرها تحقيقاً لصافي العائد من التدفقات النقدية.

ان عملية تقييم المشاريع الاستثمارية ترتبط بعدد من المهتمين يمكن ابرزها في الآتي:⁽¹⁾

1. **المستثمرون:** الأفراد والشخصيات الاعتبارية الذين يبحثون عن فرص استثمارية لاستثمار أموالهم في شتى الفرص الاستثمارية.
2. **المصارف والمؤسسات المالية:** يهتمون بتقييم الاستثمارات لتحديد حجم الائتمان الذي يمكن تقديمه لتمويلها.
3. **شركات التأمين:** للتعرف على مراقبوا الحسابات بإبداء رأيهم في القوائم المالية للشركة المالكة للمشروع الاستثماري.
4. **السماسرة والمضاربون في الأسواق المالية:** يهتمون بتقييم المشروعات الاستثمارية التي يتعاملون في أسهم الشركات المالكة لها.
5. **المديرون أو المشغلون:** التي تتولى إدارة المشروعات الاستثمارية أو التي يمكن ان يوكل إليها إدارة المشروعات.

(1) د. حامد العربي الحضيرى، مرجع سابق، ص ص 60، 61

المبحث الثاني المخاطر المالية والتدفقات النقدية

تتناول المخاطر المالية العلاقة بين العائد المطلوب على الاستثمار والمخاطر التي تصاحب الاستثمار، وتوظيف العلاقة بينهما بما يؤدي إلى تعظيم قيمة ذلك الاستثمار من وجهة نظر أصحابه. الخطر في اللغة مصدر فعله خطر وهو الاشراف على الهلاك والجمع مخاطر أو اخطار وخطر بنفسه فعل ما يكون الخوف فيه اغلب. (1)

عرف الخطر المالي على أنه مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً. (2) وبانه وجود احتمال لاكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير محددة. (3) وبانه الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة. (4) ويشير إلي عدم التأكد المحسوب بشكل كمي، ويرتبط بالتغير غير المرغوب في قيمة المتغير المالي. (5) عرف في الفكر المالي بأنه وجود درجة من عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية، وهي درجة التقلبات التي قد تحدث في العائد المتوقع. (6) وبانه مساواة الفرق بين ما سيكون عليه قيمة المتغير بالفعل حالما تتحقق الأحداث المستقبلية المنتظرة وبين القيمة المنتظرة. (7) وبأنه توقع اختلافات العائد بين ما يتوقع ان يحدث وما سيحدث فعلاً. (8) وبانه حالة يكون فيها إمكانية ان يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة. (9)

يستنتج الباحث من تعاريف الخطر المالي بأنه:

1. عدم التأكد من قيم التدفقات النقدية المستقبلية.

-
- (1) محمد بن مكرم منظور المصري، لسان العرب، ج4، (بيروت: دار صادر، بدون تاريخ نشر)، ص 249
- (2) Petty, J., et al., **Basic Financial Management**, (N.J. : Prentice – Hall , 1982), P 306
- (3) Weston J. F. & Brigham E., **Essential Of Managerial Finance**, (N.Y. : The Dryden Press, 1993), P 143
- (4) Gastineau, G.L., & Kiritzman, M.P., **The Dictionary Of Financial Risk Management**, (N.Y. : Frank J. Fabozzi associates, 1996), PP 241–242
- (5) Watsham, T.J., **Futures & Options In Risk Management**, (London: International Thomson Business Press, 1998), PP 543-544
- (6) د. عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية من منظور اداري ومحاسبي، (القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، 2004م)، ص 10
- (7) م. عمار موسى و أ. علي مصطفى، الإدارة المالية للشركات - البنية المالية، تقييم الوضع المالي، سياسات التمويل، اختبار الاستثمارات، أسواق البورصة، (دمشق: دار الرضا للنشر، 2005م)، ص 67
- (8) د. سيد الهواري، مدخل إلى الإدارة المالية، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 2006م)، ص 174
- (9) د. محمد فتحي البديوي، إدارة مخاطر الاستثمار في الاوراق المالية - دراسة تحليلية، (بدون بلد نشر: بدون دار نشر، 2006م)، ص 18

2. اختلاف قيم العوائد المتوقعة.

3. لا يستطيع متخذ القرار التنبؤ الدقيق بحدوث حدث معين في حالة عدم التأكد.

4. تكون احتمالات حدوث كل حالة من الحالات الطبيعية معروفة لمتخذي القرارات.

5. امكانية قياسه كمياً .

6. ارتباطه بالتغير النسبي غير المرغوب فيه.

يستطيع الباحث تعريف الخطر المالي بأنه الفقد الجزئي أو الكلي المحتمل في قيمة العائد المتوقع مسبقاً . وبأنه عدم انتظام عوائد التدفقات النقدية المستقبلية لعدم وجود درجة من التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية.

عرف الانسان الخطر منذ ان خلقه الله ولجأ إلى وسائل عديدة لمواجهة المخاطر، وحث جميع الاديان

الانسان على مواجهة المخاطر وادارتها، وفي القرآن الكريم دلائل كاملة لادارة المخاطر،⁽¹⁾ ففي قصة سيدنا

يوسف عليه السلام يقول تعالى: يُيُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعُ عِجَافٍ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعَ إِلَيْهِ النَّاسَ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ (46) قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِوْنَ } .⁽²⁾

يتعرض المستثمر عموماً إلى نوع من المخاطر تتباين درجتها وقوتها وفقاً لنوع الاستثمار وزمنه، وشكل

الاداة الاستثمارية، ان قناعة المستثمر في تحمل المخاطر ناتجة عن رغبته في تحقيق عائد متوقع نتيجة

عملية الاستثمار . فالعلاقة طردية بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة وهي تمثل جوهر القرار الاستثماري.⁽³⁾

تختلف ميول المستثمرين في القرارات الاستثمارية بعضهم عن بعض فلكل مستثمر منحي تفضيله

الاستثماري الذي يميزه عن غيره من خلال السيولة والأمان . ويتحدد ميول المستثمر اتجاه عنصر السيولة

والأمان بالمخاطرة التي يستطيع تحملها مقابل العائد الذي يتوقعه، بينما يترجم ميل المستثمر لعنصر الربحية

بمعدل العائد على الاستثمار المتوقع. أن أي قرار استثماري يتخذ في ظل عاملين هما العائد، والمخاطرة.

(1) د. عادل عبد المنعم واخرون، تقييم وإدارة المخاطر، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الهندسة، مركز تطوير الدراسات العليا

والبحوث، 2008م)، ص 3

(2) سورة يوسف، الآية 46 - 49

(3) د. شقيري نوري موسى واخرون، إدارة المخاطر، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012م)، ص 21

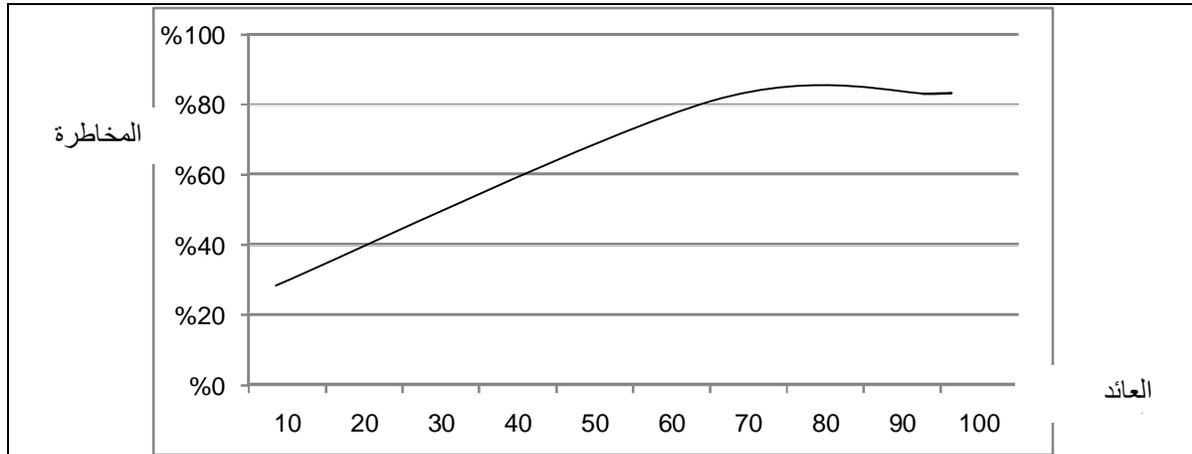
فكلما زاد العائد تزيد المخاطرة وتبعاً لذلك يوجد هناك مستثمرون يقبلون بعائد منخفض ومخاطرة متدنية وهناك مستثمرون مغامرون يسعون لتحقيق أكبر العوائد، ويصنف المستثمرين إلى: (1)

1. **المستثمر المتحفظ:** يعطي عنصر الأمان الأولوية، وينعكس نمط هذا المستثمر على قراراته الاستثمارية ليكون حساساً جداً تجاه عنصر المخاطرة.
2. **المستثمر المضارب:** يعطي الأولوية لعنصر الربحية، وهو عكس المستثمر المتحفظ وتكون حساسيته لعنصر المخاطرة متدنية، وعلى استعداد لدخول مجالات استثمارية خطيرة طمعا في الحصول على معدلات مرتفعة من العائد على الاستثمار.
3. **المستثمر المتوازن:** هو المستثمر الرشيد الذي يهتم بعامل العائد والمخاطرة بقدر متوازن، فلا يقبل بالربحية على حساب الأمان.

ويمكن إبراز العلاقة بين العائد والمخاطرة وفق الشكل رقم (1/2/2):

الشكل رقم (1/2/2)

العلاقة بين العائد والمخاطرة



المصدر: د. أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، (بدون بلد نشر، بدون دار نشر، بدون سنة نشر)، ص 95 يستنتج الباحث من الشكل السابق ما يلي:

1. كلما ارتفع العائد كلما ارتفعت المخاطرة.
 2. يقع المستثمر المضارب في أعلى نقطة يمكن ان تحقق عائداً بأعلى مخاطرة ممكنة.
 3. يقع المستثمر المتحفظ في ادنى نقطة تحقق ادنى عائد بأقل مخاطرة ممكنة.
 4. يقع المستثمر المتوازن في النقاط التي تحقق مستويات مخاطرة متوسطة بعوائد متوسطة.
- تعكس منحنيات السواء تصورات المستثمر وغايته عن درجة المخاطرة والعائد المقابل لها الذي يتوقعه ويجعله قابلاً لتحمل هذه المخاطرة، ومن سماتها: (2)

(1) د. محمد مطر، د. فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارات، (عمان: دار وائل للنشر، 2005م)، ص 21

(2) هاني عرب، المساعد في أساسيات الاستثمارات، (بدون بلد نشر: بدون دار نشر، 1428هـ)، ص 59

1. جميع المحافظ التي تقع على منحنيات السواء لها جاذبية متساوية من وجهة نظر المستثمر.
 2. المحفظة التي تقع سواء أعلى تكون اكبر جاذبية للمستثمر عن أي محفظة أخرى تقع على منحى سواء تقع أسفله.
- وتحدد المحفظة الخطرة المثلى وفقاً لنظرية المحفظة بنقطة تماس منحني السواء مع حدود المجموعة المتاحة أو الممكنة من توليفات الاستثمار، ولا يمكن ان يحدث هذا التماس الا في نقطة واحدة. ويوجد شرطان للمفاضلة بين المجموعة الممكنة من الاستثمارات يعكس توافرها المجموعة أو الحد الكفاء والمتمثلة في: (1)

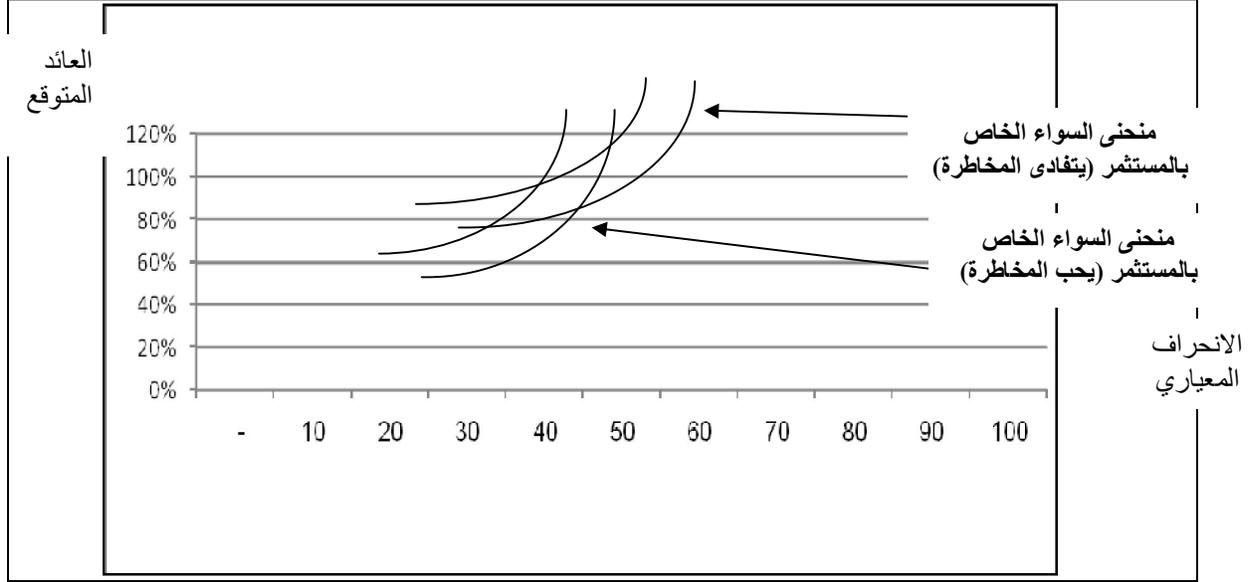
1. اختيار التوليفة التي تحقق اقصى عائد متوقع في ظل مستوى معين من المخاطر.
 2. اختيار التوليفة التي تتعرض لمخاطر اقل في ظل مستوى معين من العائد.
- وتبنى نظرية المحفظة الاستثمارية على خمسة فروض اساسية: (2)
1. ينظر المستثمر لكل بديل استثمائي من منظور التوزيع الاحتمالي للعائد المتوقع خلال فترة زمنية محددة.
 2. يهدف المستثمر إلى تعظيم المنفعة المتوقعة لفترة واحدة، وان منحني المنفعة له يعكس تناقصاً في المنفعة الحدية للثروة.
 3. ينظر المستثمر إلى المخاطر باعتبارها تسير إلى التقلب في العائد المتوقع.
 4. يبني المستثمر قراره على متغيرين اساسين فقط، هما العائد والمخاطرة.
 5. جميع المستثمرين يكرهون المخاطر.
- ويوضح الشكل رقم (2/2/2) منحنيات السواء:

(1) د. ايهاب الدسوقي، إقتصاديات كفاءة البورصة - المفاهيم الاساسية للاستثمار في البورصة المصرية والامريكية"، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2000م)، ص 23

(2) د.بيومي محمد عمارة، تحليل وتشكيل المحافظ المالية، (بنها: جامعة بنها، التعليم المفتوح، 2010م)، ص ص 3، 4

الشكل رقم (2/2/2)

منحنيات السواء



المصدر: هاني عرب، المساعد في أساسيات الاستثمارات، (بدون بلد نشر: بدون دار نشر، 1428هـ)، ص 60

يستنتج الباحث من خلال الشكل اعلاه ما يلي:

1. اختلاف المحافظ الاستثمارية باختلاف درجة المخاطر المرتبطة بها.
2. اختلاف ميول كل مستثمر وفق لميوله لتحمل مخاطر معينة.
3. كلما اتجه المنحى لليسار زاد العائد المتوقع من المحفظة الاستثمارية.

تصنيف المخاطر

تصنف المخاطر إلى: (1)

1. مخاطر ذات السمة العامة، وتشمل:

- أ. مخاطر تغير اسعار الفائدة: احتمال تقلب أسعار الفائدة مستقبلاً. فإذا ما ارتفعت أسعار الفائدة في السوق بعد تنفيذ الاقتراح الاستثماري فسوف يرتفع معدل العائد المطلوب على الاستثمار عما كان عليه عند اتخاذ قرار قبول الاقتراح
- ب. مخاطر تغير القوة الشرائية: احتمال حدوث تضخم أو كساد في المستقبل، وهي مخاطر تؤثر في قيمة التدفقات النقدية للاستثمار.
- ج. مخاطر الدورات التجارية: احتمال حدوث تقلبات في الحالة الاقتصادية العامة للدولة من كساد إلى رواج، ثم من الرواج إلى كساد، وتؤثر هذه التقلبات تأثيراً ملحوظاً على صافي التدفقات النقدية المتوقعة من الاقتراح الاستثماري.

2. مخاطر ذات السمة الخاصة، وتشمل:

(1) د. منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية- مدخل تحليلي معاصر، مرجع سابق، ص ص 462، 463

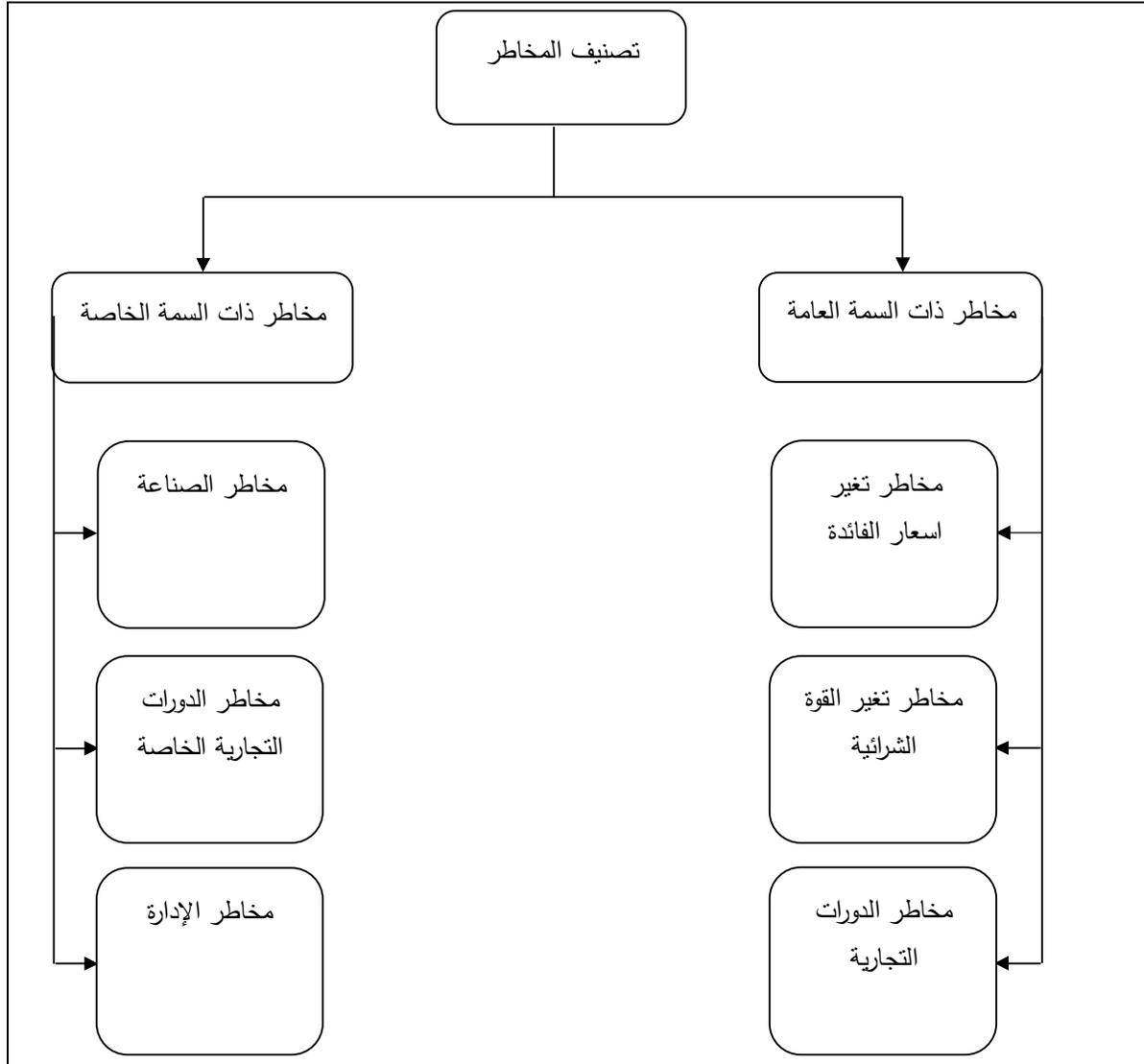
أ. مخاطر الصناعة: تتجم عن ظروف خاصة بالصناعة كصعوبة توفير المواد الخام اللازمة، والخلافات المستمرة بين العمال والإدارة في المنشآت المكونة لتلك الصناعة.
 ب. مخاطر الدورات التجارية الخاصة: الدورات التجارية التي يقتصر تأثيرها على منشأة معينة أو صناعية معينة.

ج. مخاطر الإدارة: المشكلات الناجمة عن ضعف كفاءة الإدارة.

ويوضح الشكل رقم (3/2/2) تصنيف المخاطر:

الشكل رقم (3/2/2)

تصنيف المخاطر

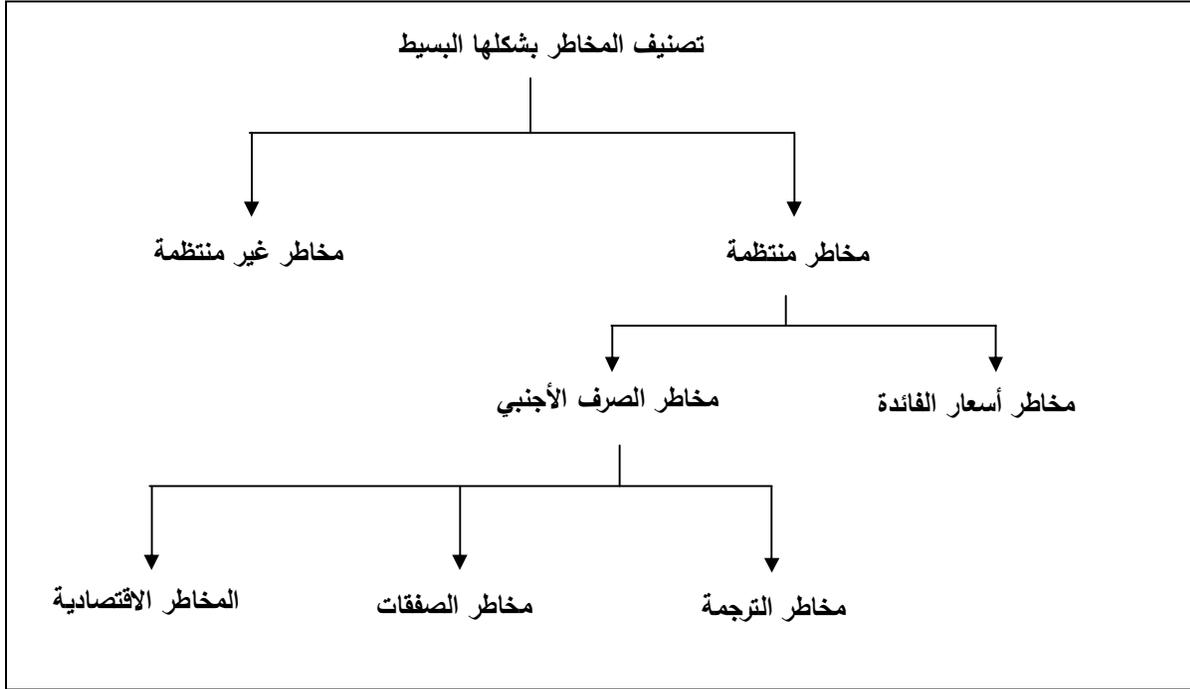


المصدر: إعداد الباحث، 2013م

ويمكن توضيح تصنيف المخاطر بشكلها البسيط وفق الشكل رقم (4/2/2):

الشكل رقم (4/2/2)

تصنيف المخاطر بشكلها البسيط



المصدر: عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية - من منظور إداري، (القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، 2004م)، ص 10

يستنتج الباحث من الشكل السابق بان المخاطر المنتظمة هي مخاطر لا يمكن تجنبها أو السيطرة عليها وترجع أسبابها إلى عوامل خارجية، أما المخاطر غير المنتظمة تسهم في تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة ويرجع أسبابها لعوامل داخلية خاصة بالمنشأة مثل ضعف كفاءة الإداريين.

تقسم المخاطر المالية التي تواجهها المنشآت المالية إلى:⁽¹⁾

1. مخاطر السوق: تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدراً لهذا النوع من المخاطر.
 2. مخاطر أسعار الفائدة: تعرض الموقف المالي للتغيرات في أسعار الفائدة.
 3. مخاطر الائتمان: ترتبط بالطرف المقابل في العقد بالتزاماته التعاقدية كاملة وفي موعدها كما هو منصوص عليه في العقد.
 4. مخاطر السيولة: تنشأ في حالة عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية.
 5. مخاطر التشغيل: تنشأ نتيجة الأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث.
 6. المخاطر القانونية: ترتبط بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ.
- يستنتج الباحث بأنه يمكن تصنيف المخاطر المالية من حيث:

(1) طارق الله خان، حبيب احمد، إدارة المخاطر - تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة د. عثمان بابكر

احمد، (جدة: البنك الاسلامي للتنمية- المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، 2003م)، ص 30 - 33

1. مصدر الخطر، وتشمل:

أ. مخاطر الأعمال.

ب. مخاطر التشغيل.

ج. مخاطر الإدارة.

د. المخاطر القانونية.

هـ. مخاطر الائتمان.

و. مخاطر الأسعار.

2. ارتباطها بالمنشأة، وتشمل:

أ. مخاطر منتظمة.

ب. مخاطر غير منتظمة.

أساليب قياس المخاطر الاستثمارية

(1) تقاس المخاطر الاستثمارية وفق ما يلي:

1. تقدير التدفق النقدي الخارج.

2. تقدير معدل الخصم كتكلفة مرجحة للأموال.

3. تحديد المدة الزمنية الممثلة للعمر الإنتاجي للمشروع.

4. تقدير التدفق النقدي الداخل سنوياً خلال عمر المشروع ثم تحويله إلى ثلاث تقديرات احتمالية على

النحو التالي:

أ. تقدير تفاؤلي والاحتمال المناظر له.

ب. تقدير تشاؤمي والاحتمال المناظر له.

ج. تقدير أكثر احتمالاً والاحتمال المناظر له.

يتضح للباحث بان عملية قياس المخاطر الاستثمارية تنطوي في مدى قلب التدفقات النقدية الداخلة

والخارجة وفق توزيعات احتمالية الحالة الاقتصادية المحيطة بالمنشأة المالية خلال فترة زمنية محددة.

(2) ان العمل على تحليل المخاطر الاستثمارية تتمثل بالاساليب التالية:

1. أساليب تقنية، تنقسم إلى:

(1) د. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية - الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية، (عمان: دار

حامد للنشر والتوزيع، 2008م)، ص 206

(2) المعهد الأمريكي للمقاييس القومي، الدليل المعرفي لإدارة المشروعات، (نيو تاون: معهد إدارة المشروعات، 2004م)،

ص ص 255، 256

أ. **عقد المقابلات:** تستخدم الأساليب التقنية لعقد المقابلات في التحديد الكمي لاحتمالات وتأثير المخاطر على أهداف المشروع، وتتوقف المعلومات اللازمة على نوعية توزيعات الاحتمالات التي سيتم استخدامها.

ب. **توزيعات الاحتمالات:** تمثل توزيعات الاحتمالات للقيم في الأحوال الاقتصادية المختلفة.

ج. **استشارة الخبراء:** يقوم الخبراء من داخل المنشأة أو من خارجها بإثبات صحة البيانات والأساليب التقنية المستخدمة.

2. **اساليب التحليل الكمي،** ينشأ عدم التأكد بسبب استحالة التنبؤ بمختلف المتغيرات وعدم إمكانية تحديد حجم المنافع والتكاليف في المستقبل بشكل دقيق.

وتتعدد أساليب علاج مشكلة عدم التأكد للمشاريع الاستثمارية وفق ما يلي:

أ. **تحليل التعادل:** تستخدم في تقييم المشاريع الاستثمارية والمساعدة على معرفة أقل مستوى إنتاجي أو مستوى المبيعات يمكن بيعها في السوق دون أن تحقق المؤسسة ربحاً أو خسارة، ويمكن التعبير عن هذا المستوى في صورة نسبة مئوية للطاقة الإنتاجية المستخدمة أو كحجم لعوائد المبيعات وفق المعادلة التالية:⁽¹⁾

التكاليف الثابتة

= نقطة التعادل

هامش المساهمة للوحدة

ب. **تحليل الحساسية:** عملية تغيير متغير أو أكثر من المتغيرات الداخلة في تقييم المشروع بغرض معرفة مدى حساسية عوائده للتغير في هذه المتغيرات.⁽²⁾ ويستخدم أسلوب تحليل الحساسية في مجال تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف عدم التأكد، ويقاس آثار التغيرات في مكونات النموذج على معايير التقييم المستخدمة بهدف الوصول إلى قرار استثماري رشيد، وتحديد متغيرات المشروع الاستثماري التي تكون أكثر من غيرها عرضة للمخاطرة وعدم التأكد، والعمل على تنبيه متخذي القرار بمخاطر المشروع.⁽³⁾

(1) د. ثناء محمد طعمية، نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية، (القاهرة: ابترك للنشر والتوزيع،

2002م)، ص 138

(2) د. نبيل عبد السلام شاكر وآخرون، الإدارة المالية - مدخل صناعة قرارات الاستثمار والتمويل في اتجاه تعظيم قيمة

المنشأة، (بدون بلد نشر: ماس للطباعة، 2010م)، ص 124

(3) احمد حسين بتال العناني، محمد مزعل الراوي، استخدام تحليل الحساسية في تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل

ظروف المخاطرة واللاتأكد - دراسة حالة مشروع القناني الزجاجية في محافظة الانبار، (الانبار: جامعة الانبار، كلية

الإدارة والاقتصاد، المجلد 15، العدد 54، 2009)، ص ص 255، 256

ان استخدام أسلوب تحليل الحساسية بوضع تقديرات مختلفة لنتائج الفرص الاستثمارية المتاحة في ظروف اقتصادية متباينة وفقاً لقيم احتمالية معينة، وقيام المستثمر بعد بحساب صافي القيمة الحالية لكل فرصة استثمارية في الظروف الاقتصادية المختلفة اعتماداً على معدل الخصم السائد. (1) وتسهم تحليل الحساسية في التأثير على قرار الاستثمار في ظل المخاطرة بتحديد سريع للمتغيرات الرئيسية، فإذا كان التغيير الطفيف في قيمة المتغير يؤدي إلى تغيير كبير في صافي القيمة الحالية فإن عدم التأكد المحيط بتقدير هذا المتغير سوف يكون تأثيره جوهرياً على قرار الاستثمار ومن ثم فإن هذا المتغير سوف ينطوي على درجة مخاطرة مرتفعة والعكس صحيح. (2)

ج. شجرة القرار: يعتبر واحداً من الأساليب الحديثة في المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة.

وتتكون من مجموعة من الفروع ويمثل كل فرع منها بديلاً من البدائل المعروضة. (3)

د. تحليل المحاكاة: مدخل احصائي يقدم معلومات عن تقلب عوائد المشروع، ويتطلب اعداده

تقدير توزيع احتمالي لكل عنصر من العناصر التي تمثل مدخلات للمشروع، ثم تجميع المدخلات في نموذج رياضي لحساب صافي القيمة الحالية للمشروع، واختيار قيم عشوائية لكل عنصر من مدخلات المشروع بالارتكاز على التوزيع الاحتمالي لهذا العنصر، وتكرر العملية حتى يتم التوصل إلى توزيع احتمالي لصافي القيمة المتوقعة للمشروع. ويتيح هذه الأسلوب لمتخذ القرار فرصة تحسين إدراكه لمخاطر المشروع. (4)

يستنتج الباحث بان تنوع الأساليب المستخدمة والمستحدثة لتقييم وقياس المخاطر الاستثمارية تقنية باستشارة الخبراء وتوزيع الاحتمالات واخرى كمية تمثلت في تحليل التعادل، وتحليل الحساسية، وشجرة القرار. يفضي إلى أهمية ربط المخاطر الاستثمارية بقيم التدفقات النقدية بما يسهم في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة تنبني على أسس علمية سليمة.

ان اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل المخاطر الاستثمارية يستوجب ايجاد الآتي: (5)

1. العائد المتوقع من الاستثمار: المقابل الذي يتوقع المستثمر الحصول عليه في المستقبل مقابل الأموال

التي يدفعها من أجل حيازة أداة الاستثمار. (1)

(1) د. سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1996م)،

(2) Hull J. C, **The Evaluation of Risk in Business Investment**, (NY: Perganon Press lne, 1980), P 17

(3) د. سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 309

(4) د. نبيل عبد السلام شاکر وآخرون، مرجع سابق، ص 125

(5) د. محمد فتحي محمد علي، الإحصاء في اتخاذ القرارات التجارية، (الإسكندرية: مكتبة عين شمس، 1980م)، ص

- (2) ويمكن تحديد العائد المتوقع من الاستثمار في ظل ظروف المخاطرة بإتباع الخطوات الآتية:
- أ. تحديد الظروف المختلفة التي يمكن أن يتحقق أحدها مستقبلا وتؤثر على قيمة المشروع.
 - ب. تحديد احتمال تحقق كل ظرف من هذه الظروف، وهذه الاحتمالات تكون موضوعية.
 - ج. حساب العائد المتوقع من الاستثمار في ظل كل ظرف من الظروف المتوقع حدوثها، والعائد المتوقع من الاستثمار يعبر عنه في صورة صافي القيمة الحالية أو أي معيار آخر تفضله الإدارة
 - د. حساب العائد المتوقع من الاستثمار وذلك بإيجاد مجموع حاصل ضرب كل قيمة متوقعة في احتمال حدوث هذه القيمة.
- ويحسب العائد المتوقع من الاستثمار وفقا للنموذج التالي:

$$r = \sum_{i=1}^n r_i p_i$$

حيث

r	:	العائد المتوقع من الاستثمار
r _i	:	العائد المتوقع من الاستثمار في ظل الاحتمال أ
p _i	:	وزن الاحتمال أ
n	:	عدد الاحتمالات

2. **مقاييس التشتت:** إن تحليل المخاطر الاستثمارية بصورة كاملة تأخذ في الحسبان درجة انتشار العوائد المختلفة التي ينتظر حدوثها مستقبلا حول القيمة المتوسطة للعوائد، ويتم قياس المخاطر الاستثمارية بطريقتين:

- أ. **الطريقة البيانية:** عن طريق التمثيل البياني باستخدام الأعمدة، ويمثل المحور الرأسي احتمالات حدوث الظروف الاقتصادية بينما يمثل المحور الأفقي العائد المتوقع من الاستثمار في ظل كل احتمال. وتزداد المخاطر كلما زادت درجة التشتت للتدفقات النقدية المصاحبة للتغيرات في الظروف الاقتصادية.

(1) د. محمد مطر، إدارة الاستثمارات - الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط2، مرجع سابق، ص 9

(2) د. ثناء محمد طعمية، مرجع سابق، ص 127

(3) Jae K. Shim, Joel G. Siegel, **Financial Management**, 3rd ed., (N.Y.: Mc Graw-Hill, 2007), P 174

(4) د. منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1999م)، ص

ب. الطريقة الكمية: يعتبر المدى والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف من أهم الأدوات الإحصائية التي تقيس المخاطر الاستثمارية والمتمثلة بالاتي:

I. المدى: يمثل الفرق بين القيمة الكبرى والقيمة الصغرى للتدفقات النقدية المتوقعة كلما زاد الفرق بين هاتين القيمتين، كان ذلك إشارة إلى زيادة تشتت التوزيع الاحتمالي، والذي يعني زيادة المخاطر الاستثمارية التي ينطوي عليها الاقتراح الاستثماري.

II. الانحراف المعياري: يأخذ الانحراف المعياري في الحسبان كافة التدفقات النقدية واحتمال حدوثها، لأنه يقيس انحراف القيم عن وسطها الحسابي، ويقاس الانحراف المعياري الحجم المطلق للمخاطر التي ينطوي عليها الاقتراح الاستثماري، لذا يسمى بالمقياس المطلق للمخاطر،⁽¹⁾ ويمكن حساب الانحراف المعياري بالمعادلة التالية:⁽²⁾

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n (C_i - \bar{C})^2}{n}}$$

حيث ان:

σ	:	الانحراف المعياري
\bar{C}	:	المتوسط الحسابي للتدفقات النقدية
C _s	:	التدفق النقدي خلال الفترة س
n	:	فترة التدفق النقدي (عدد السنوات)

III. معامل الاختلاف: يقاس معامل الاختلاف بقسمة الانحراف المعياري للاقتراح على العائد

المتوقع من الاستثمار.⁽³⁾

(1) د. منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر، مرجع سابق، ص 448
(2) د. حيدر يونس الموسوي، إدارة المخاطرة والسيولة المصرفية - دراسة تحليلية مقارنة في المصارف التجارية والاسلامية، (كربلاء: جامعة كربلاء الانبار، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 9، العدد 2، 2011م)، ص 5
(3) د. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2002م)، ص 306

المبحث الثالث

أسس تقييم استراتيجيّة الاستثمار

تعتبر صناديق الاستثمار احد صيغ الاستثمار الجماعي التي تعمل على تجميع فوائض الأموال واستثمارها في الاوراق المالية وما في حكمها عن طريق جهات متخصصة بغرض تنميتها والمحافظة عليها، وبأنها اوعية مالية تسعى إلى تجميع مدخرات الاشخاص واستثمارها في الاوراق المالية عن طريق جهات متخصصة ذات خبرة في إدارة محافظ الاوراق المالية بهدف تقليل مخاطر الاستثمار وزيادة العائد. (1) وعرفت بأنها مؤسسات مالية ذات طبيعة خاصة وذات اغراض خاصة، تتمثل في تجميع مدخرات الافراد في صندوق تديره جهة ذات خبرة استثمارية واسعة مقابل عمولة معينة. (2) وبأنها وعاء مالي لتجميع مدخرات الافراد واستثمارها في الاوراق المالية من خلال جهة ذات خبرة في إدارة محافظ الاوراق المالية. (3) وهي محفظة من الاوراق المالية المتنوعة تعمل على تقليل المخاطر بالمقارنة بالاستثمار في الاوراق المالية الفردية. (4) وعرفت قانونياً بأنها رؤوس اموال مجمعة عن طريق مؤسسات الاستثمار الجماعي للاوراق المالية تعطي لصاحبها الحق في تملك حصص من رأس مال الجهة المصدرة (الاسهم) أو حق دائنيه في اصول معينة (سندات). (5) وعرفت بأنها رؤوس اموال مجمعة عن طريق مؤسسات الاستثمار الجماعي للاوراق المالية التي تعرف بكونها صكوكا مصدرة، عن طريق اشخاص معنوية عامة أو خاصة وتكون قابلة للتحويل عن طريق الاكتتاب أو بطريق اخر، تعطي لاصحابها وطبقاً لفئاتها الحق في تملك حصص من رأس مال الجهة المصدرة (اسهم) أو حق دائنيه على اموال معينة (سندات) بالإضافة إلى استثمارات في المنتجات المشتقة، وبأنها وسيلة تأمين عمليات تمويل الاقتصاد القومي عن طريق ربط المدخرات القومية باسواق المال

-
- (1) د. عصام عبد الهادي ابو النصر، نموذج محاسبي مقترح لقياس وتوزيع عوائد صناديق الاستثمار في ضوء الفكر الاسلامي، (القاهرة: جامعة الازهر، كلية التجارة، المجلة العلمية لتجارة الازهر، العدد 23، 1998م)، ص ص 105-110
- (2) Marcia S., **The Money Market**, (Home Wood, Richard D., Irwin Inc., 1990), P 1170
- (3) د. منى قاسم، صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1994م)، ص 4
- (4) د. عصران جلال عصران، تقييم اداء صناديق الاستثمار في ظل متغيرات سوق الاوراق المالية - مدخل مقارن، (الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2010م)، ص 43
- (5) نشأت عبد العزيز معوض، بورصات الاوراق المالية وصناديق الاستثمار، (القاهرة: مجلة الاهرام الاقتصادي، العدد 76، يونيو 1994م)، ص 3

بما يسمح بحماية المدخرين فيها.⁽¹⁾ وعرفت من الناحية الاقتصادية بأنها وسيلة لتأمين عمليات تمويل الاقتصاد القومي عن طريق ربط المدخرات بأسواق المال.⁽²⁾

يستنتج الباحث من تعاريف صناديق الاستثمار بأنها:

1. وعاء استثماري يهدف إلى تجميع مدخرات المستثمرين نحو استثمار معين.
2. احد اساليب الاستثمار الجماعي.
3. يتولى إدارة الصندوق شركة أو جهة أو مؤسسة مالية.
4. تهدف إلى تقليل المخاطر وزيادة العائد.

يستطيع الباحث تعريف صناديق الاستثمار بأنها وعاء استثماري من الاوراق التجارية تعمل على تقليل المخاطر وزيادة العائد.

تحقق صناديق الاستثمار عوائد بطرق تتمثل في:⁽³⁾

1. الإيرادات المتحصل عليها في شكل توزيعات أو الكوبونات.
2. العائد من الأرباح الرأسمالية.
3. عوائد إعادة تقويم سعر الحصة أو الوثيقة في الصندوق.

ترجع أهمية صناديق الاستثمار إلى انها توفر الخبرة الفنية اللازمة لمواجهة حاجة صغار المستثمرين في اختيار الاستثمارات المناسبة.⁽⁴⁾ فعلى مستوى الفرد فانه يتيح تخفيض درجة المخاطرة التي قد يتعرض لها وفرصة المشاركة في الأرباح الرأسمالية الناتجة عن زيادة القيمة للوثيقة، اما على المستوى القومي فانها تعتبر احد ادوات التمويل الداخلي للاقتصاد القومي والمساعدة في تحقيق اهداف برامج الاصلاح الاقتصادي والمساهمة في التنمية الاقتصادية.⁽⁵⁾

تصنيف صناديق الاستثمار

تصنف صناديق الاستثمار حسب:⁽⁶⁾

1. أغراض المستثمرين، تتمثل في:

(1) د. عبد المطلب عبد الحميد، صناديق الاستثمار - سياستها وآلياتها، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010م)، ص 17

(2) د. منير إبراهيم هندي، إدارة المنشآت المالية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1994م)، ص 332

(3) د. عبد الغفار حنفي، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، (الإسكندرية: دار الجامعة، 2004/2003م)، ص 530

(4) د. محمد عبد الفتاح، الإفصاح عن القيم العادلة لبندود الأصول طويلة الأجل وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية وموقف المراجع - دراسة ميدانية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 1، يناير 1993م)، ص 1188

(5) د. عصام عبد الهادي ابو النصر، مرجع سابق، ص ص 111 - 113

(6) د. محمد مطر، إدارة الاستثمارات - الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط 3، مرجع سابق، ص ص 80-82

- أ. صناديق النمو: تحقيق مكاسب رأسمالية تؤدي إلى نمو رأسمال الصندوق.
- ب. صناديق الدخل: الحصول على عائد مستمر للأدوات المالية في الصندوق.
- ج. صناديق الدخل - رأس المال: إتباع مبدأ التنويع في الاستثمارات.
- د. صناديق متخصصة: يتخصص في المتاجرة بالأوراق المالية الصادرة عن شركات صناعية معينة.
2. حركة رؤوس الأموال، تتمثل في:
- أ. الصناديق المقلدة أو المغلقة: تتميز بإعلان عمر الصندوق وعدد الأسهم أو الحصص فيه ضمن نشرة الاكتتاب التي تعلن عند الشروع في تأسيس الصندوق ويمنح كل مساهم شهادة توضح عدد وقيمة مساهمته فيه.
- ب. الصناديق المفتوحة: الاكتساب من خاصية كونها مفتوحة في اتجاهين، اتجاه زيادة رأسماله واتجاه تخفيض رأسماله.
3. الأمان الموفر للمساهمين، يتمثل في:
- أ. صناديق الاستثمار ذات رأس المال المضمون: المحافظة على رأس المال.
- ب. صناديق الاستثمار غير المضمونة: يكون مستوى المخاطرة فيها مطلقاً وبدون حدود.
4. تكلفة البيع، تتمثل في: (1)
- أ. صناديق الاستثمار المحملة: تحميل البائع بتكلفة البيع.
- ب. صناديق الاستثمار غير المحملة: تحميل بتكلفة الدعاية والترويج.
5. طبيعة السياسة الاستثمارية، تتمثل في: (2)
- أ. السياسة المتحفظة أو الدفاعية.
- ب. السياسة الهجومية.
- ج. السياسة المتوازنة.
- د. قاعدة الرجل الحريص. (3)
6. التشكيلة، تتمثل في: (4)
- أ. صناديق الأسهم العادية: تشتمل على أسهم عادية فقط.

(1) د. عبد الغفار حنفي، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، مرجع سابق، ص 527، 528

(2) د. جلال الشربيني صفا، صناديق الاستثمار - سماتها - مواردها واسلوب إدارة الأموال بها، (القاهرة: مجلة البنك المركزي المصري، 1995م-1996م)، ص 9، 10

(3) د. محمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 1194

(4) د. منير إبراهيم هندي، إدارة الاستثمار في أسواق رأس المال: الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، (الإسكندرية: المكتب العربي، 1999م)، ص 120-126

- ب. صناديق السندات: وتشتمل على سندات فقط.
- ج. الصناديق المتوازنة: تشتمل على مزيج من أسهم عادية وأوراق مالية أخرى ذات دخل ثابت.
- د. صناديق سوق النقد: تشكيلة من الأوراق المالية قصيرة الأجل التي عادة ما تتداول في سوق النقد.

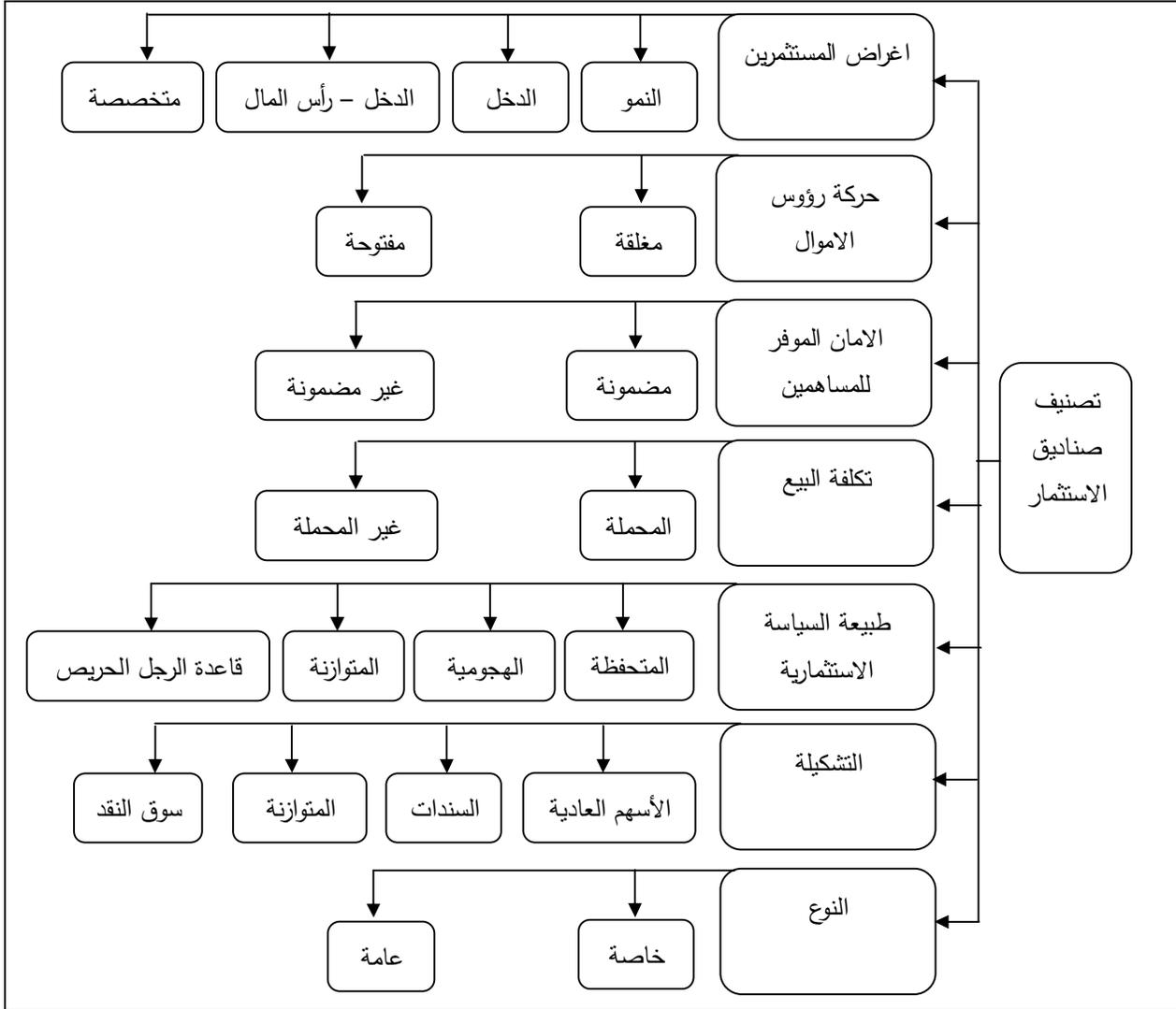
7. النوع: وتقسّم إلى: (1)

- أ. محافظ خاصة: يتم تشكيلها بناء على طلب العملاء وحسب رغباتهم، ويحدد المستثمر.
- ب. محافظ عامة (محافظ المؤسسات): يتم تشكيلها سلفاً من أدوات استثمارية متنوعة، على شكل صناديق مشتركة وقد تكون على شكل شركات استثمارية ذات أسهم مطروحة للاكتتاب العام.
- يستنتج الباحث ان تصنيف صناديق الاستثمار يسهم في:
1. بيان الهدف من الاستثمار في صناديق الاستثمار.
 2. اختيار البديل الانسب بالمفاضلة فيما بينها.
 3. المحافظة على استثمارات مالية ذات عائد مالي مناسب.
- يرى الباحث بان اختلاف وتنوع الصناديق الاستثمارية يعمل على زيادة البدائل المتاحة للمستثمرين لاختيار أفضلها وفق احتياجاتهم المالية المختلفة.
- ويوضح الشكل رقم (1/3/2) تصنيف صناديق الاستثمار:

(1) كمال بن موسى، المحفظة الاستثمارية - تكوينها ومخاطرها، (الجزائر: جامعة قاصدي مرياح ورقلة، مجلة الباحث، العدد 3، 2004م)، ص ص 37، 38

الشكل رقم (1/3/2)

تصنيف صناديق الاستثمار



المصدر: إعداد الباحث، 2013م

يتضح للباحث من الشكل ما يلي:

1. تقسم صناديق الاستثمار على أساس الهدف من الاستثمار.
2. صناديق الاستثمار على أساس التنفيذ والتشغيل تعتمد على نوع الاستثمار المستهدف.
3. صناديق الاستثمار على أساس الربح والاستثمار تعتمد على نوع تخصيص الصندوق.

وتتوفر في صناديق الاستثمار ثلاثة عناصر تتمثل في: (1)

1. تحقيق التنويع.

2. توافر الإدارة الكفوة.

(1) د. عبد الغفار حنفي، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، مرجع سابق، ص 306

3. إمكانية تسهيل الوثائق.

مزايا صناديق الاستثمار

تتميز صناديق الاستثمار بالمميزات التالية:⁽¹⁾

1. تتيح للمستثمر صاحب رأس المال المحدود التعامل في سوق المال طالما يمكن امتلاك قيمة الحد الأدنى من الوثائق التي تخول له الاشتراك في عضوية احد الصناديق.
 2. تجنب مخاطر الاستثمار بشكل افضل من الاستثمار المباشر في السوق.
 3. توفير السيولة خلال اي يوم من ايام العمل.
 4. تحقيق وفورات مهمة في تكاليف إدارة المحفظة الاستثمارية.
 5. يمكن ايداعها في البنك لاضافة عوائدها إلى حسابه الجاري.
 6. استرداد قيمتها وتغيرها بوثيقة صندوق يكون اداؤها احسن.
 7. المساهمة في تنشيط عملية الخصصة بخلق طلب على اسهم الشركات المطروحة للبيع.
 8. تنشيط بورصة الاوراق المالية لتحقيق اهداف الاصلاح الاقتصادي.
- وتقدم الصناديق الاستثمارية العديد من المنافع للمستثمرين تتمثل في:⁽²⁾

1. حفظ السجلات والإدارة: تحتفظ الصناديق بسجلات، تصدر تقارير دورية عن نشاطاتها تتضمن الأرباح الرأسمالية، وتوزيعات الأرباح والاستثمارات.
2. التنوع والتجزئة عن طريق استثمار ما تجمعه من أموال من مساهميها، تمكن هؤلاء المساهمين بأن يحتفظوا بحصص جزئية من مجموعة أوراق مالية مختلفة. فيمكنهم التصرف كمستثمرين كبار، في حين لا يستطيع أي منهم التصرف كذلك بمفرده.
3. الإدارة المتخصصة المهنية، تمتلك العديد من هذه الشركات كادرا إداريا متخصصا في تحليل الأوراق المالية، وإدارة المحافظ الاستثمارية التي تحاول الوصول إلى نتائج استثمارية جيدة لمستثمريها.
4. تكاليف معاملات قليلة بسبب كبر حجم معاملاتها، تستطيع هذه الشركات دفع تكاليف معاملات قليلة في صورة عمولات للوسطاء ورسوم معاملات. كما توفر لهم الخدمات التالية:
أ. فرصة المشاركة في استثمارات قصيرة الأجل وذات عائد مرتفع، لم يكن في قدرة صغار المدخرين الاستثمار فيها.
ب. تلبية حاجات المستثمرين المختلفة، من حيث مدة الاستثمار والسيولة، والتنوع في الاستثمارات، والمتطلبات الضريبية.

(1) د. عبد المطلب عبد الحميد، صناديق الاستثمار - سياستها وآلياتها، مرجع سابق، ص ص 33، 34

(2) د. هشام جبر، صناديق الاستثمار الإسلامية، (نابلس: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، المؤتمر العلمي الاول للاستثمار والتمويل في فلسطين - بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، 8-9 مايو 2005م)، ص ص 6، 7

ج. توفر الصناديق قنوات استثمارية ملائمة، ف شراء أو بيع سهم من أسهم صندوق استثماري يمثل شراء أو بيع حصة من جميع مكونات المحفظة الاستثمارية لذلك الصندوق. إن عملية البيع أو الشراء لا تتطلب جهداً كبيراً أو تكلفة عالية، حيث تتم بسرعة وبتكاليف بسيطة، كما يقوم الصندوق بالنيابة عن المستثمر بالأعمال المحاسبية.

السياسة الاستثمارية

السياسة الاستثمارية هي مجموعة القواعد المرشدة في عملية صنع واتخاذ القرارات المالية والاستثمارية وتختلف السياسات الاستثمارية من محفظة استثمار لأخرى، نظراً لإختلاف أهداف المستثمرين وأنماطهم وهذه السياسات ما هي إلا إنعكاس طبيعي لنمط وفكر المستثمر في إدارة المخاطر وتحقيق مستويات محددة من العائد وبالتالي يمكن التمييز بين أربعة أنواع رئيسة من السياسات الاستثمارية، المتمثلة في: (1)

1. السياسة المتحفظة أو الدفاعية: تتسم بالتحفظ الشديد تجاه مخاطر الاستثمار وتستهدف توفير عاملي الأمان والاستقرار. ويكون الاستثمار غالباً في الأصول المالية ذات العائد الثابت والمنتظم، مثل السندات طويلة الأجل والأسهم الممتازة بما يضمن دخلاً ثابتاً ومنتظماً على المدى الطويل.

2. السياسة الهجومية: تركز على تحقيق أرباح رأسمالية نتيجة لحدوث تقلبات حادة في أسعار الأصول المالية. ويكون للأسهم العادية نصيب الأسد من حجم الأموال المستثمرة في المحفظة الاستثمارية، خصوصاً في فترات الإنتعاش الإقتصادي والرواج بشراء كميات كبيرة من الأسهم العادية بأسعار منخفضة والإحتفاظ بها لفترة من الزمن، وبيعها عندما ترتفع الأسعار مما يحقق أرباحاً رأسمالية. إلا أن هذه السياسة تتطوي على مخاطرة كبيرة بحدوث ظروف مناوئة تمنع تحقيق ذلك.

3. السياسة المتوازنة: تجمع بين تحقيق الأمان والاستقرار من جانب وفي نفس الوقت تحقيق فرصة جني أرباح رأسمالية عن طريق المضاربة والإستفادة من تقلبات وفروق الأسعار من جانب آخر. وتتكون المحفظة الاستثمارية من أسهم عادية وأصول مالية قصيرة الأجل ومن أدوات استثمارية طويلة الأجل. فإذا ما إرتفعت الأسعار يمكن بيع الأسهم والأصول المالية قصيرة الأجل لتحقيق أرباح رأسمالية. وتتكون المحفظة الاستثمارية في ظل السياسة المتوازنة من:

أ. أصول مالية ذات عائد ثابت، بهدف تحقيق الأمان والاستقرار في عوائد المحفظة الاستثمارية (السياسة المتحفظة).

ب. أصول مالية ذات عائد متغير، بهدف تحقيق نمو رأسمالي والإستفادة من فروق الأسعار (السياسة الهجومية).

4. سياسة الرجل الحريص: تستهدف تجنب المشكلات التي قد تؤثر على قدرة المحفظة الاستثمارية على النمو والاستقرار.

(1) د. بيومي محمد عمارة، مرجع سابق، ص ص 8 - 11

تخضع السياسات الاستثمارية لعملية تقييم مستمرة لمبادئ علمية بقصد معرفة مواطن القوة فيها لتدعيمها، وتشخيص مواطن الضعف لعلاجها وتصويبها، تتمثل في: (1)

1. قياس قيمة صافي أصول المحفظة، يتم على أساس القيمة السوقية أو العادلة للأصول.
2. مقارنة الأداء الفعلي للاستثمارات وفق آلية السوق المالي بعد اخذ حساسية أصول المحفظة الاستثمارية ممثل بمعامل (بيتا) للمحفظة بعين الاعتبار.
3. يكون العائد على الاستثمار المعتمداً أساساً لتقييم أداء إدارة المحفظة هو عائدها الإجمالي.
4. احتساب العائد على الاستثمار بعد ترجيحه بالبعد الزمني للتدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار.
5. تتم عملية التقييم في إطار عنصرَي العائد والمخاطر معاً.
6. كلما طالت الفترة الزمنية التي تنقضي بين عملية التقييم والتي تليها، كلما زادت النتائج دقة وموضوعية.
7. مقارنة المحفظة الاستثمارية بأداء السوق المالي ككل مقاساً بأحد الأرقام القياسية أو المؤشرات المالية المتعارف عليها.

أسس تقييم صناديق الاستثمار

يتم تقييم صناديق الاستثمار دورياً مرتين في العام الأولى في منتصف العام والثانية في نهايته. ويتم تحديد قيمة وحدة الاستثمار على أساس نصيبها من القيمة السوقية لصافي أصول الصندوق بتاريخ التقييم. ويمثل صافي أصول الصندوق بالقيمة الإجمالية لموجوداته محسوبة بالقيمة السوقية أو العادلة مطروحاً منها القيمة الإجمالية للالتزاماته، ويمكن تحديد قيمة وحدة الاستثمار وفق المعادلة التالية: (2)

$$\text{قيمة وحدة الاستثمار} = \frac{\text{القيمة السوقية لصافي الأصول}}{\text{عدد وحدات الاستثمار}}$$

أما صافي الربح أو الخسارة المحقق فيتمثل بالفرق بين صافي أصول الصندوق في بداية العام وصافي أصوله بتاريخ التقييم، ويمكن تحديده وفق المعادلة التالية:

$$\text{صافي ربح (خسارة) الصندوق} = \text{القيمة السوقية لصافي الأصول في نهاية العام} - \text{القيمة السوقية لصافي الأصول في بداية العام}$$

يستنتج الباحث بان متخذي القرارات الاستثمارية يعمدون لتقييم صناديق الاستثمار المختلفة بهدف استهداف الاستثمارات ذات العائد المرتفع نسبياً مقارنة مع باقي الاستثمارات المطروحة أمام متخذ القرارات للمفاضلة فيما بينها.

(1) د. محمد مطر، إدارة الاستثمارات - الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط3، مرجع سابق، ص ص 119، 120
(2) د. محمد مطر، إدارة الاستثمارات - الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط2، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 1999م)، ص 83

ان القوائم المالية المنشورة تعتبر اهم المصادر الهامة للمعلومات والمتغيرات التي يعتمد عليها في أسس التقييم بين بدائل الاستثمار المختلفة، فتوافر المعلومات وبدرجة مناسبة من الدقة والموضوعية تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية بصورة مباشرة لاشتمالها على معلومات عن اداء الوحدات الاقتصادية وقدراتها الكسبية وامكانية تحقيقها للربح الذي يعتبر محور اهتمام المستثمرين بصفة عامة.⁽¹⁾ ان توافر شروط معينة منها الدقة والملائمة يتوقف عليها صحة القرارات الادارية لكي تكون المعلومات المحاسبية فعالة في اتخاذ القرار الاستثماري.⁽²⁾ كما تتحدد قيمة المعلومات المحاسبية بمدى فائدتها عند اتخاذ القرار.⁽³⁾ ان المعلومات المحاسبية تكتسب قيمة تنبؤية باستخدامها كمتغيرات في النماذج الكمية الخاصة بالتنبؤ بالاحداث الاقتصادية، لترشيد عمليات اتخاذ القرارات.⁽⁴⁾

إن المستثمر يسعى إلى تحقيق أرباح أو تجنب خسارة أمام تقلبات الأسعار الأوراق المالية بتقدير ما سيحدث لأسعار الأوراق المالية وأن يصنع السياسات التي ترمي للاستفادة من هذا التنبؤ من خلال:⁽⁵⁾

1. **تعديل المحفظة على أساس التنبؤ بالأسعار خلال الدورة الاقتصادية:** محتوى هذه السياسة أن أسعار الأوراق المالية تتحرك في نفس اتجاه الدورة الاقتصادية، ففي فترة الرواج ترتفع أسعار الأوراق المالية وعندما يبلغ هذا الارتفاع مداه يتوقع المستثمر انتهاء فترة الرواج وبداية فترة الكساد التي سيصاحبها انخفاض الأسعار. فيعمل المستثمر على تعديل محفظته بتقليل ما لديه من الأسهم العادية، والأوراق المالية من الدرجة الثانية ويشترى بحصيلة البيع أوراقا مالية من الدرجة الأولى، مستفيدا من سعرها المنخفض. وفي فترة الكساد تنخفض الأسعار، ويصل الانخفاض إلى مداه فيتوقع المستثمر أن تتحسن الأحوال في المستقبل فيعمل على تقليل ما بمحفظته للاستفادة من التغير في الأسعار المحتملة في المستقبل.

2. **تعديل المحفظة على أساس التنبؤ بسعر الفائدة:** أن التغيرات التي تحدث في سعر الفائدة تؤثر بدرجة أكبر على أسعار السندات القصيرة الأجل وعليه فإن المستثمر إذا توقع انخفاض سعر الفائدة في السنة المقبلة فإنه يزيد نسبة السندات طويلة الأجل في محفظته، ويقلل السندات قصيرة الأجل، وهذا ليستفيد من ارتفاع أسعار السندات طويل الأجل الناتج عن انخفاض سعر الفائدة. أما إذا توقع

(1) Batrov E. R., Ithak K., **Sophistication and Patterns In Stock Return After Earnings Announcements**, (The Accounting Review, Vol. 75, No. 1, Jan 2000), P 48

(2) د. ليلي فتح الله، كمال الدين علي، المحاسبة الادارية، (القاهرة: مكتبة قصر الغفران، 1999م)، ص 377

(3) Kirschen M., **Information Quality & Correlated Singals**, (Journal Of Accounting Reserch, Vol. 35, No. 1, Spring 1997), P 51

(4) د. محمد عبد الفتاح، الافصاح عن القيم العادلة لبنود الأصول طويلة الأجل وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية وموقف المراجع - دراسة ميدانية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 2، يونيو 2002)، ص 311

(5) كمال بن موسى، مرجع سابق، ص ص 41، 42

ارتفاعاً في سعر الفائدة في المستقبل، فإنه يقلل من نسبة السندات الطويلة الأجل في محفظته ويزيد من نسبة السندات قصيرة الأجل، وهذا حتى يقلل الخسارة الناتجة عن انخفاض الأسعار في المستقبل.

3. التنويع لمحفظه الأوراق المالية: يقصد بالتنويع لمحفظه الأوراق المالية القرار الخاص بتشكيله الاستثمارات التي تتكون منها المحفظة. ان من شأن التشكيل الجيد تخفيض درجة المخاطر التي يتعرض لها عائد المحفظة، دون أن يترتب على ذلك تأثير على حجم ذلك العائد.

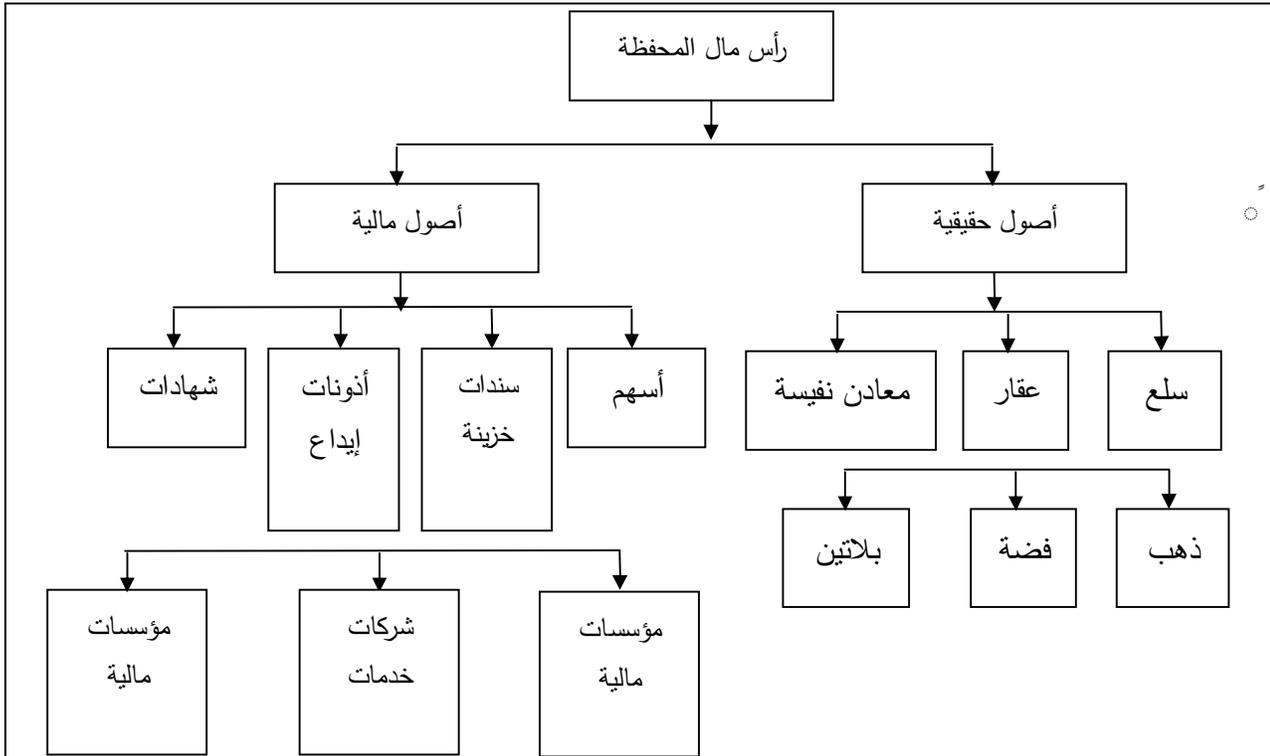
4. التنويع الساذج وظهور الاتجاه الجديد: في إطار تنويع جهة الإصدار كحل لتحقيق مخاطر المحفظة الاستثمارية.

إدارة المحافظ الاستثمارية

المحفظة الاستثمارية هي بمثابة أداة مركبة من أدوات الاستثمار تتكون من أصلين أو أكثر وتخضع لإدارة شخص مسئول عنها يسمى مدير المحفظة. ويكون مدير المحفظة مالكاً لها كما قد يكون مأجوراً تنتهي صلاحيته في إدارته وفقاً لشروط العقد المبرم بينه وبين مالك أو مالكي المحفظة. ويوضح الشكل رقم (2/3/2) نموذج المحفظة الاستثمارية:

الشكل رقم (2/3/2)

نموذج المحفظة الاستثمارية



المصدر: د. محمد مطر، إدارة الاستثمارات - الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط2، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر

والتوزيع، 1999م)، ص 91

يستنتج الباحث من الشكل اعلاه ما يلي:

1. قسم رأس مال المحفظة إلى أصول حقيقية يقوم متخذ القرار بإدارتها وأصول مالية تقوم بإدارتها جهات أخرى.

2. يعمد متخذ القرار على تنويع رأس مال المحفظة بالمفاضلة فيما بينها.

3. التنويع في رأس مال المحفظة يعمل على التقليل من المخاطر المالية.

وتقوم المحفظة الاستثمارية على فروض تتمثل في: (1)

1. يهدف المستثمر إلى تعظيم المنفعة المتوقعة لفترة واحدة.

2. يستند القرار الاستثماري على متغيرين أساسيين هما العائد والمخاطر.

3. التوزيع الاحتمالي للعائد المتوقع عبر الزمن.

4. المخاطر.

5. تقييم البدائل الاستثمارية على أساس بغض المخاطر.

إستراتيجيات إدارة المحافظ الاستثمارية

تتمثل إستراتيجيات إدارة المحافظ الاستثمارية في: (2)

1. الإستراتيجية السلبية: يطلق عليها إستراتيجية الشراء والإحتفاظ، ومؤها شراء الأصول والمنتجات

المالية والإحتفاظ بها. وتتطلب هذه الإستراتيجية شرطي الكفاءة والتماثل في عملية التوقعات. وتحقق

هذه الإستراتيجية عائداً أقل لأنها تحتاج إلى جهد أقل.

2. الإستراتيجية الإيجابية: حسن تقدير كلاً من العائد والمخاطر، ومن ثم تملك السوق ومن ثم، الشراء

عندما ينخفض السعر، البيع عندما يرتفع السعر، إعادة استثمار الأرباح لتحقيق أرباح أخرى (تدوير

الأرباح). وتحتاج هذه الاستراتيجية إلى وقت أطول وتحمل مخاطر أكبر.

3. إستراتيجية المستثمر الإيجابي: يهتم المستثمر الإيجابي بعنصري العائد والمخاطر، أما الموقف

الضريبي والسيولة فليس مهماً بالنسبة له. إن المستثمر الجيد هو الذي يبني إستراتيجيته على أساس

معلومات دقيقة وحديثة.

4. إستراتيجية هيكلية المحفظة: هناك العديد من العوامل التي تحدد تكوين المحفظة الاستثمارية

وتخصيص الأموال للإستثمار بشكل يحقق طموحات المستثمر في الحصول على العائد الذي

يتوقعه. وتتمثل العوامل في:

أ. التحليل الأساسي: بتحليل منظمة الأعمال من حيث الأصول، الربحية، الإدارة، وغيرها.

بالإضافة إلى تحليل القطاع الذي تنتمي إليه المنظمة، مع الأخذ في الإعتبار المؤشرات

(1) د. إيهاب الدسوقي، مرجع سابق، ص ص 20، 21

(2) د. بيومي محمد عمارة، مرجع سابق، ص ص 11 - 14

الإقتصادي. ويعنى التحليل الأساسي بالتنبؤ بحركة السوق واتجاهاتها المتوقعة، من خلال دراسة منظمة الأعمال والصناعة التي تنتمي إليها المنظمة وحالة الإقتصاد بصفة عامة.
ب. التحليل الفني: هو فن التعرف المبكر على اتجاه أسعار الأصول المالية ومعرفة أية تغيرات قد تحدث فيها. فهو يركز على دراسة الماضي لمعرفة التغير في الأسعار والتنبؤ بأسعار الأصول المالية في المستقبل.

5. إستراتيجية كفاءة السوق: توازن مستمر للسوق، بتساوي أسعار الأصول المالية مع قيمتها الحقيقية، وتتحرك الأسعار بطريقة عشوائية دون إمكانية السيطرة عليها ويمكن تحديده وفق المعادلة التالية: (1)

$$\text{المحفظة الاستثمارية الكفوة} = \text{محفظة السوق} + \text{جزء من العائد المتوقع}$$

فالمحفظة الاستثمارية الكفوة هي التي تحقق عائد محفظة سوق الأصول المالية مضافاً إليه جزء من العائد المتوقع. ويقصد بمحفظة السوق جميع الأصول المالية التي يتم تداولها في سوق معينة خلال فترة زمنية محددة.

ان الاستفادة من البيانات والمعلومات المتاحة للمستثمر من الأمور المهمة الواجب تبنيتها عند المفاضلة لتقييم الاستثمارات المالية المتاحة للمستثمر.

معايير تقييم اداء المحفظة الاستثمارية

تتمثل معايير تقييم اداء المحفظة الاستثمارية في:

1. نماذج تقليدية: تعتمد على قياس العائد الإجمالي للإستثمار في المحفظة الاستثمارية ويشمل هذا العائد، الدخل الذي يحصل عليه المستثمر مضافاً إليه الأرباح أو الخسائر الرأسمالية خلال الفترة محل التقييم، وفق المعادلة التالية: (2)

$$R_{jt} = \frac{D_{jt} + (P_{jt} - P_{jt-1})}{P_{jt-1}}$$

حيث:

R_{jt} معدل العائد على الأموال المستثمرة بالمحفظة لفترة زمنية معينة.

D_{jt} القيمة السوقية للمحفظة في نهاية الفترة محل القياس.

P_{jt} القيمة السوقية للمحفظة في بداية الفترة محل القياس.

P_{jt-1} قيمة التوزيعات النقدية في نهاية الفترة محل القياس.

يرى الباحث بان النماذج التقليدية لم تراعي المخاطر المتعلقة بالاستثمار وهو ما يمثل احد الانتقادات الموجه إلى هذه النماذج.

(1) د. بيومي محمد عمارة، مرجع سابق، ص 14

(2) Richard Pike and Bill Neale, **Corporate Finance and Investment Decisions and Strategies**, 6 ed., (London: Pearson Education Limited, 2009), P 239

2. نماذج مستحدثة: تتمثل في تقييم اداء محفظة الاوراق الاستثمارية في: (1)

أ. نموذج شارب (نسبة المكافأة إلى المخاطرة): يقوم على أساس العائد والخطر عند تقييم اداء المحفظة، ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$100 \times \frac{\text{ط} - \text{ل}}{\sigma} = \text{قيمة المؤشر}$$

حيث ان:

ط : متوسط العائد على الاستثمار

ل : متوسط العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر

σ : الانحراف المعياري لمعدل العائد على الاستثمار

ب. نموذج ترينو: يختلف عن نموذج شارب في مقام المعادلة باستخدامه معامل بيتا الذي يحسب بقسمة الانحراف المعياري لعائد الصندوق على الانحراف المعياري لعائد محفظة استرشادية للسوق، ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$100 \times \frac{\text{ط} - \text{ل}}{\text{بيتا}} = \text{قيمة المؤشر}$$

حيث ان:

ط : متوسط العائد على الصندوق خلال فترة التقييم

ل : متوسط العائد على الصندوق الخالي من المخاطر

بيتا : معامل مخاطر تشكيلة الاوراق المالية التي يتكون منها الصندوق لمعدل العائد على الاستثمار

ج. نموذج جونسون: ويحسب بالفرق بين حدين، الاول معدل عائد المحفظة الاضافي عن معدل العائد الخالي من المخاطرة، والثاني علاوة المخاطرة السوقية للمحفظة. ويفترض جونسون توازن السوق المالي،⁽²⁾ ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$100 \times \frac{\text{ط} - \text{ل}}{\text{بيتا}} = \text{قيمة المؤشر}$$

حيث ان:

ط : متوسط العائد على الصندوق خلال فترة التقييم

ل : متوسط العائد على الصندوق الخالي من المخاطر

(1) د. مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، تحليل وتشكيل المحافظ المالية، (بنها: جامعة بنها، التعليم المفتوح، 2010م-2011م)، ص ص 20-24

(2) سعدي احمد حميد الموسوي، تقييم اداء محفظة الاسهم وفق مقياس M² ودوره في اختيار المحفظة الاستثمارية الكفوة، (بغداد: جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 6، العدد 24، يونيو 2009م)،

بيتا : معامل مخاطر تشكيلة الاوراق المالية التي يتكون منها الصندوق لمعدل العائد على الاستثمار

يستنتج الباحث بان تعدد معايير تقييم اداء المحافظ الاستثمارية من شأنه تدعيم وزيادة كفاءة الاسواق المالية وفق المعلومات المالية المتاحة، ويرى الباحث بان الزيادة في عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية من شأنه تفعيل الاسواق المالية مما ينعكس ايجاباً على الاقتصاد القومي بزيادة الناتج القومي المحلي.

أساليب عملية اتخاذ قرارات الاستثمار المستقبلية

تتمثل اساليب عملية اتخاذ قرارات الاستثمار المستقبلية بالاتي: (1)

1. حالة المستقبل الأكيد: كون المعلومات المتوفرة والمتعلقة بعملية الاستثمار كاملة ودقيقة، ويتميز

هذا النوع من القرارات بعدم وجود تأثير للعالم الخارجي عن نتائج عملية اتخاذ القرار، وبغياب عنصر المخاطرة فيه. وتتمثل أساليب عملية اتخاذ القرار في الآتي:

أ. أسلوب إيجاد القيمة الحالية للتدفق النقدي: المقارنة بين مجموعة من المبالغ المستثمرة في فترات زمنية مختلفة، بعد ان يتم حساب قيمتها رجعيًا إلى تاريخ معين محدد سلفاً وبنسبة فائدة مقدرة وفق المعادلة التالية:

$$ق ح = س \times (1 + ي)^{-ن}$$

حيث ان :

ق ح : القيمة الحالية المطلوب حسابها

س : المبلغ المستثمر

ي : نسبة الفائدة

ن : عدد السنوات

وفي حالة كون قيم التدفق النقدي للسنوات المختلفة متساوية فان القيمة الحالية لكل من

تلك الأقساط تكون

$$ق ح = ط \times \frac{(1 + ي)^{-ن}}{ي}$$

حيث ان :

ط : قيمة القسط السنوي

ب. أسلوب اغناء رأس المال: يعبر عن العلاقة بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية

للمشروع وقيمة الاستثمارات الأولية. وفق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية}}{\text{مجموع الاستثمارات}} = \text{معامل اغناء رأس المال}$$

(1) د. عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات الجدوى الاقتصادية وتقييم جدوى الأداء، (عمان: دار ومكتبة

الحامد للنشر والتوزيع، 1999م)، ص ص 16-30

2. أسلوب المستقبل المحتمل: تحصل عندما لا تتوفر المعلومات الكافية والدقيقة الخاصة بتوقعات مستقبلية مبنية على احتمالات موضوعية وذاتية مستقاة من تاريخ المنشأة.

3. أسلوب المستقبل المجهول: لا تتوافر أي معلومات حول موضوع الاستثمار قيد القرار. تتمثل في عدة أساليب منها:

أ. معيار لابلاس (LAPLACE) معيار الاحتمالات المتساوية: يركز في حالة عدم وجود اية معلومات عن احتمال حدوث حالات الربح،

ب. معيار والد (WALD) أسوأ الأفضل: يسعى للحصول على أفضل نتيجة ضمن مجموعة النتائج للتأكد منها، بتفضيل المشروعات التي لا يترتب على اختيارها مخاطرة كبيرة.

الفصل الثالث

هيكل التمويل في ظل التنبؤ بالفشل المالي

يعتبر التمويل من الوظائف الأساسية لعلم الإدارة المالية، ويرتبط التمويل بعلاقة طردية مع حجم الاستثمارات المالية، وتتبع أهمية القرارات التمويلية في عملية اختيار مصادر التمويل المناسبة والتركيبية المثلى لهيكل التمويل. وتمثل قرارات التمويل من القرارات المعقدة والحساسة لإدارة المنشأة والتي تسعى لدراستها دراسة متأنية، وسيعرض الباحث هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم هيكل التمويل

المبحث الثاني: التخطيط المالي لاختيار عناصر هيكل التمويل الأمثل

المبحث الثالث: المؤشرات المالية ونماذج التنبؤ بالفشل المالي

المبحث الأول

مفهوم هيكل التمويل

تعتبر وظيفة التمويل من الوظائف بالغة الأهمية في مختلف المنشآت وخاصة الكبيرة منها، لما يترتب على عمليات التمويل من اتخاذ مجموعة من القرارات منها القرارات المتعلقة باختيار مصادر التمويل والقرارات المتعلقة بالائتمان. فالقرارات المتعلقة بالتمويل واختيار مصادر التمويل تعتبر من القرارات المعقدة التي ينبغي قبل اتخاذ القرارات بدراستها دراسة جيدة ومتأنية، وبعد ذلك تتم عملية اتخاذ القرار.⁽¹⁾

تستطيع منشآت الأعمال توفير الأموال التي تحتاجها عن طريق مصادر متعددة باستخدام أدوات مالية متنوعة، منها ما هو قصير الأجل أو طويل الأجل، ومنها ما هو مقترض أو ممتلك، وتمثل السياسة المالية المعتمدة في تشكيل هيكل التمويل بانها تعبر عن مزيج من الأدوات المالية المستخدمة لتمويل الاحتياجات المالية للمنشأة.⁽²⁾ وتمثل الأسواق المالية مصدراً رئيسياً للأموال التي تحتاجها المؤسسات في توزيع الفائض الذي يتحقق لدى وحدات الاقتصاد القومي.⁽³⁾

عرف هيكل التمويل بانه الجانب الايسر من الميزانية والذي يمثل تركيبة أو مكونات الأموال التي بموجبها يتم تمويل الجانب الايمن من الميزانية (جانب الأصول).⁽⁴⁾ وبانه تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف تمويل استثماراتها.⁽⁵⁾ وهو المزيج التمويلي الذي يتضمن كافة مصادر تمويل الاصول الطويلة والقصيرة الأجل الذاتية والخارجية.⁽⁶⁾ ويعبر عن تركيب أو مكونات الأموال التي بموجبها يتم تمويل الأصول.⁽⁷⁾

يستنتج الباحث من تعاريف هيكل التمويل بأنه:

6. تركيبة الأموال التي يتم بموجبها تمويل الأصول.

7. تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على الأموال.

8. يهدف لتمويل الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل.

(1) د. حسين خريوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، (عمان: دار زهران، 1999م)، ص 120

(2) د. عدنان تايه النعيمي، د. ارشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، (عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2009م)،

ص ص 346، 347

(3) د. حسين خريوش وآخرون، مرجع سابق، ص 121

(4) Stephen A. Ross & et al., **Corporate Finance**, 6 ed, (New Delhi: New Age International (P) Ltd., Publishers & Others, 2009), P48

(5) د. سيد محمود الهواري، إدارة التمويل في مشروعات الأعمال، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1973م)، ص 191

(6) د. محمد عثمان إسماعيل حميد، التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال - "تقييم الاداء والتخطيط المالي وتقييم

الأصول وإسواق رأس المال ومصادر التمويل"، (عمان: دار النهضة العربية، 2000م)، ص 224

(7) د. سيد الهواري، الاستثمار والتمويل، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1983م)، ص 237

يستطيع الباحث تعريف هيكل التمويل بأنه مجموعة من القنوات التمويلية من مصادر داخلية متمثلة في حقوق الملكية أو من مصادر خارجية متمثلة في القروض والسندات لاستخدامها في تمويل الاستثمارات في أصول المنشأة.

تصنيف مصادر التمويل

تصنيف مصادر التمويل كالآتي: (1)

1. أساس الفترة، تتمثل في:

أ. التمويل طويل الأجل، الأسهم العادية، الأسهم التفضيلية، السندات، القروض طويلة الأجل، الودائع الثابتة.

ب. التمويل القصير الأجل، بنك التسليف، قروض العملاء، التجارة الائتمانية، ودائع الجمهور، أدوات سوق المال.

2. أساس الملكية، تتمثل في:

أ. ملكية المشروع، أسهم رأس المال والأرباح، أرباح مبقاة، الفوائض والأرباح.

ب. رأس المال المقترض، السندات، القروض، ودائع الجمهور، القروض من المؤسسات المصرفية والمالية.

3. أساس المصدر، تتمثل في:

أ. داخلية، الاسهم العادية، الاسهم الممتازة، الأرباح المحتجزة.

ب. خارجية، الاقتراض المباشر، إصدار سندات وتسهيلات الموردين.

4. أساس طبيعتها، تتمثل في: (2)

أ. يمولها مالكو المشروع الاستثماري.

ب. تمويلها القروض والائتمانات المختلفة.

ج. تمويلها المضاربات والاستثمارات.

5. أساس الغرض، تتمثل في:

أ. مصادر تمويل قصيرة الأجل، تتمثل في:

(1) الائتمان التجاري.

(2) الائتمان المصرفي.

ب. تمويل طويل الأجل، تتمثل في:

(1) C. Paramasivan & T. Subramanian, **Financial Management**, (New delhi: New Age International (P) Ltd. & Others, 2009), P P 26, 27

(2) د. اوبس عطوة الزنط، **مناهج استخدام التقنية الحديثة في التحليل الاقتصادي - اسس تقييم المشروعات ودراسات جدوى الاستثمار**، (القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 1992م)، ص ص 256، 258

1) اسهم عادية وممتازة.

2) السندات.

3) القروض متوسطة وطويلة الاجل.

يستطيع الباحث تصنيف مصادر التمويل إلى:

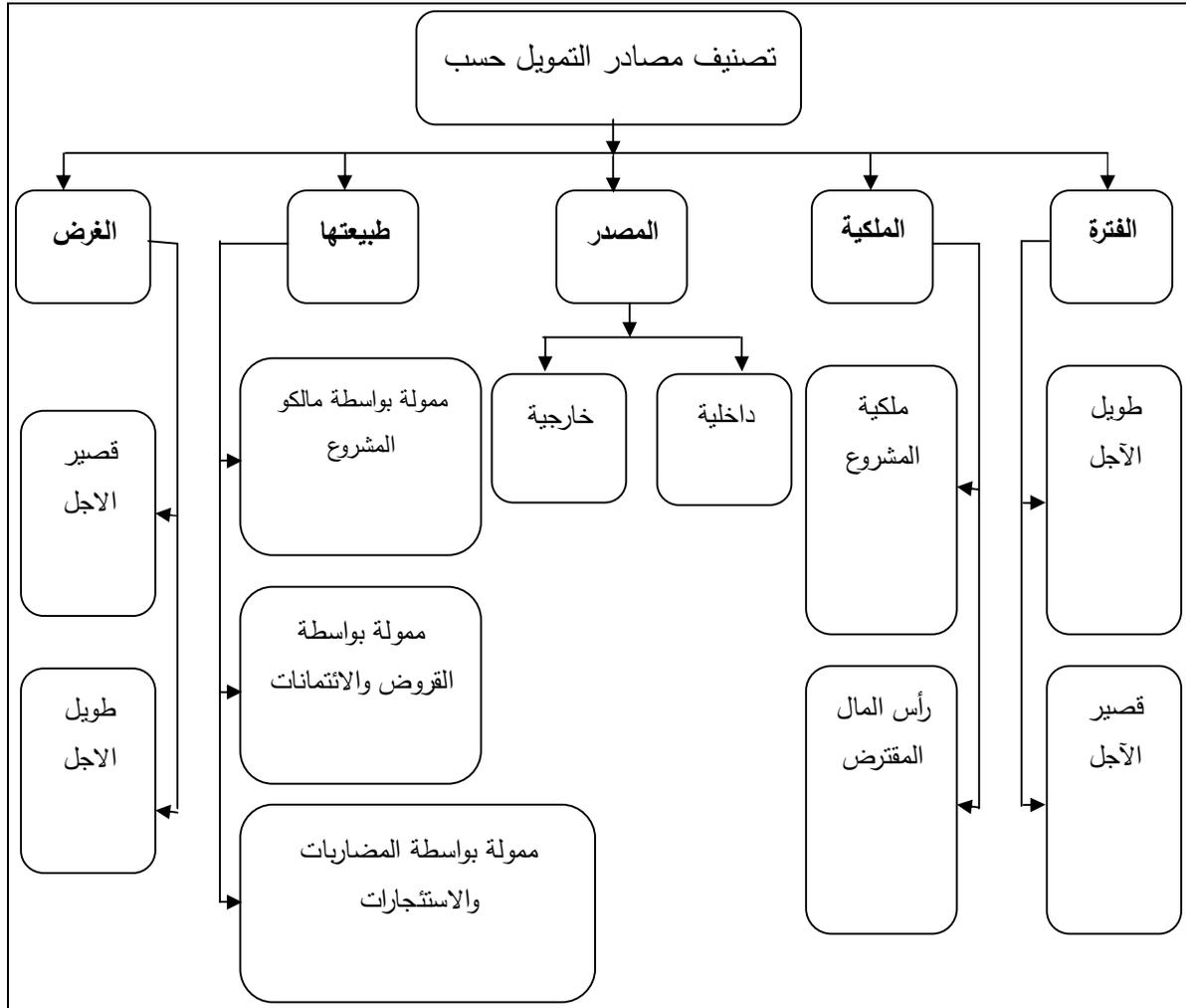
1. تمويل ذاتي معتمد على حقوق الملكية في شكل اسهم عادية واحتياطات وارباح محتجزة وعلاوة الاصدار.

2. مصادر تمويل غير ذاتي (خارجية) قصير وطويل الاجل، بالاقتراض من الدائنين في شكل المشتريات الاجلة، أو البنوك في شكل قروض أو بطرح سندات.

يوضح الشكل رقم (1/1/3) تصنيف مصادر التمويل:

الشكل رقم (1/1/3)

تصنيف مصادر التمويل



المصدر: اعداد الباحث، 2013م

مصادر هيكل التمويل

تتكون مصادر هيكل التمويل للمنشآت من مصادر تمويل ذاتية ومصادر تمويل غير ذاتية، وكل نوع من هذه المصادر له خصائص تميزه عن غيره، وفيما يلي نوضح مصادر هيكل التمويل وفق ما يلي:

أولاً: مصادر هيكل التمويل الذاتية

تشمل جميع عناصر حقوق الملكية للوحدة الاقتصادية والتي ينظر إليها على أنها زيادة في الأصول عن الالتزامات بين تاريخين مختلفين خلال الفترة المحاسبية الواحدة.⁽¹⁾ وبأنها مجموعة الموارد التي يمكن للشركة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج.⁽²⁾ وتمثل حقوق الملكية حقوق اصحاب المنشأة المتبقية من الأصول بعد طرح كافة الالتزامات.⁽³⁾ وتتمثل العناصر المكونة لحقوق الملكية في الشركات المساهمة في كل من:⁽⁴⁾

1. رأس المال المدفوع.

2. الاسهم المفضلة.

3. الاحتياطات القانونية والنظامية.

4. علاوة الاصدار.

5. الأرباح المحتجزة.

يتميز التمويل الذاتي بالمزايا التالية:⁽⁵⁾

1. تقوية المركز المالي للمشروع.

2. يوفر الفوائد التي يمكن ان يدفعها في حالة الاقتراض.

3. يتيح للمشروع فرصة المخاطرة بثقة.

4. يعطي انطباع قوي بان المشروع قادر على تغطية احتياجاته المالية ذاتياً وليس في حاجة إلى الآخرين.

(1) د. عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة العربية والدولية، ج2، (الإسكندرية:

الدار الجامعية، 2007م)، ص 315

(2) د. علاء الدين جبل، د. هائل أبو رشيد، تقييم تكلفة مصادر التمويل في الشركات الاقتصادية، (حلب: جامعة حلب،

مجلة سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 55، 2008م)، ص 6

(3) د. عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص 315

(4) Ray Fitzgerald, **Business Finance For Managers "An Essential Guide To Planning Control & Decision Making"**, 3rd ed, (London: Kogan Page Limited, 2002), P 49

(5) د. عبد الفتاح دياب حسين، إدارة التمويل في مشروعات الأعمال، (القاهرة: شركة البراء التجارية، 1996م)، ص

ص 251، 253

5. يزيد من موقفه التفاوضي مع الموردين على أساس انه قادر على تغطية التزاماته المالية بصفة مستمرة.

6. يعمل على تقوية موقفه اذا ما اراد الاقتراض في وقت لاحق.

وسيعرض الباحث مصادر هيكل التمويل الذاتي وفق ما يلي:

أ. الأسهم العادية

الأسهم العادية هي حصة في ملكية المنشأة وتخول صاحبها الحصول على الأرباح بعد تسديد الالتزامات تجاه الآخرين.⁽¹⁾ وبانها أداة ملكية ذو صفة مالية قابلة للتداول، الحق لحامله بذمة الجهة المصدرة له، الحصول على عوائد غير ثابتة.⁽²⁾ وهي صك ملكية قابل للتحويل والتبادل يعطي مالكة حق الحصول على جزء من النتائج وعائد التصفية وامكانية المشاركة في الاجتماعات.⁽³⁾ وعرفت بأنها صك يثبت لصاحبه الحق في حصة شائعة في ملكية أصل ما من أصول شركة المساهمة ويضمن الحق في الحصول على حصة من أرباح الشركة يناسب ما يملكه من أسهم.⁽⁴⁾

يستنتج الباحث من تعاريف الاسهم العادية بأنها:

5. أداة من الأدوات التمويلية قابلة للتداول.

6. الحصول على العوائد المالية بعد سداد كافة الالتزامات تجاه الغير.

7. ذو قيمة اسمية ثابتة.

8. احقية الحصول على عوائد غير ثابتة بعد الوفاء بكافة الالتزامات المالية.

يستطيع الباحث تعريف الاسهم العادية بأنها صك مالي ذو قيمة اسمية في ملكية اصول المنشأة غير مسترد وقابل للتداول يحق لحامله الحصول على عوائد مالية غير ثابتة بعد الوفاء بكافة التزامات المنشأة تجاه الآخرين.

تتمتع الأسهم العادية بخصائص منها:⁽⁵⁾

1. تعبر عن التمويل الممتلك في أصول المنشأة.

2. تشكل الجزء الأساسي من حساب حقوق الملكية في قائمة المركز المالي.

3. تعطي الحق في استلام حامله مقسوم أرباح غير ثابت وغير مؤكد.

4. تتيح لحاملها الأسبقية في شراء الإصدارات الجديدة من أسهم المنشأة قبل عرضها على الجمهور.

(1) د. محمد يونس خان، د. هشام صالح غرابيه، الإدارة المالية، (نيويورك: جون وايلي، 1986م)، ص 196
(2) William Sharpe & G.I.Alexander, **Investment**, 4th ed., (U.S.A: Prentice-Hall, 1990), P 50

(3) م. عمار موسى، علي مصطفى، مرجع سابق، ص 281

(4) د. طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر في بورصة القيم المنقولة، (القاهرة: الدار الجامعية، 2006م)، ص 20

(5) د. عدنان تايه النعيمي، د. ارشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 364

5. تعطى الحق في اختيار أعضاء الفريق الإداري للمنشأة وتغييرهم وإبعادهم.

ب. الأسهم الممتازة

الاسهم الممتازة أداة مالية هجينة تجمع بين صفات أداة المديونية (السند) وأداة مالكية (السهم العادي) الحق لحامله الحصول على عائد محدد سنوياً أما بنسبة من القيمة الاسمية أو مبلغ محدد بجانب المبلغ المثبت بشهادة السهم.⁽¹⁾ وأنها أوراق مالية تتعهد الشركة المصدرة لها بان تدفع للمستثمر فيها أو لحاملها توزيعات بمعدل محدد معروف مقدماً، ولها أفضلية على الأسهم العادية في توزيعات الأرباح وتصفية أموال المنشأة.⁽²⁾ وعرفت بأنها حصة في ملكية إحدى الشركات التي بمقتضاها يستطيع مالك تلك الحصة على عائد محدد يوزع سنوياً بشرط قيام الشركة بتحقيق أرباح كافية لتغطية مثل هذه التوزيعات.⁽³⁾

يستنتج الباحث من تعاريف الاسهم الممتازة بأنها:

1. أداة من الأدوات التمويلية قابلة للتداول.
 2. الحصول على العوائد المالية بعد سداد كافة الالتزامات تجاه الغير من خارج المنشأة.
 3. احقية الحصول على عوائد ثابتة.
 4. احقية الحصول على عوائد اضافية اذا نص قانون اصدارها على ذلك.
- يستطيع الباحث تعريف الاسهم الممتازة بأنها صك مالي ذو قيمة اسمية في ملكية اصول المنشأة غير مسترد وقابل للتداول يحق لحامله الحصول على عوائد مالية ثابتة بعد الوفاء بكافة التزامات المنشأة تجاه الاخرين وقبل حملة الاسهم العادية.

تتمتع الأسهم الممتازة بخصائص منها:⁽⁴⁾

1. يحدد العائد بنسبة معينة ثابتة من قيمة الاداة ومن الأرباح المتحققة.
2. لاصحاب الاسهم الممتازة حق الاولوية عند تخصيص عوائد الشركة للتوزيع.
3. تضمن الشركة حقوق اصحاب الاسهم الممتازة بموجوداتها الاستثمارية.
4. لا يحق لاصحاب الاسهم الممتازة المشاركة في التصويت أو الترشيح لعضوية مجلس الإدارة أو المشاركة في المجلس العمومي أو التدخل في القرارات أو الشئون الادارية المختلفة.

(1) د. ارشد فؤاد التميمي، د. أسامة عزمي سلام، مرجع سابق، ص 99

(2) Jay S. Rich and Others, **Cornerstones of Financial and Managerial Accounting**, (U.S.A. : South-Western Cengage Learning, 2010), P 508

(3) د. سعد عبد الحمدي مطاوع، الإدارة المالية - مدخل حديث، (بدون بلد نشر: المكتبة العصرية، 2010م)، ص 376

(4) د. محمد عوض عبد الجواد، علي إبراهيم الشديفات، الاستثمار في البورصة اسهم - سندات - أوراق مالية، (عمان:

دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006م)، ص 100، 101

ج. الأرباح المحتجزة

الأرباح المحتجزة هي الأرباح التي حُجبت عن التوزيع على المساهمين في الشركة. (1) وهي القسم الرئيسي الثاني من حقوق المساهمين (أموال الملكية) المحتجز عن التوزيع على المساهمين في الشركة. (2) وبأنه قيمة ما احتجزه المساهمين من إيراداتهم السنوية من خلال السنوات السابقة ليحتفظوا به دون توزيع داخل المنشأة. (3)

يستنتج الباحث من تعاريف الأرباح المحتجزة بأنها:

1. أداة من الأدوات التمويلية غير قابلة للتداول.
 2. يتم احتجازها من أرباح السنة المالية.
 3. تمثل البند الرئيسي الثاني من حقوق المساهمين في الأولويات.
- يستطيع الباحث تعريف الأرباح المحتجزة بأنها الأرباح المحتجزة عن التوزيع من أرباح المنشأة المالية الحالية.

تتمتع الأرباح المحتجزة بخصائص منها: (4)

1. لا يؤثر استخدام الأرباح في تمويل الشركة على إدارة الشركة من حيث التصويت والترشيح.
2. لا تحتاج الشركة إلى جهد للوصول إلى هذا المصدر التمويلي.
3. تستطيع الشركة استخدامه في أي وقت إذا تحقق الربح.
4. غير مكلف كالاقتراض الخارجي.

ثانياً: مصادر هيكل التمويل غير الذاتية

وتقسم مصادر هيكل التمويل غير الذاتية إلى:

أ. مصادر هيكل التمويل قصير الأجل

عرفت مصادر هيكل التمويل قصير الأجل بأنها العمليات التي يترتب عليها نشأة قرض أو دين يترتب عليه التزامات مالية واجبة الدفع خلال فترة زمنية بحد أقصى سنة مالية. (5) وبأنها تلك الأموال التي تحصل

(1) د. طارق الحاج، مبادئ التمويل، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010م)، ص 143

(2) د. زياد سليم رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 1996م)، ص 156

(3) د. محمد سويلم، الإدارة المالية في ظل الكوكبية، (عمان: دار هاني للطباعة، 1997م)، ص 429

(4) د. طارق الحاج، مرجع سابق، ص 144

(5) د. محمد عثمان إسماعيل حميد، أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار، (القاهرة: دار النهضة العربية،

1983م)، ص 535

عليها المنشأة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عادة عن سنة.⁽¹⁾ وعرفت بأنها نوع من التأمين الذين تكون فيه مدة استحقاق القروض أو التمويل سنة أو اقل من سنة.⁽²⁾ وأنها نوع من القروض الذي يستخدم غالباً لتمويل العمليات التشغيلية التي تقوم بها المنشآت ولا تزيد مدته عن سنة مالية واحدة.⁽³⁾

يستنتج الباحث من تعاريف مصادر هيكل التمويل قصير الأجل بأنها:

1. تستخدم لتمويل العمليات التشغيلية.
 2. لا تزيد مدتها عن سنة مالية واحدة.
 3. تمثل التزام واجب السداد لأفراد أو جهات خارجية.
- يستطيع الباحث تعريف مصادر هيكل التمويل قصير الأجل بأنها ذلك النوع من الالتزامات التي تستحق الدفع خلال فترة لا تزيد عن سنة مالية واحدة لتمويل العمليات التشغيلية.

ووفقاً لمعايير المحاسبة الدولية تبوب الالتزامات على انها التزام قصير الأجل عندما:⁽⁴⁾

1. تكون من المتوقع تسويتها خلال دورة التشغيل المعتادة للمنشأة.
2. تكون بغرض المتاجرة.
3. تكون مستحقة خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.
4. تكون لدى المنشأة حق مشروط في تأجيل سداد الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ الميزانية.

وتختلف عملية اختيار مصادر هيكل التمويل قصير الأجل المناسب لاعتبارات رئيسية وفق ما يلي:⁽⁵⁾

1. **التكلفة:** التركيز على تدني تكلفة التمويل إلى أقصى حد ممكن والاهتمام باختيار المصدر الأقل تكلفة بالمقارنة مع البدائل الأخرى.
2. **أثر المصدر على نسبة المديونية:** يترتب على استخدام بعض المصادر التأثير على مستوى المديونية للمنشأة بالمقارنة بالمصادر الأخرى.
3. **المرونة:** تكون بعض المصادر أكثر مرونة من غيرها.

(1) د. منير إبراهيم هندي، سلسلة الفكر الحديث في مجال الإدارة المالية (2) - الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1997م)، ص 5

(2) د. عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي - أسس، مفاهيم، تطبيقات، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 69

(3) د. علي عباس، الإدارة المالية، (عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2008م)، ص 257

(4) International Accounting Standards Board, **International Financial Reporting Standard For Small and Medium-Sized Entities**. London, 2009, P 28

(5) د. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007م)، ص 447، 448

4. مدى الوثوق والاعتماد على المصدر في توفير احتياجات المنشأة: تتفاوت المصادر في إمكانية الاعتماد عليها في الحصول على الأموال عندما تدعو الحاجة إليها وفي الوقت المناسب.

5. القيود المفروضة على استخدام المصدر: يكون لبعض المقرضين المقدره على فرض قيود على المنشأة أكثر من غيرهم.

ويتمثل هيكل مصادر التمويل قصير الأجل في:

1. الائتمان التجاري

عرف الائتمان التجاري بأنه الائتمان القصير الذي يمنحه البائع إلى المشتري بسبب بيع بضاعة أو خدمة.⁽¹⁾ وعرف بأنه ائتمان قصير الأجل تحصل عليه المنشأة لشراء مستلزمات الانتاج والمنتجات الوسيطة.⁽²⁾ وأنه نوع من التمويل قصير الأجل تحصل عليه المنشأة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في العملية الصناعية.⁽³⁾

يستنتج الباحث من تعاريف الائتمان التجاري بأنه:

1. ائتمان قصير الأجل.

2. يتمثل في المشتريات الآجل.

3. يتم الحصول عليه من الموردين

يستطيع الباحث تعريف الائتمان التجاري بأنه، ائتمان قصير الأجل تحصل عليه المنشأة مقابل شراء البضائع أو الانتفاع من خدمة من الموردين.

يعتبر الائتمان التجاري في حكم التمويل المجاني، غير انه قد يتحول إلى تمويل مكلف إذا لم تحسن

المنشأة استخدامه.⁽⁴⁾ ويمكن حساب تكلفة الائتمان التجاري، وفق المعادلة التالية:⁽⁵⁾

$$\text{تكلفة الائتمان التجاري} = \frac{\text{نسبة الخصم}}{1 - \text{نسبة الخصم}} \times \frac{360}{\text{فترة الائتمان} - \text{فترة الخصم}}$$

تتمثل مزايا الائتمان التجاري بالآتي:⁽⁶⁾

1. مساعدة الشركات التي لا تستطيع الحصول على ائتمان مصرفي.

2. اعانة مالية للشركات المشتريه، أو وسيلة لترويج مبيعات الشركة المانحة للائتمان.

(1) د. نفسية محمد باشري، إدارة الائتمان، (القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1998م)، ص 19

(2) د. سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003م)،

ص 152

(3) Eugene F. Brigham & Joel F. Houston, **Fundamentals Of Financial Management**, (South-Western Cengage: South-Western., 2009), P 509

(4) Eugene F. Brigham & Joel F. Houston, **Op. Cit**, P 509

(5) د. دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركة المتقدمة، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009م)، ص 177

(6) د. طارق الحاج، مرجع سابق، ص 36

2. الائتمان المصرفي

الائتمان المصرفي بانه الثقة التي يوليها البنك لعمليه في اتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في عرض محدد خلال فترة معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه. ⁽¹⁾ وبأنها العملية التي يقوم بمقتضاها بنك على منح عميلاً سواء كان فرداً أو شركة تسهيلات مصرفية سواء كانت في شكل نقود أو صور أخرى. ⁽²⁾ وهو الثقة التي يوليها البنك لعمليه بمنحه قروضاً، أو تقرير حدود يضعها تحت تصرفه، أو يكلفه فيها لفترة محددة وبشروط يتفق عليها بينهما وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من العميل، يتمثل في العوائد والعمولات المدين. ⁽³⁾ وبانه وساطة التبادل بين البائع (المقرض) والمشتري (المقترض) التي تتمتع بقبول محدود. ⁽⁴⁾

يستنتج الباحث من تعاريف الائتمان المصرفي بأنه:

1. ائتمان قصير الأجل.

2. تمويل يتم بواسطة البنوك.

3. يمنح للعملاء سواء اكانوا افراداً أو شركات التسهيلات.

يستطيع الباحث تعريف الائتمان المصرفي بانه عملية بين طرفين احدهما البنك مانح التمويل والطرف الثاني العميل اخذ التمويل مقابل تسهيلات مصرفية سواء كانت في شكل نقود أو اصول عينية. يتميز الائتمان المصرفي بانه اقل تكلفة من الائتمان التجاري في الحالات التي تفشل فيها المنشأة من الاستفادة من الخصم ويعتبر مصدراً مقبولاً لتمويل الأصول الدائمة في المنشآت التي تعاني من صعوبات تمويل تلك الأصول من مصادر طويلة الأجل وبانه أكثر مرونة من الائتمان التجاري. ⁽⁵⁾ ويعد هذا التمويل نوعاً من أنواع التمويلات التفاوضية لخضوعها للتفاوض بين المنشأة (طالبة الائتمان) والمصرف (مانح الائتمان) بهدف تغطية متطلبات قصيرة الأجل ولا يمكن توفيرها عن طريق الائتمان التجاري. ⁽⁶⁾

(1) د. محسن احمد الخضيرى، الائتمان المصرفي - منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، بدون بلد نشر)، ص 38

(2) د. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، (عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع، 2002م)، ص 18

(3) د. عادل عبد الفضيل عيد، الائتمان والمدائبات في البنوك الإسلامية، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008م)، ص 11

(4) د. عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان منظور شمولي، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009م)، ص 21

(5) د. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية - النظرية والتطبيق، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007م)، ص 352، 353

(6) د. منير إبراهيم هندي، سلسلة الفكر الحديث في مجال الإدارة المالية (2) - الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003م)، ص 8

ب. مصادر هيكل التمويل طويل الأجل

عرفت مصادر هيكل التمويل طويل الأجل بأنه تعهدات تستحق بعد أكثر من سنة تالية لتاريخ الميزانية.⁽¹⁾ وبأنه مجموع المطلوبات التي تنشأ في ذمة الوحدة الاقتصادية والتي لا تحتاج إلى أصول متداولة لتصفيتها خلال السنة المالية أو خلال دورة التشغيل الحالية وتمتد إلى عدة سنوات.⁽²⁾ وعرف بأنه الحصول على الأموال التي يكون استحقاقها أكثر من سنة مالية.⁽³⁾

تتميز مصادر هيكل التمويل طويل الأجل بالخصائص التالية:⁽⁴⁾

1. يتطلب تسديد المستحقات المترتبة عنه في فترة زمنية قادمة.
2. تحتاج لتصفيتها فترات محاسبية قادمة قد تمتد لعدة سنوات.
3. تستخدم لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل للاستفادة من العائد الذي تحققه لصالح المساهمين.
4. غالباً ما تكون موثقة بعقود تتضمن شروطاً ملزمة للدائن والمدين بهدف حماية حقوق ومصالح الطرفين عند أي خلاف بينهما.

تعد السندات ابرز واهم انواع التمويل طويل الأجل ويمكن بيانها وفق ما يلي:

السندات

عرفت بأنها قروض طويلة الأجل تلتزم بمقتضاه الشركة المقترضة بان تقوم بسداد فائدة سنوية ثابتة بالإضافة إلى سداد القيمة الاسمية في تاريخ الاستحقاق.⁽⁵⁾ وتمثل تعاقدًا بين طرفين احدهما هو المقترض أو مصدر السندات (البنك) والثاني هو المقرض أو مشتري السندات (المستثمر).⁽⁶⁾ وبأنها أداة تمويل طويلة الأجل يتعهد مصدرها بان يدفع لحاملها (حامل السندات) مقدار محدد من الفوائد لفترة زمنية محددة وان ترد قيمتها في تاريخ استحقاقه.⁽⁷⁾ وبأنها التزام مالي تعاقدي مكتوب يتعهد بموجبه المقترض (المصدر للسندات) تقديم مدفوعات إلى المقرض (المحتفظ بالسندات) تدفع خلال عدد محدود من السنوات إلى (اصل المبلغ) أو القيمة الاسمية، تتمتع السندات بخصائص منها:⁽⁸⁾

- (1) د. عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص 242
- (2) د. وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، (الدنمارك: الاكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، 2007م)، ص 105
- (3) د. طارق الحاج، مرجع سابق، ص 113
- (4) د. وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، مرجع سابق، ص 105، 106
- (5) د. سعد عبد الحمدي مطاوع، مرجع سابق، ص 384
- (6) د. احمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002م-2003م)، ص 99
- (7) د. سعد صادق بحيري، إدارة المشروعات باستخدام الكمبيوتر، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004/2003)، ص 77
- (8) د. محمد عوض عبد الجواد، علي إبراهيم الشديفات، مرجع سابق، ص 106، 107

1. أداة مالية تعاقدية تقوم على التزامات مالية بين المصدر والمستثمر .
2. تواجه مخاطر ائتمانية عديدة.
3. تخضع لنوعين من القيم بالاضافة إلى قيمتها الاسمية.
4. تتحرك عوائد السندات في اتجاه معاكس لاسعارها.
5. كلما كانت فترات التسديد اطول واسعار الفوائد ادنى فان السندات تحمل مخاطر اكبر .
6. ارتفاع سعر سند ما عند انخفاض عائده يكون اكبر من انخفاض السعر عند ارتفاع العائد المذكور .

ترتبط حياة المشاريع الاقتصادية بعلاقة وثيقة بين مصادر هيكل التمويل الذاتية ومصادر هيكل التمويل غير الذاتي وإيجاد درجة معقولة للتنسيق بين المصدرين بما يتناسب مع طبيعة عملها وقدرتها على مواجهة المخاطر المحتملة. ان التناسق بين مصادر هيكل التمويل يرتبط ارتباطاً مباشراً مع استخدامات هذه المصادر بإيجاد السبل الرشيدة لتوظيف الأموال حسب مصادر تمويلها بدرجة تحقق الاستثمار الأمثل وبأقل مخاطرة.⁽¹⁾

وتسعى الإدارة لفرض عدد من الاعتبارات قبل اتخاذ القرار التمويلي باختيار المصدر التمويلي المناسب لمواجهة احتياجات المشروع منها:⁽²⁾

1. التكاليف التي يدفعها المشروع في سبيل الحصول على الأموال اللازمة من كل مصدر من مصادر التمويل المتاحة.
2. المدة اللازمة للأموال المطلوب الحصول عليها.
3. الضمانات المطلوب تقديمها للحصول على الأموال اللازمة.
4. القيود التي يتم فرضها على المشروع مقابل حصوله على الأموال.
5. الالتزام الدوري بدفع أقساط لرد الأموال اللازمة ودراسة فترات الدفع المختلفة.
6. درجة الرقابة على المشروع.

العوامل المؤثرة في طبيعة هيكل التمويل الامثل

تتمثل العوامل المؤثرة على طبيعة هيكل التمويل الأمثل في:⁽³⁾

(1) د. وليد ناجي الحيايلى، مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية، (الدنمارك: الاكاديمية العربية المفتوحة، 2007م)، ص 25

(2) د. عبد الفتاح دياب حسين، مرجع سابق، ص 297

(3) د. صبيحة قاسم، د. احمد نزار جميل، اثر التدفقات النقدية في عناصر هيكل رأس المال - دراسة تطبيقية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية، (تكريت: جامعة تكريت، كلية العلوم الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013م)، ص ص 300-335

1. **الضرائب:** ان كان الدخل خاضع للضريبة، أو لضريبة تصاعدية فان الشركة ستعتمد وبشكل اكبر على المديونية في هيكل رأس المال.
2. **طبيعة الأصول:** يعتبر العسر المالي من الامور المكلفة جداً سواء تبع ذلك إجراءات افلاس رسمية أو لا.
3. **عدم التأكد من الدخل التشغيلي:** ان منشآت الأعمال التي تكون لديها درجة عالية من عدم التأكد تحيط بدخلها التشغيلي، فهناك احتمال اكبر لتعرضها لضائقة مالية حتى وان لم تعتمد على الديون في تمويلها.
4. **مخاطر الأعمال:** بالمخاطر التي تواجهها عمليات منشآت الأعمال، اذ كلما ازدادت المخاطرة التي تواجهها منشآت الأعمال كلما توجب عليها تقليل اعتمادها على القروض أو تقليل نسبة المديونية في هيكل التمويل.

المبحث الثاني

التخطيط المالي لاختيار عناصر هيكل التمويل الأمثل

يمثل التخطيط المالي أحد مشتقات التخطيط فهو يُعنى بكيفية الحصول على الأموال اللازمة للمشروع من مصادرها المختلفة وبأقل التكاليف وأفضل الشروط واهتمامه بكيفية إستثمار الأموال بغرض الوصول إلى أعلى معدل عائد وبأقل مخاطرة ممكنة. فعرف التخطيط المالي بأنه علم له قواعد وأصول تحتاج إلى خبرة في التطبيق والقدرة على التنبؤ وتحليل الماضي والإعداد للمستقبل. ⁽¹⁾ وبأنه وثيقة تحدد ما يجب القيام به خلال فترة مستقبلية محددة. ⁽²⁾ وبأنه نوع من أنواع التخطيط الذي يهتم بكيفية الحصول على الأموال اللازمة للمشروع من مصادرها المختلفة بأقل التكاليف وأفضل الشروط كما يهتم بكيفية استثمار هذه الأموال بحيث تحقق أفضل وأعلى العوائد للمشروع وبأقل الأخطار وهو علم له قواعد وأصول ويحتاج إلى خبرة في التطبيق والقدرة على التنبؤ وتحليل الماضي والاعداد للمستقبل. ويؤثر التخطيط المالي المعد من قبل الإدارة عن فترة مقبلة على النواحي المالية التالية: ⁽³⁾

1. الخطط على الإيرادات والمدفوعات النقدية المتوقعة، ومن خلالها يتخذ قرار بتدبير الاموال التي تحتاجها المنشأة أو التخطيط لاستثمار الفائض منها.
 2. الخطط على ربحية العمليات المختلفة للمنشأة، فالتخطيط المالي يتضمن التخطيط لاستغلال الأموال المتاحة من داخل المنشأة أو خارجها في استثمارات ومشروعات تدر عائدا على المنشأة مما يزيد من فعاليتها.
- يتضح للباحث بأن التخطيط المالي أحد الأدوات التي تساعد متخذ القرار في عملية الإستقراء لما سيكون عليه الحال في المستقبل وفق تحليل الماضي.
- يستطيع الباحث تعريف التخطيط المالي بأنه، علم له قواعد ومعايير تساعد في عمليات التنبؤ لما سيكون عليه المستقبل وفق بيانات تاريخية سابقة.

أهداف التخطيط المالي

- يسعى التخطيط المالي إلى تحقيق الاهداف التالية: ⁽⁴⁾
1. تجنب التبذير المالي في عمليات تعطيل النقد الذي يمتلكه المشروع عن الاستثمار المربح أو اضطرار المشروع للاقتراض بفائدة تقلل من ارباح المشروع.

(1) د. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، (عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 499

(2) د. عبد الحليم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص 170

(3) د. عبد الحليم كراجه، الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق، (أريد: دار الأمل للنشر والتوزيع، 1991م)، ص 170

(4) د. كنجو كنجو، د. إبراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1997م)، ص

2. التنسيق المتكامل بين الوظيفة المالية والوظائف الأخرى في المشروع. ليتحقق التعاون والتكامل في أداء كل إدارة لمهمتها المرسومة.
 3. تحقيق السيولة النقدية الملائمة، وبالأوقات المناسبة بحسب ظروف المشروع حتى لا يتوقف عن الدفع أو يلجأ للإقتراض لسداد المستحقات.
 4. إمكانية مواجهة الظروف الطارئة والتي يضع المخططون الماليون احتمالاتهم التي يمكن أن تؤثر على المركز المالي للمشروع في المستقبل ورسم خطة لمواجهة الظروف غير المتوقعة حتى يستمر المشروع في تحقيق أهدافه المرسومة.
 5. تجنب الاعتماد على التقديرات الخاصة والآراء الشخصية في معالجة المسائل المالية والتي قد ينتج عنها أخطاء تكون عواقبها غير سليمة على نتائج أعمال المشروع.
 6. استغلال أموال المشروع في أوجه نشاطه بدرجة تحقق أفضل ربحية ممكنة وتوجيه استثمار النقد الفائض في مجالات قصيرة أو متوسطة أو طويلة بحسب ظروف المشروع.
 7. تدعيم المركز المالي للمشروع بما يحقق لجميع المتعاملين معه التوقيت المناسب للتدفقات النقدية.
 8. تحديد حجم الأموال التي يحتاجها المشروع لتنفيذ خطته وبرامجه.⁽¹⁾
 9. تحديد حجم الأموال التي يمكن الحصول عليها من داخل وخارج المشروع.
 10. تحديد أفضل مجالات الإستثمار في الأموال.
 11. المساعدة في توزيع العمل والسلطة على العاملين في المشروع.
 12. المساعدة على تنمية وتطوير التفكير المستقبلي لدى المسؤولين في المشروع.
- يمكن للباحث بيان أهداف التخطيط المالي في:
1. المساعدة على الاستعداد للمستقبل.
 2. التخطيط لسداد الالتزامات في مواعيد استحقاقها.
 3. التخطيط للحصول على الأموال اللازمة وبالكميات اللازمة من المصادر الملائمة وفي الوقت الملائم.
 4. دراسة حجم التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من المنشأة و أحداث توازن بينها بالشكل الذي يضمن عملية الاستقرار في مزاوله النشاطات الإنتاجية والتسويقية في المنشأة.

أهمية التخطيط المالي

تكمُن أهمية التخطيط المالي في الآتي:⁽²⁾

1. تحليل كافة البدائل المتاحة أمام المشروع في مجالات الاستثمار والتمويل واختيار أفضل البدائل.

(1) رشاد العصار وآخرون، الإدارة المالية والتحليل المالي، (عمان: دار البركة للنشر والتوزيع، 2001م)، ص 301
(2) د. عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007م)، ص 146

2. التنبؤ بالنتائج المترتبة على القرارات التي يتم اتخاذها والعمل على الربط بين القرارات الحالية والقرارات المستقبلية.
 3. وضع خطة مالية متكاملة تشمل كافة مجالات الاستثمار والتمويل الخاصة بالمنشأة.
 4. تقييم الأداء الفعلي في ضوء اهداف الخطة المالية السابق اقرارها.
- يمكن للباحث بيان أهمية التخطيط المالي في:
1. التعرف على الاحتياجات المالية المستقبلية والاستعداد لها بشكل مسبق.
 2. تحديد كمية الأموال اللازمة بتحديد توقيت الحاجة إلى هذه الأموال ومصدر تغطيتها بالإضافة إلى طرق سدادها.
 3. مساعدة إدارة المنشأة في تقييم درجة المخاطرة التي تتحملها المنشأة.
 4. التنسيق بين قرارات التمويل والاستثمار.

فوائد التخطيط المالي

(1) يفيد التخطيط المالي في:

1. تحديد حجم الاموال التي سوف يحتاج إليها المشروع لتنفيذ الخطط والبرامج التشغيلية المختلفة.
2. تحديد حجم الأموال التي يمكن الحصول عليها من داخل المشروع وخارجه.
3. تحديد أفضل مصادر التمويل التي يمكن الاعتماد عليها عند الحاجة.
4. تحديد أفضل الوسائل لاستخدام الأموال المتوفرة في أعمال المشروع.
5. التعرف على التأثير الناتج عن قرارات الاستثمار والتمويل والعائد التي تتخذها المنشأة.
6. التعرف على المشاكل والعقبات التي يمكن أن تعترض المشروع.
7. وضع نظام سليم للرقابة يمكن من خلاله مراقبة العمليات الفعلية مع الخطط المرسومة.

انواع التخطيط المالي

(2) يقسم التخطيط المالي حسب:

1. مدة الخطة، تتمثل في:

أ. تخطيط طويل الأجل: يساعد التخطيط طويل الأجل على وضع السياسات المالية التي على ضوئها يتم اعداد الخطط المالية قصيرة الأجل وتتراوح الخطط المالية طويلة الاجل بين سنتين إلى عشر سنوات وتلعب طبيعة نشاط الشركة دورا في تحديد الفترة الزمنية التي تغطيها الخطة المالية. ويصاحب الخطط المالية طويلة الأجل عدد من القوائم المالية والميزانيات التي تغطي

(1) د. عبد الحلیم كراجه، مرجع سابق، ص 171

(2) د. محمد یونس خان، د. هشام صالح غرابية، مرجع سابق، ص 104

فترات زمنية قصيرة الأجل والتي تعد ترجمة للأهداف والسياسات التي تشتمل عليها الخطط المالية طويلة الأجل.

ب. تخطيط قصير الأجل: يعتمد على اعداد مجموعة من القوائم المالية تشتمل على النتائج المالية المتوقعة خلال فترة زمنية قادمة لا تتجاوز السنة.

2. درجة شمول الخطة، تتمثل في:

أ. خطة شاملة: تغطي جميع نشاطات المنشأة.

ب. خطة جزئية: تغطي قسم واحد أو نشاط واحد فقط من نشاطات المنشأة.

3. استعمال الخطة، تتمثل في:

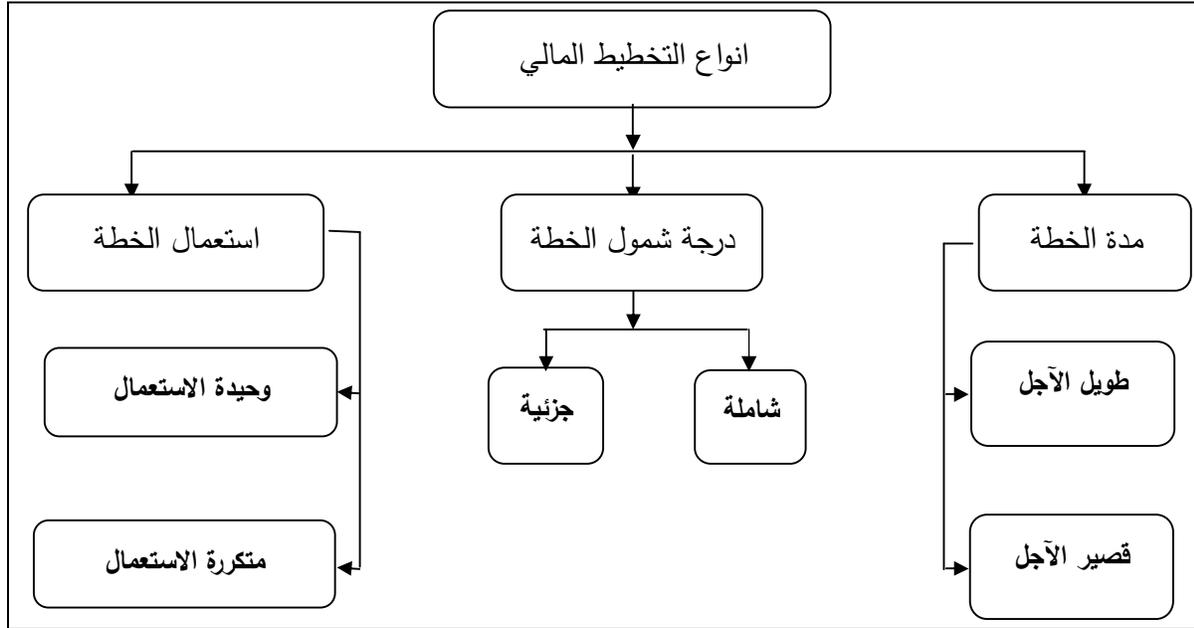
أ. خطة وحيدة الاستعمال: الاستعمال المؤقت حيث لا تستعمل إلا لمعالجة مشكلة طارئة.

ب. خطة متكررة الاستعمال: الاستعمال الدائم للخطة وتمتاز بتسهيل تنفيذ العمل بالإضافة إلى توفير في النفقات.

يوضح الشكل رقم (2/1/3) انواع التخطيط المالي:

الشكل رقم (2/1/3)

انواع التخطيط المالي



المصدر: اعداد الباحث، 2013م

يمكن للباحث بيان انواع التخطيط المالي وفق ما يلي:

1. تخطيط مالي طويل الأجل: تمتد فترته الزمنية لفترة تزيد عن السنة المالية، وتكون اقل واقعية لظروف عدم التأكد.

2. تخطيط مالي قصير الأجل: تمتد فترته الزمنية لفترة تقل عن سنة مالية، وتكون أكثر واقعية لظروف التأكد التام.

يرى الباحث بان الموازنات التخطيطية تمثل احد انواع التخطيط المالي لتغطيتها لفترة الموازنات قصيرة وطويلة الأجل ولتغطيتها كافة نشاط المنشأة وتغطيتها الاقسام الفرعية كل حسب وظيفته في المنشأة.

مجالات التخطيط المالي

تتمثل مجالات التخطيط المالي بالاتي:⁽¹⁾

1. التخطيط للحصول على الاموال من مصادرها بافضل الشروط وبأقل التكاليف.

2. التخطيط لاستثمار الاموال بشكل يضمن تحقيق أكبر العوائد في وقت قصير.

3. التخطيط لزيادة حجم المبيعات

4. التخطيط لزيادة الأرباح

5. التخطيط لسداد الالتزامات في مواعيدها المحددة

يرى الباحث بان التخطيط المالي يدخل في كافة نواحي الحياة العملية بوضع خطط تمويلية مستقبلية لاستثمارها بشكل يحقق عوائد مرتفعة نسبياً بواسطة رفع مستوى إيرادات المنشأة وخفض تكاليف المالية بهدف رفع مستوى الأرباح المتوقع والاسهام في سداد الالتزامات المالية في مواعيدها المستحقة.

مراحل التخطيط المالي

تتمثل مراحل التخطيط المالي بالاتي:⁽²⁾

1. مرحلة تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية: تشتمل على تحديد الهدف المالي الرئيسي للتوظيف الأمثل لرأس المال من أجل زيادة كفاءة عوامل الإنتاج والموارد المتاحة في المنشأة بتجزئة الهدف المالي الرئيسي إلى أهداف متوسطة الأمد وقصيرة الأمد لتكون منسجمة مع الهدف الرئيسي.

2. مرحلة رسم السياسات المالية: تعتبر بمثابة الدليل والمرشد للعاملين في مجال الادارة المالية عند اتخاذهم قراراتهم ويراعى عند وضع هذه السياسات ان تحقق مصالح المنشأة وأن لا تكون متعارضة مع السياسات الاخرى الموضوعة في أقسام المنشأة المختلفة. من أمثلة هذه السياسات:

أ. اختيار مصادر الأموال

ب. استخدام الأموال

ج. تحديد الاموال اللازمة لتحقيق الاهداف المالية

د. الائتمان والتحصيل

هـ. توزيع الارباح

(1) د. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية - مدخل إتخاذ القرارات، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م)، ص 173

(2) د. عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص 163

و. الرقابة على استخدام الأموال

3. مرحلة ترجمة السياسات المالية إلى اجراءات مفصلة حتى يمكن تنفيذها بدقة وتساعد هذه التفاصيل والاجراءات على تبسيط العملية الادارية.

4. مرحلة توفير المرونة اللازمة لتنفيذ الاجراءات المالية: تكون الإدارة مستعدة دائما لتعديل أو حتى التغيير الكامل للاهداف المالية قصيرة الأجل وكذلك السياسات والإجراءات المالية حتى يمكن الإستفادة من تغير الأحوال والظروف.

عوامل نجاح التخطيط المالي

تمر عملية التخطيط المالي الناجح بعوامل منها: (1)

1. وضوح الاهداف.
2. كفاءة الجهاز الاداري المخطط.
3. توفر المعلومات اللازمة للخطة.
4. مشاركة العاملين في اعداد الخطة.
5. كفاءة الجهاز الاداري المنفذ.
6. التكامل والتنسيق: التكامل يعني التوحيد بين خطط النشاط المختلفة، أما التنسيق فهو تحقيق وحدة الغرض أو التصرف.
7. المرونة: أي أن تتناسب الخطة وتتماشى مع الظروف ويمكن تعديلها إذا اقتضت الظروف.
8. الرقابة وتتبع الاداء.

يمكن للباحث بيان عوامل نجاح التخطيط المالي وفق ما يلي:

1. عوامل تتعلق بالعنصر البشري، بكفاءة العاملين وكفاءة الجهاز الإداري، والمرونة بين الوحدات الادارية والرقابة وتتبع الأداء المالي.
 2. عوامل تقنية فنية، باتباع أساليب حديثة وتقنيات عصرية.
- ان العمل على تخطيط عناصر هيكل التمويل باتخاذ قرارات متعلقة بالحصول على الأموال اللازمة لتوفير المستلزمات الإنتاجية باقل تكلفة ممكنة. (2) ان تحديد عناصر هيكل التمويل ليراعي تحقق التوازن بين التمويل الذاتي والتمويل بالاقتراض لما يمثله كل منهما من درجة مخاطرة محتملة. (3) ان ظهور هيكل التمويل نتج لتعدد مصادر عناصر التمويل المتاحة للمنشآت واختلاف طبيعة كل مصدر من حيث الكلفة،

(1) د. عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، مرجع سابق، ص 163

(2) د. عدنان هاشم السامراني، الإدارة المالية - المدخل الكمي، (عمان: دار زهران للنشر، 1997م)، ص 187

(3) نبيل عبد الحافظ عبد الفتاح، مدخل لدراسة الجدوى ومعايير تقييم المشروعات الاستثمارية، (مسقط: معهد الإدارة

العامة، مجلة الاداري، العدد (47)، 1991م، ص 107

والمخاطرة بالنسبة لمصادر عناصر التمويل.⁽¹⁾ تتكون عناصر هيكل التمويل في حالة السكون الافتراضي من أموال واردة واستخدامات الأموال بتنوع قنوات مصادر الأموال والاستخدامات بعد بدء النشاط الاقتصادي للمنشأة.⁽²⁾

قرار تكوين عناصر هيكل التمويل

ان قرار تكوين عناصر هيكل التمويل هو قرار مستمر، ويعاد النظر فيه كلما احتاج المشروع تمويلًا إضافيًا. ومن العوامل التي يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ قرار تكوين عناصر هيكل التمويل حتى يكون مناسباً:⁽³⁾

أولاً: الرفع المالي وأثره على ربح السهم

ان الرفع المالي يقيس العلاقة بين القدرة الايرادية الاقتصادية والقدرة الايرادية وتنشئ الرافعة المالية كعامل تفسيري للقدرة الايرادية لرؤوس الأموال الخاصة بالسماح بتعليق القدرة الايرادية المالية عن طريق مضاعفة نسبة الرفع المالي بالفرق الموجب بين القدرة الايرادية الاقتصادية ومتوسط معدل الفائدة.⁽⁴⁾ وبانه محاولة الوحدة المالية استثمار رأس المال المقترض بما يحقق عائد اكبر من تكلفة الاقتراض.⁽⁵⁾ وقياس سلوك المتغيرات المترابطة فيما بينها بقياس العلاقة بين متغيرين لذلك فان قيمة أي متغير تكون معتمدة على قيمة المتغير الآخر وكل متغير يكون قادراً على تحديد أي متغير يعتمد على المتغير الآخر.⁽⁶⁾ وبأنه يشير إلى الحالة المفضلة للمشروع في الوصول إلى اكبر قدر ممكن من الثبات والاستقرار في عنصر التكلفة الذي يساعد في دعم مستويات مختلفة من النشاط.⁽⁷⁾

ولعل أفضل طريقة لتوضيح الرفع المالي وأهدافه واستخدامه تكون في تحليل آثاره على ربح السهم في ظل درجات مختلفة من الرفع المالي.⁽⁸⁾ ان استخدام الرفع المالي بنجاح يؤدي لزيادة العوائد لمالكي الشركة

(1) د. دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركة المتقدمة، مرجع سابق، ص 155

(2) د. أبو الفتوح على فضالة، الهياكل التمويلية، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1994م)، ص 40

(3) د. سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع، 1997م)، ص 251، 260

(4) د. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال - والتحديات الراهنة، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 91

(5) د. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي - مدخل صناعة القرار، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008م)، ص 255

(6) Neveu. Royamond R., **Fundamental of Managerial of Finance**, (South – western: Publishing co.,1981), P 93

(7) Erich A. Helfert, **The Techniques of Financial Analysis**, (Irwin: Illinois., 1994)، P 218

(8) د. سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 269

لكن إذا لم تتجح في استخدامها فقد تسبب عدم قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها الثابتة تؤدي إلى صعوبات مالية قد تسبب إعادة التنظيم أو الإفلاس.⁽¹⁾

يستنتج الباحث بان الرفع المالي يكون مرغوباً إذا زاد عائد الأصول عن تكلفة الاقتراض.

مميزات الرفع المالي

يحقق الرفع المالي المميزات الآتية:⁽²⁾

1. تحسين العائد على حقوق المساهمين.
2. المحافظة على السيطرة في المنشأة.
3. عدم مشاركة الآخرين في الأرباح المحققة.
4. الاستفادة من ميزة كون الفوائد قابلة للتزليل من الضريبة.
5. الاقتراض بحكمة يمكن المنشأة من بناء سمعة في الاسواق المالية.

مؤشرات الرفع المالي

تهتم هذه المؤشرات بقياس مجموعة من العلاقات التي ترتبط بعناصر هيكل التمويل والأعباء المرتبطة بالفوائد واجبة الدفع عن رأس المال المقترض والمخاطر المرتبطة بها وأكثر المؤشرات شيوعاً في الاستخدام ما يلي:⁽³⁾

1. **مؤشر الرافعة المالية:** يستخدم لقياس مدى اعتماد المنشأة في تمويل أصولها على الأموال المقترضة ويمكن احتسابه وفق المعادلة التالية:

$$\text{مؤشر الرافعة المالية} = \frac{\text{إجمالي الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

يعتبر مؤشراً لمدى توجه المنشأة في تمويل أصولها من المصادر الخارجية فارتفاعه يعتبر مؤشراً سلبياً أما انخفاضه فانه يوضح إمكانية المنشأة المالية في تمويل استثماراتها والوفاء بالتزاماتها.

2. **مؤشر الديون إلى حقوق الملكية:** يشير إلى مدى قدرة أموال المنشأة على تغطية الفوائد

المرتتبة على اقتراض من الخارج قصيرة الأجل وهو يقاس وفق المعادلة التالية:

$$\text{مؤشر الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل}}{\text{مجموع حقوق الملكية}} \times 100$$

(1) فرد ويستون، يوجينا براجام، التمويل الإداري، تعريب د. عبد الرحمن دعالة بيله، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1993م)، ص 236

(2) د. احمد سعيد قطب حسانيين، التداعيات المحاسبية لتباين الهياكل المالية والتشغيلية على الأداء المال لاسهم الشركات واستقرارها خلال فترة الازمة المالية، (طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 1، العدد 1، 2011م)، ص 260

(3) د. منير شاکر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص ص 255، 257

يعتبر انخفاض المؤشر ايجابياً لقياس قدرة حقوق الملكية في تغطية الديون الخارجية المترتبة على المنشأة - وتوضيح مدى المخاطرة المترتبة على الشركة إذا ما ارتفعت لتوضيحها الصعوبات المتوقعة للشركة في تغطية ديونها من مصادرها الخاصة.

نقطة التعادل التمويلي

يمكن استعمال الأرباح المحسوبة باستعمال طريقتي التمويل بالدين والاسهم لتحديد نقطة التعادل التمويلي التي يمكن تعريفها بانها مستوى المبيعات الذي يؤدي إلى نفس العائد على الأسهم بغض النظر عن طريقة التمويل. ويمكن احتساب نقطة التعادل هذه باحدى طريقتين هما: (1)

1. الطريقة الرياضية: يتم قياس مبيعات التعادل التمويلي والارباح للسهم لتحقيق المساواة بين معادلتني

أرباح الاسهم من طريقتي التمويل بالدين والاسهم وفق المعادلة التالية:

$$EPS_D = \frac{S - (FC + VQ + I) (1 - T)}{N} = \frac{S - (FC + VQ + I) (1 - T)}{N} = EPS_E$$

حيث ان:

العائد على السهم عند استعمال الدين	=	EPS _D
العائد على السهم عند استعمال الأسهم	=	EPS _E
المبيعات	=	S
التكلفة الثابتة	=	FC
التكلفة المتغيرة للوحدة	=	V
عدد الوحدات المباعة	=	Q
الفائدة المدفوعة على الدين	=	I
معدل الضريبة	=	T
عدد الأسهم	=	N

2. الطريقة البيانية: بموجب هذه الطريقة يتم رسم قيمة الأرباح للسهم لكل من طريقتي التمويل وتمثل

المبيعات المحور الافقي والارباح للسهم المحور العمودي، وتعتبر النقطة التي يتقاطع فيها هذين

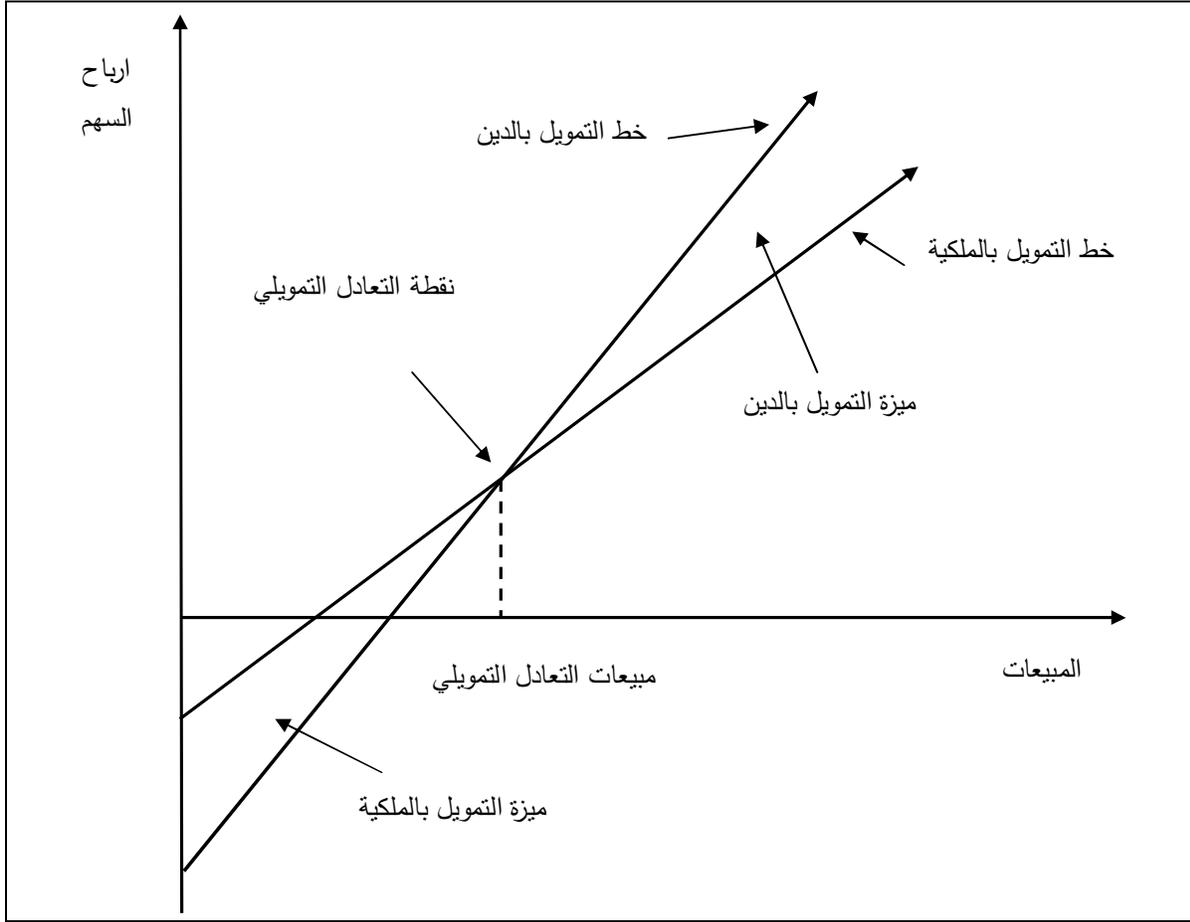
الخطين هي نقطة التعادل التمويلي وفق الشكل رقم (1/2/3):

(1) د. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط2، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،

2006م)، ص ص 409، 411

الشكل رقم (1/2/3)

الطريقة البيانية لإيجاد نقطة التعادل التمويلي



المصدر: د. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 411

يتضح للباحث ان تحليل التعادل التمويلي يعمل على المساعدة في تفهم العلاقة بين الایاح وبين حجم المبيعات لفهم الأهمية الكبرى لعملية التخطيط للهيكلي المالي للمشروع مع الأخذ في الاعتبار عنصرين هامين عند دراسة التعادل:

1. مستوى نقطة التعادل وهل هي مرتفعة ام منخفضة.

2. السرعة التي تتغير فيها الأرباح نتيجة للتغيرات في حجم العمليات.

يرى الباحث بانه كلما ارتفعت مؤشر الرفع المالي يسهم في رفع معدل العائد المحقق للسهم الواحد ليكون مرغوباً لتحقيقها معدل عائد على الأصول أعلى من سعر الفائدة على القروض، ان حملة الأسهم العادية سيحققون مكاسب من استخدام الرفع المالي عند معدل عائد على الأصول أعلى من معدل الفائدة مما يسهم في زيادة التدفقات النقدية عند مستويات رفع مالية مختلفة.

ان الإدارة تنظر إلى المشروع كوحدة واحدة يهتم بالخطط الطويلة والقصيرة والمتوسطة الأجل ذات الطبيعة التشغيلية، فهو بحاجة ماسة دائماً إلى أدوات وطرق يستطيع من خلالها تقدير احتياجاته المالية

الحالية والمستقبلية، وتحديد كل مصدر من مصادر هذه الاحتياجات.⁽¹⁾ ان فرض عدد من الاعتبارات قبل اتخاذ القرار التمويلي باختيار المصدر التمويلي المناسب لمواجهة احتياجات المشروع المتمثلة في:⁽²⁾

1. التكاليف التي يدفعها المشروع في سبيل الحصول على الأموال اللازمة من كل مصدر من مصادر التمويل المتاحة.
2. المدة اللازمة للأموال المطلوب الحصول عليها.
3. الضمانات المطلوب تقديمها للحصول على الأموال اللازمة.
4. القيود التي يتم فرضها على المشروع مقابل حصوله على الأموال.
5. الالتزام الدوري بدفع أقساط لرد الأموال اللازمة ودراسة فترات الدفع المختلفة.
6. درجة الرقابة على المشروع.

وتلجأ المنشآت إلى التحليل المالي لأغراض التنبؤ المالي بعدد من الظواهر في حياة المنشأة لتشكيل

مضمون نشاطها التشغيلي المتمثل في:⁽³⁾

1. التنبؤ بالمبيعات
2. التنبؤ بالأرباح والتخطيط لها.
3. التنبؤ بالاحتياجات المالية والتخطيط لطريقة الحصول عليها.
4. التنبؤ بمدى قدرة الإدارة في مواجهة الطوارئ.
5. التنبؤ باحتمالات الفشل، أو بمدى إمكانية توقف المنشأة عن العمل.

وتعتبر المبيعات هي أساس أي تنبؤ مالي بأعداد الميزانيات التقديرية وفق ما يلي:⁽⁴⁾

1. أسلوب التنبؤ المالي باستخدام النسبة المئوية من المبيعات: يعتبر هذا الأسلوب أبسط أساليب التنبؤ المالي وفقاً له يتم التعبير عن احتياجات المشروع المالية على أساس النسبة المئوية وربط ذلك بالمستثمر في كل بند من بنود الميزانية العمومية.

ولتطبيق هذا النموذج يتم إتباع الخطوات التالية:

- أ. فصل بنود الميزانية العمومية التي يتوقع ان تختلف باختلاف المبيعات (أي ان لها علاقة مباشرة بالمبيعات) وتطبق هذه الخطوة على جميع بنود الأصول بالميزانية العمومية.

(1) د. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، (الإسكندرية: الدار الجامعية، بدون تاريخ نشر)، ص 156

(2) د. عبد الفتاح دياب حسين، مرجع سابق، ص 297

(3) د. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي - تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،

2000م)، ص 18

(4) د. عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، مرجع سابق، ص 163، 168

- ب. إعداد جدول يتضمن هذه البنود أي التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمبيعات معبراً عنها في شكل نسب مئوية من المبيعات بتحويل هذه البنود كنسب مئوية من المبيعات.
2. التنبؤ المالي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار: يعتبر هذا الأسلوب بديلاً لأسلوب النسبة المئوية من المبيعات في تقدير الاحتياجات المالية ويسمى بأسلوب الانحدار.
3. الميزانيات التقديرية: تؤثر الخطط التي تعدها الإدارة عن فترة مقبلة على الناحية المالية للشركة من ناحيتين:

- أ. تؤثر الخطط على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- ب. تؤثر على ربحية المنشأة.

يستنتج الباحث بان الاساليب الانف ذكرها تعتمد على توافر عدد من الشروط معينة والتي بدون احد اطرافها يفقد الاسلوب قيمته كأداة للتنبؤ بوجود علاقة سببية الدافعة للاستثمار في اصول المنشأة المالية في الامل لتحقيق المبيعات، والاستقرار أو الثبات باختلاف المنشآت المالية واختلاف هيكل اصولها المالية.

مخاطر الرفع المالي

تتمثل مخاطر الرفع المالي في الاتي:⁽¹⁾

1. تعظيم الأرباح في حالة الرواج الاقتصادي، وتعظيم الخسائر في حالة الكساد الاقتصادي.
2. زيادة الاخطار المالية التي تواجه الشركة لما يترتب عليه من اعباء مالية تتمثل في خدمة الدين على شكل تسديد لاقساط الدين والفوائد المترتبة عليه.
3. احتمال تدخل الدائنين وسيطرتهم في إدارة المنشأة.⁽²⁾

تسعى إدارة المنشأة إلى تحقيق اكبر ربح للملاك بتمويل الأصول عن طريق الاقتراض من الغير بسعر فائدة محدد على أمل ان تحقق أعمال المنشأة ربحاً صافياً للملاك بعد تسديد الفوائد اكبر مما لو اعتدت الشركة على أصحابها في تمويل المشروع، بمعنى أنها استخدمت أموالها المملوكة القليلة نسبياً في جذب أموال جديدة مقترضة وتشغيلها وتحقيق مكاسب فيها اكبر من الفائدة المحددة عليها.⁽³⁾ ان الشركات الكبيرة يكون لديها حاجة دائمة إلى التوسع ومن ثم تتطلب مزيداً من الأموال سواء في شكل اسهم جديدة أو سندات

(1) د. عبد الله الركوي منوي العنزي، تحليل الرفع المالي لاغراض تقويم الأداء - دراسة تطبيقية على شركة الخزف السعودية، (الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، المجلد 33، العدد 1، 2011م)، ص 261

(2) د. وليد احمد صافي، د. شقيري نوري موسى، الرافعة المالية واثرها في نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة ودرجة المخاطرة - دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الاقتصاد والادارة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 21، 2009م)، ص 161

(3) د. سيد محمود الهواري، د. سعيد توفيق عبيد، الإدارة المالية قرارات الآجل الطويل وقيمة المنشأة، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1998م)، ص 48

مصدرة، والمحاولة في الإفصاح عن مزيد من المعلومات التي تمكنها في النهاية من الحصول على تلك الأموال من السوق بأفضل الشروط وأقل تكلفة ممكنة.⁽¹⁾

ثانياً: الملائمة

ان تكون أنواع الأموال التي يحصل عليها المشروع مناسبة لأنواع الأصول المستخدمة وامتشية مع طبيعتها، وكقاعدة عامة ينبغي تمويل الأصول الثابتة والأصول المتداولة كحد أدنى للمخزون والنقدية عن طريق القروض طويلة الآجل وأموال الملكية. ويرجع ذلك إلى فكرة ان الأصول الثابتة تستمر في تقديم خدماتها لفترة زمنية طويلة.

يرى الباحث بأنه ليس من الحكمة ان يتعهد المشروع لمن يقوم بتمويل هذه الأصول بسداد ما اقضه بمعدل أسرع من معدل الحصول على التدفقات النقدية المتولدة منها والا قد يترتب على ذلك مشاكل خاصة بالسيولة، واستخدام القروض طويلة الآجل وأموال الملكية لتمويل الأصول المتداولة قد يكون له تأثير سلبي على ربحية المشروع.

ثالثاً: تكلفة الأموال

ان تكلفة أموال الملكية تتضمن تكلفة إصدار أسهم جديدة وتكلفة الفائض المحجوزة.

رابعاً: مقدرة التدفق النقدي للشركة

يعتبر التحفظ احد سمات عناصر هيكل التمويل المناسب لكنه لا يعني عدم استخدام الشركة للقروض أو الاستخدام الضئيل لها.

ومن تحليل التدفق النقدي يمكن تحديد قيمة المخاطرة فان عدم وجود مخاطرة إذا كان معدل القروض إلى أموال الملكية مرتفع طالما ان الشركة لديها المقدرة على توليد تدفقات نقدية كافية في المستقبل لسداد التزاماتها المالية الثابتة.

خامساً: المرونة

تتوقف درجة المرونة في عناصر هيكل التمويل للشركة على:

1. المرونة في التكاليف الثابتة.
2. الشروط المقيدة في اتفاقيات القروض.
3. شروط الوفاء بالدين.
4. الطاقة الاستيعابية للشركة على الاقتراض.

سادساً: نمو واستقرار المبيعات

تستطيع المنشآت التي تتمتع باستقرار في المبيعات ان تستخدم درجة عالية من الرفع المالي.

(1) د. احمد سعيد قطب حسانين، مرجع سابق، ص 239

سابعاً: حجم الشركة

يؤثر حجم الشركة بصورة كبيرة على حجم إمكانية إتاحة الأموال من المصادر المختلفة فالشركات الصغيرة قد تجد صعوبات كبيرة في الحصول على القروض طويلة الأجل.

مناهج عناصر هيكل التمويل الأمثل

يمكن تحديد عناصر هيكل التمويل الأمثل وفق ثلاثة مناهج: (1)

1. منهج التوازن: استمرار هيكل التمويل في حالة توازن ومرونة مالية في ضوء البدائل من مصادر التمويل المتاحة والعائد المتوقع تحقيقه واتجاهات أسعار الفائدة، واختيار هيكل أو المزيج التمويلي الذي يحقق اقل كلفة وأفضل حالة توازن لعناصر هيكل التمويل.
2. منهج التوازن المقارن: على افتراض معدل عائد إضافي يجب تحقيقه بالإضافة إلى تكلفة مصادر الأموال، ولذلك يتم تحديد مزيج تمويلي متعدد ضمن خطط مالية متعددة واثّر كل خطة على كلفة مصادر الأموال ومقارنة هذه الخطط للوصول إلى المزيج التمويلي المناسب.
3. منهج التوازن الديناميكي: على أساس ان هناك متغيرين يؤثران في اختيار المزيج التمويلي المناسب هي المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية ويتأثران بالبيئة الداخلية والخارجية للشركة. ان اختيار المزيج الأمثل لعناصر هيكل التمويل من الأسهم العادية والممتازة والديون في ضوء العوائد التي يطلب المستثمرون تحقيقها والمخاطرة التي تتعرض لها المنشأة. (2) ان عناصر هيكل التمويل المثلى الواجب اختياره لتعظيم ثروة حملة الأسهم بأخذ هيكل رأس مال تجريبي، بناء على قيم السوق للدين وحقوق الملكية، وتقدير ثروة حملة الأسهم تحت هيكل رأس المال، وتكرار هذه الطريقة حتى يتم تعريف هيكل رأس المال الأمثل. وتوجد خمس خطوات لتحليل عناصر هيكل التمويل المحتمل: (3)

1. تقدير تكلفة الدين، وتكلفة حقوق الملكية.

2. تقدير المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال.

3. تقدير التدفقات النقدية الحرة، وقيمتها الحالية، والتي تكون قيمة المنشأة.

4. استقطاع قيمة الدين لإيجاد ثروة حملة الأسهم.

يرى الباحث بان العمل على اختيار عناصر هيكل التمويل الأمثل يتطلب من إدارة المنشأة دراسة متأنية لطبيعة النشاط والعوائد المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها لبيان نوعية المنهج المتبع لاختيار عناصر هيكل التمويل الأمثل للمنشأة بهدف تعظيم الثروة لملاك المنشأة.

(1) د. دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركة المتقدمة، مرجع سابق، ص ص 156، 157

(2) جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعرفة التنظيمية والمعرفة بالأعمال (2)، (عمان: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2008م)، ص 102

(3) اوجين بريجهام، كيشيل ابرهاردت، الإدارة المالية النظرية والتطبيق العملي، تعريب د. م. سرور على إبراهيم سرور،

الكتاب الثاني، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2009م)، ص 811

العوامل المؤثرة على عناصر هيكل التمويل الأمثل

تتمثل العوامل المؤثرة على عناصر هيكل التمويل الأمثل فيما يلي: (1)

1. معدل نمو المبيعات: يعتبر مقياساً لمدى التضاعف المحتمل في الإيرادات للسهم الناتج عن الرفع التشغيلي.
2. درجة استقرار المبيعات: ترتبط ارتباطاً مباشراً بنسبة الاقتراض، فكلما زادت درجة استقرار المبيعات والإيرادات بدفع التزاماتها الثابتة على القروض بأقل درجة من الخطر.
3. المنافسة: باعتبار ان السوق المالي مفتوح للمنافسة.
4. هيكل الأصول: يؤثر على مصادر التمويل بصور عديدة.
5. اتجاهات رجال الإدارة: تؤثر تأثيراً مباشراً على اختيار وسائل التمويل وترتبط بعملية التحكم والسيطرة على إدارة المنشأة، والخطر.
6. قاعدة المقابلة أو الملائمة: تكون الأموال مناسبة لمجال الاستخدام. (2)
7. حجم المرونة: يتحلى الأموال بمرونة اكبر تساعد الإدارة على حسن استخدام الأموال.
8. الوقت المناسب: باختيار الوقت المناسب للحصول على الأموال اللازمة والوقت المناسب لسداد هذه الأموال يؤثر بشكل كبير على هيكل التمويل وتكلفة الأموال.
9. حرية الإدارة: نظراً لرغبة الإدارة في السيطرة والتحكم على مجريات الامور بالمنشأة فانها تميل إلى اختيار الأموال التي تساعد على ذلك.
10. الدخل المتوقع.

يتضح للباحث بانه يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على عناصر هيكل التمويل الأمثل في:

1. عوامل داخلية: تتمثل في معدل نمو المبيعات، حجم المرونة، حرية الإدارة، الدخل المتوقع.
2. عوامل خارجية: تتمثل في المنافسة، درجة استقرار المبيعات، اتجاهات رجال الإدارة.

(1) د. محمد صالح الحناوي، د. رسمية قرياقص، الإدارة المالية والتمويل، (الإسكندرية: الدار الجامعية، بدون تاريخ نشر)، ص ص 339، 341

(2) د. نظير رياض محمد الشحات، الإدارة المالية والعولمة، (القاهرة: المكتبة العصرية، 2000م)، ص ص 176، 186

المبحث الثالث

المؤشرات المالية ونماذج التنبؤ بالفشل المالي

تشكل المؤشرات المالية القاعدة العريضة لتطوير التحليل المالي نحو الأساليب الأكثر تقدماً في هذا المجال، إلا أن الأساس في ذلك صياغة المؤشرات بأسلوب علمي يحقق أكثر فائدة نحو الأساليب الحديثة للتحليل المالي، بحيث تقلل قدر الإمكان الجهد والوقت للوصول إلى نتائج أكثر دقة، وقد ظهرت دراسات متقدمة في السنوات القليلة الماضية جرى فيها تحديث المؤشرات المالية التقليدية واختيار مجموعة منها على شكل مؤشرات مركبة تستخدم في التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي.⁽¹⁾

تبرز فوائد التحليل للمؤشرات المالية لاستخدامها في التنبؤ بالفشل المالي لبناء وتشكيل نماذج وادوات من شأنها اعطاء تنبيه مبكر بدلائل الفشل لحماية المتعاملين لبيان مدى قوة أو ضعف المركز المالي للمنشأة، ويمكن ابراز اتجاهات المؤشرات المالية بالآتي:⁽²⁾

الاتجاه الاول: استخدام افضل المؤشرات المالية، وهي مؤشر التدفق النقدي إلى مجموع المطلوبات، ومؤشر صافي الربح إلى مجموع الأصول، ومؤشر مجموع المطلوبات إلى مجموع الأصول كمؤشر للتنبؤ بالفشل المالي.

الاتجاه الثاني: استخدام المؤشرات المالية على شكل مجموعات مكونة من مؤشرين أو أكثر للتنبؤ بالفشل، واستخدام التحليل التمييزي الخطي المتعدد.

المؤشرات المالية التمويلية

تتمثل المؤشرات المالية التمويلية في الآتي:⁽³⁾

1. مؤشر الأهمية النسبية للتدفقات النقدية الداخلة التمويلية

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية}}{\text{إجمالي التدفقات النقدية لانشطة الوحدة خلال العام}} =$$

يوضح المؤشر مدى اعتماد المنشأة على التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التمويلية.

2. مؤشر الأهمية النسبية للتدفقات النقدية الخارجة التمويلية

$$\frac{\text{إجمالي التدفقات النقدية الخارجة من الانشطة التمويلية}}{\text{إجمالي التدفقات النقدية لانشطة الوحدة خلال العام}}$$

(1) د. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، (الدمار: الاكاديمية العربية المفتوحة، 2007م)، ص 249

(2) علي شاهين، جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين - دراسة تطبيقية، (نابلس: جامعة النجاح، مجلة جامعة النجاح للابحاث (العلوم الانسانية)، مجلد 25، العدد 4، 2011م)، ص ص 850، 851

(3) د. سليمان محمد مصطفى، د. علي محمود خليل، التقارير المالية في البورصات، (بناها: مركز التعليم المفتوح، 2010-2011)، ص ص 172، 173

=

يوضح المؤشر إجمالي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية إلى إجمالي الاستخدامات النقدية للوحدة ككل لمعرفة الأهمية النسبية للتدفقات النقدية الخارجة التمويلية.

3. مؤشر التمويل/التشغيلي

صافي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية =

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تقيس مدى اعتماد المنشأة في تمويل النشاط الجاري لها عن طريق مصادر التمويل الخارجية.

(1) ان مشروعات الاعمال عادة ما تواجه صعوبات مالية متعددة تؤدي إلى الافلاس والتصفية تتمثل في:

1. عدم كفاءة الإدارة.

2. عدم قدرة الإدارة المالية الفعالة.

3. عدم توفر رأس المال.

4. عدم توفر نظم معلومات متطورة.

5. سوء التخطيط المالي وتحديد الاحتياجات والاستخدامات.

6. غياب الرقابة المالية والتنبؤ المالي السليم.

7. عوامل خارجية عن المنشأة.

شروط كفاءة استخدام المؤشرات المالية

(2) تتوقف كفاءة استخدام المؤشرات المالية على توفر مجموعة من الشروط تتمثل في:

1. ضرورة وجود علاقة وثيقة بين عناصر المؤشر لكي تكون معبرة ولها مدلول منطقي.

2. عدم الاعتماد على مؤشر واحد في التحليل واستخلاص النتائج.

3. ارتباط واضح بين الهدف من التحليل المالي وبين المؤشر المالي المستخدم.

4. التطور المعاصر في مجال استخدام المؤشرات المحاسبية يتمثل في ضرورة انتقاء عدد من

المؤشرات التي تتميز بخاصيتين أساسيتين هما:

أ. القدرة التنبؤية للمؤشر المستخدم.

ب. قدرة المؤشر على الاحتفاظ بالحد الأدنى من المعلومات التي تتوافر في العديد من المؤشرات

الأخرى.

(1) ويسعى المحلل المالي للاخذ في الاعتبار بالاتي:

(1) د. فريد النجار، المشتقات والهندسة المالية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2009م)، ص 352

(2) د. محمد المبروك ابو زيد، التحليل المالي - شركات واسواق مالية، ط2، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع،

2009م)، ص 125

1. مقارنتها بمعايير ومقاييس (النسب المعيارية) المعدة مسبقاً .
 2. الأخذ في الاعتبار نوع النشاط الذي تمارسه الوحدة محل الدراسة وان تتم المقارنة فقط بين مؤشرات المؤسسات أو الوحدات المماثلة في نفس النشاط.
 3. ان تكون القوائم المالية التي يتم استخراج المؤشرات المالية من بين عناصرها معدة وفقاً للقواعد والأعراف المحاسبية من حيث التبويب والتقييم والثبات في إتباع نفس القواعد والإجراءات المحاسبية المستخدمة.
 4. الإدراك بان استخراج المؤشرات المالية ليس الهدف النهائي، وانما دوره في التفسير السليم المنطقي لهذه المؤشرات.
 5. الأخذ بالاعتبار التضخم وانعكاساته على فرض ثبات وحدة القياس.
 6. التركيز على المؤشرات المهمة وذلك على أساس ارتباطها بهدف المحلل المالي.
 7. الاعتماد على المؤشرات المستخرجة عن فترة مالية واحدة قد يكون غير معبر عن الحقيقة المالية.
 8. احتساب المؤشرات يعتمد على قيمة الأصول والخصوم خلال العام.
- يستنتج الباحث من المؤشرات المالية المبنية على عملية التحليل المالي بأنها:
1. تسهم في بناء صورة واضحة عن مدى صحة القوائم والتقارير المالية.
 2. تمكن متخذي القرارات المالية لبناء توقعات مستقبلية وفق آلية محددة.
 3. بيان مدى سلامة المركز المالي.
 4. تقييم السياسات المحاسبية المستخدمة بالمنشأة.
- يرى الباحث بان من شروط كفاءة استخدام المؤشرات المالية الاعتماد على عامل خبرة وكفاءة المحلل المالي لبيان خفايا الارقام المضمنة في القوائم والتقارير المالية لبيان جودة المعلومات المالية المستخلصة ومدى ملائمتها لترشيد عملية اتخاذ القرارات المالية، لتسهم في بيان رؤى تنبؤية مستقبلية واضحة.
- وتلجأ المنشآت إلى التحليل المالي لأغراض التنبؤ المالي بعدد من الظواهر في حياة المنشأة لتشكيل مضمون أنشطتها المتمثلة في:⁽²⁾
1. التنبؤ بالمبيعات
 2. التنبؤ بالأرباح والتخطيط لها.
 3. التنبؤ بالاحتياجات المالية والتخطيط لطريقة الحصول عليها.
 4. التنبؤ بمدى قدرة الإدارة في مواجهة الطوارئ.
 5. التنبؤ باحتمالات الفشل، أو بمدى إمكانية توقف المنشأة عن العمل.

(1) د. محمد المبروك ابو زيد، مرجع سابق، ص ص 126، 127

(2) د. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي - تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سابق، ص 18

اساليب التنبؤ المالي

تعتبر المبيعات هي أساس أي تنبؤ مالي بإعداد الميزانيات التقديرية وفق ما يلي: (1)

1. أسلوب التنبؤ المالي باستخدام النسبة المئوية من المبيعات: يعتبر هذا الأسلوب ابسط أساليب التنبؤ المالي، وفقاً له يتم التعبير عن احتياجات المشروع المالية على أساس النسبة المئوية وربط ذلك بالمستثمر في كل بند من بنود الميزانية العمومية. ولتطبيق هذا النموذج يتم إتباع الخطوات التالية:

أ. فصل بنود الميزانية العمومية، التي يتوقع ان تختلف باختلاف المبيعات (أي ان لها علاقة مباشرة بالمبيعات) وتطبق هذه الخطوة على جميع بنود الأصول بالميزانية العمومية.

ب. إعداد جدول يتضمن هذه البنود، التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمبيعات معبراً عنها في شكل مؤشرات مئوية من المبيعات بتحويل هذه البنود كنسب مئوية من المبيعات.

2. التنبؤ المالي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار: يعتبر هذا الأسلوب بديلاً لأسلوب النسبة المئوية من المبيعات في تقدير الاحتياجات المالية ويسمى بأسلوب الانحدار.

3. الميزانيات التقديرية: تؤثر الخطط التي تعدها الإدارة عن فترة مقبلة على الناحية المالية للشركة من ناحيتين:

أ. تؤثر الخطط على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

ب. تؤثر على ربحية المنشأة.

يستنتج الباحث بان اساليب التنبؤ المالي بالاعتماد على توفير عدد من الشروط معينة والتي بدون احد اطرافها تفقد قيمتها كأداة للتنبؤ بوجود علاقة سببية دافعة للاستثمار في اصول المنشأة المالية.

مقومات عملية التنبؤ باستخدام القوائم المالية

يتوقف نجاح اعداد القوائم المالية التقديرية كأداة للتنبؤ على توفر مجموعة من المقومات تتمثل في: (2)

1. اتسام البيانات الفعلية بالموضوعية والشمول.

2. تكون الافتراضات التي تنبى عليها التوقعات المستقبلية معقولة تراعي ظروف المنشأة الداخلية والبيئة المحيطة فيها.

3. تتسم النماذج والاساليب المتبعة في التنبؤ بالموضوعية والشمول.

4. تزداد دقة التنبؤ كلما قصرت فترة التنبؤ.

(1) د. عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، مرجع سابق، ص ص 163، 168

(2) د. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003م)، ص

5. مراعاة الآثار التي تنعكس على التنبؤات بفعل التقلبات التي تحدث على الظواهر والمتغيرات التي يشملها نموذج التنبؤ.

وهناك مجموعة من الأساليب المستخدمة بشكل عام في التنبؤ تتمثل في: (1)

1. الأساليب غير النظامية: تعتمد على التقدير الذاتي ولا تحتاج إلى قاعده أو تحديد المتغيرات التي تفسر سلوك المتغير موضوع الاهتمام، إنما تعتمد على الخبرة والتقدير الشخصي. تتمثل في:

أ. أساليب التناظر والمقارنه: يتم التنبؤ بمسار أي متغير باستخدام المسار المحتمل لنفس المتغيرات في حالات مشابهة.

ب. الأساليب المعتمده على آراء ذوي الشأن والخبره: تتمثل في:

(1) المسوحات والاستقصاء.

(2) طريقه دلفي.

(3) طريقه السيناريوهات.

(4) ندوات الخبراء.

2. الأساليب النظامية: تعتمد على طرق علميه لتفسير أي ظاهره وتستند إلى معالجه جميع المتغيرات المؤثره من خلال نماذج رياضيه قابله للتقدير، مما يجعلها تتسم بالموضوعيه وتكون نتائج التنبؤات بعيده عن التأثير بالعوامل الذاتيه، تتمثل في:

أ. النماذج السببيه: يعتمد المتغير موضوع البحث على متغيرات تفسيريه توضح سلوكه، وبالاعتماد على نظريه معينه في تفسير الظاهره حيث تتم صياغة العلاقه على شكل نموذج رياضيه قابل للتقدير، تتمثل في:

(1) نماذج الاقتصاد القياسي.

(2) نماذج المدخلات والمخرجات.

(3) نماذج المحاكاة.

(4) نماذج الأمثله والبرمجه الخطيه.

ب. النماذج غير السببيه: تعتمد على القيم التاريخيه للمتغيرات التي تفسر سلوكه. وهناك العديد من النماذج خاصة في التنبؤات طويله المدى، كنموذج إسقاط الاتجاه العام لسلسله زمنييه. وتتمثل النماذج في:

(1) الاحصائيه للسلاسل الزمنييه.

(2) الديناميكيه غير الخطيه.

(3) إسقاطات الاتجاه العام في التنبؤ.

الفشل المالي

مفهوم العسر المالي والفشل المالي مفهومين مرتبطين ببعضيهما الا انه لابد من التفرقة بينهما على اعتبار ان العسر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي إليه بالضرورة، وفقا لمعيار المرونة المالية، حيث ان العسر المالي يُعنى بنقص عوائد الأسهم أو توقفها والتوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها، أما الفشل المالي فيعنى بالتوقف كلياً بالالتزامات والإفلاس وتوقف النشاط.⁽¹⁾

يعتبر العسر المالي الفني عسلاً مؤقتاً يمكن التغلب عليه في معظم الأحيان، بينما العسر المالي الحقيقي أو ما يسمى بالعسر القانوني هو الذي عادة ما يؤدي إلى إفلاس المنشأة وتصفيته.⁽²⁾ ولا يشترط لوقوع العسر المالي حدوث الإفلاس أو التصفية بالمعنى القانوني، فقد تستطيع المنشأة تدبر أمورها وإعادة تنظيم شئونها المالي مما يؤدي إلى الخروج من حالة العسر المالي، وقد لا تستطيع الأمر الذي يؤدي إلى حالة الإفلاس بمعناه القانوني.⁽³⁾ وتتمثل الأنواع الرئيسية للفشل المالي بالآتي:⁽⁴⁾

1. **الفشل الاقتصادي:** إيرادات المنشأة لا تغطي تكاليفها.

2. **الفشل المالي:** قيمة حقوق الملكية الحقيقية تكون سالبة.

عرف الفشل المالي بأنه التدهور السريع في قيمة المنشأة.⁽⁵⁾ وبانه اختلال مالي يواجهه الشركة نتيجة قصور موارده وامكانياته عن الوفاء بالالتزاماته في الآجل القصير، وان هذا الاختلال ناجم اساساً عن عدم توازن موارد الشركة (الداخلية، والخارجية) وبين التزاماته في الآجل القصير التي تستحق السداد.⁽⁶⁾ وهو عدم قدرة المنشأة على تحصيل ديونها طرف الغير إلى جانب توقفها النهائي عن سداد الالتزامات قصيرة وطويلة الآجل.⁽⁷⁾ وبانه يتمثل في انخفاض إيراداتها وعدم كفايتها لتغطية تكاليفها، وانخفاض معدل العائد على رأس المال المستثمر إلى معدل العائد على الاستثمارات المماثلة أو انخفاضه عن تكلفة الأموال المستثمرة في

(1) د. احمد محمد غريب، مدخل محاسبي مقترح لقياس والتنبؤ بتعثر الشركات - دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، (الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة التجارة، المجلد 23، العدد 1، يناير 2001م)، ص 78

(2) د. يحيى إبراهيم علي، قيمة المنشأة والفشل المالي للمنظمات، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1992م)، ص 102

(3) د. نجيب الجندي، التنبؤ بالعجز المالي للمنشأة باستخدام البيانات المحاسبية المنشورة، (القاهرة: جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلة التجارة والتمويل، العدد 1، 1985م)، ص 50

(4) فرد ويستون، يوجين برجام، تعريب د. عبد الرحمن دعالة بيله، التمويل الاداري، ج 2، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1993م)، ص 578

(5) Bill Rees, **Financial Analysis**, (Y.K.: Prentic Hall, 1990), P 402

(6) د. محمد احمد الخضيرى، الديون المتعثر الظاهرة-الاسباب-العلاج، (القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، 1996م)، ص 33

(7) د. احمد حسن علي عامر، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2، ج 2، 2007م)، ص 529

المدى الطويل.⁽¹⁾ وهو عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزامات الديون واقساط في المواعيد المقررة للدائنين.⁽²⁾ وبانه عدم قدرة المنشأة على مواجهة وسداد التزاماتها المستحقة للغير بكامل قيمتها.⁽³⁾

يستنتج الباحث من تعاريف الفشل المالي بأنه:

1. عدم المقدرة على الوفاء بالتزامات تجاه الغير.
2. عدم تحصيل المستحق المالية من الغير.
3. عدم توازن واختلال موارد المنشأة المالية.
4. التدهور السريع في قيمة المنشأة.

يستطيع الباحث تعريف الفشل المالي بانه عدم المقدرة للوفاء بالتزامات تجاه الغير في اجالها المحددة. ان المشروع يعتبر فاشلاً من الناحية الاقتصادية في حالة عدم تحقق العائد المناسب من الأرباح للمستثمرين، ومع ذلك لا يتعرض لحالة الفشل القانوني بالتوقف عن دفع الالتزامات المستحقة عليه في مواعيدها.⁽⁴⁾ ان فشل المنشأة قد لا يؤدي بالضرورة إلى الافلاس، فانه لا يجوز استخدام تعبير الافلاس للإشارة إلى أي منشأة فاشلة، ان إفلاس المنشأة من الناحية القانونية يتطلب صدور حكم قضائي بذلك وبالتالي فان الافلاس لا يكون النتيجة النهائية لفشل المنشأة.⁽⁵⁾

-
- (1) د. احمد حسن علي عامر، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي في الانشطة الفندقية - دراسة تطبيقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة الاقتصاد والتأمين، العدد 2، ج 2، 2007م)، ص 528
 - (2) د. فريد النجار، مرجع سابق، ص 352
 - (3) د. منير شاكر محمد، الفشل المالي للمشروعات - التشخيص، التنبؤ، العلاج، منهج تحليلي، (عمان: دار النهضة العربية، 1989م)، ص 12
 - (4) د. حسن احمد توفيق، التمويل والادارة المالية في المشروعات التجارية، (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرة، 1979م)، ص 481
 - (5) د. سيد الهوراي، قيمة المنشأة والفشل المالي للمنظمات، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1998م)، ص 330، 331

الجهات المرتبطة بالتنبؤ بالفشل المالي

يرتبط التنبؤ بالفشل المالي بعدة جهات يمكن ابرازها كما يلي: (1)

1. الإدارة: بمواجهة العوامل المسببة لذلك سواء بتغيير السياسات أو تبديل القرارات أو اعادة صياغة برامج العمل.
 2. الجهات الحكومية: بالتأكد من مدى سلامة الوضع المالي واستقراره.
 3. المستثمرون: لتقييم الاوضاع والاطمئنان على سلامة استثماراتهم.
 4. المقرضين: لمعرفة الآثار السلبية للتعثر المالي أو التصفية في حالة الفشل.
- يتضح للباحث بان هناك عدة جهات ترتبط بعملية التنبؤ بالفشل المالي تتمثل في :
1. جهات داخلية: تتمثل في الإدارة والمستثمرين الحاليين.
 2. جهات خارجية: تتمثل في الجهات الحكومية والمستثمرين المرتقبون والمقرضون الحاليين والمرتقبون.

مراحل الفشل المالي

تتمثل مراحل الفشل المالي في الاتي: (2)

1. مرحلة ما قبل ظهور الفشل المالي: ترتبط هذه المرحلة بالعديد من الظواهر السلبية تؤدي إلى تراجع قيم الايرادات عن المصروفات
2. مرحلة التدفق النقدي المنخفض: ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المنشأة على استخدام سياساتها العادية في الحصول على النقدية المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماتها المستحقة ومقابلة نموها المطلوب، وفي هذه المرحلة غالباً ما تتجه ادارة المنشأة إلى فرض العديد من الاجراءات المشددة، وذلك قبل استدعائها لمتخصص في مجال الاستشارات المالية.
3. مرحلة الاعسار المالي المؤقت: تعاني المنشأة من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية وحاجاتها الملحة إلى النقدية بالرغم من زيادة الأصول الملموسة لديها عن التزاماتها. ويحدث العسر في هذه المرحلة نتيجة انعكاسات تأخر الاداء الاقتصادي للمنشأة.
4. مرحلة الاعسار المالي الكلي: تعكس هذه المرحلة حالة الفشل المالي الكامل والذي يمكن ربطه بشكل مباشر بعدم كفاية القيمة السوقية لاصول المنشأة لمواجهة التزاماتها الكلية تجاه دائنيها ومساهميها. وتتحقق هذه المرحلة نتيجة انعكاسات تأخر الاداء الاقتصادي واستمرار العسر المالي المؤقت.
5. مرحلة اعلان أو تأكيد التعثر (الافلاس)

(1) د. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي - تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سابق، ص 291

(2) د. احمد حسن علي عامر، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي، مرجع سابق، ص 528

مظاهر الفشل المالي

(1) تتمثل مظاهر الفشل المالي وفق ما يلي:

1. الاختلال في الهيكل المالي للمنشأة.
 2. عدم قدرة بعض المنشآت على مسايرة التطور التقني واتباع الوسائل التقليدية في انجاز مهامها.
 3. ضعف الكفاءة المالية والادارية في إدارة أنشطة المنشأة وعدم ملائمة الهيكل التنظيمي.
 4. ضعف الرقابة على رأس المال العامل.
 5. فشل المنشأة في التعرف على الأنشطة المربحة.
 6. التأخير في إعداد الحسابات الختامية.
 7. التأخير في دفع مستحقات الموردين.
 8. انخفاض المبيعات وتزايد المنافسة من المنتجات المستوردة أو المنتجة محلياً .
- يرتبط تحديد اسباب الفشل المالي بدراسة وتحليل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية لمنشآت الاعمال، وتلعب هذه المتغيرات البيئية دوراً بارزاً في التأثير على قيمة المنشأة وعلى احتمالات النجاح أو الفشل المالي لها، ويمكن تبرير ذلك وفق ما يلي:

1. جميع منشآت الأعمال تمثل نظم مفتوحة ذات علاقات تبادلية مع البيئة في جميع مراحل حياتها.
2. ما تقرره المنشأة من استراتيجيات وخطط وسياسات لا يعدو ان يكون في واقع الامر محاولات من جانبها للتكيف والتوافق مع ظروف وسمات البيئة التي تتواجد في اطارها وتعمل في ظلها.
3. المنشأة ككيان تمثل تجميع لمصالح العديد من الاطراف كمالك وعاملين، فان نجاح المنشأة واستمرارها يتوقف بالدرجة الاولى على قناعة هؤلاء الاطراف بان المنشأة ترعى مصالحهم. وليس من اليسير تحديد اسباب لفشل المنشآت المالية فكل منشأة متغيراتها البيئية سواء الداخلية أو الخارجية التي تؤثر فيها والتي يمكن ابرازها فيما يلي:

(3)

1. عدم تماثل المعلومات.
2. التقلبات الاقتصادية الكلية العنيفة.

(1) د. وحيد محمود رمو، سيف عبد الرازق محمد الوتار، استخدام اساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية - دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، (الموصل: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الراقدين، العدد 100، مجلد 32، 2010م)، ص 12، 13

(2) د. يحي إبراهيم علي، مرجع سابق، ص 88

(3) د. عبد النبي اسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالازمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القاندة، (الجزائر: جامعة دالي إبراهيم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول الازمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، 2009م)، ص 4 - 6

3. التوسع الكبير في الاقراض ونهيار اسعار الأصول.
 4. تزايد الالتزامات مع عدم تناسق آجال استحقاقها.
 5. ضعف النظم المحاسبية والإفصاح والاطر القانونية.
- يستطيع الباحث تبويب أسباب الفشل المالي إلى:

1. اسباب داخلية، تتمثل في:
 - أ. ضعف الإدارة.
 - ب. عدم كفاءة القرارات الادارية.
 - ج. الخسائر المتراكمة.
 - د. طرق تمويل الأصول طويلة وقصيرة الأجل.
 - هـ. فقدان اداريين قياديين.
 - و. عدم الاستغلال للطاقة الإنتاجية المتاحة.
2. اسباب خارجية، تتمثل في:
 - أ. ارتفاع تكلفة مصادر التمويل.
 - ب. المنافسة الشديدة
 - ج. التوقعات المتشائمة للمستثمرين والمحللين الماليين في اسواق المال.

العوامل الاساسية للفشل المالي

(1) تتمثل العوامل الاساسية لفشل المالي في ما يلي:

1. المنافسة الشديدة التي يواجهها المشروع.
2. التوسع غير المريح في الطاقة الإنتاجية للمشروع.
3. الانخفاض المستمر في الطلب على منتجات المشروع.
4. المبالغة في توزيعات الأرباح.
5. عدم كفاية رأس المال العامل.
6. التوسع في منح الائتمان للغير.
7. التوسع في الاستثمار في بند البضاعة.
8. عدم وجود تنظيم مالي.

(1) د. احمد هاشم احمد يوسف، النماذج التحليلية للملاءمة للتنبؤ بالتعثر المالي في البنوك - دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السوداني، (ام درمان: جامعة ام درمان الاسلامية، كلية العلوم الادارية، مجلة العلوم الادارية للبحوث في ادارة الأعمال والادارة العامة والمحاسبة، العدد 2، 2005م)، ص 282

مداخل التنبؤ بالفشل المالي

(1) تتمثل مداخل التنبؤ بالفشل المالي بالاتي:

1. مدخل التوازن المحاسبي.
2. مدخل النسب المحاسبية.
3. مدخل النماذج الكمية.

الجهات المستفيدة بعملية التنبؤ بالفشل المالي

(2) تتمثل الجهات المستفيدة بعملية التنبؤ بالفشل المالي بالاتي:

1. المصارف.
2. المستثمرون.
3. الإدارة.
4. الجهات الحكومية.
5. مراجعوا الحسابات

منذ بداية الستينات من القرن السابق تم اجراء الدراسات لتحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي بتشجيع من المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين وهيئة البورصات في ظل احتدام الجدل حول مدى مسئولية مدقق الحسابات عن حوادث إفلاس الشركات التي اخذت تتزايد ملحقة اضرار كبيرة بالمساهمين. (3)

في عام 1969م ظهرت أولى الدراسات المختصة بالفشل المالي أعدها Beaver تلتها عدة دراسات أخرى في كل من بريطانيا وكندا والولايات المتحدة. وتعتمد جميع النماذج على الأسلوب الرياضي في اشتقاق احتمال الفشل المالي، من خلال معادلة الارتباط التي تعتمد على مجموعة متغيرات تختلف في البعض منها وتتشترك في البعض الآخر بالإضافة إلى ان الأوزان النسبية التي أعطيت لهذه المتغيرات تختلف من نموذج إلى آخر حسب الظروف الاقتصادية لكل مشروع تمت دراسته. (4)

(1) د. علي سليمان النعامي، نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة، (الموصل: جامعة الموصل،

كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 28، العدد 83، 2009م)، ص ص 40، 43

(2) د. وحيد محمود رمو، سيف عبد الرازق محمد الوتار، مرجع سابق، ص ص 15، 16

(3) د. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق، ص 364

(4) د. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص ص 250، 251

أبرز نماذج التنبؤ بالفشل المالي

1. نموذج Beaver

نموذج لقياس التعثر والتنبؤ به ويعتمد النموذج على متغير واحد كوسيلة لقياس التعثر لأي منشأة، وهذه النسب تختلف من صناعة إلى أخرى ولكنها ترتبط بقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها. وتتلخص خطوات بناء النموذج على: (1)

أ. تكوين عينة من المنشآت التي تعرضت للعجز المالي في الماضي (في سنة أو سنوات سابقة) تسمى المجموعة الأولى، ومجموعة من المنشآت التي لم تتعرض للعجز المالي وتسمى المجموعة الثانية، ويشترط لتكوين العينة أن يتم اختيار المنشآت المتشابهة في نوع النشاط وحجم الأموال أو الأصول المستثمرة.

ب. اختيار مؤشر مالي واحد (متغير واحد) يستخدم كمداخلات لبناء النموذج ويفضل أن يكون هذا المؤشر مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بقدرة المنشأة على الاستمرار لكي تفصح عن مدى تعرض المنشأة للتعثر المالي من عدمه، ويتم اختيار مدى ارتباط كل مؤشر بقدرة المنشأة على الاستمرار باستخدام معامل الارتباط ويتم اختيار المؤشر المالي الذي يحقق أعلى درجة ارتباط بالتعثر المالي ويستخدم هذا المؤشر في بناء النموذج.

2. نموذج Altman

يعد أول الأعمال التي حاولت تجاوز الطريقة التقليدية في التحليل في التنبؤ بفشل الشركات معتمدين فيها على أساليب إحصائية بسيطة في تحليل المؤشرات المالية لاختيار مؤشر مالي واحد في التمييز بين الشركات الفاشلة وغير الفاشلة واستخدم (Altman) في بناء هذا النموذج أسلوب إحصائي أكثر تعقيداً باستنتاج علاقة خطية بين مجموعة من المتغيرات التي تعد الأفضل في التمييز بين الشركات الفاشلة وغير الفاشلة. (2) وقد عرف النموذج الذي كونه (Altman) باسم Z- Score model ومعادلة هذا النموذج كما يلي: (3)

$$Z = 1.2 x_1 + 1.4 x_2 + 3.3 x_3 + 0.6 x_4 + 0.999 x_5$$

حيث أن:

Z	مؤشر الفشل المالي
X ₁	صافي رأس المال العامل
	اجمالي الاصول

(1) د. احمد محمد غريب، مرجع سابق، ص 84

(2) د. وحيد محمود رمو، سيف عبد الرازق محمد الوتار، مرجع سابق، ص 20

(3) د. شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 137، 138

<u>الاحتياطات والارباح المحجوزة</u>	X ₂
اجمالي الاصول	
<u>صافي الارباح قبل الفوائد والضرائب</u>	X ₃
اجمالي الاصول	
<u>القيمة السوقية لراس المال (للاسهم)</u>	X ₄
اجمالي الاصول	
<u>المبيعات</u>	X ₅
اجمالي الاصول	

وقد اظهر النموذج بانه:

- أ. اذا زاد رقم المؤشر المحسوب عن 2.99 تعتبر الشركة ناجحة ولا يتوقع لها الفشل.
 ب. اذا قل الرقم المحسوب عن 1.81 يتوقع ان تواجه الشركة الفشل.
 ج. الشركات التي يقع رقم المؤشر المحسوب ضمن المدى (1.81-2.99) يصعب التنبؤ بشكل حاسم بالفشل من عدمه.

وقد كان لدراسة Althman للتنبؤ بالفشل المالي اثر كبير على تطوير ودراسة القوائم المالية كنظام للمعلومات وشارت إلى وجود علاقة بين النسب والمؤشرات المحاسبية في سنوات معينة وواقعة إفلاس المنشأة أو تعرضها للفشل المالي. (1)

3. نموذج Kida

من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالفشل المالي الذي توصل إليه Kida في العام 1980م، من خلال الاعتماد على خمس مؤشرات مالية تشمل كافة جوانب الأداء التشغيلي في الشركات وفق النموذج التالي:

$$Z = 1.042 X_1 + 0.42 X_2 - 0.461 X_3 - 0.463 X_4 + 0.271 X_5$$

حيث ان

X ₁ :	<u>صافي الربح بعد الفائدة</u>
	اجمالي الاصول
X ₂	<u>مجموع حقوق الملكية</u>
	اجمالي الخصوم
X ₃	<u>الاصول السائلة</u>
	الخصوم المتداولة

(1) د. يسري امين سامي، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بمخاطر التعثر المالي لشركات القطاع العام، (بنها: الدراسات والبحوث التجارية، المجلد 14، العدد1، 1994م)، ص 249

<u>المبيعات</u>	X ₄
اجمالي الاصول	
<u>النقدية</u>	X ₅
اجمالي الاصول	

وتعد احتمالات الفشل مرتفعة حسب النموذج عندما تكون قيمة (Z) سالبة وقد اثبت هذا النموذج قدرة تنبؤية بحوادث الفشل قدرها 90% قبل سنة من حدوث واقعة الإفلاس.⁽¹⁾

4. نموذج Sherrod

يؤدي نموذج Sherrod لتحقيق هدفين رئيسيين هما:⁽²⁾

أ. تقييم مخاطر الائتمان.

ب. التنبؤ بالفشل المالي.

وتتمثل صيغة النموذج بالاتي:

$$Z = 17 X_1 + 9 X_2 + 3.5 X_3 + 20 X_4 + 1.2 X_5 + 0.1 X_6$$

حيث ان

X ₁ :	صافي رأس المال العامل
	اجمالي الاصول
X ₂	<u>الاصول السائلة</u>
	اجمالي الاصول
X ₃	<u>اجمالي حقوق المساهمين</u>
	اجمالي الموجودات
X ₄	<u>صافي الربح قبل الضريبة</u>
	اجمالي الاصول
X ₅	<u>اجمالي الاصول</u>
	اجمالي المطلوبات
X ₆	<u>اجمالي حقوق المساهمين</u>
	اجمالي الاصول الثابتة

ويوضح الجدول رقم (1/3/3) فئات نموذج Sherrod:

(1) د. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق، ص 369

(2) د. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 105

جدول رقم (1/3/3)
فئات نموذج Sherrod

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة z الفاصلة
الأولى	قروض ممتازة	$Z \geq 25$
الثانية	قروض قليلة المخاطرة	$25 \geq Z \geq 20$
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	$20 \geq Z \geq 5$
الرابعة	قروض عالية المخاطرة	$-5 \geq Z \geq 5$
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جداً	$Z < -5$

المصدر: د. وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام اساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية - دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، (الموصل: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، العدد 100، مجلد 32، 2010م)، ص ص 12، 13

اعدت دراسة بواسطة البنك المركزي في احدى الدول النامية شملت (378) وحدة اقتصادية لتحديد اسباب التعثر، يوضح الجدول رقم (2/3/3) ذلك:

جدول رقم (2/3/3)

اسباب التعثر بالدول النامية

النسبة	العدد	اسباب التعثر
52%	190	سوء وعدم فاعلية وكفاءة الإدارة
14%	52	التخطيط الخاطئ والقصور في مجال التكنولوجيا
2%	9	مشاكل العمالة
23%	86	ركود السوق
9%	34	عوامل أخرى (مثل العجز في المواد الخام... الخ)
100%	378	المجموع

المصدر: د. ابراهيم احمد الصعدي، استراتيجية التحول إلى نظام التخصيصية (المعوقات - الحلول - اسس التقويم)، (الاسكندرية: المؤتمر العلمي الثالث للمحاسبين المصريين بعنوان (احتياجات سوق العمل للتعليم المحاسبي)، 2001م)، ص

يستنتج الباحث من الجدول السابق ان نسبة سوء وعدم فاعلية وكفاءة الإدارة وفق الدراسة يمكن ارجاعها لعدة عوامل لعل ابرزها قلة الخبرة لدى متخذي القرار وعدم تاهيلهم بصورة مثلى تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة.

ان المؤشرات المحاسبية بصورتها الحالية لا توفر دليلاً موضوعياً متكاملًا لتعثر الشركات، وان التقرير عن التعثر الذي يعد بواسطة الشركة في نهاية الفترة المحاسبية يجب ان يقدم للإدارة ومستخدمي القوائم المالية مما يزيد من نفعية البيانات المحاسبية، اوصت الدراسة بضرورة انشاء معيار محاسبي عن التعثر وقياسه والتنبؤ به، وضرورة الاهتمام بموضوع تعثر الشركات وكيفية قياسه والتنبؤ به حتى تصبح مهنة المحاسبة اداة لخدمة مستخدميها واداة فاعلة لخدمة المجتمع.⁽¹⁾ يتم اتباع الخطوات التالية للتنبؤ بالفشل المالي باستخدام التحليل المالي:⁽²⁾

1. **التصنيف:** ترتيب بنود القوائم المالية في مجموعات أو ابواب متجانسة.
2. **المقارنة:** مقارنة الأرقام الجزئية بعضها البعض أو مقارنة المجموعات الجزئية بالمجموعات الكلية للكشف عن العلاقات التي تربط الأرقام المختلفة.
3. **الاستنتاج:** الوصول إلى افضل الوسائل لعلاج المشكلات المختلفة أو لبيان الراي عن مدى استمرارية الشركة أو فشلها المالي.

يعتمد التحليل المالي بشكل اساسي على الخبرة، وحكم المحلل، ويواجه التحليل النسبي صعوبات متعددة، منها عدم وجود قواعد نهائية للحكم في كثير من الحالات، وتعطي المؤشرات المالية مؤشرات متضاربة فمن الممكن ان يكون تفسير مؤشر مالي واحد متناقضاً مع مؤشرات مالية أخرى. فقد اعتمد التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي على استخدام النماذج الكمية من المؤشرات المالية لمعرفة ارصدة معينة أو نتائج محددة ومقانتها مع مؤشرات معيارية وقيم فاصلة، كمؤشر على الصعوبات المالية التي يمكن ان تواجهها الشركات لعدم توافق قرارات الاستثمار مع قرارات التمويل، يؤدي إلى فجوة بين الإيرادات ونفقات التمويل، بالشكل الذي يزيد من احتمالات الفشل عندما يصعب مواجهة النفقات.⁽³⁾

- (4) ان العمل على اختيار عدد من المعدلات تكون بمثابة مقاييس للتنبؤ بالفشل المالي وفق ما يلي:
 1. رأس المالي إلى إجمالي الأصول.

(1) د. احمد محمد غريب، مرجع سابق، ص ص 120، 122
(2) د. علي حسين الدوغجي، مدى مسئولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات، (بغداد: جامعة بغداد، مجلة دراسات محاسبية مالية، المجلد 2، العدد 6، 2008م)، ص 86
(3) أ. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، (رام الله: بدون دار نشر، 2008م)، ص ص 76، 77
(4) د. يوسف محمود الجريوع، مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع - دراسة تطبيقية، (بدون بلد نشر: مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد 13، العدد 1، يناير 2005م)،

2. الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول.
 3. الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول.
 4. القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية للقروض.
 5. المبيعات إلى إجمالي الأصول.
- ان انخفاض هذه المؤشرات إلى الحدود الدنيا قد تكون مؤشراً على افلاس المنشأة وبالتالي على اي منشأة مراجعة هذه المؤشرات سنوياً للتأكد من نمو نشاطها وازدهارها.

مجالات استخدام مقياس التدفق النقدي

يمكن استخدام مقياس التدفق النقدي في الاتي:⁽¹⁾

1. تقييم مستوى اداء الشركة أو المشروع خلال فترة زمنية محددة.
2. تحديد مستوى اداء المشاكل التي تواجهها الشركة من السيولة.
3. تحديد العائد على الاستثمار الخاص بالمشروع.
4. اختبار الدخل، أو النمو لشركة.

(1) د. صبيحة قاسم، د. احمد نزار جميل، مرجع سابق، ص 69

الفصل الرابع الدراسة التطبيقية

يتناول هذا الفصل وصفاً للطريقة التي تم اتباعها في تنفيذ الدراسة التطبيقية للتحقق من جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية واثراً على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية ووصف المنهج المتبع في الدراسة، حيث يشمل وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة اعداد اداة الدراسة والاجراءات التي اتخذت للتأكد من صدق وثبات عينة الدراسة، والطرق الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واستخراج النتائج. وسيعرض الباحث هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الهيكل العام للنماذج المقترحة

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول الهيكل العام للنماذج المقترحة

مقترح نموذج مخرجات النظام المحاسبي لتحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية يسعى الباحث لبناء نموذجين مقترحين وفق نظام المعلومات المحاسبي لما له من دور رئيسي بإعادة إدخال البيانات الملائمة والمفيدة بغرض اتخاذ القرارات المستقبلية للتنبؤ بمدى كفاية هيكل التمويل، والحد من مخاطر الفشل المالي.

اقترح الباحث نموذجين تحليلين يستندان إلى بيانات القوائم والتقارير المالية وبيانات مكملة لبنك امدرمان الوطني، ويمكن هذين النموذجين من بيانات القوائم والتقارير المالية قياس مدى كفاية هيكل التمويل، والحد من مخاطر الفشل المالي.

أولا التحليل الوصفي لنموذج الدراسة الاول، كفاية هيكل التمويل

التحليل الوصفي لمتغيرات الفرضية الأولى "تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية يؤثر في مدى كفاية هيكل التمويل". لتحليل اثر المتغير المستقل (تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية) على المتغيرات التابعة (كفاية هيكل التمويل)، يضع الباحث التعريفات النظرية والاجرائية لمتغيرات هذه الفرضية.

يوضح الجدول رقم (1/1/4) والشكل رقم (1/1/4) التعريف النظري والاجرائي لمتغيرات الفرضية الأولى:

جدول رقم (1/1/4)

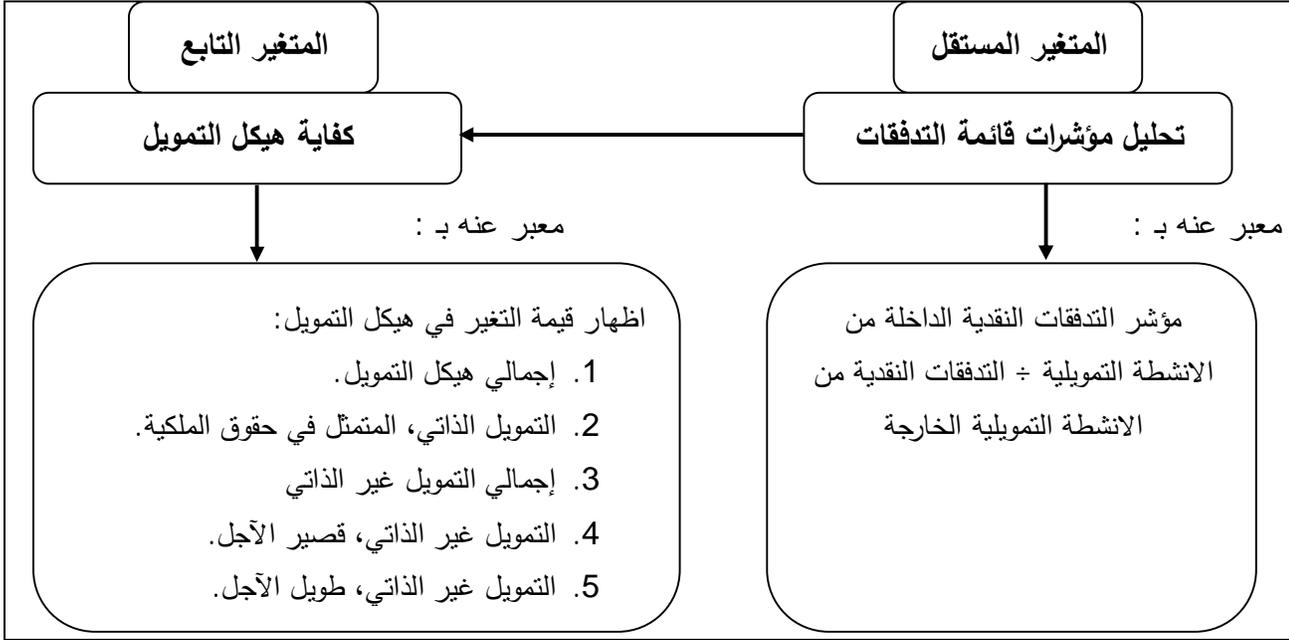
التعريف النظري والاجرائي لمتغيرات الفرضية الأولى

نوع المتغير	المتغيرات	التعريف النظري	التعريف الاجرائي
المستقل	تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية	عبارة عن علاقة تربط بندين أو أكثر	مؤشر التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التمويلية ÷ التدفقات النقدية الخارجة من الانشطة التمويلية
التابع	كفاية التمويل	مقدار الزيادة أو النقصان في هيكل التمويل	<p>اظهار قيمة التغير في هيكل التمويل:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. إجمالي هيكل التمويل. 2. التمويل الذاتي، المتمثل في حقوق الملكية. 3. إجمالي هيكل التمويل غير الذاتي 4. التمويل غير الذاتي، قصير الأجل. 5. التمويل غير الذاتي، طويل الأجل.

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

شكل رقم (1/1/4)

التعريف النظري والاجرائى لمتغيرات الفرضية الأولى



النموذج المقترح الاول (كفاية هيكل التمويل)

افتراضات النموذج المقترح الاول (كفاية هيكل التمويل)

تتمثل افتراضات النموذج المقترح الاول (كفاية هيكل التمويل) بالاتي:

1. المتغيرات الكمية المكونة للنموذج ليست ثابتة ويمكن ان تختلف باختلاف النشاط التي تزاوله المنشأة وبحسب القطاع الذي يتبع له.
2. المدة الزمنية التي يغطيها النموذج تعتبر كافية لتتبع مظاهر ودلالات مدى كفاية هيكل التمويل.
3. يتم استقراء النتائج بفحص وتحليل بيانات النموذج وتتبع اثر الاتجاه العام للنشاط على مدى فترة التطبيق ومن ثم عرض المعلومات في شكل تقرير وصفي.
4. النموذج وسيلة لتمثيل ظاهرة كفاية هيكل التمويل لبنك امدرمان الوطني.
5. نموذج تحليلي للتنبؤ بمدى كفاية هيكل التمويل لبنك امدرمان الوطني.
6. المقاييس الكمية التي يبني على اساسها النموذج تتمثل في مؤشرات مالية تعكس اتجاه النشاط لبنك امدرمان الوطني.
7. يتكون النموذج من مؤشرات مالية مستقاة من قائمة التدفقات النقدية لبنك امدرمان الوطني.
8. ارتباط مدخلات ومتغيرات النموذج بمقدرة بنك امدرمان الوطني على الاستمرار والوفاء بالتزاماته المالية.

أهداف النموذج المقترح الاول (كفاية هيكل التمويل)

يحقق النموذج المقترح الاول (كفاية هيكل التمويل) الأهداف التالية:

1. النتائج المتوصل اليها من تطبيق النموذج تستخدم في إعداد تقرير وصفي لزيادة الفائدة لمتخذي القرار.
2. يوفر للادارة ادوات ووسائل متعددة للكشف عن مدى كفاية هيكل التمويل من خلال بيانات المجموعات المكونة للنموذج.
3. تحديد ما إذا كانت الحقائق المضمنة في القوائم والتقارير المالية بيانات معدة وفق المعايير المحاسبية.
4. القوائم والتقارير المالية لا تشوبها اخطاء محاسبية في اعداد قائمة التدفقات النقدية بصفة الخصوص على اعتبارها من القوائم المالية المستحدثة حديثاً .
5. بناء علاقات ذات دلالة احصائية لبيانات قائمة التدفقات النقدية وربطها بقائمتي المركز المالي والدخل.
6. زيادة دلالة القوائم والتقارير عن مدى كفاية هيكل التمويل لبنك امدرمان الوطني بتوفير المعلومات التي توفرها القوائم والتقارير المالية.
7. رفع كفاءة وفعالية البيانات والمعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية والحكم على القوائم والتقارير المالية لبنك امدرمان الوطني.

خصائص النموذج المقترح الاول (كفاية هيكل التمويل)

تتمثل خصائص النموذج بالاتي:

1. البساطة وسهولة الفهم: من قبل مستخدمي القوائم والتقارير المالية ومتخذي القرار .
2. الشمول: للمتغيرات التي لها تأثير على اداءه ونتائجه وامكانية تطبيقه.
3. المرونة: لاي تغيرات أو تطورات مستقبلية في الظروف الاقتصادية والبيئية التي ستمر بها منشآت الأعمال وتأثيرها على القرارات الاستثمارية والتمويلية.
4. تكلفة التطبيق: بانخفاضها لتكون في حدود مقبولة وان يكون منفعته أكثر من تكلفة تطبيقه.

عينة دراسة النموذج المقترح الاول (كفاية هيكل التمويل)

شملت عينة الدراسة بنك امدرمان الوطني خلال الفترة المالية 2007م-2012م. وقد تم اختيار تلك

العينة بعد استيفائها للشروط التالية:

1. توفر القيمة السوقية والدفترية لاسهمها العادية.
2. توفر عدد الأسهم العادية.
3. إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية.

منهجية الرّاسة التطبيقية للنموذج المقترح الاول (كفاية هيكل التمويل)

الاعتماد على منهج التحليل الكمي باستخدام اسلوب الانحدار الخطي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بالانشطة الاستثمارية والتمويلية، وما يرتبط بهذا الأسلوب من اختبارات لجودة التنبؤ ومعنوية معاملات الانحدار مثل معامل التحديد ومعامل الارتباط واختباري (T,F) بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال دراسة وتحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية وقائمتي المركز المالي والدخل لعينة الدراسة.

مكونات النموذج المقترح الاول (كفاية هيكل التمويل)

يحتوي النموذج على مجموعة رئيسية من المتغيرات والمتمثلة في:

1. بيانات قائمة التدفقات النقدية في أنشطتها التمويلية.
2. بيانات القوائم والتقارير المالية: بالاعتماد على قائمة المركز المالي في إجمالي هيكل التمويل والبنود التفصيلية الاجمالية للتمويل الذاتي (حقوق الملكية)، وغير الذاتي (قصور وطويل الاجل).
3. مؤشرات مالية مستقاة من قائمة التدفقات النقدية.

الهيكل العام للنموذج المقترح الاول

النموذج المقترح الاول - كفاية هيكل التمويل

يحتوي النموذج المقترح الاول (كفاية هيكل التمويل)، على مجموعات رئيسية من المتغيرات كالاتي:

1. بيانات قائمة التدفقات النقدية.

يوضح الجدول رقم (2/1/4) بيانات قائمة التدفقات النقدية - الانشطة التمويلية، كما يلي:

جدول رقم (2/1/4)

بيانات قائمة التدفقات النقدية - الانشطة التمويلية

التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية			السنة
صافي التدفق النقدي	الخارجة	الداخلة	
			2007
			2008
			2009
			2010
			2011
			2012

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

يرى الباحث بان بيانات قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية يمكن استخدامه لبناء مؤشر مالي يسهم في بناء النموذج المقترح الاول (كفاية هيكل التمويل)، لمعرفة مدى تأثير (مؤشر التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية/ التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية) المتغير المستقل، على عناصر هيكل التمويل (المتغير التابع).

2. بيانات القوائم والتقارير المالية: بالاعتماد على قائمة المركز المالي في إجمالي هيكل التمويل والبنود التفصيلية الاجمالية للتمويل الذاتي (حقوق الملكية)، وغير الذاتي (قصير وطويل الاجل).
يوضح الجدول رقم (3/1/4) بيانات القوائم والتقارير المالية للنموذج الاول المقترح كما يلي:

جدول رقم (3/1/4)

بيانات القوائم والتقارير المالية للنموذج المقترح الاول (كفاية هيكل التمويل)

السنة	اجمالي هيكل التمويل	التمويل الذاتي		اجمالي هيكل التمويل غير الذاتي	
		حقوق الملكية	التمويل الذاتي	قصير الأجل	طويل الأجل
2007					
2008					
2009					
2010					
2011					
2012					

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

يرى الباحث بان بيانات القوائم المالية والتقارير المالية والماخوذة من قائمة المركز المالي تتمثل في المتغير التابع لعناصر هيكل التمويل.

3. مؤشرات مالية مستقاة من قائمة التدفقات النقدية.

يوضح الجدول رقم (4/1/4) مؤشرات مالية مستقاة من قائمة التدفقات النقدية كما يلي:

جدول رقم (4/1/4)

مؤشرات مالية مستقاة من قائمة التدفقات النقدية

السنة	مؤشر التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الداخلة ÷ التدفقات النقدية الخارجة من الانشطة التمويلية
2007	
2008	
2009	
2010	
2011	
2012	

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

يرى الباحث بان بيانات مؤشر (التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التمويلية/ التدفقات النقدية الخارجة من الانشطة التمويلية) باعتباره يمثل المتغير المستقل للنموذج.

إجراءات تطبيق النموذج المقترح الاول

تتمثل إجراءات تطبيق النموذج في الآتي:

1. استخدام منهجية إعداد نموذج لكل فرضية على حدة لبنك امدرمان الوطني على حدة.
2. ادخال المؤشرات المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية والقوائم والتقارير المالية الأخرى ببرنامج Eviews.

3. تحليل البيانات احصائياً باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط.

ثانياً التحليل الوصفي لنموذج الدراسة الثاني، الحد من مخاطر الفشل المالي

التحليل الوصفي لمتغيرات الفرضية الثانية "تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية يسهم في الحد من مخاطر الفشل المالي". لتحليل اثر المتغير المستقل (تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية) على المتغيرات التابعة (مخاطر الفشل المالي)، يضع الباحث التعريفات النظرية والاجرائية لمتغيرات هذه الفرضية.

يوضح الجدول رقم (5/1/4) والشكل رقم (2/1/4) التعريف النظري والاجرائي لمتغيرات الفرضية

الثانية:

جدول رقم (5/1/4)

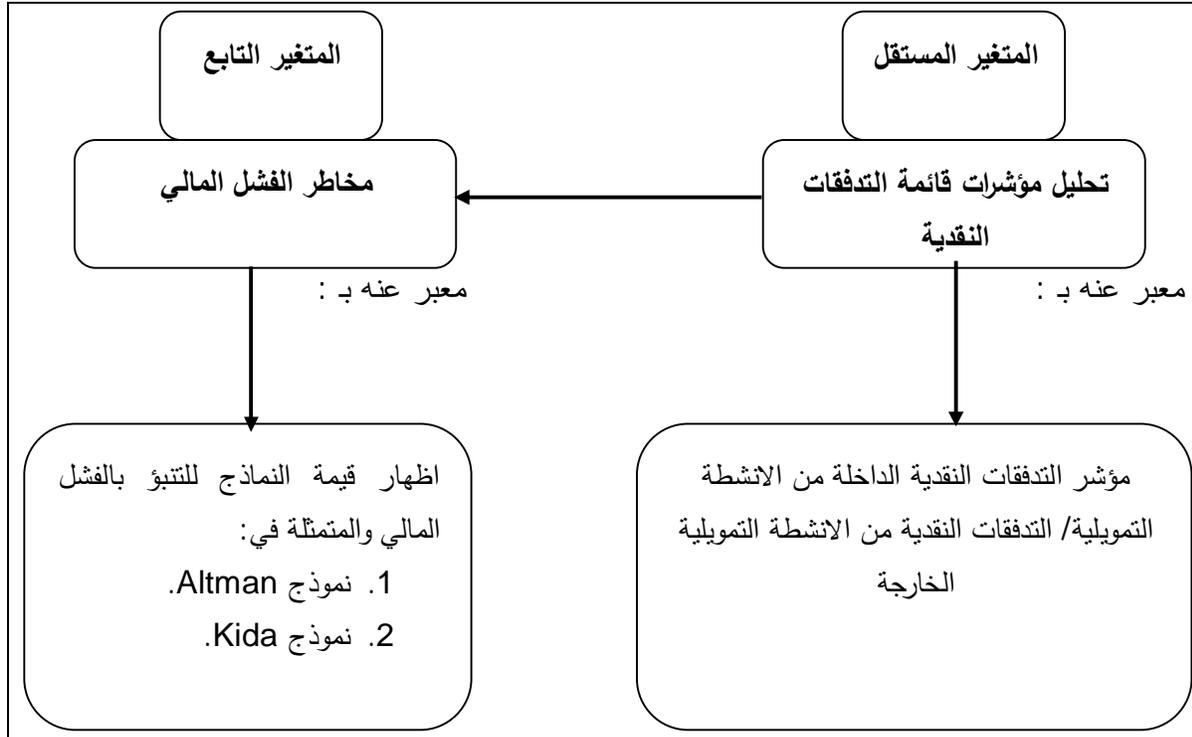
التعريف النظري والاجرائي لمتغيرات الفرضية الثانية

نوع المتغير	المتغيرات	التعريف النظري	التعريف الاجرائي
المستقل	تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية	عبارة عن علاقة تربط بندين أو أكثر	مؤشر التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجة من الانشطة التمويلية
التابع	مخاطر الفشل المالي	اختبار نماذج التنبؤ بالفشل المالي	اظهار قيمة النماذج للتنبؤ بالفشل المالي والمتمثلة في: 1. نموذج التمان. 2. نموذج كيدا.

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

الشكل رقم (2/1/4)

التعريف النظري والاجرائي لمتغيرات الفرضية الثانية



المصدر: إعداد الباحث، 2014م

ثانياً النموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي)

افتراضات النموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي)

تتمثل افتراضات النموذج (الحد من مخاطر الفشل المالي) بالاتي:

1. المتغيرات الكمية المكونة للنموذج ليست ثابتة ويمكن ان تختلف باختلاف النشاط التي تزاوله المنشأة وبحسب القطاع الذي يتبع له.
2. المدة الزمنية التي يغطيها النموذج تعتبر كافية لتتبع مظاهر ودلالات الحد من مخاطر الفشل المالي لبنك امدران الوطني.
3. يتم استقراء النتائج بفحص وتحليل بيانات النموذج وتتبع اثر الاتجاه العام للنشاط على مدى فترة التطبيق ومن ثم عرض المعلومات في شكل تقرير وصفي.
4. النموذج وسيلة لتمثيل ظاهرة الحد من مخاطر الفشل المالي لبنك امدران الوطني.
5. نموذج تحليلي للتنبؤ من مخاطر الفشل المالي لبنك امدران الوطني والحد منها.
6. المقاييس الكمية التي يبني على اساسها النموذج تتمثل في مؤشرات مالية تعكس اتجاه النشاط لبنك امدران الوطني.
7. يتكون النموذج من مؤشرات مالية مستقاة من قائمة التدفقات النقدية لبنك امدران الوطني.
8. ارتباط مدخلات ومتغيرات النموذج بمقدرة بنك امدران الوطني على الاستمرار والوفاء بالتزاماتها المالية.

أهداف النموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي)

يحقق النموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي) الأهداف التالية:

1. النتائج المتوصل اليها من تطبيق النموذج يمكن ان يستخدم في إعداد تقرير وصفي لزيادة الفائدة لمتخذي القرار.
2. يوفر للادارة ادوات ووسائل متعددة للكشف ولحد من مخاطر الفشل المالي من خلال بيانات المجموعات المكونة للنموذج.
3. تحديد ما إذا كانت الحقائق المضمنة في القوائم والتقارير المالية بيانات معدة وفق الأسس للمعايير المحاسبية المتعارف عليها.
4. القوائم والتقارير المالية لا تشوبها اخطاء محاسبية في اعداد قائمة التدفقات النقدية بصفة الخصوص على اعتبارها من القوائم المالية المستحدثة حديثاً .
5. بناء علاقات ذات دلالة احصائية لبيانات قائمة التدفقات النقدية وربطها بقائمتي المركز المالي والدخل.
6. زيادة دلالة القوائم والتقارير للحد من مخاطر الفشل المالي لبنك امدران الوطني بتوفير المعلومات التي توفرها القوائم والتقارير المالية.
7. زيادة كفاءة وفاعلية البيانات المعلومات المحاسبية بالقوائم والتقارير المالية والحكم على القوائم والتقارير المالية لبنك امدران الوطني.

خصائص النموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي)

تتمثل خصائص النموذج بالاتي:

1. البساطة وسهولة الفهم: من قبل مستخدمي القوائم والتقارير المالية و متخذي القرار .
2. الشمول: لجميع المتغيرات التي لها تأثير هام على اداءه ونتائجه وامكانية تطبيقه في بنك امدرمان الوطني.
3. المرونة: لاي تغيرات أو تطورات مستقبلية في الظروف الاقتصادية والبيئية التي ستمر بها منشآت الأعمال وتأثيرها على القرارات الاستثمارية والتمويلية.
4. تكلفة التطبيق: بانخفاضها لتكون في حدود مقبولة وان يكون منفعة أكثر من تكلفة تطبيقه.

عينة دراسة النموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي)

شملت عينة الدراسة بنك امدرمان الوطني خلال الفترة المالية 2007م-2012م. وقد تم اختيار تلك العينة بعد استيفائها للشروط التالية:

1. توفر القيمة السوقية والدفترية لاسهمها العادية.
2. توفر عدد الأسهم العادية.
3. إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق المعايير المحاسبية.

منهجية الدراسة التطبيقية للنموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي)

لما كانت هذه الدراسة تهدف ببيان جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية بالانشطة التمويلية لبنك امدرمان الوطني باستخدام المؤشرات المالية المرتبطة بقائمة التدفقات النقدية، فقد تم الاعتماد على منهج التحليل الكمي باستخدام اسلوب الانحدار الخطي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بالانشطة الاستثمارية والتمويلية، وما يرتبط بهذا الأسلوب من اختبارات لجودة التنبؤ ومعنوية معاملات الانحدار مثل معامل التحديد ومعامل الارتباط واختباري (F,T) بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال دراسة وتحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية وقائمتي المركز المالي والدخل لعينة الدراسة.

مكونات النموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي)

يحتوي النموذج على مجموعات رئيسية من المتغيرات كالاتي:

1. بيانات قائمة التدفقات النقدية في أنشطتها التمويلية.
2. بيانات القوائم والتقارير المالية: بالاعتماد على قائمة المركز المالي في إجمالي الأصول، الأصول السائلة، النقدية، الأصول المتداولة، رأس مال الأسهم العادية، الاحتياطات والارباح المحتجزة، جملة حقوق الملكية، الخصوم المتداولة، الخصوم طويلة الآجل، جملة الخصوم. وقائمة الدخل في صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب، الإيرادات.
3. بيانات تقارير سوق الأوراق المالية: بالاعتماد على النشرات الدورية المصدرة في نهاية السنة المالية لبيان القيمة السوقية للسهم، سعر السهم الاسمي.

4. مؤشرات مالية مستقاة من قائمة التدفقات النقدية.

الهيكل العام للنموذج المقترح الثاني

النموذج المقترح الثاني - الحد من مخاطر الفشل المالي

يحتوي النموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي)، على مجموعات رئيسية من المتغيرات

كالآتي:

1. بيانات قائمة التدفقات النقدية:

يوضح الجدول رقم (6/1/4) بيانات قائمة التدفقات النقدية - الأنشطة التمويلية، كما يلي:

جدول رقم (6/1/4)

بيانات قائمة التدفقات النقدية - الأنشطة التمويلية

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			السنة
صافي التدفق النقدي	الخارجة	الداخلة	
			2007
			2008
			2009
			2010
			2011
			2012

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

يرى الباحث بان بيانات معلومات قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التمويلية يمكن استخدامه لبناء مؤشر مالي يسهم في بناء النموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي) - المتغير المستقل - لمعرفة مدى تأثير (مؤشر التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية/ التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية) على نماذج الفشل المالي.

2. بيانات القوائم والتقارير المالية: بالاعتماد على قائمة المركز المالي في إجمالي الأصول، الأصول

السائلة، النقدية، الأصول المتداولة، الأصول الثابتة، الأرباح المحتجزة، حقوق الملكية. وقائمة الدخل في صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب، المبيعات.

يوضح الجدول رقم (7/1/4) بيانات مستقاة من قائمة المركز المالي (جانب الأصول) للنموذج المقترح

الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي) كما يلي:

جدول رقم (7/1/4)

بيانات مستقاة من قائمة المركز المالي (جانب الأصول)
لنموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي)

السنة	إجمالي الأصول	الأصول السائلة	النقدية	الأصول المتداولة	الأصول الثابتة
2007					
2008					
2009					
2010					
2011					
2012					

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

يرى الباحث بان الجدول رقم (7/1/4) يمكن الاستفادة منه لبناء نماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبقة عالمياً .

يوضح الجدول رقم (8/1/4) بيانات مستقاة من قائمة المركز المالي (جانب الخصوم - التمويل الذاتي) للنموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي) كما يلي:
جدول رقم (8/1/4)

بيانات مستقاة من قائمة المركز المالي (جانب الخصوم - التمويل الذاتي)
لنموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي)

السنة	رأس مال الأسهم العادية	الاحتياطيات والإرباح المحتجزة	جملة حقوق الملكية
2007			
2008			
2009			
2010			
2011			
2012			

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

يرى الباحث بان الجدول رقم (8/1/4) يمكن الاستفادة منه لبناء نماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبقة عالمياً .

يوضح الجدول رقم (9/1/4) بيانات مستقاة من قائمة المركز المالي (جانب الخصوم - التمويل غير الذاتي) للنموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي) كما يلي:

جدول رقم (9/1/4)

بيانات مستقاة من قائمة المركز المالي (جانب الخصوم - التمويل غير الذاتي)

لنموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي)

السنة	خصوم متداولة	الخصوم طويلة الأجل	جملة الخصوم
2007			
2008			
2009			
2010			
2011			
2012			

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

يرى الباحث بان الجدول رقم (9/1/4) يمكن الاستفادة منه لبناء نماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبقة عالمياً .

يوضح الجدول رقم (10/1/4) بيانات مستقاة من قائمة الدخل للنموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي) كما يلي:

جدول رقم (10/1/4)

بيانات مستقاة من قائمة الدخل للنموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي)

الإيرادات	صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب	السنة
		2007
		2008
		2009
		2010
		2011
		2012

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

يرى الباحث بان الجدول رقم (10/1/4) يمكن الاستفادة منه لبناء نماذج التنبؤ بالفشل المالي المطبقة عالمياً .

3. بيانات تقارير سوق الأوراق المالية: بالاعتماد على النشرات الدورية المصدرة في نهاية السنة المالية لبيان القيمة السوقية للسهم.

يوضح الجدول رقم (11/1/4) بيانات تقارير سوق الأوراق المالية كما يلي:

جدول رقم (11/1/4)

بيانات تقارير سوق الأوراق المالية

سعر السهم الاسمي	سعر السهم في السوق	السنة
		2007
		2008
		2009
		2010
		2011
		2012

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

يرى الباحث بان الجدول رقم (11/1/4) يمكن الاستفادة منه لبناء نموذج Altman للتنبؤ بالفشل المالي.

4. مؤشرات مالية مستقاة من قائمة التدفقات النقدية.

يوضح الجدول رقم (12/1/4) مؤشرات مالية مستقاة من قائمة التدفقات النقدية كما يلي:

جدول رقم (12/1/4)

مؤشرات مالية مستقاة من قائمة التدفقات النقدية

السنة	التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الداخلة ÷ التدفقات النقدية الخارجة من الانشطة التمويلية
2007	
2008	
2009	
2010	
2011	
2012	

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

يرى الباحث بان بيانات مؤشر (التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التمويلية/ التدفقات النقدية الخارجة من الانشطة التمويلية) باعتباره يمثل المتغير المستقل للنموذج المقترح الثاني.

إجراءات تطبيق النموذج المقترح الثاني

تتمثل إجراءات تطبيق النموذج المقترح الثاني في الآتي:

1. استخدام منهجية إعداد نموذج لكل فرضية على حدة لبنك امدرمان الوطني على حدة.
2. افرغ المؤشرات المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية والقوائم والتقارير المالية الأخرى ببرنامج Eviews.
3. تحليل البيانات احصائياً باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط.

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

ادخال نموذج مخرجات النظام المحاسبي لتحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية لبيان مدى كفاية هيكل التمويل لبنك امدرمان الوطني

1. بيانات قائمة التدفقات النقدية.

يوضح الجدول رقم (1/2/4) بيانات قائمة التدفقات النقدية:

جدول رقم (1/2/4)

بيانات قائمة التدفقات النقدية

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			السنة
صافي التدفق النقدي	الخارجة	الداخلة	
(600.854.989)	943.064.172	342.209.183	2007
(193.041.918)	1.023.891.051	830.849.133	2008
1.063.074.401	141.739.848	1.204.814.249	2009
273.359.976	50.877.468	324.237.444	2010
137.761.960	971.043.397	1.108.805.357	2011
1.832.036.492	144.659.979	1.976.696.471	2012

المصدر: إعداد الباحث، 2014، من واقع بيانات القوائم والتقارير المالية لبنك امدرمان الوطني للفترة من 2007-2012م

يتضح للباحث من بيانات الجدول رقم (1/2/4) ما يلي:

أ. التدفقات النقدية الداخلة كانت في ارتفاع حتى العام 2009م وهو أعلى تدفق نقدي داخل

للأنشطة التمويلية خلال فترة الدراسة ومن ثم انخفضت في العام 2010م الا انه في العام 2011

واصلت الارتفاع، وهذا يعنى ارتفاع قيمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية.

ب. قيمة التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية كانت في تذبذب خلال فترة الدراسة.

ج. صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية كانت في تذبذب خلال فترة الدراسة.

2. بيانات القوائم والتقارير المالية: بالاعتماد على قائمة المركز المالي في إجمالي التمويل والبنود

التفصيلية الاجمالية للتمويل الذاتي (حقوق الملكية)، وغير الذاتي (قصير وطويل الاجل).

يوضح الجدول رقم (2/2/4) بيانات القوائم والتقارير المالية للنموذج المقترح الاول:

جدول رقم (2/2/4)

بيانات القوائم والتقارير المالية للنموذج المقترح الاول (كفاية هيكل التمويل)

السنة	اجمالي هيكل التمويل	التمويل الذاتي		تمويل غير ذاتي	
		حقوق الملكية	التمويل غير الذاتي	قصير الآجل	طويل الآجل
2007	6,289,746,512	186,931,642	6,102,814,870	3,106,373,764	2,996,441,106
2008	6,253,793,738	669,147,465	5,584,646,273	2,339,025,884	3,245,620,389
2009	7,371,024,649	691,119,898	6,679,904,751	2,522,200,320	4,157,704,431
2010	7,715,682,419	734,175,512	6,981,506,907	2,673,166,540	4,308,340,367
2011	6,570,265,540	256,251,187	6,314,014,353	2,830,626,557	3,483,387,796
2012	9,165,358,935	1,121,816,645	8,043,542,290	3,554,174,013	4,489,368,277

المصدر: إعداد الباحث، 2014، من واقع بيانات القوائم والتقارير المالية لبنك امدرمان الوطني للفترة من 2007-2012م

يتضح للباحث من بيانات الجدول رقم (2/2/4) ما يلي:

- أ. إجمالي هيكل التمويل متذبذب خلال فترة الدراسة.
 - ب. ازدياد التمويل الذاتي من حقوق الملكية حتى العام 2010م، وانخفاضه في العام 2011م ومن ثم ارتفاع قيمة التمويل الذاتي للعام 2012م.
 - ج. تذبذب إجمالي هيكل التمويل غير الذاتي خلال فترة الدراسة.
 - د. انخفاض التمويل غير الذاتي في العام 2008م وارتفاع قيمة التمويل غير الذاتي خلال فترة الدراسة.
 - هـ. التمويل غير الذاتي طويل الآجل في ازدياد حتى العام 2010م ومن ثم تذبذب قيمة التمويل غير الذاتي طويل الآجل خلال فترة الدراسة.
 3. مؤشرات مالية مستقاة من قائمة التدفقات النقدية.
- يوضح الجدول رقم (3/2/4) مؤشرات مالية مستقاة من قائمة التدفقات النقدية كما يلي:

جدول رقم (3/2/4)

مؤشرات مالية مستقاة من قائمة التدفقات النقدية

السنة	مؤشر التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الداخلة ÷ التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الخارجة
2007	0.362869
2008	0.811462
2009	8.50018
2010	6.372908
2011	1.14187
2012	13.66443

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

يتضح للباحث من بيانات الجدول رقم (3/2/4) تذبذب المؤشر خلال فترة الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تشغيل بيانات الدراسة التطبيقية للنموذج المقترح الاول

اعتمد الباحث على البرنامج الإحصائي برنامج Microsoft office Excel لتحليل بيانات القوائم والتقارير المالية، وتحليل البيانات الإحصائية بواسطة الحاسب الآلي وذلك باستخدام برنامج Eviews والاختبار المستخدم لاختبار فرضيات الدراسة التطبيقية بالتحليل الوصفي لمتغيرات الفرضيات واختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد اثر المتغير المستقل على المتغير التابع لفروضيات الدراسة التطبيقية، ومعامل الارتباط لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرات لفروضيات الدراسة، وبرنامج Eviews لبناء نماذج الدراسة التطبيقية، وتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية من اجل وصف وتحليل بيانات الدراسة التطبيقية وفق ما يلي: (1)

1. الانحدار الخطي البسيط (SLR) Simple Linear Regression) لدراسة التوزيع المشترك لعدد من

متغيرات تقاس دون خطأ لايجاد العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للمساعدة في تفسير

التغير الذي يطرأ على المتغير التابع تبعاً للتغير في المتغير المستقل.

2. معامل ارتباط بيرسون.

3. معامل التحديد المعدل (R-Squared) (R^2) فكما كانت القيمة:

أ. مساوية للواحد صحيح فان هذا يدل على وجود ارتباط تام،

(1) د. سمير صافي، البرنامج الإحصائي SPSS، (غزة: مكتبة آفاق للنشر والتوزيع، 2001م)، ص 153

ب. أما إذا كانت القيمة اقل من الواحد صحيح واكبر أو مساوية 0.5 فان هذا يدل على وجود ارتباط قوي وباقي القيمة ترجع لعوامل أخرى،

ج. أما إذا كانت قيمة معامل التحديد اقل من 0.5 واكبر من صفر فان هذا يدل على ارتباط ضعيف وباقي القيمة ترجع لعوامل أخرى،

د. أما إذا كانت قيمة معامل التحديد مساوية لصفر فان هذا يدل على عدم وجود ارتباط.

4. معامل التحديد المعدل (Adjusted R-Squared) فكلما كانت القيمة:

أ. مساوية للواحد صحيح فان هذا يدل على وجود ارتباط تام،

ب. أما إذا كانت القيمة اقل من الواحد صحيح واكبر أو مساوية 0.5 فان هذا يدل على وجود ارتباط قوي وباقي القيمة ترجع لعوامل أخرى،

ج. أما إذا كانت قيمة معامل التحديد اقل من 0.5 واكبر من صفر فان هذا يدل على ارتباط ضعيف وباقي القيمة ترجع لعوامل أخرى،

د. أما إذا كانت قيمة معامل التحديد مساوية لصفر فان هذا يدل على عدم وجود ارتباط.

5. اختبار (T) للحكم على معنوية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، واختبار (F) للحكم على معنوية الانحدار.

6. مستوى المعنوية (Prob). فكلما كانت القيمة:

أ. اقل من أو مساوية (0.050) فان هذا يدل ان هناك علاقة معنوية قوية،

ب. أما إذا كانت القيمة اكبر من (0.050) فان هذا يدل على عدم وجود علاقة معنوية قوية.

اختبار النموذج المقترح الاول (كفاية هيكل التمويل)

أولا العلاقة بين المتغير التابع (اجمالي هيكل التمويل) والمتغير المستقل (مؤشر التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الداخلة ÷ التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الخارجة)

يبين الجدول رقم (4/2/4) العلاقة بين المتغير التابع (اجمالي هيكل التمويل)، والمتغير المستقل (مؤشر التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الداخلة ÷ التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الخارجة) لأفراد العينة لبنك امدرمان الوطني لاختبار الفرضية الأولى التي تنص على (تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية يؤثر في مدى كفاية هيكل التمويل):

جدول رقم (4/2/4)

العلاقة بين المتغير التابع (إجمالي هيكل التمويل) والمتغير المستقل
(مؤشر التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الداخلة ÷ التدفقات النقدية من الأنشطة
التمويلية الخارجة) لأفراد العينة لبنك امدرمان الوطني لاختبار الفرضية الأولى

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	32.07219	1.93E+08	6.19E+09	C
0.0017	7.433408	27208154	2.02E+08	المتغير المستقل
7.23E+09	Mean dependent Var		0.932496	R-Squared
1.12E+09	S.D. dependent Var		0.915620	Adjusted R-Squared
42.30011	Akaike info Criterion		3.25E+08	S.E. of Regression
42.23070	Schwarz Criterion		4.23E+17	Sum Squared Resid
42.02224	Hannan-Quinn Criter.		-124.9003	Log Likelihood
1.935614	Durbin-Watson Stat		55.25555	F-Statistic
			0.001749	Prob(F-Statistic)

المصدر: إعداد الباحث، 2014م، بيانات الدراسة التطبيقية، وفق برنامج Eviews

يتضح للباحث من بيانات الجدول اعلاه ما يلي:

1. يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.932496)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. ان المتغير المستقل مسئول بمعدل (93.25%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (6.75%) عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى. وتبلغ قيمة (Adjusted R-Squared) (0.915620).
2. (C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (6.19E+09).
3. يبلغ معامل الخطأ المعياري للمعالم المقدرة للمعدل الثابت بقيمة (1.93E+08)، وقيمة (t-Statistic) والبالغ (32.07219) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.0000) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.
4. تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (2.02E+08) بمعامل خطأ معياري بلغ (27208154) عندما تكون قيمة (t-Statistic) والبالغ (7.433408) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.0017) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.
5. يبلغ خطأ التقدير (S.E. of Regression) (3.25E+08).
6. يبلغ مربع الخطأ (Sum Squared Resid) (4.23E+17).
7. تبلغ قيمة (F-Statistic) (55.25555) عند معامل خطأ يبلغ (0.001749) للنموذج ككل وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.

ويمكن صياغة النموذج لأفراد العينة وفق ما يلي:

$$Y = 6.19E+09 + 2.02E+08 \times b$$

حيث ان:

Y إجمالي هيكل التمويل

b التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الداخلة / التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الخارجة
ثانياً العلاقة بين المتغير التابع (إجمالي هيكل التمويل الذاتي) والمتغير المستقل (مؤشر التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الداخلة ÷ التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الخارجة)

يبين الجدول رقم (5/2/4) العلاقة بين المتغير التابع (إجمالي هيكل التمويل الذاتي)، والمتغير المستقل (مؤشر التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الداخلة ÷ التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الخارجة) لأفراد العينة لبنك امدرمان الوطني لاختبار الفرضية الأولى التي تنص على (تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية يؤثر في مدى كفاية هيكل التمويل):

جدول رقم (5/2/4)

العلاقة بين المتغير التابع (إجمالي هيكل التمويل الذاتي)

والمتغير المستقل (مؤشر التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الداخلة ÷ التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الخارجة) لأفراد العينة لبنك امدرمان الوطني لاختبار الفرضية الأولى

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0469	2.838960	1.14E+08	3.23E+08	C
0.0256	3.467756	16065941	55712766	المتغير المستقل
6.10E+08	Mean dependent Var		0.750395	R-Squared
3.44E+08	S.D. dependent Var		0.687994	Adjusted R-Squared
41.24648	Akaike info Criterion		1.92E+08	S.E. of Regression
41.17707	Schwarz Criterion		1.48E+17	Sum Squared Resid
40.96861	Hannan-Quinn Criter.		-121.7394	Log Likelihood
3.137437	Durbin-Watson Stat		12.02533	F-Statistic
			0.025636	Prob(F-Statistic)

المصدر: إعداد الباحث، 2014م، بيانات الدراسة التطبيقية، وفق برنامج Eviews

يتضح للباحث من بيانات الجدول اعلاه ما يلي:

1. يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.750395)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. ان

المتغير المستقل مسئول بمعدل (75.04%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (24.96%)

عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى. وتبلغ قيمة (Adjusted R-Squared) (0.687994).

2. (C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (3.23E+08).
3. يبلغ معامل الخطأ المعياري للمعالم المقدرة للمعدل الثابت بقيمة (1.14E+08)، وقيمة (t-Statistic) والبالغ (2.838960) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.0469) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.
4. تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (55712766) بمعامل خطأ معياري بلغ (16065941) عندما تكون قيمة (t-Statistic) والبالغ (3.467756) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.0256) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.
5. يبلغ خطأ التقدير (S.E. of Regression) (1.92E+08).
6. يبلغ مربع الخطأ (Sum Squared Resid) (1.48E+17).
7. تبلغ قيمة (F-Statistic) (12.02533) عند معامل خطأ يبلغ (0.025636) للنموذج ككل وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.
- ويمكن صياغة النموذج لأفراد العينة وفق ما يلي:

$$Y = 3.23E+08 + 55712766 \times b$$

حيث ان:

Y إجمالي هيكل التمويل الذاتي - حقوق الملكية

b التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الداخلة / التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الخارجة

ثالثاً العلاقة بين المتغير التابع (إجمالي هيكل التمويل غير الذاتي) والمتغير المستقل (مؤشر التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الداخلة ÷ التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الخارجة)

يبين الجدول رقم (6/2/4) العلاقة بين المتغير التابع (إجمالي هيكل التمويل غير الذاتي)، والمتغير المستقل (مؤشر التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الداخلة ÷ التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الخارجة) لأفراد العينة لبنك امدرمان الوطني لاختبار الفرضية الأولى التي تنص على (تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية يؤثر في مدى كفاية هيكل التمويل):

جدول رقم (6/2/4)

العلاقة بين المتغير التابع (جمالي هيكل التمويل غير الذاتي)

والمتغير المستقل (مؤشر التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الداخلة ÷ التدفقات

النقدية من الانشطة التمويلية الخارجة) لأفراد العينة لبنك امدرمان الوطني لاختبار الفرضية الأولى

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	27.35878	2.14E+08	5.86E+09	C
0.0084	4.847631	30228487	1.47E+08	المتغير المستقل
6.62E+09	Mean dependent Var		0.854543	R-Squared
8.48E+08	S.D. dependent Var		0.818179	Adjusted R-Squared
42.51065	Akaike info Criterion		3.62E+08	S.E. of Regression
42.44123	Schwarz Criterion		5.23E+17	Sum Squared Resid
42.23278	Hannan-Quinn Criter.		-125.5319	Log Likelihood
1.413770	Durbin-Watson Stat		23.49952	F-Statistic
			0.008354	Prob(F-Statistic)

المصدر: إعداد الباحث، 2014م، بيانات الدراسة التطبيقية، وفق برنامج Eviews

يتضح للباحث من بيانات الجدول اعلاه ما يلي:

1. يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.854543)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. ان المتغير المستقل مسئول بمعدل (85.45%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (14.55%) عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى. وتبلغ قيمة (Adjusted R-Squared) (0.818179).
2. (C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (5.86E+09).
3. يبلغ معامل الخطأ المعياري للمعالم المقدر للمعدل الثابت بقيمة (2.14E+08)، وقيمة (t-Statistic) والبالغ (27.35878) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.0000) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.
4. تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (1.47E+08) بمعامل خطأ معياري بلغ (30228487) عندما تكون قيمة (t-Statistic) والبالغ (4.847631) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.0084) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.
5. يبلغ خطأ التقدير (S.E. of Regression) (3.62E+08).
6. يبلغ مربع الخطأ (Sum Squared Resid) (5.23E+17).
7. تبلغ قيمة (F-Statistic) (23.49952) عند معامل خطأ يبلغ (0.008354) للنموذج ككل وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.

ويمكن صياغة النموذج لأفراد العينة وفق ما يلي:

$$Y = 1.47E+08 + 1.47E+08 \times b$$

حيث ان:

Y إجمالي هيكل التمويل غير الذاتي

b التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الداخلة / التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الخارجة

رابعاً العلاقة بين المتغير التابع (إجمالي هيكل التمويل غير الذاتي - قصير الأجل) والمتغير المستقل (مؤشر التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الداخلة ÷ التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الخارجة)

يبين الجدول رقم (7/2/4) العلاقة بين المتغير التابع (إجمالي هيكل التمويل غير الذاتي - قصير أجل)، والمتغير المستقل (مؤشر التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الداخلة ÷ التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الخارجة) لأفراد العينة لبنك امدرمان الوطني لاختبار الفرضية الأولى التي تنص على (تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية يؤثر في مدى كفاية هيكل التمويل):

جدول رقم (7/2/4)

العلاقة بين المتغير التابع (إجمالي هيكل التمويل غير الذاتي - قصير الأجل)

والمتغير المستقل (مؤشر التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الداخلة ÷ التدفقات

النقدية من الأنشطة التمويلية الخارجة) لأفراد العينة لبنك امدرمان الوطني لاختبار الفرضية الأولى

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0005	10.38776	2.53E+08	2.63E+09	C
0.3235	1.125179	35718319	40189513	المتغير المستقل
2.84E+09	Mean dependent Var		0.240414	R-Squared
4.38E+08	S.D. dependent Var		0.050518	Adjusted R-Squared
42.84440	Akaike info Criterion		4.27E+08	S.E. of Regression
42.77499	Schwarz Criterion		7.30E+17	Sum Squared Resid
42.56654	Hannan-Quinn Criter.		-126.5332	Log Likelihood
1.195145	Durbin-Watson Stat		1.266028	F-Statistic
			0.323459	Prob(F-Statistic)

المصدر: إعداد الباحث، 2014م، بيانات الدراسة التطبيقية، وفق برنامج Eviews

يتضح للباحث من بيانات الجدول اعلاه ما يلي:

1. يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.240414)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. ان المتغير المستقل مسئول بمعدل (24.04%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (75.96%) عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى. وتبلغ قيمة (Adjusted R-Squared) (0.050518).
2. (C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (2.63E+09).
3. يبلغ معامل الخطأ المعياري للمعالم المقدرة للمعدل الثابت بقيمة (2.53E+08)، وقيمة (t-Statistic) والبالغ (10.38776) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.0005) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.
4. تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (40189513) بمعامل خطأ معياري بلغ (35718319) عندما تكون قيمة (t-Statistic) والبالغ (1.125179) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.3235) وهي اكبر من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية.
5. يبلغ خطأ التقدير (S.E. of Regression) (4.27E+08).
6. يبلغ مربع الخطأ (Sum Squared Resid) (7.30E+17).
7. تبلغ قيمة (F-Statistic) (1.266028) عند معامل خطأ يبلغ (0.323459) للنموذج ككل وهي اكبر من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية. ولا يمكن صياغة النموذج لأفراد العينة.

خامساً العلاقة بين المتغير التابع (اجمالي هيكل التمويل غير الذاتي - طويل الأجل) والمتغير المستقل (مؤشر التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الداخلة ÷ التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الخارجة)

يبين الجدول رقم (8/2/4) العلاقة بين المتغير التابع (اجمالي هيكل التمويل غير الذاتي - طويل الأجل)، والمتغير المستقل (مؤشر التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الداخلة ÷ التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الخارجة) لأفراد العينة لبنك امدرمان الوطني لاختبار الفرضية الأولى التي تنص على (تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية يؤثر في مدى كفاية هيكل التمويل):

جدول رقم (8/2/4)

العلاقة بين المتغير التابع (جمالي هيكل التمويل غير الذاتي - طويل الآجل) والمتغير المستقل (مؤشر التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الداخلة ÷ التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الخارجة) لأفراد العينة لبنك امدرمان الوطني لاختبار الفرضية الأولى

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	20.07957	1.61E+08	3.23E+09	C
0.0094	4.683094	22708709	1.06E+08	المتغير المستقل
3.78E+09	Mean dependent Var		0.845747	R-Squared
6.18E+08	S.D. dependent Var		0.807183	Adjusted R-Squared
41.93857	Akaike info Criterion		2.72E+08	S.E. of Regression
41.86916	Schwarz Criterion		2.95E+17	Sum Squared Resid
41.66071	Hannan-Quinn Criter.		-123.8157	Log Likelihood
1.253582	Durbin-Watson Stat		21.93137	F-Statistic
			0.009426	Prob(F-Statistic)

المصدر: إعداد الباحث، 2014م، بيانات الدراسة التطبيقية، وفق برنامج Eviews

يتضح للباحث من بيانات الجدول اعلاه ما يلي:

1. يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.845747)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. ان المتغير المستقل مسئول بمعدل (84.57%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (15.43%) عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى. وتبلغ قيمة (Adjusted R-Squared) (0.807183).
2. المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (3.23E+09).
3. يبلغ معامل الخطأ المعياري للمعالم المقدر للمعدل الثابت بقيمة (1.61E+08)، وقيمة (t-Statistic) والبالغ (20.07957) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.0000) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.
4. تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (1.06E+08) بمعامل خطأ معياري بلغ (22708709) عندما تكون قيمة (t-Statistic) والبالغ (4.683094) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.0094) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.
5. يبلغ خطأ التقدير (S.E. of Regression) (2.72E+08).
6. يبلغ مربع الخطأ (Sum Squared Resid) (2.95E+17).
7. تبلغ قيمة (F-Statistic) (21.93137) عند معامل خطأ يبلغ (0.009426) للنموذج ككل وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.

ويمكن صياغة النموذج لأفراد العينة وفق ما يلي:

$$Y = 3.23E+09 + 1.06E+08 \times b$$

حيث ان:

Y اجمالي هيكل التمويل غير الذاتي - طويل الأجل

b التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الداخلة / التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الخارجة

يستنتج الباحث بانه يمكن التنبؤ بمدى كفاية هيكل التمويل بالاعتماد على تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية مما يعني بان فرضية الدراسة التي تنص على " تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية يؤثر في مدى كفاية هيكل التمويل" قد تحققت بنسبة 80%.

ادخال نموذج مخرجات النظام المحاسبي لتحليل

قائمة التدفقات النقدية في الحد من مخاطر الفشل المالي بنك امدرمان الوطني

يحتوي النموذج على مجموعات رئيسية من المتغيرات كالآتي:

1. بيانات قائمة التدفقات النقدية:

يوضح الجدول رقم (9/2/4) بيانات قائمة التدفقات النقدية

جدول رقم (9/2/4)

بيانات قائمة التدفقات النقدية

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			السنة
صافي التدفق النقدي	الخارجة	الداخلة	
(600.854.989)	943.064.172	342.209.183	2007
(193.041.918)	1.023.891.051	830.849.133	2008
1.063.074.401	141.739.848	1.204.814.249	2009
273.359.976	50.877.468	324.237.444	2010
137.761.960	971.043.397	1.108.805.357	2011
1.832.036.492	144.659.979	1.976.696.471	2012

المصدر: إعداد الباحث، 2014، من واقع بيانات القوائم والتقارير المالية لبنك امدرمان الوطني للفترة من 2007-2012م

يتضح للباحث من بيانات الجدول رقم (9/2/4) ما يلي:

أ. التدفقات النقدية الداخلة كانت في ارتفاع حتى العام 2009م وهو أعلى تدفق نقدي داخل

للأنشطة التمويلية خلال فترة الدراسة ومن ثم انخفضت في العام 2010م الا انه في العام 2011

واصلت الارتفاع، وهذا يعني ارتفاع قيمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية.

ب. قيمة التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية كانت في تذبذب خلال فترة الدراسة.

ج. صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية كانت في تذبذب خلال فترة الدراسة.
2. بيانات القوائم والتقارير المالية: بالاعتماد على قائمة المركز المالي في صافي رأس المال العامل، إجمالي الأصول، الأرباح المحتجزة، حقوق الملكية.. وقائمة الدخل في صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب، المبيعات.

يوضح الجدول رقم (10/2/4) بيانات مستقاة من قائمة المركز المالي (جانب الأصول) للنموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي) كما يلي:

جدول رقم (10/2/4)

بيانات مستقاة من قائمة المركز المالي (جانب الأصول)
لنموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي)

السنة	إجمالي الأصول	الأصول السائلة	النقدية	الأصول المتداولة	الأصول الثابتة
2007	6,289,746,512	5,626,584,213	586,483,576	6,179,383,054	110.363.458
2008	6,253,793,738	5,073,906,623	820,396,391	6,144,087,836	109.705.902
2009	7,371,024,649	6,198,781,476	1,110,877,863	7,264,095,730	106.928.919
2010	7,715,682,419	6,510,716,141	770,113,696	7,611,778,244	103.904.175
2011	6,570,265,540	6,260,391,850	969,921,550	6,365,846,666	204.418.874
2012	9,165,358,935	8,547,509,081	2,369,684,014	8,797,623,876	367.735.059

المصدر: إعداد الباحث، 2014، من واقع بيانات القوائم والتقارير المالية لبنك امدرمان الوطني للفترة من 2007-2012م

يتضح للباحث من بيانات الجدول رقم (10/2/4) ما يلي:

- تذبذب إجمالي الأصول خلال فترة الدراسة.
 - تذبذب الأصول السائلة خلال فترة الدراسة.
 - ارتفاع النقدية حتى العام 2009م وانخفاضه في العام 2010م ومن ثم معاودة ارتفاع قيمة النقدية.
 - تذبذب الأصول المتداولة خلال فترة الدراسة.
 - انخفاض الأصول الثابتة حتى العام 2010م ومن ثم معاودة ارتفاع قيمة الأصول الثابتة.
- يوضح الجدول رقم (11/2/4) بيانات مستقاة من قائمة المركز المالي (جانب الخصوم - التمويل الذاتي) للنموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي) كما يلي:

جدول رقم (11/2/4)

بيانات مستقاة من قائمة المركز المالي (جانب الخصوم - التمويل الذاتي)
للمنموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي)

السنة	رأس مال الأسهم العادية	الاحتياطيات والارباح المحتجزة	جملة حقوق الملكية
2007	71,463,050	115,468,592	186.931.642
2008	523,319,500	145,827,965	669.147.465
2009	523,319,500	167,800,398	691.119.898
2010	523,319,500	210,856,012	734.175.512
2011	523,319,500	267,068,313.00-	256.251.187
2012	800,000,000	321,816,645	1.121.816.645

المصدر: إعداد الباحث، 2014، من واقع بيانات القوائم والتقارير المالية لبنك امدرمان الوطني للفترة من 2007-2012م

يتضح للباحث من بيانات الجدول رقم (11/2/4) ما يلي:

- أ. رأس مال الأسهم العادية ظل ثابتاً اغلب سنوات الدراسة على الرغم من ارتفاعه.
ب. ارتفاع قيمة الاحتياطيات والارباح حتى العام 2010م ومن ثم انخفاضه بصورة مفاجئة في العام 2011م ومعاودة الارتفاع مرة أخرى.
ج. ارتفاع قيمة جملة حقوق الملكية حتى العام 2010م ومن ثم انخفاضه في العام 2011م ومعاودة الارتفاع مرة أخرى.

يوضح الجدول رقم (12/2/4) بيانات مستقاة من قائمة المركز المالي (جانب الخصوم - التمويل غير الذاتي) للمنموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي) كما يلي:

جدول رقم (12/2/4)

بيانات مستقاة من قائمة المركز المالي (جانب الخصوم - التمويل غير الذاتي)
للمنموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي)

السنة	خصوم متداولة	الخصوم طويلة الأجل	جملة الخصوم
2007	3,106,373,764	2,996,441,106	6,102,814,870
2008	339,025,884	3,245,620,389	5,584,646,273
2009	2,522,200,320	4,157,704,431	6,679,904,751
2010	2,673,166,540	4,308,340,367	6,981,506,907
2011	2,830,626,557	3,483,387,796	6,314,014,353
2012	3,554,174,013	4,489,368,277	8,043,542,290

المصدر: إعداد الباحث، 2014، من واقع بيانات القوائم والتقارير المالية لبنك امدرمان الوطني للفترة من 2007-2012م

يتضح للباحث من بيانات الجدول رقم (12/2/4) ما يلي:

- أ. ارتفاع الخصوم المتداولة على الرغم من انخفاضها في العام 2008م.
- ب. ارتفاع الخصوم طويلة الأجل حتى العام 2010م وانخفاضها في العام 2011م ومن ثم ارتفاع قيمتها في العام 2012م.
- ج. تذبذب جملة الخصوم خلال فترة الدراسة.
- يوضح الجدول رقم (13/2/4) بيانات مستقاة من قائمة الدخل للنموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي) كما يلي:

جدول رقم (13/2/4)

بيانات مستقاة من قائمة الدخل للنموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي)

الإيرادات	صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب	السنة
166,221,532	66,093,891	2007
157,987,755	66,180,252	2008
192,420,639	80,398,536	2009
237,919,849	105,588,987	2010
301,363,277	132,696,843	2011
356,340,225	127,316,336	2012

المصدر: إعداد الباحث، 2014، من واقع بيانات القوائم والتقارير المالية لبنك امدرمان الوطني للفترة من 2007-2012م

يتضح للباحث من بيانات الجدول رقم (13/2/4) ما يلي:

- أ. ارتفاع صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب حتى العام 2011م وانخفاضها في العام 2012م.
- ب. ارتفاع الإيرادات على الرغم من انخفاضها في العام 2008م.
3. بيانات تقارير سوق الأوراق المالية: بالاعتماد على النشرات الدورية المصدرة في نهاية السنة المالية لبيان القيمة السوقية للسهم.
- يوضح الجدول رقم (14/2/4) بيانات تقارير سوق الأوراق المالية كما يلي:

جدول رقم (14/2/4)
بيانات تقارير سوق الأوراق المالية

السنة	سعر السهم في السوق	سعر السهم الاسمي
2007	1.85	1
2008	1.85	1
2009	1.85	1
2010	1.85	1
2011	1.85	1
2012	1.85	1

المصدر: إعداد الباحث، من واقع تقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة من 2007-2012م، 2014م
يتضح للباحث من بيانات الجدول رقم (14/2/4) سعر السهم في السوق ثابت.
4. مؤشرات مالية مستقاة من قائمة التدفقات النقدية.
يوضح الجدول رقم (15/2/4) مؤشرات مالية مستقاة من قائمة التدفقات النقدية

جدول رقم (15/2/4)

مؤشرات مالية مستقاة من قائمة التدفقات النقدية

السنة	التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الداخلة ÷ التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الخارجة
2007	0.362869
2008	0.811462
2009	8.50018
2010	6.372908
2011	1.14187
2012	13.66443

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

يتضح للباحث من بيانات الجدول رقم (15/2/4) تذبذب المؤشر خلال فترة الدراسة.
أ. اختبار نموذج التمان:

تم اختبار نموذج Altman وفق المعادلة التالية:⁽¹⁾

$$Z = 1.2 x_1 + 1.4 x_2 + 3.3 x_3 + 0.6 x_4 + 0.999 x_5$$

(1) د. شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص ص 137، 138

يوضح الجدول رقم (16/2/4) قيمة نموذج Altman لنموذج الدراسة الثاني كما يلي:

جدول رقم (16/2/4)

قيمة نموذج Altman لنموذج الدراسة الثاني

السنة	قيمة نموذج Altman
2007	0.63
2008	0.82
2009	1.00
2010	1.06
2011	0.74
2012	1.19

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

يتضح للباحث من الجدول أعلاه ان قيمة نموذج Altman كانت في الحدود الدنيا والتي تؤدي إلى فشل المنشأة المالية الا ان بنك امدرمان الوطني ما زال مستمراً بما يؤكد عدم دقة النموذج لتطبيقه في منشآت الأعمال السودانية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يرى الباحث بان سعر السهم في سوق الأوراق المالية ظل ثابتاً لأغلب منشآت الأعمال مما يعني عدم وجود سوق حر يرتفع صعوداً وينزل هبوطاً من فترة إلى أخرى بما يسهم لعدم دقة تطبيق نموذج Altman.

ب. اختبار نموذج Kida:

تم اختبار نموذج Kida وفق المعادلة التالية: (1)

$$Z = 1.042 X_1 + 0.42 X_2 - 0.461 X_3 - 0.463 X_4 + 0.271 X_5$$

يوضح الجدول رقم (17/2/4) قيمة نموذج Kida لنموذج الدراسة الثاني كما يلي:

جدول رقم (17/2/4)

قيمة نموذج Kida لنموذج الدراسة الثاني

السنة	قيمة نموذج Kida
2007	0.8921
2008	1.097591
2009	1.236569
2010	1.21783
2011	1.117206
2012	1.268239

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

(1) د. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سابق، ص 369

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تشغيل بيانات الدراسة التطبيقية للنموذج المقترح الثاني

اعتمد الباحث على البرنامج الإحصائي برنامج Microsoft office Excel لتحليل بيانات القوائم والتقارير المالية، وتحليل البيانات الإحصائية بواسطة الحاسب الآلي وذلك باستخدام برنامج Eviews والاختبار المستخدم لاختبار فرضيات الدراسة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الفرضيات واختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد اثر المتغير المستقل على المتغير التابع لفروضيات الدراسة، ومعامل الارتباط لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرات لفروضيات الدراسة، وبرنامج Eviews لبناء نماذج الدراسة التطبيقية، وتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية من اجل وصف وتحليل بيانات الدراسة التطبيقية وفق ما يلي: (1)

1. الانحدار الخطي البسيط (SLR) Simple Linear Regression) لدراسة التوزيع المشترك لعدد من

متغيرات تقاس دون خطأ لايجاد العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للمساعدة في تفسير التغير الذي يطرأ على المتغير التابع تبعاً للتغير في المتغير المستقل.

2. معامل ارتباط بيرسون.

3. معامل التحديد المعدل (R-Squared) (R^2) فكلما كانت القيمة:

أ. مساوية للواحد صحيح فان هذا يدل على وجود ارتباط تام،

ب. أما اذا كانت القيمة اقل من الواحد صحيح واكبر أو مساوية 0.5 فان هذا يدل على وجود ارتباط قوي وباقي القيمة ترجع لعوامل أخرى،

ج. أما اذا كانت قيمة معامل التحديد اقل من 0.5 واكبر من صفر فان هذا يدل على ارتباط ضعيف وباقي القيمة ترجع لعوامل أخرى،

د. أما اذا كانت قيمة معامل التحديد مساوية لصفر فان هذا يدل على عدم وجود ارتباط.

4. معامل التحديد المعدل (Adjusted R-Squared) فكلما كانت القيمة:

أ. مساوية للواحد صحيح فان هذا يدل على وجود ارتباط تام،

ب. أما اذا كانت القيمة اقل من الواحد صحيح واكبر أو مساوية 0.5 فان هذا يدل على وجود ارتباط قوي وباقي القيمة ترجع لعوامل أخرى،

ج. أما اذا كانت قيمة معامل التحديد اقل من 0.5 واكبر من صفر فان هذا يدل على ارتباط ضعيف وباقي القيمة ترجع لعوامل أخرى،

د. أما اذا كانت قيمة معامل التحديد مساوية لصفر فان هذا يدل على عدم وجود ارتباط.

5. اختبار (T) للحكم على معنوية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، واختبار (F) للحكم على معنوية الانحدار.

6. مستوى المعنوية (Prob.) فكلما كانت القيمة:

(1) د. سمير صافي، مرجع سابق، ص 153

أ. اقل من أو مساوية (0.050) فان هذا يدل ان هناك علاقة معنوية قوية،
ب. أما اذا كانت القيمة اكبر من (0.050) فان هذا يدل على عدم وجود علاقة معنوية قوية.

اختبار النموذج المقترح الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي)
العلاقة بين المتغير التابع (نموذج Kida) والمتغير المستقل (مؤشر التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الداخلة ÷ التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الخارجة)
يبين الجدول رقم (18/2/4) العلاقة بين المتغير التابع نموذج (Kida)، والمتغير المستقل (مؤشر التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الداخلة ÷ التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الخارجة) لأفراد العينة لبنك امدرمان الوطني لاختبار الفرضية الثانية التي تنص على (تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية يسهم في الحد من مخاطر الفشل المالي):

جدول رقم (18/2/4)

العلاقة بين المتغير التابع نموذج (Kida)

والمتميز المستقل (مؤشر التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الداخلة ÷ التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الخارجة) لأفراد العينة لبنك امدرمان الوطني لاختبار الفرضية الثانية

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	18.92342	0.044503	1.031375	C
0.0439	2.704086	0.007686	0.020785	المتغير المستقل
1.138256	Mean dependent Var	0.746396	R-Squared	
0.138262	S.D. dependent Var	0.727995	Adjusted R-Squared	
-1.674558	Akaike info Criterion	0.091922	S.E. of Regression	
-1.743971	Schwarz Criterion	0.033798	Sum Squared Resid	
-1.952425	Hannan-Quinn Criter.	7.023673	Log Likelihood	
1.525625	Durbin-Watson Stat	7.312079	F-Statistic	
		0.043866	Prob(F-Statistic)	

المصدر: إعداد الباحث، 2014م، بيانات الدراسة التطبيقية، وفق برنامج Eviews

يتضح للباحث من بيانات الجدول اعلاه ما يلي:

1. يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.746396)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. ان المتغير المستقل مسئول بمعدل (74.64%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (25.36%) عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى. وتبلغ قيمة (Adjusted R-Squared) (0.727995).
2. (C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (1.031375+09).

3. يبلغ معامل الخطأ المعياري للمعالم المقدرة للمعدل الثابت بقيمة (0.044503)، وقيمة t-Statistic) والبالغ (18.92342) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.0000) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.
4. تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (0.020785) بمعامل خطأ معياري بلغ (0.007686) عندما تكون قيمة (t-Statistic) والبالغ (2.704086) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.0439) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.
5. يبلغ خطأ التقدير (S.E. of Regression) (0.091922).
6. يبلغ مربع الخطأ (Sum Squared Resid) (0.033798).
7. تبلغ قيمة (F-Statistic) (7.312079) عند معامل خطأ يبلغ (0.043866) للنموذج ككل وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.
- ويمكن صياغة النموذج لأفراد العينة وفق ما يلي:

$$Y = 1.031375 + 0.020785 \times b$$

حيث ان:

Y نموذج Kida

b التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الداخلة / التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية الخارجة
 مما تقدم يستنتج الباحث بان فرضية الدراسة التي تنص على "تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية يسهم في الحد من مخاطر الفشل المالي" قد تحققت.

الفصل الخامس

الدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل وصفاً للطريقة التي تم اتباعها في تنفيذ الدراسة الميدانية للتحقق من جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية واثراً على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية ووصف المنهج المتبع في الدراسة، حيث يشمل وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة اعداد اداة الدراسة والاجراءات التي اتخذت للتأكد من صدق وثبات عينة الدراسة، والطرق الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واستخراج النتائج. وسيعرض الباحث هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن نشأة عينة الدراسة

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن نشأة عينة الدراسة

1. بنك فيصل الاسلامي

شركة مساهمة عامة ذات مسئولية محدودة. تأسست في 1977/4/4م وتم افتتاحه رسمياً في مايو 1978م. يهدف بنك فيصل الاسلامي إلى المساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، تنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية. يبلغ رأسمال المصرح به 500 مليون جنيه، أما رأس المال المدفوع حتى 2012/12/31م بلغ 200 مليون جنيه.⁽¹⁾

2. بنك التضامن الاسلامي

شركة مساهمة عامة ذات مسئولية محدودة. تأسست في 1981/11/28م وتم افتتاحه رسمياً في مارس 1983م. يهدف بنك التضامن الاسلامي إلى المساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، تنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية. يبلغ رأسمال المصرح به 400 مليون جنيه، أما رأس المال المدفوع حتى 2012/12/31م بلغ 425,632,101 جنيه.⁽²⁾

3. بنك امدرمان الوطني

شركة مساهمة عامة ذات مسئولية محدودة وهو من المؤسسات الوطنية الرائدة وركيزة هامة وداعمة من دعائم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة والاستثمار والتجارة الخارجية وذلك عبر شبكة من المراسلين منتشرة في معظم انحاء العالم. بدأت المرحلة التأسيسية في يناير 1993م وزاول نشاطه المصرفي في اغسطس 1993م وذلك بتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية وفقاً لاحكام الشريعة الاسلامية. يهدف بنك امدرمان الوطني إلى تجميع وقبول المدخرات بالداخل والخارج، تمويل احتياجات القطاع المصرفي، تعميق وتطوير صيغ التمويل الاسلامية. يتميز البنك بعضوية اتحاد المصارف السودانية، عضوية اتحاد المصارف العربية، عضوية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية.⁽³⁾

(1) بنك فيصل الاسلامي، تقرير مجلس الإدارة للعام المالي 2011م، (الخرطوم: بنك فيصل الاسلامي، الاجتماع السنوي الثالث والثلاثين للجمعية العمومية، 2011م)، ص 14

(2) بنك التضامن الاسلامي، تقرير مجلس الإدارة للعام المالي 2011م، (الخرطوم: بنك التضامن الاسلامي، الاجتماع السنوي التاسع والعشرين للجمعية العمومية، 2012م)، ص 18

(3) بنك امدرمان الوطني، تقرير مجلس الإدارة للعام المالي 2012م، (الخرطوم: بنك امدرمان الوطني، الاجتماع السنوي السابع عشر للجمعية العمومية، 2012م)، ص 7

4. مصرف التنمية الصناعية

تأسس بمساهمة بنسبة 75% من وزارة المالية و 25% بمساهمة من بنك السودان المركزي. في 10 يوليو 2005م. يهدف بنك التنمية الصناعي إلى تقديم التمويل والخدمات المصرفية الشاملة بما يساعد في تنمية وتطوير الصناعة التحويلية في السودان وزيادة معدلات نموها ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، المساعدة في إنشاء منشآت الصناعة التحويلية في السودان وتوسيع نشاطها وتطويرها وفقاً للأساليب الحديثة، القيام بجميع الأعمال والمعاملات المالية والمصرفية التي تخص قطاع الصناعة التحويلية، تقديم المشورة ودراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وبناء القدرات لمنشآت الصناعة التحويلية بالتنسيق مع الجهات المختصة، العمل على جذب رؤس الأموال والخبرات المحلية والأجنبية للدخول في مجالات تمويل تنمية الصناعة التحويلية بالسودان. يبلغ رأسمال المصروح به مليار دولار، أما رأس المال المدفوع حتى 2012/12/31م بلغ 350 مليون دولار.⁽¹⁾

5. بنك ابوظبي الاسلامي

ركة مساهمة عامة ذات مسئولية محدودة. تأسست في مايو 1997م بدولة الامارات العربية بموجب مرسوم اميري رقم 9 لعام 1997م. وبدأ أعماله في الحادي عشر من نوفمبر 1998م. وفي اطار تدعيم تواجده في القارة الافريقية تم تأسيس مصرف ابوظبي الاسلامي فرع الخرطوم كوحدة تابعة تمشياً مع رغبة المصرف في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان،⁽²⁾ وذلك في 2012/8/2م ولم يتم اعداد اية تقارير مالية.⁽³⁾

(1) بنك التنمية الصناعي، تقرير مجلس الإدارة للعام المالي 2011م، (الخرطوم: بنك التنمية الصناعي، الاجتماع السنوي،

2011م)، ص 11

(2) مصرف ابوظبي الاسلامي، منشورات مصرف ابوظبي الاسلامي، (الخرطوم: مصرف ابوظبي الاسلامي، 2012م)، ص

ص 1-4

(3) www.cbos.gov.sd/node/5441

المبحث الثاني تحليل البيانات واختبار الفرضيات

إجراءات الدراسة الميدانية

الهدف من الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى استطلاع آراء وجهات نظر العاملين بالمصارف السودانية المركز الرئيسي لادارتي المخاطر والاستثمار في السودان، والافراد ذوي الصلة حول جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية واثره على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية بالمصارف السودانية.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العناصر التي يرى الباحث امكانية تعميم النتائج المرتبطة بمشكلة الدراسة عليها والمتمثل، بالعاملين بالمصارف السودانية.

عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من العاملين بالمصارف السودانية المركز الرئيسي لادارتي المخاطر والاستثمار في السودان ويبلغ عدد هذه المصارف (30) مصرفاً، تم الإعتماد على العينة الميسرة (غير احتمالية) لأنها تتيح للباحث جمع البيانات من أعضاء المجتمع الموجودين في ظروف مريحة للباحث لجمع البيانات⁽¹⁾ تم تحديد حجم العينة على أساس أن حجم العينة 10% إذا كان المجتمع كبيراً⁽²⁾ وتتكون العينة من (5) مصارف، تتمثل في بنك امدرمان الوطني، بنك فيصل الاسلامي، بنك التضامن، بنك التنمية الصناعي، بنك ابوظبي الاسلامي. بالاضافة إلى المدراء الماليين، والمراجعين القانونيين، والأكاديميين، والعاملين بسوق الخرطوم للأوراق المالية تم اختيار عينة ميسرة للباحث من (190) مفردة من ذوي الاختصاص.

تحليل بيانات الدراسة الميدانية

الاستبانة الموزعة والمستلمة لعينة الدراسة

الأداة المستخدمة لجمع البيانات في هذه الدراسة هي الاستبانة، فقد تم توزيع (190) استبانة على مجتمع الدراسة لعينة طبقية قسدية من العاملين بينك امدرمان الوطني وبنك فيصل الإسلامي وبنك التضامن الإسلامي السوداني وبنك التنمية الصناعي وبنك ابوظبي الإسلامي الفرع الرئيسي لهم جميعاً لإدارتي المخاطر والاستثمار، بالإضافة لعينة من ذوي الاختصاص بسوق الخرطوم للأوراق المالية

(1) اوما سكاران، طرق البحث في الإدارة- مدخل لبناء المهارات البحثية، تعريب إسماعيل علي بسيوني، (الرياض: دار المريخ للطباعة والنشر، 2006)، ص 396

(2) د. مصطفى فؤاد عبيد، مهارات البحث العلمي، (غزة: أكاديمية الدراسات العالمية، 2003م)، ص 31

والمراجعين والمحاسبين القانونيين. وتم استخدام أسلوب تحديد العينة المستهدفة وفق برامج تم تصميمها على الانترنت (راجع الملحق رقم (3)).⁽¹⁾ الجدول رقم (1/2/5) يبين عدد الاستبانات الموزعة والمستلمة.

جدول رقم (1/2/5)

الاستبانات الموزعة والمستلمة

النسبة المئوية	الاستبانات المستلمة	الاستبانات الموزعة	عينة الدراسة
96.67%	29	30	العاملين ببنك امدرمان الوطني
100.00%	25	25	العاملين ببنك فيصل الإسلامي
100.00%	15	15	العاملين ببنك التضامن الإسلامي السوداني
100.00%	20	20	العاملين ببنك التنمية الصناعي
66.67%	10	15	العاملين ببنك ابوظبي الإسلامي
93.33%	56	60	الاكاديميين والمراجعين القانونيين
100.00%	25	25	العاملين بسوق الخرطوم للأوراق المالية
94.74%	180	190	المجموع

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يوضح الجدول رقم (1/2/5) عدد الاستبانات الموزعة والمستلمة التي أجري عليها التحليل وبلغت نسبة الاستجابة 94.74% وهذا يدل على أن أغلبية الاستبانات التي وزعت تم استلامها، هذه النسبة كافية لإجراء الاختبارات الإحصائية والحصول على نتائج تعميم علي مجتمع الدراسة المعني.

الأساليب الإحصائية الوصفية

تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه، وقد تضمنت الأساليب، التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة.

المنوال

تم استخدام مقياس المنوال ليعكس اتجاه إجابات عبارات الدراسة حيث تم إعطاء الوزن 5 لعبارة أوافق بشدة والوزن 4 لعبارة أوافق والوزن 3 لعبارة محايد والوزن 2 لعبارة لا أوافق والوزن 1 لعبارة لا أوافق بشدة.

استخدام اختبار (كاي تربيع)

لاختبار الدلالة الإحصائية لفرضيات الدراسة تم استخدام هذا الاختبار عند مستوى معنوية 5% ويعنى ذلك انه إذا كانت قيمة مربع كاي المحسوبة عند مستوى معنوية اقل من 5% يرفض فرض العدم ويكون

(1) www.raosoft.com/samplesize.html

الفرض البديل (فرض الدراسة) صحيحاً. أما إذا كانت قيمة مربع كاي عند مستوى معنوية أكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل (فرض الدراسة) ليس صحيحاً.

الطريقة المستخدمة في تحليل البيانات

تم تحليل البيانات الإحصائية بواسطة الحاسب الآلي وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Sciences والاختبار المستخدم لاختبار فرضيات الدراسة هو اختبار (كا²س) Chi-Square Test عند مستوى معنوية (Significant) 5% كما هو متبع في العلوم الاجتماعية. يقوم الاختبار على أساس أنه إذا كانت قيمة كا²س المحسوبة من الاستبانة عند مستوى معنوية 5% أو درجة ثقة 95% إذا كانت أكثر من قيمتها في جدول توزيع (كا²س) أو (مستوى المعنوية المحسوب من البيانات أقل من 5%) عندئذ يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض الدراسة) صحيحاً، إما إذا كانت قيمة (كا²س) المحسوبة من الاستبانة عند مستوى معنوية 5% أو درجة ثقة 95% إذا كانت أقل من قيمتها في جدول توزيع (كا²س) أو (مستوى المعنوية المحسوب من البيانات أكثر من 5%) عندئذ يقبل فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض الدراسة) ليس صحيحاً.

تصميم استمارة الدراسة الميدانية

من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة تم تصميم الاستبانة بهدف معرفة جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، والاستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة.

اتبع الباحث خلال عملية بناء أداة الدراسة الخطوات التالي:

8. الرجوع إلى الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

9. عرض أداة الدراسة بصورتها الأولية على الأستاذ المشرف على الدراسة، كما تم الاستفادة من

خبرات وتجارب بعض المختصين كمحكمين حيث طلب منهم إبداء آرائهم وإصدار أحكامهم على

الأداء من حيث مدى اتساق الفقرات مع فرضيات الدراسة وفي ضوء ملاحظاتهم (راجع ملحق رقم

(2))، وتم ما يلي:

6. حذف الفقرات التي اقترح حذفها

7. تعديل بعض الفقرات وإعادة صياغتها لتعطي المدلول المقصود منها.

حاول الباحث في صياغة عبارات الاستبانة مراعاة الحيادية الممكنة والمستويات الثقافية للمستقصى

منهم بالابتعاد عن المعاني التي يصعب فهمها أو يلتبس معناها متجنباً العبارات المخرجة.

وبناءً على ذلك تم تصميم استمارة الاستقصاء لتفي بالغرض المطلوب لمجتمع الدراسة والعينة المختارة

وفق أسلوب احصائي (راجع ملحق رقم (3))، وبعدها تم إعداد الاستبانة في صورتها النهائية.

اختبار درجة مصداقية البيانات

ثبات الاختبار بان يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق إختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجة كل منهم ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجة نفسها يكون الإختبار ثابتاً تماماً . كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان-براون.

2- معادلة ألفا-كرونباخ.

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

لاختبار مدى توافر الثبات والاتساق الداخلي بين الإجابات على العبارات تم احتساب معامل المصداقية ألفا كرنباخ (Alpha- cronbach) وتعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرنباخ 60%. وقد تم إجراء اختبار المصداقية على إجابات المستجيبين للاستبانة لجميع محاورها.

أما الصدق فهو أيضاً مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق الباحثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح.

في هذه الدراسة تم استخدام طريقة التجزئة النصفية لحساب ثبات المقياس، حيث يتم فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات الزوجية، ومن ثم حسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وفق الصيغة الآتية:⁽¹⁾

$$(مج س) \times (مج ص)$$

$$- - (مج س \times ص) - -$$

ن

$$r = \frac{\left[\begin{array}{c} (مج س)^2 \\ - مج ص^2 \end{array} \right] \left[\begin{array}{c} (مج ص)^2 \\ - مج س^2 \end{array} \right]}{n}$$

حيث:

ر: معامل ارتباط بيرسون.

ن: حجم العينة.

مج س: مجموع درجة الإجابات على العبارات الفردية.

مج ص: مجموع درجة الإجابات على العبارات الزوجية.

(1) د. عدنان بن ماجد وآخرون، مبادئ الاحصاء والاحتمالات، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1991م)، ص 129

مجس²: مجموع مربعات درجة الإجابات على العبارات الفردية.
 مجص²: مجموع مربعات درجة الإجابات على العبارات الزوجية.
 مج (س×ص): مجموع حاصل ضرب درجة الإجابات على العبارات الفردية في الإجابات على العبارات الزوجية.

وأخيراً حسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان-براون بالصيغة الآتية:⁽¹⁾

$$r \times 2$$

معامل الثبات = -

$$r + 1$$

أما الصدق فهو يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. ويتراوح كل من الصدق والثبات بين الصفر و 100%، فكلما كانت النتيجة قريبة إلى 100% دل ذلك على الثبات والصدق العاليين في إجابات أفراد عينة الدراسة. الجدول رقم (2/2/5) يبين معامل الصدق والثبات لعبارات الاستبانة

جدول رقم (2/2/5)

معامل الصدق والثبات لعبارات الاستبانة

البيان	معامل الصدق	معامل الثبات
عبارات الفرضية الثالثة	90.10%	94.92%
عبارات الفرضية الرابعة	91.94%	95.89%
عبارات الفرضية الخامسة	89.41%	94.56%
لجميع عبارات الاستبانة	95.84%	97.90%

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

بلغ معامل الصدق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة (95.84%) فيما بلغ معامل الثبات (97.90%)، وتشير هاتان القيمتان إلى الثبات والصدق الكبيرين في إجابات أفراد عينة الدراسة بما يؤدي إلى الثقة الكبيرة في القبول بالنتائج التي ستخرج بها هذه الدراسة، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

التحليل الوصفي لبيانات الدراسة الميدانية

أولاً التحليل الوصفي للبيانات الشخصية

شملت عينة الدراسة الآتي:

1. الافراد من مختلف الفئات العمرية (30 سنة فأقل، 31 و أقل من 40 سنة، 40 و أقل من 50، 50 و أقل من 60 سنة، 60 سنة فأكثر).
2. الافراد من مختلف الفئات المؤهلات العلمية (دكتوراه، ماجستير، بكالوريوس، أخرى).

(1) المرجع السابق، ص 129

3. الافراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة وتمويل، تكاليف ومحاسبة إدارية، إدارة أعمال، اقتصاد، دراسات مصرفية، إحصاء، نظم معلومات، اخرى).
4. الافراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة بريطانية، زمالة امريكية، زمالة عربية، زمالة سودانية، زمالة أخرى).
5. الافراد من مختلف المركز الوظيفية (مدير عام، مدير فرع، مدير إدارة، نائب مدير إدارة، رئيس قسم، موظف، مراجع داخلي، مراجع خارجي، محلل مالي، أكاديمي، محاسب، موظف بشركات الوساطة المالية، موظف بهيئة سوق الخرطوم للأوراق المالية، اخرى).
6. الافراد من مختلف سنوات الخبرة (5 سنوات فأقل، 6 و أقل 10 سنوات، 11 و أقل من 15 سنة، 16 و أقل 20 سنة، 20 سنة فأكثر)

1/ توزيع المبحوثين حسب العمر

سئل المستقصى منهم عن العمر، وقد حددت لهم خمسة خيارات. الجدول (3/2/5) والشكل رقم (1/2/5) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير:

جدول رقم (3/2/5)

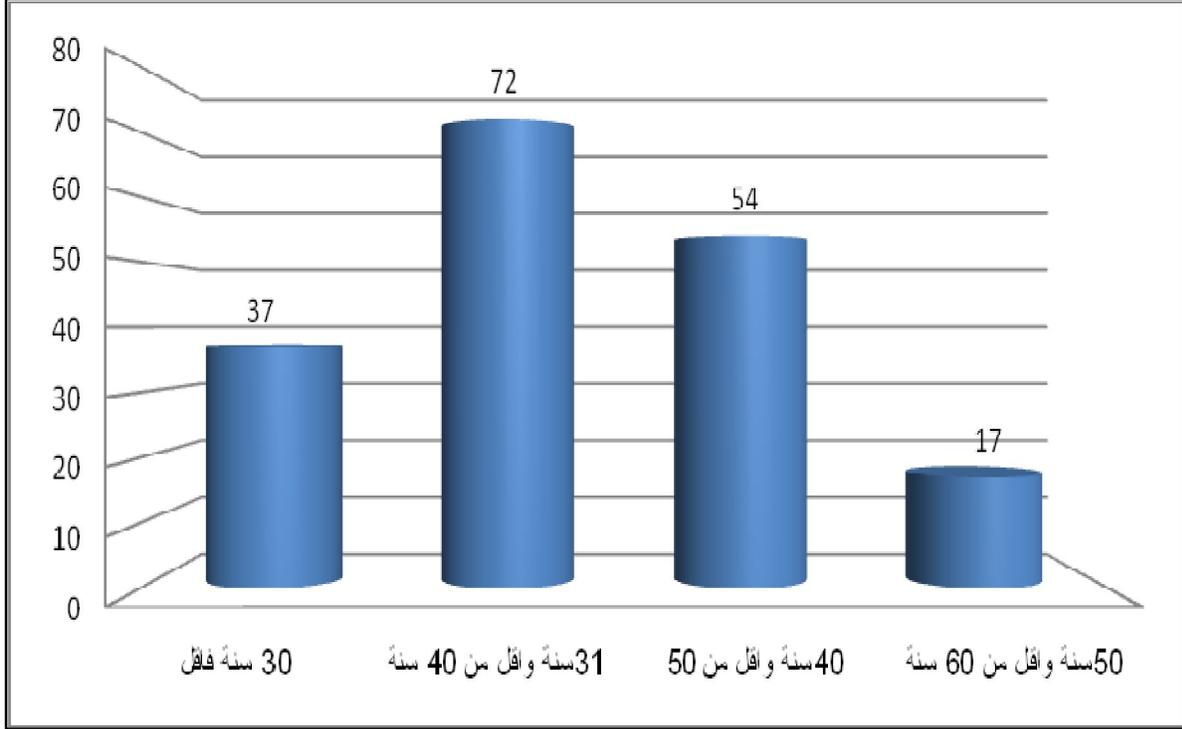
التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
30 سنة فأقل	37	20.56%
31 سنة وأقل من 40 سنة	72	40.00%
40 سنة وأقل من 50	54	30.00%
50 سنة وأقل من 60 سنة	17	9.44%
المجموع	180	100.00%

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

الشكل رقم (1/2/5)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر



المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (3/2/5) والشكل رقم (1/2/5) ان اغلب أفراد العينة من الفئة العمرية (31 سنة واطل من 40 سنة) بتكرار بلغ (72) فرداً، تلتها الفئة العمرية (40 سنة واطل من 50 سنة) بتكرار بلغ (54) فرداً، تلتها الفئة العمرية (30 سنة فأقل) بتكرار بلغ (37) فرداً، وأخيراً تلتها الفئة العمرية (50 سنة واطل من 60 سنة) بتكرار بلغ (17) فرداً.

يرى الباحث ان غالبية افراد العينة تقع اعمارهم في مدى متوسط اي مزاولتهم لانشطتهم لفترات مناسبة وهذا يمكنهم من ابداء ارائهم بصورة علمية ومهنية جيدة.

2/ توزيع المبحوثين حسب المؤهل العلمي

سئل المستقصى منهم عن المؤهل العلمي، وقد حددت لهم (4) خيارات. الجدول (4/2/5) والشكل رقم (2/2/5) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

جدول رقم (4/2/5)

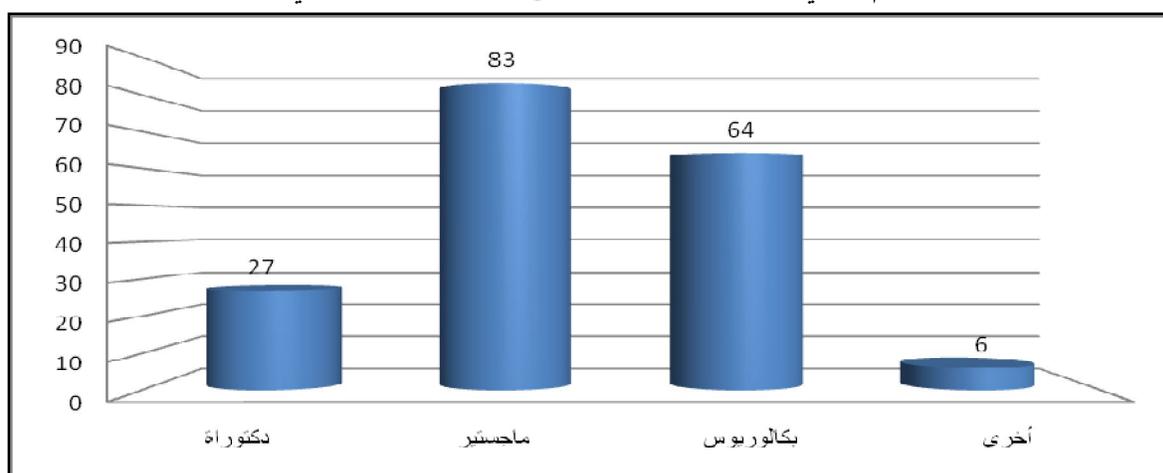
التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
%15.00	27	دكتورة
%46.11	83	ماجستير
%35.56	64	بكالوريوس
%3.33	6	أخرى
%100	180	المجموع

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

الشكل رقم (2/2/5)

رسم بياني لافراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (4/2/5) والشكل رقم (2/2/5) ان اغلب أفراد العينة تحصلوا على درجة الماجستير بتكرار بلغ (83) فرداً، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على درجة البكالوريوس بتكرار بلغ (64) فرداً، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على درجة الدكتوراه بتكرار بلغ (27) فرداً، أخيراً تلتها الأفراد الذين تحصلوا على درجة أخرى بتكرار بلغ (6) أفراد.

يرى الباحث ان غالبية افراد العينة مؤهلين اكااديمياً لارتفاع حصيلة الافراد الذين تحصلوا على درجات عليا بما يسهم الى طرح وابداء اراء علمية سليمة.

3/ توزيع المبحوثين حسب التخصص العلمي

سئل المستقصى منهم عن التخصص العلمي، وقد حددت لهم (8) خيارات. الجدول (5/2/5) والشكل

رقم (3/2/5) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

جدول رقم (5/2/5)

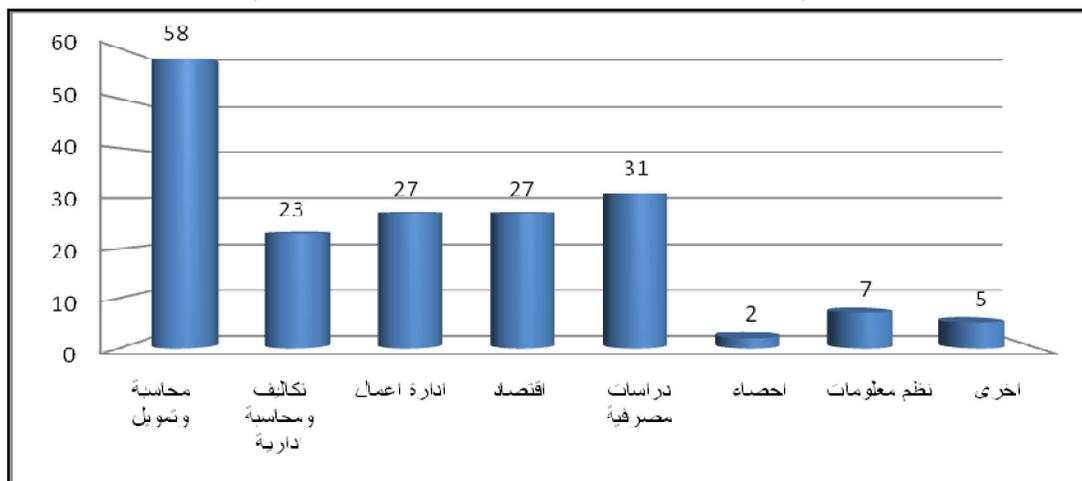
التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير التخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
32.22%	58	محاسبة وتمويل
12.78%	23	تكاليف ومحاسبة ادارية
15.00%	27	ادارة اعمال
15.00%	27	اقتصاد
17.22%	31	دراسات مصرفية
1.11%	2	احصاء
3.89%	7	نظم معلومات
2.78%	5	اخرى
100.00%	180	المجموع

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

الشكل رقم (3/2/5)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي



المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (5/2/5) والشكل رقم (3/2/5) ان اغلب أفراد العينة متخصصون في المحاسبة والتمويل بتكرار بلغ (58) فرداً، تلتها الأفراد المتخصصون في الدراسات المصرفية بتكرار بلغ (31) فرداً، تلتها الأفراد المتخصصون في إدارة الأعمال والاقتصاد بتكرار بلغ (27) فرداً لكليهما، تلتها الأفراد المتخصصون في التكاليف والمحاسبة الإدارية بتكرار بلغ (23) فرداً، تلتها الأفراد المتخصصون في نظم

المعلومات بتكرار بلغ (7) أفراد، تلتها الأفراد المتخصصون في أخرى بتكرار بلغ (5) أفراد، وأخيراً تلتها الأفراد المتخصصون في الاحصاء بتكرار بلغ فريدين.

يرى الباحث ان غالبية افراد العينة متخصصين في المحاسبة والتمويل وهذا يعزز من دقة الاراء المعطاة لارتباط ومعفة غالبية افراد العينة بموضوع الدراسة علمياً وعملياً .

14 توزيع المبحوثين حسب المؤهل المهني

سئل المستقصى منهم عن المؤهل المهني، وقد حددت لهم (5) خيارات. الجدول (6/2/5) والشكل رقم (4/2/5) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

جدول رقم (6/2/5)

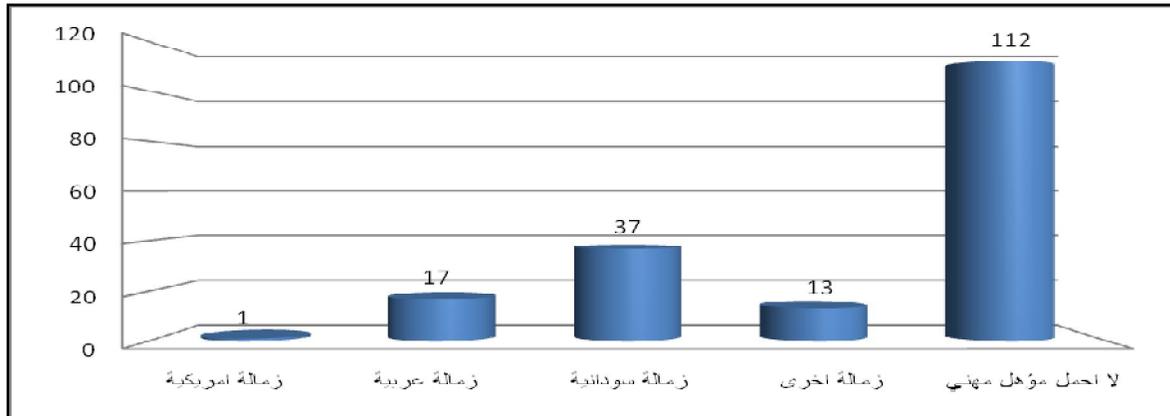
التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير المؤهل المهني

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل المهني
0.56%	1	زمالة امريكية
9.44%	17	زمالة عربية
20.56%	37	زمالة سودانية
7.22%	13	زمالة أخرى
62.22%	112	لا احمل مؤهل مهني
100.00%	180	المجموع

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

الشكل رقم (4/2/5)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني



المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (6/2/5) والشكل رقم (4/2/5) ان اغلب أفراد العينة لم يتحصلوا على أي مؤهل مهني بتكرار بلغ (112) فرداً، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على الزمالة السودانية بتكرار بلغ (37) فرداً، تلتها

الأفراد الذين تحصلوا على الزمالة العربية بتكرار بلغ (17) فرداً، تلتها الأفراد الذين تحصلوا على زمالة أخرى بتكرار بلغ (13) فرداً، أخيراً تلتها الأفراد الذين تحصلوا على الزمالة الامريكية بتكرار بلغ فرد واحد. يرى الباحث ان هذا التوزيع طبيعي لان العمل بالقطاع المصرفي لا يتطلب زمالة مهنية، وان هذه النسبة المقدره من الزمالات ترجع الى اتجاه اغلب افراد العينة للمجال الاكاديمي بنيل درجات علمية اكاديمية.

15 توزيع المبحوثين حسب المركز الوظيفي

سئل المستقصى منهم عن المركز الوظيفي، وقد حددت لهم (14) خيار. الجدول (7/2/5) والشكل رقم (5/2/5) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

جدول رقم (7/2/5)

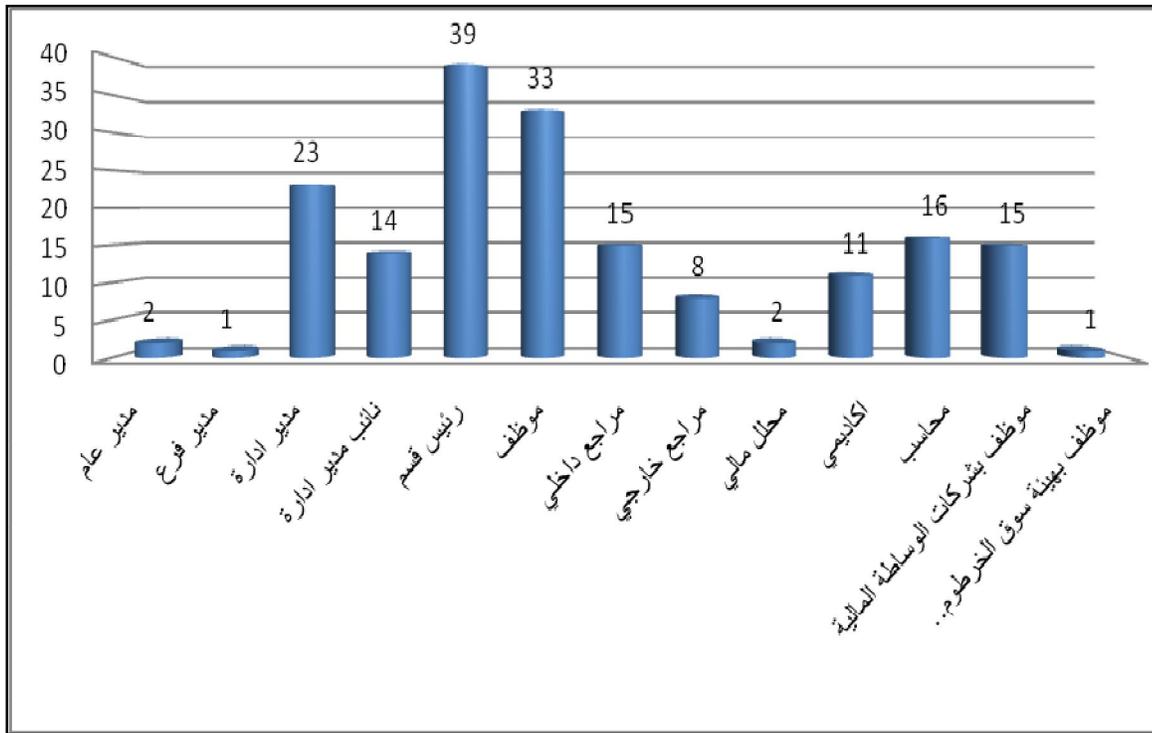
التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير المركز الوظيفي

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة
1.11%	2	مدير عام
0.56%	1	مدير فرع
12.78%	23	مدير إدارة
7.78%	14	نائب مدير ادارة
21.67%	39	رئيس قسم
18.33%	33	موظف
8.33%	15	مراجع داخلي
4.44%	8	مراجع خارجي
1.11%	2	محلل مالي
6.11%	11	أكاديمي
8.89%	16	محاسب
8.33%	15	موظف بشركات الوساطة المالية
0.56%	1	موظف بهيئة سوق الخرطوم للأوراق المالية
100.00%	180	المجموع

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

الشكل رقم (5/2/5)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي



المصدر: إعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (7/2/5) والشكل رقم (5/2/5) ان اغلب أفراد العينة يشغلون وظيفة رئيس قسم بتكرار بلغ (39) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة موظف بتكرار بلغ (33) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة مدير إدارة بتكرار بلغ (23) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة محاسب بتكرار بلغ (16) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة مراجع داخلي وموظف بشركات الوساطة المالية بتكرار بلغ (15) فرداً لكليهما، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة نائب مدير إدارة بتكرار بلغ (14) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة أكاديمي بتكرار بلغ (11) فرداً، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة مراجع خارجي بتكرار بلغ (8) أفراد، تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة مدير عام ومحلل مالي بتكرار بلغ فردين لكليهما، أخيراً تلتها الأفراد الذين يشغلون وظيفة مدير فرع وموظف بهيئة سوق الخرطوم للأوراق المالية بتكرار بلغ فرد واحد لكليهما.

يرى الباحث ان عينة الدراسة غطت غالبية الجهات المؤثرة والمتاثرة بموضوع الدراسة الميدانية بالقطاع المصرفي.

6/ توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة

سئل المستقصى منهم عن سنوات الخبرة، وقد حددت لهم (5) خيارات. الجدول (8/2/5) والشكل رقم (6/2/5) يوضحان إجابات المستقصى منهم عن هذا المتغير.

جدول رقم (8/2/5)

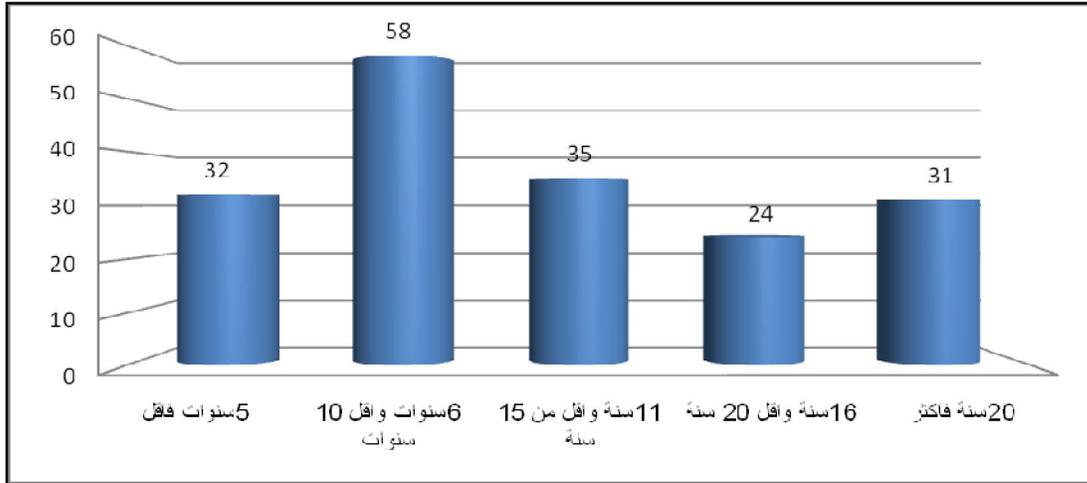
التوزيع التكراري للمبحوثين حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
5سنوات فأقل	32	17.78%
6سنوات وأقل 10 سنوات	58	32.23%
11سنة وأقل من 15 سنة	35	19.44%
16سنة وأقل 20 سنة	24	13.33%
20سنة فأكثر	31	17.22%
المجموع	180	100.00%

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

الشكل رقم (6/2/5)

رسم بياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة



المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (8/2/5) والشكل رقم (6/2/5) ان اغلب أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم (6 سنوات وأقل من 10 سنوات) بتكرار بلغ (58) فرداً، تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (11 سنة وأقل من 15 سنة) بتكرار بلغ (35) فرداً، تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم و (5 سنوات فأقل) بتكرار بلغ (32) فرداً، تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم و (20 سنة فأكثر) بتكرار بلغ (31) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين تتراوح سنوات خبرتهم (16 سنة وأقل من 20 سنة) بتكرار بلغ (24) فرداً .

يرى الباحث ان غالبية افراد العينة لديهم خبرات عملية تقع في مدى متوسط يمكن الاستفادة منها لابداء ارائهم بصورة علمية ومهنية عالية.

التوزيع التكراري لفرضيات الدراسة الميدانية.

يستخدم التوزيع تكراري لفرضيات الدراسة الميدانية لقياس درجة الاستجابة على العبارة. وفيما يلي تلخيص التكرارات لعبارات الاستبيان.

1. عبارات الفرضية الثالثة

العبارة الأولى، تنص على: تلائم المعلومات المتضمنة في قائمة التدفقات النقدية إدراك متخذي القرارات الاستثمارية

يوضح الجدول رقم (9/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الاولى:

جدول رقم (9/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
42.78%	77	وافق بشدة
50.56%	91	وافق
6.10%	11	محايد
0.56%	1	لا اوافق
100.00%	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (9/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الأولى القائلة ان المعلومات المتضمنة في قائمة التدفقات النقدية تلائم إدراك متخذي القرارات الاستثمارية بتكرار بلغ (91) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (77) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (11) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء فرد واحد.

العبارة الثانية، تنص على: المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية

يوضح الجدول رقم (10/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية:

جدول رقم (10/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
%33.88	61	اوافق بشدة
%58.89	106	اوافق
%6.67	12	محايد
%0.56	1	لا اوافق
%100.00	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (10/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثانية القائلة بان المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية بتكرار بلغ (106) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (61) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (12) فرداً، أخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء فرد واحد.

العبارة الثالثة، تنص على: تمكن معلومات قائمة التدفقات النقدية المحللين الماليين من اتخاذ قراراتهم بصورة سليمة

يوضح الجدول رقم (11/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة:

جدول رقم (11/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
%42.78	77	اوافق بشدة
%51.11	92	اوافق
%4.44	8	محايد
%1.67	3	لا اوافق
%100.00	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (11/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثالثة القائلة ان معلومات قائمة التدفقات النقدية تمكن المحللين الماليين من اتخاذ قراراتهم بصورة سليمة بتكرار بلغ (92)

فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (77) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (8) أفراد، أخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء (3) فرداً .

العبارة الرابعة، تنص على: تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يعزز ثقة متخذي القرارات الاستثمارية يوضح الجدول رقم (12/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة:

جدول رقم (12/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
%41.10	74	اوافق بشدة
%46.67	84	اوافق
%10.56	19	محايد
%1.11	2	لا اوافق
%0.56	1	لا اوافق بشدة
%100.00	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (12/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الرابعة القائلة ان تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يعزز ثقة متخذي القرارات الاستثمارية بتكرار بلغ (84) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (74) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (19) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء فردين، وأخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بشدة حسب آراء فرد واحد.

العبارة الخامسة، تنص على: معلومات قائمة التدفقات النقدية تعزز قدرة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة

يوضح الجدول رقم (13/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة:

جدول رقم (13/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
41.67%	75	اوافق بشدة
47.22%	85	أوافق
4.44%	8	محايد
6.11%	11	لا اوافق
0.56%	1	لا اوافق بشدة
100.00%	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (13/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الخامسة القائلة ان معلومات قائمة التدفقات النقدية تعزز قدرة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة بتكرار بلغ (85) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (75) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء (11) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (8) أفراد، واخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بشدة حسب آراء فرد واحد.

العبارة السادسة، تنص على: تعد معلومات قائمة التدفقات النقدية عاملاً جوهرياً في نوعية القرارات الاستثمارية

يوضح الجدول رقم (14/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة:

جدول رقم (14/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة للفرضية الثالثة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
36.11%	65	اوافق بشدة
48.33%	87	أوافق
12.78%	23	محايد
2.22%	4	لا أوافق
0.56%	1	لا اوافق بشدة
100.00%	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (14/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة السادسة القائلة ان معلومات قائمة التدفقات النقدية تعد عاملاً جوهرياً في نوعية القرارات الاستثمارية بتكرار بلغ (87) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (65) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (23) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء (4) أفراد، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بشدة حسب آراء فرد واحد.

العبارة السابعة، تنص على: معلومات قائمة التدفقات النقدية تعزز ثقة المستثمرين في تقويم أداء المشاريع الاستثمارية

يوضح الجدول رقم (15/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة:

جدول رقم (15/2/5)

التوزيع التكراري لآراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة للفرضية الثالثة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
29.44%	53	اوافق بشدة
56.67%	102	اوافق
11.67%	21	محايد
2.22%	4	لا اوافق
100.00%	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (15/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة السابعة القائلة ان معلومات قائمة التدفقات النقدية تعزز ثقة المستثمرين في تقويم أداء المشاريع الاستثمارية بتكرار بلغ (102) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (53) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (21) فرداً، اخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء (4) أفراد.

العبارة الثامنة، تنص على: معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد المستثمرين في المفاضلة بين افضل البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات الاستثمارية

يوضح الجدول رقم (16/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة:

جدول رقم (16/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة للفرضية الثالثة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
22.78%	41	اوافق بشدة
62.78%	113	اوافق
12.22%	22	محايد
1.11%	2	لا اوافق
1.11%	2	لا اوافق بشدة
100.00%	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (16/2/5) ان اغلب أفراد العينة أجابوا بالموافقة للعبارة الثامنة القائلة ان معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد المستثمرين في المفاضلة بين افضل البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات الاستثمارية بتكرار بلغ (113) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (41) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (22) فرداً، أخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق وبلا أوافق بشدة حسب آراء فردين لكليهما.

العبارة التاسعة، تنص على: تحليل التدفقات النقدية يعد وسيلة فاعلة لتكوين توقعات استثمارية جديدة يوضح الجدول رقم (17/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة:

جدول رقم (17/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة للفرضية الثالثة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
23.89%	43	اوافق بشدة
58.89%	106	أوافق
12.78%	23	محايد
2.22%	4	لا أوافق
2.22%	4	لا اوافق بشدة
100.00%	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (17/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة التاسعة القائلة ان تحليل التدفقات النقدية يعد وسيلة فاعلة لتكوين توقعات استثمارية جديدة بتكرار بلغ (106) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (43) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (23) فرداً، واخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق وبلا أوافق بشدة حسب آراء (4) أفراد لكليهما.

العبارة العاشرة، تنص على: تسهم التدفقات النقدية في كفاءة قدرة القرارات الاستثمارية لتقويم استثمارية المشاريع الاستثمارية

يوضح الجدول رقم (18/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة:

جدول رقم (18/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة للفرضية الثالثة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
33.89%	61	اوافق بشدة
46.11%	83	اوافق
17.78%	32	محايد
1.11%	2	لا اوافق
1.11%	2	لا اوافق بشدة
100.00%	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (18/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة العاشرة القائلة بانه تسهم التدفقات النقدية في كفاءة قدرة القرارات الاستثمارية لتقويم استثمارية المشاريع الاستثمارية بتكرار بلغ (83) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (61) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (32) فرداً، واخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق وبلا أوافق بشدة حسب آراء فردين.

العبارة الحادية عشر، تنص على: يوجد ارتباط بين معلومات التدفقات النقدية وجودة القرارات الاستثمارية

يوضح الجدول رقم (19/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الحادية عشر:

جدول رقم (19/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الحادية عشر للفرضية الثالثة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
%37.78	68	اوافق بشدة
%43.89	79	اوافق
%9.44	17	محايد
%7.78	14	لا اوافق
%1.11	2	لا اوافق بشدة
%100.00	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (19/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الحادية عشر القائلة بانه يوجد ارتباط بين معلومات التدفقات النقدية وجودة القرارات الاستثمارية بتكرار بلغ (79) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (68) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (17) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء (14) فرداً، واخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بشدة حسب آراء فردين.

2. عبارات الفرضية الرابعة

العبارة الاولى، تنص على: الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في زيادة مستوى الكفاءة التمويلية لمنشآت الأعمال

يوضح الجدول رقم (20/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الاولى:

جدول رقم (20/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الاولى للفرضية الرابعة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
%42.22	76	اوافق بشدة
%42.78	77	اوافق
%7.78	14	محايد
%2.22	4	لا اوافق
%5.00	9	لا اوافق بشدة
%100.00	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (20/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الأولى القائلة ان الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في زيادة مستوى الكفاءة التمويلية لمنشآت الأعمال بتكرار بلغ (77) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة حسب آراء (76) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (14) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بشدة حسب آراء (9) أفراد، وأخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء (4) أفراد.

العبارة الثانية، تنص على: تتضمن قائمة التدفقات النقدية معلومات تمكن متخذي القرارات لبناء توقعات مستقبلية حول القدرة النقدية للمنشأة للوفاء بالتزاماتها المستقبلية

يوضح الجدول رقم (21/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية:

جدول رقم (21/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الرابعة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
%33.89	61	اوافق بشدة
%51.11	92	اوافق
%8.89	16	محايد
%1.11	2	لا اوافق
%5.00	9	لا اوافق بشدة
%100.00	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (21/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثانية القائلة ان قائمة التدفقات النقدية تتضمن معلومات تمكن متخذي القرارات لبناء توقعات مستقبلية حول القدرة النقدية للمنشأة للوفاء بالتزاماتها المستقبلية بتكرار بلغ (92) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (61) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (16) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بشدة حسب آراء (9) أفراد، وأخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء فريدين.

العبارة الثالثة، تنص على: جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تدعم القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات التمويلية

يوضح الجدول رقم (22/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة:

جدول رقم (22/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الرابعة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
37.22%	67	اوافق بشدة
49.45%	89	اوافق
8.33%	15	محايد
5.00%	9	لا اوافق
100.00%	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (22/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثالثة القائلة ان جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تدعم القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات التمويلية بتكرار بلغ (89) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (67) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (15) فرداً، واخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء (9) أفراد.

العبارة الرابعة، تنص على: تدني مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يؤثر على كفاءة القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال

يوضح الجدول رقم (23/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة:

جدول رقم (23/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الرابعة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
34.44%	62	اوافق بشدة
49.44%	89	اوافق
12.78%	23	محايد
2.78%	5	لا اوافق
0.56%	1	لا اوافق بشدة
100.00%	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (23/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الرابعة القائلة ان تدني مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يؤثر على كفاءة القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال بتكرار بلغ (89) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (62) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (23) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء (5) أفراد، واخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بشدة حسب آراء فرد واحد.

العبارة الخامسة، تنص على: معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد في دعم قدرة متخذي القرارات التمويلية في تحديد مستوى الرافعة المالية بصورة أفضل

يوضح الجدول رقم (24/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة:

جدول رقم (24/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الرابعة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
%31.67	57	اوافق بشدة
%44.44	80	اوافق
%15.00	27	محايد
%8.33	15	لا اوافق
%0.56	1	لا اوافق بشدة
%100.00	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (24/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الخامسة القائلة ان معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد في دعم قدرة متخذي القرارات التمويلية في تحديد مستوى الرافعة المالية بصورة أفضل بتكرار بلغ (80) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (57) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (27) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء (15) فرداً، واخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بشدة حسب آراء فرد واحد.

العبارة السادسة، تنص على: جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تسهم في تحسين مستوى فهم متخذي القرارات التمويلية لهياكل وأنشطة منشآت الأعمال

يوضح الجدول رقم (25/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة:

جدول رقم (25/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة للفرضية الرابعة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
33.33%	60	اوافق بشدة
47.78%	86	اوافق
10.00%	18	محايد
3.89%	7	لا اوافق
5.00%	9	لا اوافق بشدة
100.00%	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (25/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة السادسة القائلة ان جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تسهم في تحسين مستوى فهم متخذي القرارات التمويلية لهياكل وأنشطة منشآت الأعمال بتكرار بلغ (86) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (60) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (18) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بشدة حسب آراء (9) أفراد، واخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء (7) أفراد.

العبارة السابعة، تنص على: تحليل قائمة التدفقات النقدية يوفر مؤشراً جيداً لقياس قدرة منشآت الأعمال على منح التمويل

يوضح الجدول رقم (26/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة:

جدول رقم (26/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة للفرضية الرابعة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
42.22%	76	اوافق بشدة
42.78%	77	اوافق
9.44%	17	محايد
5.56%	10	لا اوافق
100.00%	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (26/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة السابعة القائلة ان تحليل قائمة التدفقات النقدية يوفر مؤشراً جيداً لقياس قدرة منشآت الأعمال على منح التمويل بتكرار بلغ (77) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (76) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (17) فرداً، وأخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء (10) أفراد.

العبارة الثامنة، تنص على: تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في التنبؤ بنتائج القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال

يوضح الجدول رقم (27/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة:

جدول رقم (27/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة للفرضية الرابعة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
33.89%	61	وافق بشدة
47.78%	86	وافق
15.56%	28	محايد
2.22%	4	لا اوافق
0.56%	1	لا اوافق بشدة
100.00%	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (27/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثامنة القائلة ان تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في التنبؤ بنتائج القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال بتكرار بلغ (86) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (61) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (28) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء (4) أفراد، وأخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بشدة حسب آراء فرد واحد.

العبارة التاسعة، تنص على: تساعد معلومات قائمة التدفقات النقدية في الاعتماد على إجراء تقييم سليم يوضح الجدول رقم (28/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة:

جدول رقم (28/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة للفرضية الرابعة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
21.11%	38	اوافق بشدة
63.34%	114	اوافق
11.11%	20	محايد
3.33%	6	لا اوافق
1.11%	2	لا اوافق بشدة
100.00%	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (28/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة التاسعة القائلة ان معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد في الاعتماد على إجراء تقويم سليم بتكرار بلغ (114) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (38) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (20) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء (6) أفراد، وأخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بشدة حسب آراء فردين.

العبارة العاشرة، تنص على: جودة معلومات التدفقات النقدية تسهم في تحديد الهيكل الأمثل للقرارات التمويلية لمنشآت الأعمال

يوضح الجدول رقم (29/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة:

جدول رقم (29/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة للفرضية الرابعة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
22.22%	40	اوافق بشدة
57.22%	103	اوافق
16.11%	29	محايد
1.67%	3	لا اوافق
2.78%	5	لا اوافق بشدة
100.00%	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (29/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة العاشرة القائلة ان جودة معلومات التدفقات النقدية تسهم في تحديد الهيكل الأمثل للقرارات التمويلية لمنشآت الأعمال بتكرار بلغ (103) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (40) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (29) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بشدة حسب آراء (5) فرداً، وأخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء (3) أفراد.

العبارة الحادية عشر، تنص على: إجراء تحليل تفصيلي للتدفقات النقدية يضمن جودة القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال

يوضح الجدول رقم (30/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الحادية عشر:

جدول رقم (30/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الحادية عشر للفرضية الرابعة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
41.10%	74	اوافق بشدة
48.89%	88	اوافق
6.67%	12	محايد
1.67%	3	لا اوافق
1.67%	3	لا اوافق بشدة
100.00%	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (30/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الحادية عشر القائلة ان إجراء تحليل تفصيلي للتدفقات النقدية يضمن جودة القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال بتكرار بلغ (88) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (74) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (12) فرداً، وأخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق وبلا أوافق بشدة حسب آراء (3) أفراد لكليهما.

3. عبارات الفرضية الخامسة

العبارة الاولى، تنص على: الالتزام بتحسين جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يحد من وجود مخاطر على القرارات الاستثمارية والتمويلية

يوضح الجدول رقم (31/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الاولى:

جدول رقم (31/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الاولى للفرضية الخامسة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
30.55%	55	وافق بشدة
62.78%	113	وافق
6.67%	12	محايد
100.00%	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (31/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون بشدة على صحة العبارة الأولى القائلة ان الالتزام بتحسين جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يحد من وجود مخاطر على القرارات الاستثمارية والتمويلية بتكرار بلغ (113) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (55) فرداً، أخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (12) فرداً.

العبارة الثانية، تنص على: الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يقلل من مخاطر القرارات الاستثمارية على أداء منشآت الأعمال

يوضح الجدول رقم (32/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية:

جدول رقم (32/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الخامسة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
28.33%	51	وافق بشدة
58.89%	106	وافق
10.56%	19	محايد
2.22%	4	لا اوافق
100.00%	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (32/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثانية القائلة ان الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يقلل من مخاطر القرارات الاستثمارية على أداء منشآت الأعمال بتكرار بلغ (106) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (51) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (19) فرداً، أخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء (4) أفراد.

العبارة الثالثة، تنص على: تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في التنبؤ بمخاطر القرارات التمويلية من خلال تحليل مخاطرها بصورة مسبقة

يوضح الجدول رقم (33/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة:

جدول رقم (33/2/5)

التوزيع التكراري لاراء افراد عينة الدراسة العبارة الثالثة للفرضية الخامسة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
%28.33	51	اوافق بشدة
%60.56	109	اوافق
%9.44	17	محايد
%0.56	1	لا اوافق
%1.11	2	لا اوافق بشدة
%100.00	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (33/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثالثة القائلة ان تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في التنبؤ بمخاطر القرارات التمويلية من خلال تحليل مخاطرها بصورة مسبقة بتكرار بلغ (109) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (51) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (17) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بشدة حسب آراء فردين، أخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء فرد واحد.

العبارة الرابعة، **تنص على:** تتوقف جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية على قدرة المنشأة في توفير مؤشرات عن مخاطر القرارات الاستثمارية والتمويلية

يوضح الجدول رقم (34/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة:

جدول رقم (34/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الخامسة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
22.22%	40	اوافق بشدة
65.00%	117	اوافق
9.44%	17	محايد
2.78%	5	لا اوافق
0.56%	1	لا اوافق بشدة
100.00%	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (34/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الرابعة القائلة ان جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تتوقف على قدرة المنشأة في توفير مؤشرات عن مخاطر القرارات الاستثمارية والتمويلية بتكرار بلغ (117) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (40) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (17) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء (5) أفراد، أخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بشدة حسب آراء فرد واحد.

العبارة الخامسة، تنص على: تحليل قائمة التدفقات النقدية تسهم في توفير معلومات مهمة عن مخاطر القرارات الاستثمارية والتمويلية بمنشآت الأعمال

يوضح الجدول رقم (35/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة:

جدول رقم (35/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الخامسة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
32.22%	58	اوافق بشدة
57.22%	103	اوافق
8.33%	15	محايد
2.22%	4	لا اوافق بشدة
100.00%	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (35/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الخامسة القائلة ان تحليل قائمة التدفقات النقدية تسهم في توفير معلومات مهمة عن مخاطر القرارات الاستثمارية والتمويلية بمنشآت الأعمال بتكرار بلغ (103) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (58) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (15) فرداً، أخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بشدة حسب آراء (4) أفراد.

العبارة السادسة، تنص على: التزام منشآت الأعمال بتحسين مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يسهم في تجنب مخاطر القرارات المالية

يوضح الجدول رقم (36/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة:

جدول رقم (36/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة للفرضية الخامسة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
37.78%	68	اوافق بشدة
52.78%	95	اوافق
6.11%	11	محايد
2.78%	5	لا اوافق
0.56%	1	لا اوافق بشدة
100.00%	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (36/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة السادسة القائلة ان التزام منشآت الأعمال بتحسين مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يسهم في تجنب مخاطر القرارات المالية بتكرار بلغ (95) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (68) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (11) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء (5) أفراد، أخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بشدة حسب آراء فرد واحد.

العبارة السابعة، تنص على: تعد جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية اشارة جيدة لقياس وتقويم مخاطر فشل القرارات المالية

يوضح الجدول رقم (37/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة:

جدول رقم (37/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة للفرضية الخامسة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
29.44%	53	اوافق بشدة
55.00%	99	اوافق
12.22%	22	محايد
2.78%	5	لا اوافق
0.56%	1	لا اوافق بشدة
100.00%	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (37/2/5) ان اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة السابعة القائلة ان جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تعد اشارة جيدة لقياس وتقويم مخاطر فشل القرارات المالية بتكرار بلغ (99) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (53) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (22) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء (5) أفراد، أخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بشدة حسب آراء فرد واحد.

العبارة الثامنة، تنص على: الاهتمام بجودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يزيد من كفاءة وفاعلية القرارات المالية بمنشآت الأعمال وبالتالي تقليل مخاطرها المالية

يوضح الجدول رقم (38/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة:

جدول رقم (38/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة للفرضية الخامسة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
32.76%	59	اوافق بشدة
55.56%	100	اوافق
10.56%	19	محايد
0.56%	1	لا اوافق
0.56%	1	لا اوافق بشدة
100.00%	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (38/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة الثامنة القائلة ان الاهتمام بجودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يزيد من كفاءة وفاعلية القرارات المالية بمنشآت الأعمال وبالتالي تقليل مخاطرها المالية بتكرار بلغ (100) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (59) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (19) فرداً، أخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق وبلا أوافق بشدة حسب آراء فرد واحد لكليهما.

العبارة التاسعة، تنص على: جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تحد من مخاطر تأثير نتائج القرارات التمويلية على استمرارية منشآت الأعمال

يوضح الجدول رقم (39/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة:

جدول رقم (39/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة للفرضية الخامسة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
%28.33	51	اوافق بشدة
%53.89	97	اوافق
%15.00	27	محايد
%1.11	2	لا اوافق
%1.67	3	لا اوافق بشدة
%100.00	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (39/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة التاسعة القائلة ان جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تحد من مخاطر تأثير نتائج القرارات التمويلية على استمرارية منشآت الأعمال بتكرار بلغ (97) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (51) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (27) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بشدة حسب آراء (3) أفراد، واخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء فريدين.

العبارة العاشرة، تنص على: مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يمثل عاملاً جوهرياً في تقليل مخاطر القرارات المالية

يوضح الجدول رقم (40/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة:

جدول رقم (40/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة للفرضية الخامسة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
%30.56	55	اوافق بشدة
%57.78	104	اوافق
%6.11	11	محايد
%4.44	8	لا اوافق
%1.11	2	لا اوافق بشدة
%100.00	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (40/2/5) ان اغلب افراد العينة يوافقون على صحة العبارة العاشرة القائلة ان مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يمثل عاملاً جوهرياً في تقليل مخاطر القرارات المالية بتكرار بلغ (105) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (55) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (11) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء (8) أفراد، أخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بشدة حسب آراء فردين.

العبارة الحادية عشر، تنص على: الاعتماد على نتائج تحليل قائمة التدفقات النقدية يزيد من جودة تحسين القرارات الاستثمارية والتمويلية على أداء منشآت الأعمال

يوضح الجدول رقم (41/2/5) التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الحادية عشر:

جدول رقم (41/2/5)

التوزيع التكراري لاجابات افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الحادية عشر للفرضية الخامسة

النسبة	التكرار	درجة الموافقة
%33.89	61	اوافق بشدة
%51.67	93	أوافق
%10.56	19	محايد
%1.67	3	لا أوافق
%2.22	4	لا اوافق بشدة
%100.00	180	الجملة

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يتضح من الجدول رقم (41/2/5) ان اغلب أفراد العينة يوافقون على صحة العبارة العاشرة القائلة ان الاعتماد على نتائج تحليل قائمة التدفقات النقدية يزيد من جودة تحسين القرارات الاستثمارية والتمويلية على أداء منشآت الأعمال بتكرار بلغ (93) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالموافقة بشدة حسب آراء (61) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بالحياد حسب آراء (19) فرداً، تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق بشدة حسب آراء (4) أفراد، أخيراً تلتها الأفراد الذين أجابوا بلا أوافق حسب آراء (3) أفراد.

تحليل ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة الميدانية

يتناول الباحث في هذا الجزء مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال المعلومات التي أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية وكذلك نتائج التحليل الإحصائي لاختبار فرضيات الدراسة الميدانية.

والفرض بشكل عام عبارة عن تخمين ذكي وتفسير محتمل يتم بواسطة ربط الأسباب بالمسببات كتفسير مؤقت للمشكلة او الظاهرة المدروسة وبالتالي فان الفرضية عبارة عن حدث أو تكهن يضعه الباحث كحل ممكن ومحتمل لحل مشكلة الدراسة . وقد اتبع الباحث الخطوات التالية في اختبار فرضيات الدراسة

1. تشكيل الفرضية

في أي فرضية يكون لدينا فرضين وهما فرضان مانعان بالتبادل اما ان نرفض الفرض الأول وبالتالي نقبل الفرض الثاني او العكس، ويعنى الأول يعطى الرمز (H_0) ويطلق عليه فرض عدم وجود علاقة (ذات علاقة إحصائية) بين إحصائية العينة ومعلمة المجتمع وان وجد فان ذلك يرجع إلى الصدفة . والفرض الثاني يعطى الرمز (H_1) وهو الفرض البديل ويعنى وجود علاقة (ذات دلالة إحصائية) بين إحصائية العينة ومعلمة المجتمع لا يمكن إرجاعه إلى محض الصدفة وأن بيانات العينة تؤيد صحة هذا الفرض.

2. لاختبار فرضيات الدراسة تم تحديد العبارات المرتبطة بالفرضيات ثم اختبارها باستخدام:

أولاً استخدام المنوال: حيث يتم استخدام المنوال لكل عبارة من عبارات الاستبانة حيث يتم إعطاء الدرجة (5) كوزن لإجابة أوافق بشدة والدرجة (4) كوزن للإجابة أوافق والدرجة (3) للإجابة كوزن للإجابة محايد والدرجة (2) كوزن للإجابة لا أوافق والدرجة (1) للإجابة لا أوافق بشدة.

ثانياً استخدام كآي تربيع لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة لنتائج اختبار الفرضيات تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارات الفرضية.

ثالثاً معامل التحديد (**R-Squared**) لقياس القوة التفسيرية للنموذج ومدى اثره في تغير المتغير التابع

رابعاً معامل التحديد المعدل (**Adjusted R-Squared**)

خامساً معامل ارتباط بيرسون (**Pearson Correlation**)

سادساً قيمة خطأ التقدير (**Std. Error of The Estimate**) لنموذج الدراسة.

سابعاً الانحدار الخطي المتعدد
 ثامناً اختبار (T-Statistic) لاختبار معنوية المعاملات
 تاسعاً قيمة (F-Change) لاختبار معنوية النموذج
 عاشراً مستوى معنوية نموذج الدراسة
 اختبارات فرضيات الدراسة الميدانية

يهدف التحليل الإحصائي للبيانات لاختبار فرضيات الدراسة الميدانية التالية:

1. معلومات قائمة التدفقات النقدية تؤثر على كفاءة القرارات الاستثمارية.
 2. معلومات قائمة التدفقات النقدية تؤثر على كفاءة القرارات التمويلية.
 3. معلومات قائمة التدفقات النقدية تسهم في تقليل المخاطر المالية.
- أولاً: اختبار الفرضية الثالثة التي تنص على (معلومات قائمة التدفقات النقدية تؤثر على كفاءة القرارات الاستثمارية):

يوضح الجدول رقم (42/2/5) والشكل رقم (7/2/5) التعريف النظري والاجرائى لمتغيرات الفرضية الثالثة:

جدول رقم (42/2/5)

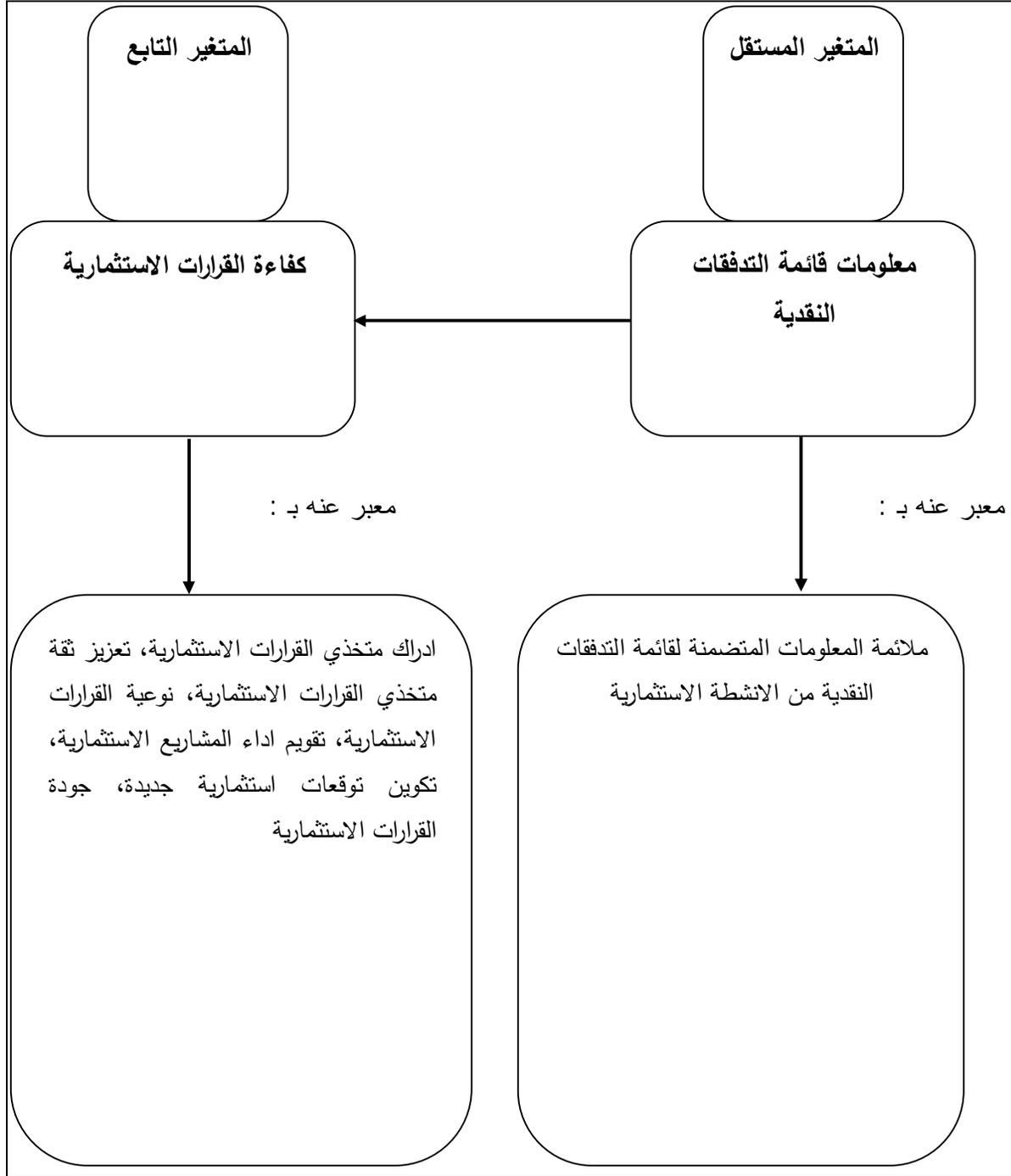
التعريف النظري والاجرائى لمتغيرات الفرضية الثالثة

نوع المتغير	المتغيرات	التعريف النظري	التعريف الاجرائى
المستقل	معلومات قائمة التدفقات النقدية	عبارة عن المعلومات المفصح عنها من الانشطة الاستثمارية	بيانات معلومات قائمة التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية والمعاد ادخالها بغرض اتخاذ القرار الاستثمارية
التابع	كفاءة القرارات الاستثمارية	ملائمة المعلومات المتضمنة لقائمة التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية	ادراك متخذي القرارات الاستثمارية، تعزيز ثقة متخذي القرارات الاستثمارية، نوعية القرارات الاستثمارية، تقييم اداء المشاريع الاستثمارية، تكوين توقعات استثمارية جديدة، جودة القرارات الاستثمارية

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

شكل رقم (7/2/5)

التعريف النظري والاجرائي لمتغيرات الفرضية الثالثة



المصدر: إعداد الباحث، 2014م

1- استخدام المنوال

لإختبار هذه الفرضية سيتم أولاً تقدير المنوال لجميع عبارات الفرضية لمعرفة اتجاه عينة الدراسة وفيما يلي الجدول رقم (43/2/5) المنوال لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة:

جدول رقم (43/2/5)

المنوال لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارات	المنوال	التفسير
1.	تلائم المعلومات المتضمنة في قائمة التدفقات النقدية إدراك متخذي القرارات الاستثمارية	4	وافق
2.	المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية	4	وافق
3.	تمكن معلومات قائمة التدفقات النقدية المحللين الماليين من اتخاذ قراراتهم بصورة سليمة	4	وافق
4.	تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يعزز ثقة متخذي القرارات الاستثمارية	4	وافق
5.	معلومات قائمة التدفقات النقدية تعزز قدرة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة	4	وافق
6.	نعد معلومات قائمة التدفقات النقدية عاملاً جوهرياً في نوعية القرارات الاستثمارية	4	وافق
7.	معلومات قائمة التدفقات النقدية تعزز ثقة المستثمرين في تقويم أداء المشاريع الاستثمارية	4	وافق
8.	معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد المستثمرين في المفاضلة بين افضل البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات الاستثمارية	4	وافق
9.	تحليل التدفقات النقدية يعد وسيلة فاعلة لتكوين توقعات استثمارية جديدة	4	وافق
10	تسهم التدفقات النقدية في كفاءة قدرة القرارات الاستثمارية لتقويم استمرارية المشاريع الاستثمارية	4	وافق
11	يوجد ارتباط بين معلومات التدفقات النقدية وجودة القرارات الاستثمارية	4	وافق

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (43/2/5) كالاتي:

- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان المعلومات المتضمنة في قائمة التدفقات النقدية تلائم إدراك متخذي القرارات الاستثمارية.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان معلومات قائمة التدفقات النقدية تمكن المحللين الماليين من اتخاذ قراراتهم بصورة سليمة.

- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية افراد العينة يوافقون على ان تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يعزز ثقة متخذي القرارات الاستثمارية.
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان معلومات قائمة التدفقات النقدية تعزز قدرة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان معلومات قائمة التدفقات النقدية تعد عاملاً جوهرياً في نوعية القرارات الاستثمارية.
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية افراد العينة يوافقون على ان معلومات قائمة التدفقات النقدية تعزز ثقة المستثمرين في تقويم أداء المشاريع الاستثمارية
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد المستثمرين في المفاضلة بين أفضل البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية افراد العينة يوافقون على ان تحليل التدفقات النقدية يعد وسيلة فاعلة لتكوين توقعات استثمارية جديدة
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية افراد العينة يوافقون على ان تسهم التدفقات النقدية في كفاءة قدرة القرارات الاستثمارية لتقويم استثمارية المشاريع الاستثمارية
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الحادية عشر (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية افراد العينة يوافقون على ان وجود ارتباط بين معلومات التدفقات النقدية وجودة القرارات الاستثمارية.

2- استخدام اختبار كاي تربيع

لاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين بشدة والموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة لنتائج اعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الاراء تجاه كل عبارات الفرضية الثالثة ويوضح الجدول رقم(44/2/5) نتائج اختبارمربع كاي لدلالة الفروق لاجابات الفرضية الثالثة:

جدول رقم (44/2/5)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق لاراء الفرضية الثالثة

الترتيب حسب الاهمية	مستوى المعنوية	قيمة مربع كاي الجدولية*	درجة الحرية	قيمة مربع كاي المحسوبة	العبارات	الرقم
9	.000	7.815	3	138.489	تلائم المعلومات المتضمنة في قائمة التدفقات النقدية إدراك متخذي القرارات الاستثمارية	1.
6	.000	7.815	3	155.600	المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية	2.
7	.000	7.815	3	141.467	تمكن معلومات قائمة التدفقات النقدية المحللين الماليين من اتخاذ قراراتهم بصورة سليمة	3.
4	.000	9.488	4	178.278	تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يعزز ثقة متخذي القرارات الاستثمارية	4.
3	.000	9.488	4	182.111	معلومات قائمة التدفقات النقدية تعزز قدرة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة	5.
5	.000	9.488	4	162.778	تعد معلومات قائمة التدفقات النقدية عاملاً جوهرياً في نوعية القرارات الاستثمارية	6.
11	.000	7.815	3	123.778	معلومات قائمة التدفقات النقدية تعزز ثقة المستثمرين في تقييم أداء المشاريع الاستثمارية	7.
1	.000	9.488	4	235.056	معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد المستثمرين في المفاضلة بين افضل البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات الاستثمارية	8.
2	.000	9.488	4	199.056	تحليل التدفقات النقدية يعد وسيلة فاعلة لتكوين توقعات استثمارية جديدة	9.
8	.000	9.488	4	143.389	تسهم التدفقات النقدية في كفاءة قدرة القرارات الاستثمارية لتقويم استمرارية المشاريع	10.

					الاستثمارية	
10	.000	9.488	4	135.389	يوجد ارتباط بين معلومات التدفقات النقدية وجودة القرارات الاستثمارية	1

(* قيمة مربع كاي الجدولية محسوبة عند مستوى معنوية 5%

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (44/2/5) كآلاتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الاولى (138.489) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان المعلومات المتضمنة في قائمة التدفقات النقدية تلائم إدراك متخذي القرارات الاستثمارية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (155.600) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (141.467) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان معلومات قائمة التدفقات النقدية تمكن المحللين الماليين من اتخاذ قراراتهم بصورة سليمة
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (178.278) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يعزز ثقة متخذي القرارات الاستثمارية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (182.111) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة

ولصالح الموافقين على ان معلومات قائمة التدفقات النقدية تعزز قدرة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (162.778) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان معلومات قائمة التدفقات النقدية تعد عاملاً جوهرياً في نوعية القرارات الاستثمارية.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (123.778) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان معلومات قائمة التدفقات النقدية تعزز ثقة المستثمرين في تقويم أداء المشاريع الاستثمارية.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (235.056) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد المستثمرين في المفاضلة بين أفضل البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة (199.056) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان تحليل التدفقات النقدية يعد وسيلة فاعلة لتكوين توقعات استثمارية جديدة.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة العاشرة (143.389) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان التدفقات النقدية تسهم في كفاءة قدرة القرارات الاستثمارية لتقويم استثمارية المشاريع الاستثمارية.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الحادية عشر (135.389) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات

أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان يوجد ارتباط بين معلومات التدفقات النقدية وجودة القرارات الاستثمارية.

وللتحقق من صحة الفرضية الثالثة سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي المتعدد في بناء النموذج بان معلومات قائمة التدفقات النقدية تسهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية. يوضح الجدول رقم () العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لعبارات الفرضية الثالثة

جدول رقم (45/2/5)

العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لعبارات الفرضية الثالثة

Pearson Correlation	Prob.	t-Statistic	Coefficient	Variable
	0.006	2.775	0.356	(Constant)
				المتغيرات المستقلة
0.539	0.000	3.853	0.258	تمكن معلومات قائمة التدفقات النقدية المحللين الماليين من اتخاذ قراراتهم بصورة سليمة
0.523	0.010	2.592	0.179	تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يعزز ثقة متخذي القرارات الاستثمارية
0.531	0.000	3.625	0.237	معلومات قائمة التدفقات النقدية تعزز قدرة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة
0.510	R-Squared	0.714		R
0.510	R Square Change	0.481		Adjusted R-Squared
0.000	Sig. F Change	17.592		F Change
1.868	Durbin-Watson Stat	0.433		Std. Error of The Estimate

المصدر: إعداد الباحث، من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2014م

يتضح للباحث من بيانات الجدول اعلاه ما يلي:

1. يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.510)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. ان المتغير المستقل مسئول بمعدل (51.00%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (49.00%) عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى. وتبلغ قيمة (Adjusted R-Squared) (0.481).
2. (Constant) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغيرات المستقلة وباللغة (0.356).

3. تبلغ قيمة (t-Statistic) والبالغ (2.775) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.006) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.

4. تبلغ قيمة معامل المتغيرات المستقلة وفق ما يلي:

a. معامل التغير للمعامل المستقل الاول (تمكن معلومات قائمة التدفقات النقدية المحليين الماليين من اتخاذ قراراتهم بصورة سليمة) بلغ (0.258) عندما تكون قيمة (t-Statistic) والبالغ (3.853) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.000) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.

b. معامل التغير للمعامل المستقل الثاني (تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يعزز ثقة متخذي القرارات الاستثمارية) بلغ (0.179) عندما تكون قيمة (t-Statistic) والبالغ (2.592) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.010) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.

c. معامل التغير للمعامل المستقل الثالث (معلومات قائمة التدفقات النقدية تعزز قدرة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة) بلغ (0.237) عندما تكون قيمة (t-Statistic) والبالغ (3.625) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.000) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.

5. تبلغ قيمة (Pearson Correlation) للمتغيرات المستقلة وفق ما يلي:

a. للمعامل المستقل الاول (تمكن معلومات قائمة التدفقات النقدية المحليين الماليين من اتخاذ قراراتهم بصورة سليمة) بلغ قيمة (Pearson Correlation) (0.539).

b. للمعامل المستقل الثاني (تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يعزز ثقة متخذي القرارات الاستثمارية) بلغ قيمة (Pearson Correlation) (0.523).

c. للمعامل المستقل الثالث (معلومات قائمة التدفقات النقدية تعزز قدرة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة) بلغ قيمة (Pearson Correlation) (0.531).

6. يبلغ خطأ التقدير (Std. Error of The Estimate) (0.433).

7. قيمة (F-Change) (17.592) عند معامل خطأ يبلغ (0.000) للنموذج ككل وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.

ويمكن صياغة النموذج وفق ما يلي:

$$Y = 0.356 + 0.258 \times b_1 + 0.179 \times b_2 + 0.237 \times b_3$$

حيث ان:

Y المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية

b₁ تمكن معلومات قائمة التدفقات النقدية المحليين الماليين من اتخاذ قراراتهم بصورة سليمة

b₂ تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يعزز ثقة متخذي القرارات الاستثمارية

b₃ معلومات قائمة التدفقات النقدية تعزز قدرة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة

يستنتج الباحث بأن فرضية الدراسة الثالثة التي نصت على ان (معلومات قائمة التدفقات النقدية تؤثر على كفاءة القرارات الاستثمارية)، تم إثباتها بنسبة 100% وتحققت.

ثانيا: اختبار الفرضية الرابعة التي تنص على (معلومات قائمة التدفقات النقدية تؤثر على كفاءة القرارات التمويلية):

يوضح الجدول رقم (46/2/5) والشكل رقم (8/2/5) التعريف النظري والاجرائي لمتغيرات الفرضية الرابعة:

جدول رقم (46/2/5)

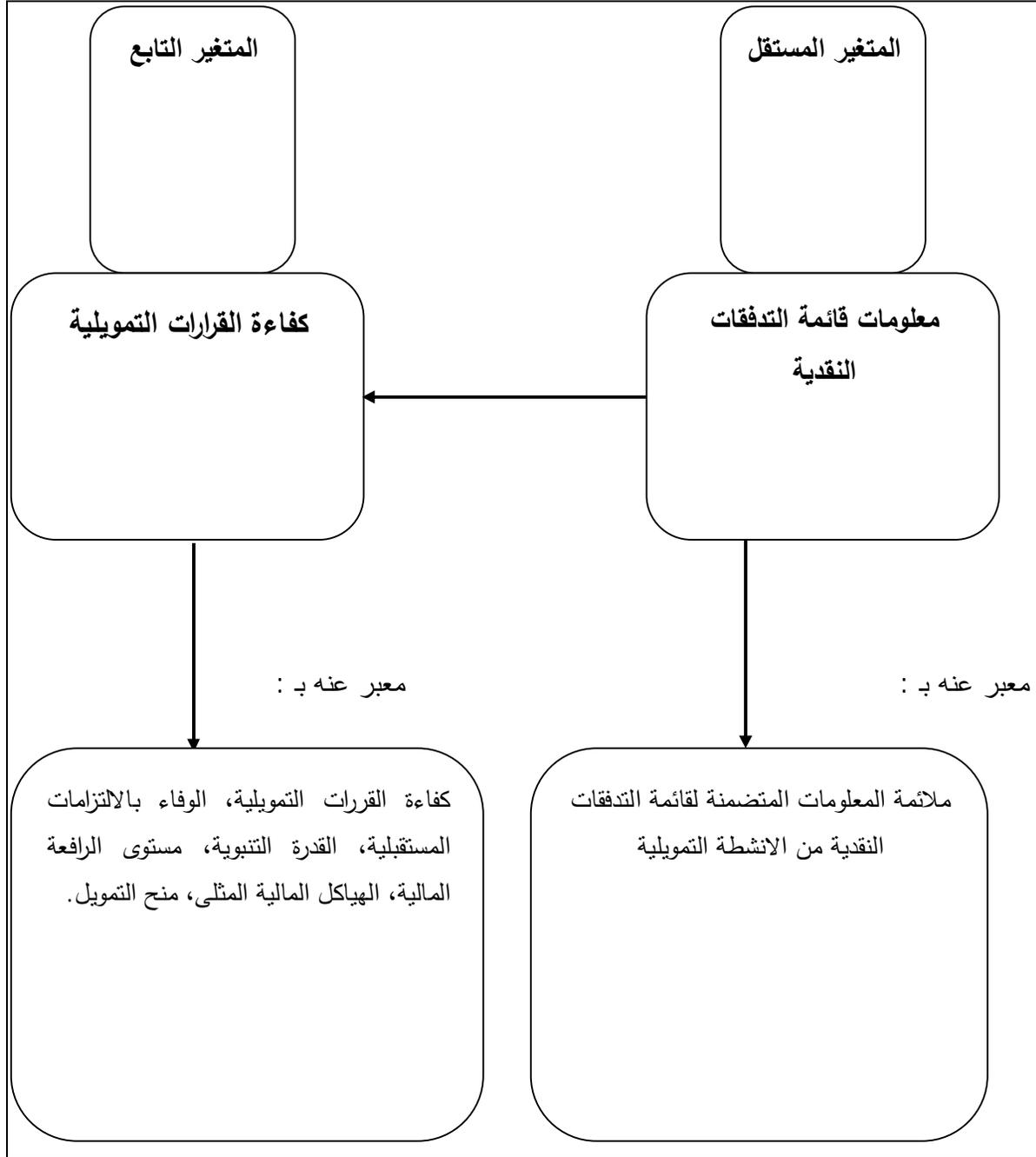
التعريف النظري والاجرائي لمتغيرات الفرضية الرابعة

نوع المتغير	المتغيرات	التعريف النظري	التعريف الاجرائي
المستقل	معلومات قائمة التدفقات النقدية	عبارة عن المعلومات المفصح عنها من الانشطة التمويلية	بيانات معلومات قائمة التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية والمعاد ادخالها بغرض اتخاذ القرارات التمويلية
التابع	كفاءة القرارات التمويلية	ملائمة المعلومات المتضمنة لقائمة التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية	كفاءة القرارات التمويلية، الوفاء بالالتزامات المستقبلية، القدرة التنبؤية، مستوى الرافعة المالية، الهياكل المالية المتلى، منح التمويل.

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

شكل رقم (8/2/5)

التعريف النظري والاجرائي لمتغيرات الفرضية الرابعة



المصدر: إعداد الباحث، 2014م

1- استخدام المنوال

لإختبار هذه الفرضية سيتم أولاً تقدير المنوال لجميع عبارات الفرضية لمعرفة اراء عينة الدراسة تجاهها وفيما يلي الجدول رقم (47/2/5) المنوال لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الرابعة:

جدول رقم (47/2/5)

المونال لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الرابعة

الرقم	العبارات	المونال	التفسير
1.	الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في زيادة مستوى الكفاءة التمويلية لمنشآت الأعمال	4	وافق
2.	تتضمن قائمة التدفقات النقدية معلومات تمكن متخذي القرارات لبناء توقعات مستقبلية حول القدرة النقدية للمنشأة للوفاء بالتزاماتها المستقبلية	4	وافق
3.	جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تدعم القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات التمويلية	4	وافق
4.	تدني مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يؤثر على كفاءة القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال	4	وافق
5.	معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد في دعم قدرة متخذي القرارات التمويلية في تحديد مستوى الرافعة المالية بصورة أفضل	4	وافق
6.	جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تسهم في تحسين مستوى فهم متخذي القرارات التمويلية لهياكل وأنشطة منشآت الأعمال	4	وافق
7.	تحليل قائمة التدفقات النقدية يوفر مؤشراً جيداً لقياس قدرة منشآت الأعمال على منح التمويل	4	أوافق
8.	تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في التنبؤ بنتائج القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال	4	أوافق
9.	تساعد معلومات قائمة التدفقات النقدية في الاعتماد على إجراء تقييم سليم	4	أوافق
10	جودة معلومات التدفقات النقدية تسهم في تحديد الهيكل الأمثل للقرارات التمويلية لمنشآت الأعمال	4	أوافق
11	إجراء تحليل تفصيلي للتدفقات النقدية يضمن جودة القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال	4	أوافق

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (47/2/5) كالاتي:

- بلغت قيمة المونال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في زيادة مستوى الكفاءة التمويلية لمنشآت الأعمال.
- بلغت قيمة المونال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان تتضمن قائمة التدفقات النقدية معلومات تمكن متخذي القرارات لبناء توقعات مستقبلية حول القدرة النقدية للمنشأة للوفاء بالتزاماتها المستقبلية.

- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تدعم القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات التمويلية.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية افراد العينة يوافقون على ان تدني مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يؤثر على كفاءة القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال.
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد في دعم قدرة متخذي القرارات التمويلية في تحديد مستوى الرافعة المالية بصورة أفضل.
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تسهم في تحسين مستوى فهم متخذي القرارات التمويلية لهياكل وأنشطة منشآت الأعمال.
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية افراد العينة يوافقون على ان تحليل قائمة التدفقات النقدية يوفر مؤشراً جيداً لقياس قدرة منشآت الأعمال على منح التمويل.
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية العينة يوافقون على ان تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في التنبؤ بنتائج القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال.
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية افراد العينة يوافقون على ان معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد في الاعتماد على إجراء تقويم سليم.
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية افراد العينة يوافقون على ان جودة معلومات التدفقات النقدية تسهم في تحديد الهيكل الأمثل للقرارات التمويلية لمنشآت الأعمال.
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الحادية عشر (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية افراد العينة يوافقون على ان إجراء تحليل تفصيلي للتدفقات النقدية يضمن جودة القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال.

2- استخدام اختبار كاي تربيع

لاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين ولا الموافقين لنتائج اعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الاراء تجاه كل عبارات الفرضية الرابعة ويوضح الجدول رقم(48/2/5) نتائج اختبارمربع كاي لدلالة الفروق لاجابات الفرضية الرابعة:

جدول رقم (48/2/5)

نتائج اختبارمربع كاي لدلالة الفروق لاراء الفرضية الرابعة

الترتيب حسب الاهمية	مستوى المعنوية	قيمة مربع كاي الجدولية*	درجة الحرية	قيمة مربع كاي المحسوبة	العبارات	الرقم
6	.000	9.488	4	153.278	الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في زيادة مستوى الكفاءة التمويلية لمنشآت الأعمال	1.
4	.000	9.488	4	167.944	تتضمن قائمة التدفقات النقدية معلومات تمكن متخذي القرارات لبناء توقعات مستقبلية حول القدرة النقدية للمنشأة للوفاء بالتزاماتها المستقبلية	2.
10	.000	7.815	3	102.578	جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تدعم القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات التمويلية	3.
5	.000	9.488	4	162.222	تدني مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يؤثر على كفاءة القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال	4.
9	.000	9.488	4	114.556	معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد في دعم قدرة متخذي القرارات التمويلية في تحديد مستوى الرافعة المالية بصورة أفضل	5.
8	.000	9.488	4	138.056	جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تسهم في تحسين مستوى فهم متخذي القرارات التمويلية لهياكل وأنشطة منشآت الأعمال	6.
11	.000	7.815	3	88.756	تحليل قائمة التدفقات النقدية يوفر مؤشراً جيداً لقياس قدرة منشآت الأعمال على منح التمويل	7.
7	.000	9.488	4	151.056	تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في التنبؤ بنتائج القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال	8.

1	.000	9.488	4	233.333	9 تساعد معلومات قائمة التدفقات النقدية في الاعتماد على إجراء تقييم سليم
3	.000	9.488	4	183.444	10 جودة معلومات التدفقات النقدية تسهم في تحديد الهيكل الأمثل للقرارات التمويلية لمنشآت الأعمال
2	.000	9.488	4	191.722	11 إجراء تحليل تفصيلي للتدفقات النقدية يضمن جودة القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال

(* قيمة مربع كاي الجدولية محسوبة عند مستوى معنوية 5%

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (48/2/5) كالاتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (153.278) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في زيادة مستوى الكفاءة التمويلية لمنشآت الأعمال.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (167.944) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان تضمن قائمة التدفقات النقدية معلومات تمكن متخذي القرارات لبناء توقعات مستقبلية حول القدرة النقدية للمنشأة للوفاء بالتزاماتها المستقبلية
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (102.578) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تدعم القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات التمويلية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (162.222) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان تدني مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يؤثر على كفاءة القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (114.556) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد في دعم قدرة متخذي القرارات التمويلية في تحديد مستوى الرافعة المالية بصورة أفضل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (138.056) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تسهم في تحسين مستوى فهم متخذي القرارات التمويلية لهياكل وأنشطة منشآت الأعمال.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (88.756) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان تحليل قائمة التدفقات النقدية يوفر مؤشراً جيداً لقياس قدرة منشآت الأعمال على منح التمويل.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (151.056) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في التنبؤ بنتائج القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة (233.333) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد في الاعتماد على إجراء تقييم سليم.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة العاشرة (183.444) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان جودة معلومات التدفقات النقدية تسهم في تحديد الهيكل الأمثل للقرارات التمويلية لمنشآت الأعمال.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الحادية عشر (191.722) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان إجراء تحليل تفصيلي للتدفقات النقدية يضمن جودة القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال.

وللتحقق من صحة الفرضية الرابعة سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي المتعدد في بناء النموذج بان معلومات قائمة التدفقات النقدية تسهم في اتخاذ القرارات التمويلية. يوضح الجدول رقم (49/2/5) العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لعبارات الفرضية الرابعة

جدول رقم (49/2/5)

العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لعبارات الفرضية الرابعة

Pearson Correlation	Prob.	t-Statistic	Coefficient	Variable
	0.342	0.953	0.116	(Constant)
				المتغيرات المستقلة
0.657	0.005	2.814	0.166	الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في زيادة مستوى الكفاءة التمويلية لمنشآت الأعمال
0.587	0.016	2.422	0.157	تدني مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يؤثر على كفاءة القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال
0.677	0.008	2.691	0.159	جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تسهم في تحسين مستوى فهم متخذي القرارات التمويلية لهياكل وأنشطة منشآت الأعمال
0.709	0.000	3.728	0.264	تحليل قائمة التدفقات النقدية يوفر مؤشراً جيداً لقياس قدرة منشآت الأعمال على منح التمويل
0.649	R-Squared		0.806	R
0.649	R Square Change		0.630	Adjusted R-Squared
0.000	Sig. F Change		34.923	F Change
1.853	Durbin-Watson Stat		0.480	Std. Error of The Estimate

المصدر: إعداد الباحث، من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2014م

يتضح للباحث من بيانات الجدول رقم (49/2/5) ما يلي:

1. يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.649)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. ان المتغير المستقل مسئول بمعدل (64.90%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (35.10%) عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى. وتبلغ قيمة (Adjusted R-Squared) (0.630).
2. (Constant) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (0.116).
3. تبلغ قيمة (t-Statistic) والبالغ (0.953) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.342) وهي اكبر من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية.
4. تبلغ قيمة معامل المتغيرات المستقلة وفق ما يلي:

أ. معامل التغير للمعامل المستقل الاول (الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في زيادة مستوى الكفاءة التمويلية لمنشآت الأعمال) بلغ (0.166) عندما تكون قيمة (t-Statistic) والبالغ (2.814) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.005) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.

ب. معامل التغير للمعامل المستقل الثاني (تدني مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يؤثر على كفاءة القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال) بلغ (0.157) عندما تكون قيمة (t-Statistic) والبالغ (2.422) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.016) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.

ج. معامل التغير للمعامل المستقل الثالث (جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تسهم في تحسين مستوى فهم متخذي القرارات التمويلية لهياكل وأنشطة منشآت الأعمال) بلغ (0.159) عندما تكون قيمة (t-Statistic) والبالغ (2.691) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.008) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.

د. معامل التغير للمعامل المستقل الرابع (تحليل قائمة الدفقات النقدية يوفر مؤشراً جيداً لقياس قدرة منشآت الأعمال على منح التمويل) بلغ (0.264) عندما تكون قيمة (t-Statistic) والبالغ (3.728) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.000) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.

5. تبلغ قيمة (Pearson Correlation) للمتغيرات المستقلة وفق ما يلي:

أ. للمعامل المستقل الاول (الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في زيادة مستوى الكفاءة التمويلية لمنشآت الأعمال) بلغ قيمة (Pearson Correlation) (0.657).

ب. للمعامل المستقل الثاني (تدني مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يؤثر على كفاءة القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال) بلغ قيمة (Pearson Correlation) (0.587).

ج. للمعامل المستقل الثالث (جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تسهم في تحسين مستوى فهم متخذي القرارات التمويلية لهياكل وأنشطة منشآت الأعمال) بلغ قيمة (Pearson Correlation) (0.677).

د. للمعامل المستقل الرابع (تحليل قائمة التدفقات النقدية يوفر مؤشراً جيداً لقياس قدرة منشآت الأعمال على منح التمويل) بلغ قيمة (Pearson Correlation) (0.709).

6. يبلغ خطأ التقدير (Std. Error of The Estimate) (0.433).

7. قيمة (F-change) (17.592) عند معامل خطأ يبلغ (0.000) للنموذج ككل وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.

ويمكن صياغة النموذج وفق ما يلي:

$$Y = 0.116 + 0.166 \times b_1 + 0.157 \times b_2 + 0.159 \times b_3 + 0.264 \times b_4$$

حيث ان:

- Y جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تدعم القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات التمويلية
- b₁ الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في زيادة مستوى الكفاءة التمويلية لمنشآت الأعمال
- b₂ تدني مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يؤثر على كفاءة القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال
- b₃ جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تسهم في تحسين مستوى فهم متخذي القرارات التمويلية لهياكل وأنشطة منشآت الأعمال
- b₄ تحليل قائمة التدفقات النقدية يوفر مؤشراً جيداً لقياس قدرة منشآت الأعمال على منح التمويل
- يستنتج الباحث بأن فرضية الدراسة التي نصت على ان (معلومات قائمة التدفقات النقدية تؤثر على كفاءة القرارات التمويلية)، تم إثباتها بنسبة 100% وتحققت.
- ثالثاً: اختبار الفرضية الخامسة التي تنص على (معلومات قائمة التدفقات النقدية تسهم في تقليل المخاطر المالية):

يوضح الجدول رقم (50/2/5) والشكل رقم (9/2/5) التعريف النظري والاجرائي لمتغيرات الفرضية

الرابعة:

جدول رقم (50/2/5)

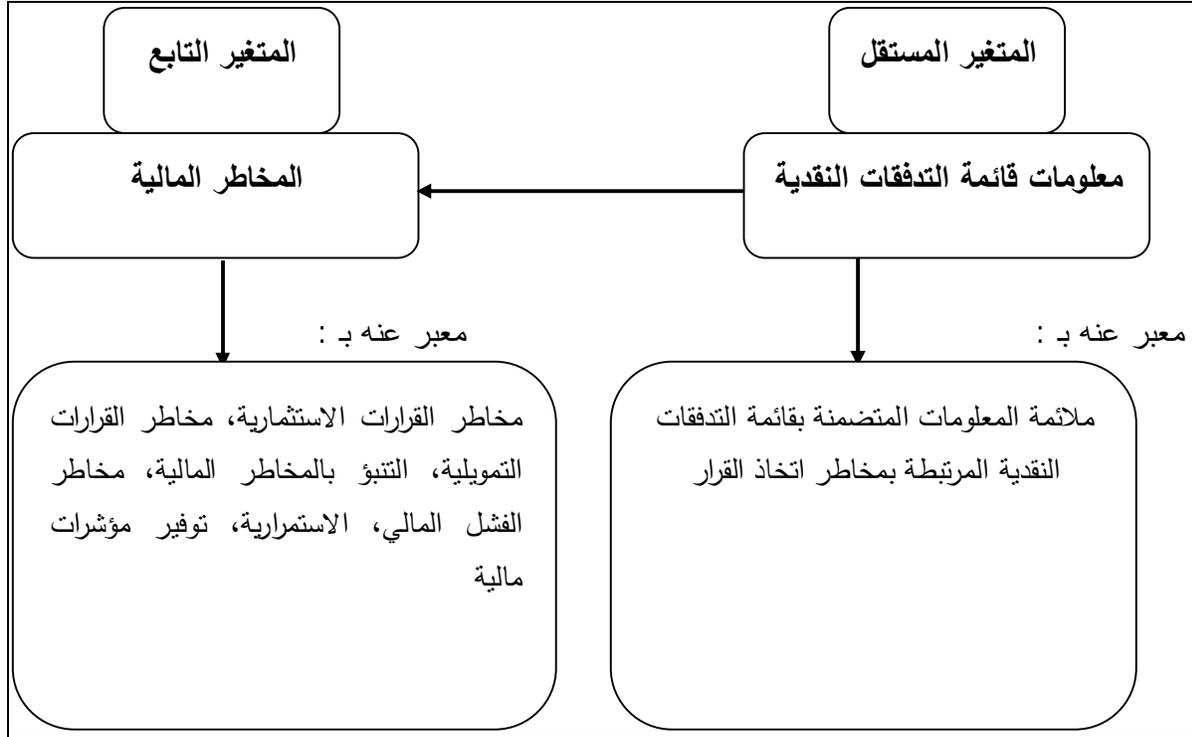
التعريف النظري والاجرائي لمتغيرات الفرضية الخامسة

نوع المتغير	المتغيرات	التعريف النظري	التعريف الاجرائي
المستقل	معلومات قائمة التدفقات النقدية	عبارة عن المعلومات المفصّل عنها من الأنشطة التمويلية	بيانات معلومات قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والمعاد ادخالها.
التابع	المخاطر المالية	مخاطر المحيطة باتخاذ القرارات	مخاطر القرارات الاستثمارية، مخاطر القرارات التمويلية، التنبؤ بالمخاطر المالية، مخاطر الفشل المالي، الاستثمارية، توفير مؤشرات مالية

المصدر: إعداد الباحث، 2014م

شكل رقم (9/2/5)

التعريف النظري والاجرائي لمتغيرات الفرضية الخامسة



المصدر: إعداد الباحث، 2014م

1- استخدام المنوال

ولاثبات الفرضية سيتم تقدير المنوال لجميع عبارات الفرضية لمعرفة اتجاه عينة الدراسة وفيما يلي الجدول رقم (51/2/5) المنوال لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الخامسة:

جدول رقم (51/2/5)

المنوال لاجابات افراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الخامسة

الرقم	العبارات	المنوال	التفسير
1.	الالتزام بتحسين جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يحد من وجود مخاطر على القرارات الاستثمارية والتمويلية	4	اوافق
2.	الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يقلل من مخاطر القرارات الاستثمارية على أداء منشآت الأعمال	4	اوافق
3.	تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في التنبؤ بمخاطر القرارات التمويلية من خلال تحليل مخاطرها بصورة مسبقة	4	اوافق
4.	تتوقف جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية على قدرة المنشأة في توفير مؤشرات عن مخاطر القرارات الاستثمارية والتمويلية	4	اوافق
5.	تحليل قائمة التدفقات النقدية تسهم في توفير معلومات مهمة عن مخاطر القرارات الاستثمارية والتمويلية بمنشآت الأعمال	4	اوافق
6.	التزام منشآت الأعمال بتحسين مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يسهم في تجنب مخاطر القرارات المالية	4	اوافق
7.	تعد جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية اشارة جيدة لقياس وتقويم مخاطر فشل القرارات المالية	4	اوافق
8.	الاهتمام بجودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يزيد من كفاءة وفاعلية القرارات المالية بمنشآت الأعمال وبالتالي تقليل مخاطرها المالية	4	اوافق
9.	جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تحد من مخاطر تأثير نتائج القرارات التمويلية على استمرارية منشآت الأعمال	4	اوافق
10	مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يمثل عاملاً جوهرياً في تقليل مخاطر القرارات المالية	4	اوافق
11	الاعتماد على نتائج تحليل قائمة التدفقات النقدية يزيد من جودة تحسين القرارات الاستثمارية والتمويلية على أداء منشآت الأعمال	4	اوافق

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (51/2/5) كالآتي:

- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان الالتزام بتحسين جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يحد من وجود مخاطر على القرارات الاستثمارية والتمويلية.

- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يقلل من مخاطر القرارات الاستثمارية على أداء منشآت الأعمال.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في التنبؤ بمخاطر القرارات التمويلية من خلال تحليل مخاطرها بصورة مسبقة.
- بلغت قيمة المنوال لأراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية افراد العينة يوافقون على توقف جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية على قدرة المنشأة في توفير مؤشرات عن مخاطر القرارات الاستثمارية والتمويلية
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان تحليل قائمة التدفقات النقدية تسهم في توفير معلومات مهمة عن مخاطر القرارات الاستثمارية والتمويلية بمنشآت الأعمال.
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان التزام منشآت الأعمال بتحسين مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يسهم في تجنب مخاطر القرارات المالية.
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية افراد العينة يوافقون على ان تعد جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية اشارة جيدة لقياس وتقويم مخاطر فشل القرارات المالية.
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية العينة يوافقون على ان الاهتمام بجودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يزيد من كفاءة وفاعلية القرارات المالية بمنشآت الأعمال وبالتالي تقليل مخاطرها المالية.
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية افراد العينة يوافقون على ان جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تحد من مخاطر تأثير نتائج القرارات التمويلية على استمرارية منشآت الأعمال.
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية افراد العينة يوافقون على ان مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يمثل عاملاً جوهرياً في تقليل مخاطر القرارات المالية.
- بلغت قيمة المنوال لاراء افراد عينة الدراسة تجاه العبارة الحادية عشر (4) وتعنى هذه القيمة أن غالبية افراد العينة يوافقون على ان الاعتماد على نتائج تحليل قائمة التدفقات النقدية يزيد من جودة تحسين القرارات الاستثمارية والتمويلية على أداء منشآت الأعمال.

2- استخدام اختبار كاي تربيع

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين لنتائج اعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الاجابات على كل عبارات الفرضية الخامسة ويوضح الجدول رقم (52/2/5) نتائج اختبارمربع كاي لدلالة الفروق لاجابات الفرضية الخامسة:

جدول رقم (52/2/5)

نتائج اختبارمربع كاي لدلالة الفروق لاجابات الفرضية الخامسة

الترتيب حسب الاهمية	مستوى المعنوية	قيمة مربع كاي الجدولية*	درجة الحرية	قيمة مربع كاي المحسوبة	العبارات	الرقم
11	.000	5.992	2	85.633	الالتزام بتحسين جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يحد من وجود مخاطر على القرارات الاستثمارية والتمويلية	1.
9	.000	7.815	3	135.867	الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يقلل من مخاطر القرارات الاستثمارية على أداء منشآت الأعمال	2.
2	.000	9.488	4	230.444	تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في التنبؤ بمخاطر القرارات التمويلية من خلال تحليل مخاطرها بصورة مسبقة	3.
1	.000	9.488	4	253.444	تتوقف جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية على قدرة المنشأة في توفير مؤشرات عن مخاطر القرارات الاستثمارية والتمويلية	4.
9	.000	7.815	3	135.867	تحليل قائمة التدفقات النقدية تسهم في توفير معلومات مهمة عن مخاطر القرارات الاستثمارية والتمويلية بمنشآت الأعمال	5.
5	.000	9.488	4	203.222	التزام منشآت الأعمال بتحسين مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يسهم في تجنب مخاطر القرارات المالية	6.
6	.000	9.488	4	184.444	تعد جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية اشارة جيدة لقياس وتقويم مخاطر فشل القرارات المالية	7.
4	.000	9.488	4	204.556	الاهتمام بجودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يزيد من كفاءة وفاعلية القرارات المالية بمنشآت الأعمال وبالتالي تقليل مخاطرها المالية	8.

8	.000	9.488	4	174.222	جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تحد من مخاطر تأثير نتائج القرارات التمويلية على استمرارية منشآت الأعمال	9
3	.000	9.488	4	209.722	مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يمثل عاملاً جوهرياً في تقليل مخاطر القرارات المالية	10
7	.000	9.488	4	174.333	الاعتماد على نتائج تحليل قائمة التدفقات النقدية يزيد من جودة تحسين القرارات الاستثمارية والتمويلية على أداء منشآت الأعمال	11

(* قيمة مربع كاي الجدولية محسوبة عند مستوى معنوية 5%)

المصدر: اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات الاستبانة، 2014م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (52/2/5) كالاتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الاولى (85.633) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (5.992) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان الالتزام بتحسين جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يحد من وجود مخاطر على القرارات الاستثمارية والتمويلية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (135.867) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يقلل من مخاطر القرارات الاستثمارية على أداء منشآت الأعمال.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (230.444) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في التنبؤ بمخاطر القرارات التمويلية من خلال تحليل مخاطرها بصورة مسبقة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (253.444) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على توقف جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية على قدرة المنشأة في توفير مؤشرات عن مخاطر القرارات الاستثمارية والتمويلية

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (135.867) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان تحليل قائمة التدفقات النقدية تسهم في توفير معلومات مهمة عن مخاطر القرارات الاستثمارية والتمويلية بمنشآت الأعمال.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (203.222) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان التزام منشآت الأعمال بتحسين مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يسهم في تجنب مخاطر القرارات المالية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (184.444) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تعد اشارة جيدة لقياس وتقويم مخاطر فشل القرارات المالية
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (204.556) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان الاهتمام بجودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يزيد من كفاءة وفاعلية القرارات المالية بمنشآت الأعمال وبالتالي تقليل مخاطرها المالية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة (174.222) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تحد من مخاطر تأثير نتائج القرارات التمويلية على استمرارية منشآت الأعمال.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة العاشرة (209.722) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يمثل عاملاً جوهرياً في تقليل مخاطر القرارات المالية.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة للعبارة الحادية عشر (174.333) وهذه القيمة اكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان الاعتماد على نتائج تحليل قائمة التدفقات النقدية يزيد من جودة تحسين القرارات الاستثمارية والتمويلية على أداء منشآت الأعمال.

وللتحقق من صحة الفرضية الرابعة سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي المتعدد في بناء النموذج بان معلومات قائمة التدفقات النقدية تسهم في اتخاذ القرارات التمويلية. يوضح الجدول رقم (53/2/5) العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لعبارات الفرضية الخامسة

جدول رقم (53/2/5)

العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لعبارات الفرضية الخامسة

Pearson Correlation	Prob.	t-Statistic	Coefficient	Variable
	0.342	0.953	0.162	(Constant)
				المتغيرات المستقلة
0.492	.044	2.031	0.151	تحليل قائمة التدفقات النقدية تسهم في توفير معلومات مهمة عن مخاطر القرارات الاستثمارية والتمويلية بمنشآت الأعمال
0.502	.002	3.097	0.248	الاهتمام بجودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يزيد من كفاءة وفاعلية القرارات المالية بمنشآت الأعمال وبالتالي تقليل مخاطرها المالية
0.628	0.000	4.968	0.327	الاعتماد على نتائج تحليل قائمة التدفقات النقدية يزيد من جودة تحسين القرارات الاستثمارية والتمويلية على أداء منشآت الأعمال
0.533	R-Squared	0.730		R
0.533	R Square Change	0.505		Adjusted R-Squared
0.000	Sig. F Change	19.259		F Change
2.190	Durbin-Watson Stat	0.519		Std. Error of The Estimate

المصدر: إعداد الباحث، من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2014م

ويمكن تفسير بيانات الجدول اعلاه كالآتي:

1. يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0.533)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. ان المتغير المستقل مسئول بمعدل (53.30%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (46.70%) عبارة عن اثر المتغيرات الأخرى. وتبلغ قيمة (Adjusted R-Squared) (0.505).
2. (Constant) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (0.162).
3. تبلغ قيمة (t-Statistic) والبالغ (0.953) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.342) وهي اكبر من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية.
4. تبلغ قيمة معامل المتغيرات المستقلة وفق ما يلي:

أ. معامل التغير للمعامل المستقل الاول (تحليل قائمة التدفقات النقدية تسهم في توفير معلومات مهمة عن مخاطر القرارات الاستثمارية والتمويلية بمنشآت الأعمال) بلغ (0.151) عندما تكون قيمة (t-Statistic) والبالغ (2.031) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.044) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.

ب. معامل التغير للمعامل المستقل الثاني (الاهتمام بجودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يزيد من كفاءة وفاعلية القرارات المالية بمنشآت الأعمال وبالتالي تقليل مخاطرها المالية) بلغ (0.248) عندما تكون قيمة (t-Statistic) والبالغ (3.097) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.002) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.

ج. معامل التغير للمعامل المستقل الثالث (الاعتماد على نتائج تحليل قائمة التدفقات النقدية يزيد من جودة تحسين القرارات الاستثمارية والتمويلية على أداء منشآت الأعمال) بلغ (0.327) عندما تكون قيمة (t-Statistic) والبالغ (4.968) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.000) وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية.

5. تبلغ قيمة (Pearson Correlation) للمتغيرات المستقلة وفق ما يلي:

أ. للمعامل المستقل الاول (تحليل قائمة التدفقات النقدية تسهم في توفير معلومات مهمة عن مخاطر القرارات الاستثمارية والتمويلية بمنشآت الأعمال) بلغ قيمة (Pearson Correlation) (0.492).

ب. للمعامل المستقل الثاني (الاهتمام بجودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يزيد من كفاءة وفاعلية القرارات المالية بمنشآت الأعمال وبالتالي تقليل مخاطرها المالية) بلغ قيمة (Pearson Correlation) (0.502).

ج. للمعامل المستقل الثالث (الاعتماد على نتائج تحليل قائمة التدفقات النقدية يزيد من جودة تحسين القرارات الاستثمارية والتمويلية على أداء منشآت الأعمال) بلغ قيمة (Pearson Correlation) (0.628).

6. يبلغ خطأ التقدير (Std. Error of The Estimate) (0.519).

7. قيمة (F-change) (19.259) عند معامل خطأ يبلغ (0.000) للنموذج ككل وهي أقل من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني وجود علاقة ذات دلالة احصائية. ويمكن صياغة النموذج وفق ما يلي:

$$Y = .162 + .151 \times b_1 + .248 \times b_2 + .327 \times b_3$$

حيث ان:

- Y التزام منشآت الأعمال بتحسين مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يسهم في تجنب مخاطر القرارات المالية
- b₁ تحليل قائمة التدفقات النقدية تسهم في توفير معلومات مهمة عن مخاطر القرارات الاستثمارية والتمويلية بمنشآت الأعمال
- b₂ الاهتمام بجودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يزيد من كفاءة وفاعلية القرارات المالية بمنشآت الأعمال وبالتالي تقليل مخاطرها المالية
- b₃ الاعتماد على نتائج تحليل قائمة التدفقات النقدية يزيد من جودة تحسين القرارات الاستثمارية والتمويلية على أداء منشآت الأعمال
- يستنتج الباحث بأن فرضية الدراسة التي نصت على ان (معلومات قائمة التدفقات النقدية تسهم في تقليل المخاطر المالية)، تم إثباتها بنسبة 100% وتحققت.

الخاتمة

وتشمل:

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

النتائج والتوصيات

أولا النتائج:

بعد عرض الجانب النظري والدراسة الميدانية توصل الباحث لعدد من النتائج التي اثبتت صحة جميع الفرضيات على النحو التالي:

نتائج اختبار الفرضية الأولى نموذج الدراسة الاول (كفاية هيكل التمويل)

1. بلغ معامل التحديد عند اختبار فرضية الدراسة الأولى لعينة الدراسة (93.25%) عند قياس اثر العلاقة بين متغير الدراسة الاول التابع (اجمالي هيكل التمويل) والمتغير المستقل (مؤشر التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التمويلية/ التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الخارجة)، عند معامل خطأ بلغ (0.001749) للنموذج ككل وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) مما يعني الثقة العالية في صحة اختبار النموذج موضوع الدراسة.

2. بلغ معامل التحديد عند اختبار فرضية الدراسة الأولى لعينة الدراسة (75.04%) عند قياس اثر العلاقة بين متغير الدراسة الثاني التابع (اجمالي هيكل التمويل الذاتي - حقوق الملكية) والمتغير المستقل (مؤشر التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التمويلية/ التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الخارجة)، عند معامل خطأ بلغ (0.025636) للنموذج ككل وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) مما يعني الثقة العالية في صحة اختبار النموذج موضوع الدراسة.

3. بلغ معامل التحديد عند اختبار فرضية الدراسة الأولى لعينة الدراسة (85.45%) عند قياس اثر العلاقة بين متغير الدراسة الثالث التابع (اجمالي هيكل التمويل غير الذاتي) والمتغير المستقل (مؤشر التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التمويلية/ التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الخارجة)، عند معامل خطأ بلغ (0.008354) للنموذج ككل وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) مما يعني الثقة العالية في صحة اختبار النموذج موضوع الدراسة.

4. بلغ معامل التحديد عند اختبار فرضية الدراسة الأولى لعينة الدراسة (24.04%) عند قياس اثر العلاقة بين متغير الدراسة الرابع التابع (اجمالي هيكل التمويل غير الذاتي - قصير الآجل) والمتغير المستقل (مؤشر التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التمويلية/ التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الخارجة)، عند معامل خطأ بلغ (0.323459) للنموذج ككل وهي اكبر من قيمة الخطأ (0.05) مما يعني عدم وجود الثقة في صحة اختبار النموذج موضوع الدراسة.

5. بلغ معامل التحديد عند اختبار فرضية الدراسة الأولى لعينة الدراسة (85.45%) عند قياس اثر العلاقة بين متغير الدراسة الخامس التابع (اجمالي هيكل التمويل غير الذاتي - طويل الآجل) والمتغير المستقل (مؤشر التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التمويلية/ التدفقات النقدية من

الانشطة التمويلية الخارجة)، عند معامل خطأ بلغ (0.009426) للنموذج ككل وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) مما يعني الثقة العالية في صحة اختبار النموذج موضوع الدراسة.

نتائج اختبار الفرضية الثانية التطبيقية لنموذج الدراسة الثاني (الحد من مخاطر الفشل المالي) 6. عدم صحة النتائج المتحصل عليها عند تطبيق نموذج Altman.

7. بلغ معامل التحديد عند اختبار فرضية الدراسة الثانية لعينة الدراسة (74.64%) عند قياس اثر العلاقة بين متغير الدراسة التابع (نموذج Kida) والمتغير المستقل (مؤشر التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التمويلية/ التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية الخارجة)، عند معامل خطأ بلغ (0.043866) للنموذج ككل وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) مما يعني الثقة العالية في صحة اختبار النموذج موضوع الدراسة.

نتائج اختبار الفرضية الثالثة

8. بلغ معامل التحديد عند اختبار فرضية الدراسة الثالثة لعينة الدراسة (51.00%) عند قياس اثر العلاقة بين متغير الدراسة التابع (كفاءة القرارات الاستثمارية) والمتغير المستقل (معلومات قائمة التدفقات النقدية)، عند معامل خطأ بلغ (0.000) للنموذج ككل وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) مما يعني الثقة العالية في صحة اختبار النموذج موضوع الدراسة.

9. تبلغ قيمة (Pearson Correlation) للمتغيرات المستقلة وفق ما يلي:

أ. للمعامل المستقل الاول (تمكن معلومات قائمة التدفقات النقدية المحللين الماليين من اتخاذ قراراتهم بصورة سليمة) بلغ قيمة (Pearson Correlation) (0.539).

ب. للمعامل المستقل الثاني (تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يعزز ثقة متخذي القرارات الاستثمارية) بلغ قيمة (Pearson Correlation) (0.523).

ج. للمعامل المستقل الثالث (معلومات قائمة التدفقات النقدية تعزز قدرة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة) بلغ قيمة (Pearson Correlation) (0.531).

نتائج اختبار الفرضية الرابعة

10. بلغ معامل التحديد عند اختبار فرضية الدراسة الرابعة لعينة الدراسة (64.90%) عند قياس اثر العلاقة بين متغير الدراسة التابع (كفاءة القرارات التمويلية) والمتغير المستقل (معلومات قائمة التدفقات النقدية)، عند معامل خطأ بلغ (0.000) للنموذج ككل وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) مما يعني الثقة العالية في صحة اختبار النموذج موضوع الدراسة.

11. تبلغ قيمة (Pearson Correlation) للمتغيرات المستقلة وفق ما يلي:

أ. للمعامل المستقل الاول (الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في زيادة مستوى الكفاءة التمويلية لمنشآت الأعمال) بلغ قيمة (Pearson Correlation) (0.657).

ب. للمعامل المستقل الثاني (تدني مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يؤثر على كفاءة القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال) بلغ قيمة (Pearson Correlation) (0.587).

ج. للمعامل المستقل الثالث (جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تسهم في تحسين مستوى فهم متخذي القرارات التمويلية لهياكل وأنشطة منشآت الأعمال) بلغ قيمة (Pearson Correlation) (0.677).

د. للمعامل المستقل الرابع (تحليل قائمة التدفقات النقدية يوفر مؤشراً جيداً لقياس قدرة منشآت الأعمال على منح التمويل) بلغ قيمة (Pearson Correlation) (0.709).

نتائج اختبار الفرضية الخامسة

12. بلغ معامل التحديد عند اختبار فرضية الدراسة الرابعة لعينة الدراسة (53.30%) عند قياس اثر العلاقة بين متغير الدراسة التابع (تقليل المخاطر المالية) والمتغير المستقل (معلومات قائمة التدفقات النقدية)، عند معامل خطأ بلغ (0.000) للنموذج ككل وهي اقل من قيمة الخطأ (0.05) مما يعني الثقة العالية في صحة اختبار النموذج موضوع الدراسة.

13. تبلغ قيمة (Pearson Correlation) للمتغيرات المستقلة وفق ما يلي:

أ. للمعامل المستقل الاول (تحليل قائمة التدفقات النقدية تسهم في توفير معلومات مهمة عن مخاطر القرارات الاستثمارية والتمويلية بمنشآت الأعمال) بلغ قيمة (Pearson Correlation) (0.492).

ب. للمعامل المستقل الثاني (الاهتمام بجودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يزيد من كفاءة وفاعلية القرارات المالية بمنشآت الأعمال وبالتالي تقليل مخاطرها المالية) بلغ قيمة (Pearson Correlation) (0.502).

ج. للمعامل المستقل الثالث (الاعتماد على نتائج تحليل قائمة التدفقات النقدية يزيد من جودة تحسين القرارات الاستثمارية والتمويلية على أداء منشآت الأعمال) بلغ قيمة (Pearson Correlation) (0.628).

نتائج اختبار كل الفرضيات

14. الاعتماد على قائمتي الدخل والمركز المالي دون قائمة التدفقات النقدية لا يفيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية المستقبلية.

15. عدم تطبيق قائمة التدفقات النقدية بالصورة المثلى في تصنيف انشطتها.

16. الخطأ في تبويب اغلب بنود قائمة التدفقات النقدية.

17. عدم مراعاة مراجعي الحسابات أهمية قائمة التدفقات النقدية.

18. سعي اغلب منشآت الأعمال في الخط بتبويب الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل ودمجها بعضها مع بعض.
19. الإدخال غير الصحيح للبنود غير نقدية في قائمة التدفقات النقدية.
20. عدم الإفصاح المحاسبي بالطريقة المباشرة لقائمة التدفقات النقدية عند إعداد القوائم والتقارير الملحقه.
21. إصدار القوائم والتقارير المالية في تواريخ لاحقة يؤدي إلى عدم اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.
22. لا توفر منشآت الأعمال قدراً من الشفافية في عرض قائمة التدفقات النقدية.
23. استخدام الطريقة غير المباشر في إعداد قائمة التدفقات النقدية لسهولة.
24. عدم استخدام متخذي القرارات الاستثمارية والتمويلية مؤشرات التدفقات النقدية عند اتخاذ قراراتهم المالية.
25. فاعلية المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة منشآت الأعمال.
26. ضعف المعلومات المضمنة في القوائم والتقارير المالية المصدرة في تواريخ متاخرة خلال السنة المالية.
27. افتقار القوائم والتقارير المالية لبيانات أساسية تسهم في زيادة جدوى عملية التحليل المالي التقليدي المتمثل في:
- أ. عدد الأسهم العادية المصدرة.
- ب. سعر السهم في سوق الأوراق المالية.
- ج. قوائم وتقارير مالية ملحقة وفق التكلفة الجارية.
28. تزيد فاعلية النماذج الإحصائية بقوة قيمة معامل التحديد.
29. ملائمة المعلومات المتضمنة في قائمة التدفقات النقدية إدراك متخذي القرارات الاستثمارية.
30. معلومات قائمة التدفقات النقدية تعزز قدرة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.
31. تعد معلومات قائمة التدفقات النقدية عاملاً جوهرياً في نوعية القرارات الاستثمارية.
32. تسهم معلومات قائمة التدفقات النقدية في تعزيز الثقة للمستثمرين في تقويم أداء المشاريع الاستثمارية.
33. العمل على تحليل التدفقات النقدية يعد وسيلة فاعلة لتكوين توقعات استثمارية جديدة.
34. الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في زيادة مستوى الكفاءة التمويلية.
35. معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد في تحديد مستوى الرفعة المالية بصورة أفضل.
36. جودة معلومات التدفقات النقدية تسهم في تحديد الهيكل الأمثل للقرارات التمويلية لمنشآت الأعمال.
37. إجراء تحليل تفصيلي للتدفقات النقدية يضمن جودة القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال.

38. الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يقلل من مخاطر القرارات الاستثمارية على أداء منشآت الأعمال.

39. تحليل قائمة التدفقات النقدية تسهم في توفير معلومات مهمة عن مخاطر القرارات الاستثمارية والتمويلية بمنشآت الأعمال.

40. التزام منشآت الأعمال بتحسين مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يسهم في تجنب مخاطر القرارات المالية.

41. مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يمثل عاملاً جوهرياً في تقليل مخاطر القرارات المالية.

42. الاعتماد على نتائج تحليل قائمة التدفقات النقدية يزيد من جودة تحسين القرارات الاستثمارية والتمويلية على أداء منشآت الأعمال.

ثانياً: التوصيات

يوصي الباحث بتوصيات تتمثل في:

1. اعتماد نماذج الدراسة التطبيقية المقترحة للتنبؤ المستقبلي بكفاءة هيكل التمويل والحد من المخاطر المالية.
2. اعتماد نماذج الدراسة الميدانية المقترحة للتنبؤ المستقبلي باتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية والتقليل من المخاطر المالية.
3. عقد دورات تدريبية متقدمة لطرق إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية لمنشآت الأعمال.
4. إلزام شركات المراجعة بمراجعة القوائم والتقارير المالية بصورة أكثر واقعية.
5. ضرورة وجود جهات استشارية لبيان الفوائد المستفادة من قائمة التدفقات النقدية.
6. ضرورة إعداد قوائم مالية ملحقه تفصيلية تراعي القيمة الحالية لبنود القوائم والتقارير المالية.
7. تضمين مؤشرات التدفقات النقدية في مقرر مادة الإدارة المالية لطلاب الجامعات السودانية.
8. إلزام الشركات المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ببيان عدد الأسهم المصدرة في القوائم والتقارير المالية وإعداد نشرات دورية لبيان سعر السهم في السوق تضمن بصورة سنوية في الموقع الإلكتروني.
9. إلزام منشآت الأعمال المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بإصدار القوائم والتقارير المالية خلال الربع الأول من كل عام.

رؤى مستقبلية

يقترح الباحث الدراسات التالية:

1. اثر تحليل قائمة التدفقات النقدية في رفع كفاءة اداء المنشآت المالية.
2. اثر قائمة التدفقات النقدية في الحد من التعثر المالي بالتطبيق على الشركات السودانية.
3. اثر قائمة التدفقات النقدية في تحديد هيكل التمويل.
4. اثر تحليل قائمة التدفقات النقدية في تحديد المحفظة الاستثمارية.
5. اثر تحليل قائمة التدفقات النقدية في إدارة المخاطر المالية في المصارف السودانية.
6. آلية تحليل قائمة التدفقات النقدية واثرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

القران الكريم

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. د. أبو الفتوح على فضالة، الهياكل التمويلية، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1994م)
2. د. أحمد جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية - مدخل تطبيقي معاصر، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003م)
3. د. احمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية - مدخل تطبيقي معاصر، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003م)
4. د. احمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2002م-2003م)
5. د. احمد محمود يوسف، د. محمود عباس حمدي، الجوانب المالية في دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية، (بدون بلد نشر: بدون دار نشر، 2007-2008م)
6. د. احمد محمد نور وآخرون، المحاسبة الإدارية في بيئة الأعمال المعاصرة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م)
7. د. احمد نور، المحاسبة المالية - القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، (الاسكندرية: الدار الجامعية للتوزيع والنشر، 2004م)
8. _____، المحاسبة المالية - القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003/2004م)
9. د. احمد نور، د. احمد بسيوني، المحاسبة المالية والقياس والإفصاح المحاسبي، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 1992م)
10. د. ارشد فؤاد التميمي، د. اسامة عزمي سلام، الإستثمار بالأوراق المالية - تحليل وإدارة، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2004م)
11. د. أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، (بدون بلد نشر، بدون دار نشر، بدون سنة نشر)
12. د. اشرف شمس الدين، أسس الاستثمار في الأسهم وأساليب الوقاية في مخاطر الأسواق المالية، (بدون بلد نشر: هيئة الأوراق المالية، 2005م)

13. د. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 2000م)
14. المعهد الامريكى للمقاييس القومي، الدليل المعرفي لإدارة المشروعات، (نيو تاون: معهد إدارة المشروعات، 2004م)
15. د. الهادي آدم، المحاسبة الادارية، (الخرطوم: جي تاون، 2008م)
16. _____، نظرية المحاسبة، (الخرطوم: جي تاون، 2006م)
17. د. أمين السيد احمد لطفي، الأصول المنهجية الحديثة لدراسات الجدوى المالية للاستثمار - منهج التخطيط والرقابة على اقتصاديات المشروعات الاستثمارية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1998م)
18. _____، تقييم المشروعات الاستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكاة، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2006م)
19. د. اوجين بريجهام، كيشيل ايرهاردت، الإدارة المالية النظرية والتطبيق العملي، تعريب د. م. سرور على إبراهيم سرور، الكتاب الثاني، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2009م)
20. اوما سيكاران، طرق البحث في الإدارة- مدخل لبناء المهارات البحثية، تعريب إسماعيل علي بسيوني، (الرياض: دار المريخ للطباعة والنشر، 2006م)
21. د. اويس عطوة الزنط، مناهج استخدام التقنية الحديثة في التحليل الاقتصادي - اسس تقييم المشروعات ودراسات جدوى الاستثمار، (القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 1992م)
22. د. ايهاب الدسوقي، إقتصاديات كفاءة البورصة - المفاهيم الاساسية للاستثمار في البورصة "البورصة المصرية والامريكية"، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2000م)
23. د. بيومي محمد عمارة، تحليل وتشكيل المحافظ المالية، (بناها: جامعة بنها، التعليم المفتوح، 2010م)
24. د. ثناء محمد طعمية، نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية، (القاهرة: ابترك للنشر والتوزيع، 2002م)
25. د. جاسم المضاف، د. بدر مال الله، المرشد في المحاسبة المالية، ط3، (بدون بلد نشر: بدون دار نشر، 1994م)
26. د. جبرائيل كحالة واخرون، المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 1997م)
27. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعرفة التنظيمية والمعرفة بالأعمال (2)، (عمان: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2008م)

28. د. حامد العربي الحضيبي، تقييم الاستثمارات، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2000م)
29. د. حسن احمد توفيق، التمويل والادارة المالية في المشروعات التجارية، (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرة، 1979م)
30. د. حسين القاضي، د. مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، (عمان: الدار الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001م)
31. د. حسين بني هاني، الأسواق المالية طبيعتها - تنظيمها - أدواتها المشتقة، (اريد: دار الكندي، 2002م)
32. د. حسين حريم، مبادئ الإدارة الحديثة - النظريات، العمليات الإدارية، وظائف المنظمة، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006م)
33. د. حسين خريوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، (عمان: دار زهران، 1999م)
34. د. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، (عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع، 2002م)
35. _____، التحليل المالي - تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، (عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع، 2000م)
36. د. خالد امين عبدالله، حمزة بشير ابو عاصي، اساسيات المحاسبة وطرقها، ط2، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2001م)
37. د. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 IFRSs & IASs، (عمان: اثناء للنشر والتوزيع، 2008م)
38. د. خليل عواد ابو حشيش، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005م)
39. د. خليل محمد العزاوي، إدارة اتخاذ القرار الإداري، (عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2006م)
40. د. خليل محمد خليل عطية، دراسات الجدوى الاقتصادية، (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز تطوير الدراسات العليا، 2008م)
41. د. دريد كامل آل شبيب، إدارة مالية الشركة المتقدمة، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009م)
42. _____، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، ط2، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009م)

43. رشاد العصار وآخرون، الإدارة المالية والتحليل المالي، (عمان: دار البركة للنشر والتوزيع، 2001م)
44. د. رضوان حطوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة منقحة في نظرية المحاسبة، (عمان: دار وائل للنشر، 2003م)
45. _____، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2001م)
46. _____، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، الاصدار الثاني، (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009م)
47. _____، نظرية المحاسبة، (حلب: جامعة حلب، منشورات كلية الاقتصاد، 1998م)
48. ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، تعريب د. على احمد كاجيجي وابراهيم ولد محمد فال، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2006م)
49. د. زياد سليم رمضان، اساسيات في الإدارة المالية، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 1996م)
50. د. سعد صادق بحيري، إدارة المشروعات باستخدام الكمبيوتر، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004/2003)
51. د. سعد عبد الحمدي مطاوع، الإدارة المالية - مدخل حديث، (بدون بلد نشر: المكتبة العصرية، 2010م)
52. د. سعد غالب ياسين، نظم مساندة القرارات، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2006م)
53. د. سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1996)
54. _____، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م)
55. _____، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م)
56. د. سليمان محمد مصطفى، د. علي محمود خليل، التقارير المالية في البورصات، (بناها: مركز التعليم المفتوح، 2010-2011)
57. د. سمير الصبان، اسماعيل جمعة، تحليل وتصميم نظم المحاسبية، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 1997م)

58. د. سمير صافي، البرنامج الاحصائي SPSS، (غزة: مكتبة آفاق للنشر والتوزيع، 2001م)
59. د. سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع، 1997م)
60. د. سيد الهواري، الاستثمار والتمويل، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1983م)
61. _____، مدخل إلى الإدارة المالية، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 2006م)
62. _____، قيمة المنشأة والفشل المالي للمنظمات، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1998م)
63. د. سيد محمود الهواري، إدارة التمويل في مشروعات الأعمال، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1973م)
64. د. سيد محمود الهواري، د. سعيد توفيق عبيد، الإدارة المالية قرارات الآجل الطويل وقيمة المنشأة، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1998م)
65. د. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012م)
66. د. صلاح الدين حسن السيسي، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2002م)
67. _____، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2003م)
68. د. ضياء أحمد القاضي وآخرون، إحصاء ونظم معلومات، (القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، بدون سنة نشر)
69. د. طارق الحاج، مبادئ التمويل، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010م)
70. طارق الله خان، حبيب احمد، إدارة المخاطر - تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة د. عثمان بابكر احمد، (جدة: البنك الاسلامي للتنمية - المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، 2003م)
71. د. طارق عبد العال حماد، الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010م)
72. _____، التقارير المالية - أسس الإعداد والعرض والتحليل، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002م)
73. _____، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية مستقبلية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007م)

74. _____، دليل المستثمر في بورصة القيم المنقولة، (القاهرة: الدار الجامعية، 2006م)
75. د. طلال الحجاوي، د. رنان نعوم، المحاسبة المالية - مناهج الجامعات العالمية، (عمان: دار جهيبة للنشر والتوزيع، 2007م)
76. د. طلال محمود كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، (الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع، 2007م)
77. د. عادل عبد الفضيل عيد، الائتمان والمداينات في البنوك الإسلامية، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008م)
78. د. عادل عبد المنعم وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الهندسة، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، 2008م)
79. د. عادل محمد رزق، الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية من منظور اداري ومحاسبي، (القاهرة: دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، 2004م)
80. د. عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007م)
81. د. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر 1990م)
82. د. عبد الباسط رضوان وآخرون، المحاسبة المالية (قياس، تحليل، تقويم)، (الكويت: مؤسسة دار الكتب، 1993م)
83. د. عبد الحلیم كراجه، الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق، (اريد: دار الأمل للنشر والتوزيع، 1991م)
84. د. عبد الحلیم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي - أسس، مفاهيم، تطبيقات، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000م)
85. د. عبد الحي مرعي، د. عطية عبد الحي مرعي، المحاسبة الادارية، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1997م)
86. د. عبدالرازق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006م)
87. _____، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، (عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2003م)
88. د. عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)

89. _____ ، أساسيات التمويل والإدارة المالية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2002م)،
90. _____ ، أساسيات التمويل والإدارة المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007م)
91. _____ ، الإدارة المالية - مدخل إتخاذ القرارات، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م)
92. _____ ، الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، (الإسكندرية: دار الجامعة، 2004/2003م)
93. د. عبد الفتاح دياب حسين، إدارة التمويل في مشروعات الأعمال، (القاهرة: شركة البراء التجارية، 1996م)
94. د. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م)
95. _____ ، صناديق الاستثمار - سياستها وآلياتها، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010م)
96. د. عبد المنعم التهامي، دراسات الجدوى الاقتصادية، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1984م)
97. د. عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة العربية والدولية، ج2، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007م)
98. د. عدنان بن ماجد وآخرون، مبادئ الاحصاء والاحتمالات، (الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1991م)،
99. د. عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان منظور شمولي، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009م)
100. د. عدنان تايه النعيمي، د. ارشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، (عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2009م)
101. د. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية - النظرية والتطبيق، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007م)
102. د. عدنان هاشم السامرائي، الإدارة المالية - المدخل الكمي، (عمان: دار زهران للنشر، 1997م)
103. د. عصران جلال عصران، تقييم اداء صناديق الاستثمار في ظل متغيرات سوق الاوراق المالية - مدخل مقارنة، (الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2010م)

104. د. عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات الجدوى الاقتصادية وتقييم جدوى الأداء، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 1999م)
105. د. علي السلمي، الإدارة العلمية، (القاهرة: دار المعارف، 1970م)
106. د. علي عباس، الإدارة المالية، (عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2008م)
107. د. عماد الصباغ، نظم المعلومات ماهتها ومكوناتها، (عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2000م)
108. م. عمار موسى و أ. علي مصطفى، الإدارة المالية للشركات - البنية المالية، تقييم الوضع المالي، سياسات التمويل، اختبار الاستثمارات، أسواق البورصة، (دمشق: دار الرضا للنشر، 2005م)
109. عمر حسنين، تصميم النظام المحاسبي - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية وشركات التأمين، (الإسكندرية: بدون دار نشر، 1999م)
110. فرد ويستون، يوجين برجام، التمويل الإداري، تعريب د. عبد الرحمن دعالة بيله، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1993م)
111. _____، التمويل الإداري، تعريب د. عبد الرحمن دعالة بيله، عبد الفتاح السيد سعد النعماني، ج2، (الرياض: دار المريخ للنشر، 1993م)
112. د. فريد النجار، المشتقات والهندسة المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009م)
113. أ. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، (رام الله: بدون دار نشر، 2008م)
114. د. فؤاد محمد الليثي، نظرية المحاسبة، ط2، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2002-2003م)
115. د. كمال خليفة ابو زيد، النظرية المحاسبية، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية للنشر 1990م)
116. د. كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، (عمان: دار وائل لنشر والتوزيع، 2004م)
117. د. كنجو كنجو، د. إبراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1997م)
118. د. ليستر اي هيجر، د. سيرج ماتولتس، المحاسبة الإدارية، ترجمة د. احمد حامد حجاج، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2002م)
119. د. ليلي فتح الله، كمال الدين علي، المحاسبة الادارية، (القاهرة: مكتبة قصر الغفران، 1999م)

120. د. مؤيد الفضل، د. عبد الناصر نور، **المحاسبة الادارية**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2002م)
121. د. مؤيد راضي حنفر، د. غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية - مدخل نظري وتطبيقي**، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006م)
122. د. مؤيد عبد الحسين الفضل، عبد الكريم هادي صالح، **الموسوعة الشاملة إلى ترشيد القرارات الإدارية بأسلوب التحليل الكمي**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، بدون سنة نشر)
123. د. مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، **تحليل وتشكيل المحافظ المالية**، (بناها: جامعة بنها، التعليم المفتوح، 2010م-2011م)
124. د. محسن احمد الخضيرى، **الائتمان المصرفي - منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني**، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، بدون بلد نشر)
125. د. محمد احمد الخضيرى، **الديون المتعثر الظاهرة-الاسباب-العلاج**، (القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، 1996م)
126. د. محمد الفيومي محمد، د. احمد حسين حسين، **تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية**، (الاسكندرية: مكتبة ومطبعة الاشعاع، 1999م)
127. د. محمد المبروك ابو زيد، **التحليل المالي - شركات واسواق مالية**، ط2، (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 2009م)
128. محمد بن مكرم منظور المصري، **لسان العرب**، ج4، (بيروت: دار صادر، بدون تاريخ نشر)
129. د. محمد سعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية - الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية**، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2008م)
130. د. محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، **الأسس العامة في القياس والإفصاح المحاسبي - النظرية والتطبيق**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م)
131. د. محمد سويلم، **الإدارة المالية في ظل الكوكبية**، (عمان: دار هاني للطباعة، 1997م)
132. د. محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية والتمويل**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، بدون تاريخ نشر)
133. د. محمد صالح الحناوي، د. رسمية قرياقص، **الإدارة المالية والتمويل**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، بدون تاريخ نشر)

134. د. محمد عباس بدوي وآخرون، المحاسبة الإدارية ودراسات الجدوى الاقتصادية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009م)
135. د. محمد عباس حجازي، قوائم التدفقات النقدية - الإطار الفكري والتطبيق العملي، (القاهرة: دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م)
136. د. محمد عثمان اسماعيل حميد، أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1983م)
137. _____، التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال - تقييم الأداء والتخطيط المالي وتقييم الأصول وأسواق رأس المال ومصادر التمويل"، (عمان: دار النهضة العربية، 2000م)
138. د. محمد عوض عبد الجواد، علي ابراهيم الشديفات، الاستثمار في البورصة اسهم - سندات - أوراق مالية، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006م)
139. د. محمد فتحي البديوي، إدارة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية - دراسة تحليلية، (بدون بلد نشر: بدون دار نشر، 2006م)
140. د. محمد فتحي محمد علي، الإحصاء في اتخاذ القرارات التجارية، (الإسكندرية: مكتبة عين شمس، 1980م)
141. د. محمد فهمي طلبة وآخرون، الحاسب ونظم المعلومات الإدارية، (القاهرة: مطابع المكتب المصري الحديث، بدون سنة نشر)
142. د. محمد مطر، إدارة الاستثمارات - الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط2، (عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع، 1999م)
143. _____، إدارة المشروعات الاستثمارية - الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط3، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004م)
144. _____، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والأساليب والادوات والاستخدامات العلمية، ط2، (عمان: دار وائل للنشر، 2006م)
145. _____، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003م)
146. _____، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، (عمان: دار وائل للنشر، 2004م)
147. _____، المحاسبة المالية - مشاكل القياس والإفصاح والتحليل، ج2، (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، 2000م)

148. _____ ، المحاسبة المالية الدورة المحاسبية، ط3، (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، 2000م)
149. _____ ، مبادئ المحاسبة المالية - الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، ج 1-2، ط4، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007م)
150. د. محمد مطر، د. فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارات، (عمان: دار وائل للنشر، 2005م)
151. د. محمد يونس خان، د. هشام صالح غرابية، الإدارة المالية، (نيويورك: جون وايلي، 1986م)
152. د. مروان شموط، د. كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008م)
153. د. مصطفى فؤاد عبيد، مهارات البحث العلمي، (غزة: أكاديمية الدراسات العالمية، 2003م)
154. مصطفى نجيب شاويش، الإدارة الحديثة، ط3، (عمان: بدون دار نشر، 1993م)
155. د. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2000م)
156. _____ ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط 2، (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2006م)
157. د. منى قاسم، صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1994م)
158. د. منير إبراهيم هندي، إدارة الاستثمار في أسواق رأس المال: الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، (الإسكندرية: المكتب العربي، 1999م)
159. _____ ، إدارة المنشآت المالية، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1994م)
160. _____ ، الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1999م)
161. _____ ، الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر، ط 4، (طنطا: المكتبة العربية الحديث، 2002م)
162. _____ ، سلسلة الفكر الحديث في مجال الإدارة المالية (2) - الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1997م)
163. _____ ، سلسلة الفكر الحديث في مجال الإدارة المالية (2) - الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003م)

164. د. منير شاكر محمد، التحليل المالي - مدخل صناعة القرارات، ط3، (عمان: دار وائل للنشر، 2008م)
165. _____، الفشل المالي للمشروعات - التشخيص، التنبؤ، العلاج، منهج تحليلي، (عمان: دار النهضة العربية، 1989م)
166. د. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي-مدخل صناعة القرار، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008م)
167. د. نبيل عبد السلام شاكر وآخرون، الإدارة المالية - مدخل صناعة قرارات الاستثمار والتمويل في اتجاه تعظيم قيمة المنشأة، (بدون بلد نشر: ماس للطباعة، 2010م)
168. د. نظير رياض محمد الشحات، الإدارة المالية والعولمة، (القاهرة: المكتبة العصرية، 2000م)
169. د. نعيم حسني دهمش، قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية، (عمان: مطبعة النور، 1996م)
170. _____، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبلاً عاماً - قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية، (عمان: المكتب الاستشاري، 1995م)
171. _____، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبلاً عاماً، (عمان: الاردني للطباعة والنشر، 1990م)
172. د. نفسية محمد باشري، إدارة الائتمان، (القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1998م)
173. د. هاشم احمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000م)
174. د. هاشم احمد عطية، د. محمد محمود عبد ربه، دراسات في المحاسبة المالية - محاسبة التكاليف - المحاسبة الإدارية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م)
175. هاني شحادة الخوري، تكنولوجيا المعلومات علي أعتاب القرن الحادي والعشرين، (دمشق: مركز الرضا للكمبيوتر، 1998م)
176. هاني عرب، المساعد في أساسيات الاستثمارات، (بدون بلد نشر: بدون دار نشر، 1428هـ)
177. _____، الوجيز في اسس المحاسبة، ج2، (بدون بلد نشر: بدون دار نشر، 1428هـ)

178. د. وليد ناجي الحياي، أصول المحاسبة المالية، (الدنمارك: الاكاديمية العربية المفتوحة،
(2007م)
179. _____، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، (بدون بلد نشر: الاكاديمية
العربية المفتوحة، 2007م)
180. _____، التحليل المالي، (الدنمارك: الاكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك،
(2007م)
181. _____، المحاسبة الادارية، (الدنمارك: الاكاديمية العربية المفتوحة، 2007م)
182. _____، المحاسبة المتوسطة، (الدنمارك: الاكاديمية العربية المفتوحة،
(2007م)
183. _____، مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية، (الدنمارك: الاكاديمية
العربية المفتوحة، 2007م)
184. _____، نظرية المحاسبة، (الدنمارك: الاكاديمية العربية المفتوحة، 2007م)
185. د. ياسر صادق مطيع وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، (عمان: مكتبة المجتمع
العربي للنشر، 2007م)
186. د. يحي ابراهيم علي، قيمة المنشأة والفشل المالي للمنظمات، (القاهرة: مكتبة عين
شمس، 1992م)
187. د. يحي عبد الغني ابو الفتوح، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، (الاسكندرية: دار
الجامعة الجديدة للنشر، 2003م)
188. د. يوحنا عبد السلام، د. سليمان اللوزي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء
المنظمات، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2000)
189. د. يوسف عوض العادلي وآخرون، مقدمة في المحاسبة المالية، (الكويت: ذات
السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1986م)

ب. الدوريات

1. احمد حسن علي عامر، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2، ج 2، 2007م)
2. _____، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي في الانشطة الفندقية - دراسة تطبيقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة الاقتصاد والتامين، العدد 2، الجزء 2، 2007م)
3. احمد حسين بتال العناني، محمد مزعل الراوي، استخدام تحليل الحساسية في تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل ظروف المخاطرة واللاتأكد - دراسة حالة مشروع القناني الزجاجية في محافظة الانبار، (الانبار: جامعة الانبار، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 15، العدد 54، 2009)
4. احمد سعيد قطب حسانين، التداعيات المحاسبية لتباين الهياكل المالية والتشغيلية على الأداء المال لاسهم الشركات واستقرارها خلال فترة الازمة المالية، (طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد 1، العدد 1، 2011م)
5. احمد محمد غريب، مدخل محاسبي مقترح لقياس والتنبؤ بتعثر الشركات - دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية، (الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، المجلد 23، العدد 1، يناير 2001م)
6. احمد هاشم احمد يوسف، النماذج التحليلية الملائمة للتنبؤ بالتعثر المالي في البنوك - دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السوداني، (ام درمان: جامعة ام درمان الاسلامية، كلية العلوم الادارية، مجلة العلوم الادارية للبحوث في ادارة الأعمال والادارة العامة والمحاسبية، العدد 2، 2005م)
7. احمد هشام معوض سليم، نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية لتلبية احتياجات سوق المال، (المنصورة: المجلة المصرية لدراسات التجارة، المجلد 20، العدد 4، ج 2، 1996م)
8. أسامة الأنصاري، استخدام تحليل الأوراق المالية لزيادة حجم التداول (لندن، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 83، 1994م)
9. اسماعيل محمود اسماعيل، دور القوائم المالية المعدة وفق (IFRS) في توجيه الاستثمارات، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 1، يونيو 2008)

10. د. آمال نوري محمد، مدى تناغم ادوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم الاقتصادية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد 34، 2013م)
11. امل صلاح دردير، مقارنة الدقة التنبؤية التبادلية لنماذج التدفقات النقدية ونماذج الارباح، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، العدد 60، 2003م)
12. بكري طه عطية، المعلومات والإدارة - دراسة تحليلية مع التطبيق علي مصر، (الرياض: مجلة الإدارة العامة، العدد 42، 1984م)
13. تمجددين نور الدين، دراسات الجدوى الاقتصادية بين متطلبات النظرية والاشكالات العملية، (الجزائر: مجلة الباحث، العدد 7، 2009م-2010م)
14. ثناء محمد إبراهيم طعمية، نموذج متعدد المتغيرات للتنبؤ بالتدفقات النقدية مع التطبيق على الشركات في المملكة العربية السعودية، (الرياض: مجلة الملك عبد العزيز كلية الاقتصاد والإدارة سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 12، العدد 1، 1998م)
15. جلال الشربيني صفا، صناديق الاستثمار - سماتها - مواردها واسلوب إدارة الأموال بها، (القاهرة: مجلة البنك المركزي المصري، 1995م-1996م)
16. حسني على خريوش، تأثير التدفقات النقدية على القيمة السوقية لسهم البنوك والشركات المساهمة الأردنية، (الكويت: جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 10، العدد 1، 2003م)
17. حسين احمد دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، (دمشق: جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 2، 2008م)
18. د. حيدر يونس الموسوي، إدارة المخاطرة والسيولة المصرفية - دراسة تحليلية مقارنة في المصارف التجارية والاسلامية، (كربلاء: جامعة كربلاء الانبار، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 9، العدد 2011، 2م)،
19. سامح مؤيد العطعوط، مفيد الظاهر، اثر مقاييس التدفقات النقدية في تفسير العوائد السوقية العادية للاسهم، (القدس: جامعة القدس المفتوحة، مجلة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، العدد 21، تشرين الاول، 2010م)
20. سعدي احمد حميد الموسوي، تقييم اداء محفظة الاسهم وفق مقياس M^2 ودوره في اختيار المحفظة الاستثمارية الكفوة، (بغداد: جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 6، العدد 24، يونيو 2009م)

21. صبيحة قاسم، احمد نزار جميل، اثر التدفقات النقدية في عناصر هيكل رأس المال - دراسة تطبيقية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية، (تكريت: جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 14، 2009م)
22. د. صبيحة قاسم، د. احمد نزار جميل، اثر التدفقات النقدية في عناصر هيكل رأس المال - دراسة تطبيقية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية، (تكريت: جامعة تكريت، كلية العلوم الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013م)
23. د. صدام محمد محمود الحياي، د. سطم صالح حسين، اثر التجارة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية، (تكريت: جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 3، 2006م)
24. عادل عبد المنعم واخرون، تقييم وادارة المخاطر، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الهندسة، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، 2008م)
25. عبد الله الركوي منوي العنزي، تحليل الرفع المالي لاغراض تقييم الأداء - دراسة تطبيقية على شركة الخزف السعودية، (الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، المجلد 33، العدد 1، 2011م)
26. عبد الهادي مبروك شرباش، دور المحاسب في تقييم المشروعات الإستثمارية، (الرياض: مجلة الإدارة العامة، العدد 30، 1981م)
27. عصام عبد الهادي ابو النصر، نموذج محاسبي مقترح لقياس وتوزيع عوائد صناديق الاستثمار في ضوء الفكر الاسلامي، (القاهرة: جامعة الازهر، كلية التجارة، المجلة العلمية لتجارة الازهر، العدد 23، 1998م)
28. علاء الدين جبل، هائل أبو رشيد، اثر التدفقات النقدية في عناصر هيكل رأس المال، (تكريت: جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 14، 2009م)
29. _____، تقييم تكلفة مصادر التمويل في الشركات الاقتصادية، (حلب: جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 55، 2008م)
30. علي حسين الدوغجي، مدى مسئولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفضل المالي للشركات، (بغداد: جامعة بغداد، مجلة دراسات محاسبية مالية، المجلد 2، العدد 6، 2008م)

31. علي سليمان النعامي، نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة، (الموصل: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 28، العدد 83، 2009م)
32. علي شاهين، جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين - دراسة تطبيقية، (نابلس: جامعة النجاح، مجلة جامعة النجاح للابحاث (العلوم الانسانية)، مجلد 25، العدد 4، 2011م)
33. علي محمد هويدي، احمد محمد لطفي، تطوير القياس والإفصاح المحاسبي في ظل المعيار المحاسبي رقم 4، (المنصورة: المجلة المصرية لدراسات التجارية، المجلد 42، العدد 2، 1998م)
34. عمر عيسى حسن جهماني، مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك، (الرياض: مجلة الإدارة العامة، العدد الأول - إبريل 2001م)
35. كمال بن موسى، المحفظة الاستثمارية - تكوينها ومخاطرها، (الجزائر: جامعة قاصدي مرياح ورقلة، مجلة الباحث، العدد 3، 2004م)
36. لطيف زيود وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، (اللاذقية: مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 1، 2007م)
37. ماجد الشرايري، اثر نظم المعلومات المحاسبية على قائمة التدفقات النقدية (دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة)، (اسيوط: المجلة العلمية كلية التجارة جامعة اسيوط، العدد 41، ديسمبر 2006م)
38. محمد بدر الدين الامين، الدور الفعال للمعلومات المحاسبية في سوق الاوراق المالية بالتطبيق على سوق مسقط للاوراق المالية، (القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة وادارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 2، 1996م)
39. محمد شريف توفيق، تطوير النظام المحاسبي لاستيعاب محاسبة وقوائم التدفقات النقدية كبدل لقوائم ومصادر استخدامات الأموال، (الرياض: مجلة الإدارة العامة، العدد 70، إبريل 1991م)
40. محمد عبد الفتاح، الإفصاح عن القيم العادلة لبنود الأصول طويلة الآجل وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية وموقف المراجع - دراسة ميدانية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 1، يناير 1993م)

41. _____، الإفصاح عن القيم العادلة لبنود الأصول طويلة الآجل وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية وموقف المراجع - دراسة ميدانية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 2، يونيو 2002)
42. محمد فتحي عبد الهادي، عبد المجيد صالح أبو عزة، المعلومات ودورها في اتخاذ القرارات وإدارة الأزمات، (تونس: المجلة العربية للمعلومات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلد 16، العدد 2، 1995م)
43. محمد كبيه كبيه، اميرة محمد عاكف عبيدو، النظرية الحديثة للمحافظ الاستثمارية وإمكانية تطبيقها في سوق الاسهم السعودية، (الرياض: مجلة الإدارة العامة، العدد الثاني، يوليو 1999م)
44. مصطفى احمد الشامي، جدوى الإفصاح عن التدفقات النقدية من العمليات وعلاقتها بالارباح والمقاييس التقليدية للتدفقات النقدية، (المنوفية: جامعة المنوفية، كلية التجارة، آفاق جديدة، العدد 2، 1994م)
45. نبيل عبد الحافظ عبد الفتاح، مدخل لدراسة الجدوى ومعايير تقييم المشروعات الاستثمارية، (مسقط: معهد الإدارة العامة، مجلة الاداري، العدد 47، 1991م)
46. نجيب الجندي، التنبؤ بالعجز المالي للمنشأة باستخدام البيانات المحاسبية المنشورة، (القاهرة: جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلة التجارة والتمويل، العدد 1، 1985م)
47. نشأت عبد العزيز معوض، بورصات الاوراق المالية وصناديق الاستثمار، (القاهرة: مجلة الاهرام الاقتصادي، العدد 76، يونيو 1994م)
48. د. نضال رؤوف احمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان اثره على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي - دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم الاقتصادية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، العدد 26، 2013م)
49. نهاد نادر واخرون، المؤشرات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية "دراسة ميدانية على شركة الخيوط القطنية في اللاذقية"، (اللاذقية: مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28، العدد 3، 2006م)
50. نهال فريد مصطفى، تقييم المحتوى المعلوماتي لبيانات التدفق النقدي (دراسة ميدانية)، (عين شمس: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 4، 1999م)
51. وحيد محمود رمو، سيف عبد الرازق محمد الوتار، استخدام اساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية - دراسة على عينة من الشركات المساهمة

- الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، (الموصل: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، العدد 100، مجلد 32، 2010م)
52. وليد أحمد صافي، شقيري نوري موسى، الرفاعة المالية واثرها في نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة ودرجة المخاطرة - دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الاقتصاد والإدارة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 21، 2009م)
53. وليد زكريا صيام، مدى إدراك أهمية استخدام البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، (الرياض: مجلة الملك عبد العزيز كلية الاقتصاد والإدارة سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 17، العدد 2، 2003)
54. وليد زكريا صيام، حسام الدين خدّاش، تأثير التدفقات النقدية على القيمة السوقية لسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، (الرياض: مجلة الملك عبد العزيز كلية الاقتصاد والإدارة سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 17، العدد 1، 2003)
55. ياسين أحمد العيسى، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالية، (عمان: مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني، 1991م)
56. يسري امين سامي، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بمخاطر التعثر المالي لشركات القطاع العام، (بناها: الدراسات والبحوث التجارية، المجلد 14، العدد 1، 1994م)
57. يوسف محمود الجريوع، مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع - دراسة تطبيقية، (بدون بلد نشر: مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 13، العدد 1، يناير 2005م)

ج. الرسائل العلمية

1. احمد محمود محمد يوسف، تطوير التحليل المالي بالاساليب الاحصائية لترشيد قرارات الاستثمار في سوق المال المصري، (القاهرة: جامعة القاهرة كلية التجارة قسم المحاسبة، بحث دكتوراه غير منشور، 1988م)
2. اسماعيل محمد احمد شبو، تقويم أهمية المعلومات المالية لاسواق الاوراق المالية " دراسة ميدانية مقارنة لسوقي الخرطوم وابوظبي للاوراق المالية للفترة من 2001-2004م، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م)
3. ايمن محمد نمر الشطي، المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية من وجهة نظر مستخدميها واثره على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م)

4. ثناء عطية فراج محمد، تطوير فعالية المعلومات المحاسبية لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية دراسة نظرية تطبيقية، (القاهرة: جامعة القاهرة كلية التجارة قسم المحاسبة، بحث دكتوراه غير منشور، 1991م)
 5. سامية تادروس إبراهيم، الإطار المحاسبي لإعداد قائمة التدفقات المالية والائتمانية القومية واستخدامها في مجال التخطيط المالي على المستوى القومي، (القاهرة: جامعة القاهرة كلية التجارة قسم المحاسبة، بحث ماجستير غير منشور، 1991م)
 6. شاهدة ممدوح عريبي، دراسة تحليلية لفحص كفاءة بعض المؤشرات المحاسبية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، (القاهرة: جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1999م)
 7. صلاح علي احمد محمد، المعلومات المحاسبية واثرها على قرارات الاستثمار في سوق المال "دراسة تحليلية تطبيقية على سوق الخرطوم للأوراق المالية، (ام درمان: جامعة ام درمان الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2002م)
 8. عادل التجاني السوري، أساليب اتخاذ صناعة القرارات في الاستثمار في الأوراق المالية واثرها على حجم التداول للأوراق المالية، (الخرطوم: جامعة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م)
 9. عاطف فوزي إبراهيم جاد، دور قائمة التدفقات النقدية كأداة لتحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية في مصر دراسة نظرية تطبيقية، (القاهرة: جامعة الأزهر، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2002م)
 10. عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفراء، أهمية البيانات والتقارير والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقة الانتاجية دراسة ميدانية على مشروعات الصناعات السعودية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2005م)
 11. كمال احمد يوسف محمد، المعايير المالية لتقويم المشروعات في ظل المخاطرة وعدم التأكد (نموذج مقترح)، (الخرطوم: جامعة النيلين، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م)
 12. محمد بدر الدين إبراهيم الأمين، الإطار العلمي للتنبؤ بالبيانات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل السوق الكفاء لرأس المال، (الزقازيق: جامعة الزقازيق كلية التجارة قسم المحاسبة، بحث دكتوراه غير منشور، 1987م)
 13. مدحت عبد الرشيد سالم علي، التقييم المحاسبي لقرارات تنويع الاستثمارات المالية في ظل ظروف الخطر – نموذج تمايز كمي، (القاهرة: جامعة القاهرة كلية التجارة قسم المحاسبة، بحث دكتوراه غير منشور، 1994م)
 14. مصطفى حامد سالم الحكيم، دور القياس المحاسبي للجودة الشاملة في زيادة المحتوى الاعلامي للتقارير والقوائم المالية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م)
- د. المؤتمرات والندوات

1. د. ابراهيم احمد الصعيدي، استراتيجية التحول إلى نظام التخصيصية (المعوقات - الحلول - اسس التقييم)، (الاسكندرية: المؤتمر العلمي الثالث للمحاسبين المصريين بعنوان (احتياجات سوق العمل للتعليم المحاسبي)، (2001م)
2. عبد النبي اسماعيل الطوحي، التنبؤ المبكر بالازمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القاندة، (الجزائر: جامعة دالي ابراهيم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المتلقى العلمي الدولي الرابع حول الازمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، 2009م)
3. مصطفى نجم البشاري، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الخرطوم للاوراق المالية، (القاهرة: مؤتمر مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة، 2002م)
4. هشام جبر، صناديق الاستثمار الاسلامية، (نابلس: الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، المؤتمر العلمي الاول للاستثمار والتمويل في فلسطين - بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، 8-9 مايو 2005م)

هـ. أخرى

1. معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (1999)

و. التقارير السنوية

1. التقارير السنوية لبنك امدرمان الوطني، 2006م.
2. التقارير السنوية لبنك امدرمان الوطني، 2007م.
3. التقارير السنوية لبنك امدرمان الوطني، 2008م.
4. التقارير السنوية لبنك امدرمان الوطني، 2009م.
5. التقارير السنوية لبنك امدرمان الوطني، 2010م.
6. التقارير السنوية لبنك امدرمان الوطني، 2011م.
7. بنك التضامن الاسلامي، تقرير مجلس الإدارة للعام المالي 2011م، (الخرطوم: بنك التضامن الاسلامي، الاجتماع السنوي التاسع والعشرين للجمعية العمومية، 2012م)
8. بنك التنمية الصناعي، تقرير مجلس الإدارة للعام المالي 2011م، (الخرطوم: بنك التنمية الصناعي، الاجتماع السنوي، 2011م)
9. بنك امدرمان الوطني، تقرير مجلس الإدارة للعام المالي 2012م، (الخرطوم: بنك امدرمان الوطني، الاجتماع السنوي السابع عشر للجمعية العمومية، 2012م)
10. بنك فيصل الاسلامي، تقرير مجلس الإدارة للعام المالي 2011م، (الخرطوم: بنك فيصل الاسلامي، الاجتماع السنوي الثالث والثلاثين للجمعية العمومية، 2011م)

11. مصرف ابوظبي الاسلامي، منشورات مصرف ابوظبي الاسلامي، (الخرطوم: مصرف

ابوظبي الاسلامي، 2012م)

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

A. Books

1. Anne Britton and Chris Waterston, **Financial Accounting**, 4th Ed,(Harlow,Prentice-Hill, 2006)
2. Barry Elliott & Jamie Elliott, **Financial Accounting & Reporting**, (London, Pearson Education Limited, 2007)
3. Belverd E. & Others, **Financial Accounting**, 6th Ed, (Boston, Houghton Mifflin Co., 1998)
4. Bill Rees, **Financial Analysis**, (Y.K.: Prentic Hall, 1990)
5. C. Paramasivan & T. Subramanian, **Financial Management**, (New delhi: New Age International (P) Ltd. & Others, 2009)
6. Carrington A.S. & Battersby G.B., **Accounting An Information System**, (New Zealand: White Combe & Tombs Company, 1975)
7. Donald E. Kieso & Jerry J. Weygandt, **Intermediate Accounting**, 7th Ed, (N.Y.: John Wiley & Sons Inc., 1992)
8. Erich A. Helfert, **The Techniques of Financial Analysis**, (Irwin: Illinois.,1994)
9. Eugene F. Brigham & Joel F. Houston, **Fundamentals Of Financial Management**, (South-Western Cengage: South-Western., 2009)
10. Gastineau, G.L., & Kiritzman, M.P., **The Dictionary Of Financial Risk Management**, (N.Y. : Frank J. Fabozzi associates, 1996)
11. H Koontz nd C. O Donnell , **Management** , (New york: MCGraw hill Co,1977)
12. Harold Bierman & Seymour Smidt, **The Capital Budgeting Decision**, (N.Y.: Macmillan Pub.Co., Inc., 1966)
13. _____, **The Capital Budgeting Decision: Economic Analysis Of Investment Projects**, 5th Ed, (N.Y., Macmillan Pub.Co., Inc., 1980)
14. Harrison F.F., **The Managerial Decision Making Process**, (Boston, mass: Houghton Mufflin, 1987)
15. Hull J. C, **The Evaluation of Risk in Business Investment** ,(NY: Perganon Press Ine, 1980)
16. Jae K. Shim, Joel G. Siegel, **Financial Management**,3rd ed., (N.Y.: Mc Graw-Hill, 2007)
17. James A. O'Brien, **Management Information Systems: Managerial End User Perspective**, (Boston, MA: Richard D. Irwin Publisher, 1990)

18. James M. Reeve & Others, **Principles of Financial Accounting**, 10th Ed, Thomson South, 2007)
19. Jay S. Rich and Others, **Cornerstones of Financial and Managerial Accounting**, (U.S.A. : South-Western Cengage Learning, 2010)
20. Jerry J. Weygandt & Others, **Managerial Accounting**, 6th ed., (U.S.A.: John Wiley & Sons, Inc., 2012)
21. Joel J. Lerner and James A. Cashin, **Theory and Problems of Principles of Accounting I**, 5th Ed, (New York , McGRAW-HILL, 1993)
22. Kam, Vernon, **Accounting Theory**, (New York: John Wiley & Sons, 1986)
23. M.W.E. Glautier, B. Underdown: **Accounting Theory & Practice**, Pitman, 3rd ed., 1986
24. Marcia S., **The Money Market**, Home Wood, Richard D., Irwin Inc., 1990
25. Matan Feldman, Arkady Libman, **Crash Course in Accounting and Financial Statement Analysis**, 2nd Edition, (John Wiley & Sons Inc, 2007)
26. Mosich A. & Larsen E.J., **Intermediate Accounting**, McGraw Hill Book Company, 1983
27. Neveu. Royamond R., **Fundamental of Managerial of Finance**, (South – western: Publishing co., 1981)
28. Paramasivan & T. Subramanian, **Financial Management**, (New delhi: New Age International (P) Ltd. & Others, 2009)
29. Petty, J., et al., **Basic Financial Management**, (N.J. : Prentice – Hall , 1982)
30. Ray Fitzgerald, **Business Finance For Managers "An Essential Guide To Planning Control & Decision Making"**, 3rd ed, (London: Kogan Page Limited, 2002)
31. Ray H Garrison & Others, **Managerial Accounting**, 12th ed., (N.Y: Mc Graw-Hill, 2008)
32. Richard Pike and Bill Neale, **Corporate Finance and Investment Decisions and Strategies**, 6 ed., (London: Pearson Education Limited, 2009)
33. Romny & Steinbart, **Accounting Information System**, 7th Ed, (Prentice Hall, 2003)
34. Stephen A. Ross & et al., **Corporate Finance**, 6 ed, (New Delhi: New Age International (P) Ltd., Publishers & Others, 2009)
35. V.G. Kondalkar, **Organizational Behaviour**, (New Delhi: New Age International (P) Ltd., Publishers Published by New Age International (P) Ltd., Publishers, 2007)

36. W. New Man, & Others, **The Proecess of Management**, (N.J : prentice Hall Inc, 1972)
37. Watsham,T.J., **Futures & Options In Risk Management**, (London: International Thomson Business Press, 1998)
38. Weston J. F. & Brigham E., **Essential Of Managerial Finance**, (N.Y. : The Dryden Press, 1993)
39. Wild, J.J. & others, **Financial Statement Analysis**, 8th Ed. (New York: McGraw Hill Companies, Inc., 2003)
40. William Sharpe & G.I. Alexander, **Investment**, 4th ed.,(U.S.A: Prentice–Hall,1990)

B. Periodicals

1. Bariev, B. & J. Livant, **The Information Content of Funds Statement Ratios**, Journal of Accounting, Auditing & Finance, Fall,1990
2. Batrov E. R., Ithak K., **Sophistication and Patterns In Stock Return After Earnings Announcements**, (The Accounting Review, Vol. 75, No. 1, Jan 2000)
3. Bowen, R.D. & Others, "**Evidence On Relationships Between Earning & Various Measures Of Cash Flow**", The Accounting Review, 1986
4. Finger. C. A., **The Ability of Earnings To Predict Future Earnings & Cash Flow**, Journal of Accounting Research vol.32, No. 2, 1994
5. H. Kwok, **The effect of cash flow statement format on lenders' decisions**, The International Journal of Accounting, Volume 37, Issue 3, 2002
6. Kirschen M., **Information Qualty & Correlated Singals**, (Journal Of Accounting Reserch, Vol. 35, No. 1, Spring 1997)
7. Peragallo, Edward, **Development Of The Compound Entry In The15thCentury Ledger Of Vachomo Badoer a Venetian Merchant**.The Accounting Review Jan.1982

C. Internet

1. www.acc4arab.com/acc//archive/index.php/t-2711.html
2. www.cbos.gov.sd/node/5441
3. www.raosoft.com/samplesize.html
4. www.socpa.org.sa

D. Others

1. AICPA, **Reporting Changes in Financial Position**, APB Opinion No. 19,1981
2. AICPA,**The Statement of Sources & Applications of Funds AICPA**, APB Opinion No. 3, 1963
3. FASB ,**Statement Of Cash Flow**, Statement No.95, Stamford, Conn., FASB, 1987
4. FASB, **Statement of Cash Flows**, FASB, SFAS, No. 95, 1987

5. International Accounting Standards Board, **International Financial Reporting Standard For Small and Medium-Sized Entities**. London, 2009
6. Statement of Financial Accounting Concept No.1, **Objectives of Financial Reporting By Business Enterprises**, FASB, 1978

الملاحق

ملحق رقم (1)

II

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

الأخ الكريم / الأخت الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: استثمار استبيان

يقوم الباحث بجمع بيانات تتعلق بالجانب الميداني لأطروحة الدكتوراه في المحاسبة بعنوان: جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.

عليه نرجو كريم تفضلكم بالإجابة على هذه العبارات بكل دقة ووضوح، علماً بأن هذه البيانات سوف تعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

الباحث /

بشير بكري

عجيب

ت:

0912903240

أو

0122378133

اولا القسم الأول

البيانات الشخصية

ضع علامة (√) أمام الخيار الذي تراه مناسباً

- العمر :** 30 سنة فأقل 31 و أقل من 40 سنة
- 40 و أقل من 50 50 و أقل من 60 سنة
- 60 سنة فأكثر
- المؤهل العلمي :** دكتوراه ماجستير
- بكالوريوس أخرى
- التخصص العلمي:** محاسبة وتمويل تكاليف ومحاسبة إدارية
- إدارة أعمال اقتصاد
- دراسات مصرفية إحصاء
- نظم معلومات أخرى
- المؤهل المهني:** زمالة بريطانية زمالة امريكية
- زمالة عربية زمالة سودانية
- زمالة أخرى
- المركز الوظيفي:** مدير عام مدير فرع
- مدير إدارة نائب مدير إدارة
- رئيس قسم موظف
- مراجع داخلي مراجع خارجي
- محلل مالي أكاديمي
- محاسب موظف بشركات الوساطة المالية
- موظف بهيئة سوق الخرطوم للأوراق المالية أخرى
- سنوات الخبرة :** 5 سنوات فأقل 6 و أقل 10 سنوات
- 11 و أقل من 15 سنة 16 و أقل 20 سنة
- 20 سنة فأكثر

ثانيا عبارات الاستبانة:

ارجو التكرم بوضع علامة (√) أمام الإجابة التي تراها مناسبة

الفرضية الأولى: معلومات قائمة التدفقات النقدية تؤثر على كفاءة القرارات الاستثمارية

رقم العبارة	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	تلائم المعلومات المتضمنة في قائمة التدفقات النقدية إدراك متخذي القرارات الاستثمارية					
2.	المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية					
3.	تمكن معلومات قائمة التدفقات النقدية المحللين الماليين من اتخاذ قراراتهم بصورة سليمة					
4.	تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يعزز ثقة متخذي القرارات الاستثمارية					
5.	معلومات قائمة التدفقات النقدية تعزز قدرة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة					
6.	نعد معلومات قائمة التدفقات النقدية عاملاً جوهرياً في نوعية القرارات الاستثمارية					
7.	معلومات قائمة التدفقات النقدية تعزز ثقة المستثمرين في تقويم أداء المشاريع الاستثمارية					
8.	معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد المستثمرين في المفاضلة بين أفضل البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات الاستثمارية					
9.	تحليل التدفقات النقدية يعد وسيلة فاعلة لتكوين توقعات استثمارية جديدة					
10.	تسهم التدفقات النقدية في كفاءة قدرة القرارات الاستثمارية لتقويم استثمارية المشاريع الاستثمارية					
11.	يوجد ارتباط بين معلومات التدفقات النقدية وجودة القرارات الاستثمارية					

الفرضية الثانية: معلومات قائمة التدفقات النقدية تؤثر على كفاءة القرارات التمويلية

رقم العبارة	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في زيادة مستوى الكفاءة التمويلية لمنشآت الأعمال					
2.	تتضمن قائمة التدفقات النقدية معلومات تمكن متخذي القرارات لبناء توقعات مستقبلية حول القدرة النقدية للمنشأة للوفاء بالتزاماتها المستقبلية					
3.	جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تدعم القدرة التنبؤية لمتخذي القرارات التمويلية					
4.	تدني مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يؤثر على كفاءة القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال					
5.	معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد في دعم قدرة متخذي القرارات التمويلية في تحديد مستوى الرافعة المالية بصورة أفضل					
6.	جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تسهم في تحسين مستوى فهم متخذي القرارات التمويلية لهياكل وأنشطة منشآت الأعمال					
7.	تحليل قائمة التدفقات النقدية يوفر مؤشراً جيداً لقياس قدرة منشآت الأعمال على منح التمويل					
8.	تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في التنبؤ بنتائج القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال					
9.	تساعد معلومات قائمة التدفقات النقدية في الاعتماد على إجراء تقويم سليم					
10.	جودة معلومات التدفقات النقدية تسهم في تحديد الهيكل الأمثل للقرارات التمويلية لمنشآت الأعمال					
11.	إجراء تحليل تفصيلي للتدفقات النقدية يضمن جودة القرارات التمويلية لمنشآت الأعمال					

الفرضية الثالثة: معلومات قائمة التدفقات النقدية تسهم في تقليل المخاطر المالية

رقم العبارة	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	الالتزام بتحسين جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يحد من وجود مخاطر على القرارات الاستثمارية والتمويلية					
2.	الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية يقلل من مخاطر القرارات الاستثمارية على أداء منشآت الأعمال					
3.	تحليل معلومات قائمة التدفقات النقدية يساعد في التنبؤ بمخاطر القرارات التمويلية من خلال تحليل مخاطرها بصورة مسبقة					
4.	تتوقف جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية على قدرة المنشأة في توفير مؤشرات عن مخاطر القرارات الاستثمارية والتمويلية					
5.	تحليل قائمة التدفقات النقدية تسهم في توفير معلومات مهمة عن مخاطر القرارات الاستثمارية والتمويلية بمنشآت الأعمال					
6.	التزام منشآت الأعمال بتحسين مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يسهم في تجنب مخاطر القرارات المالية					
7.	تعد جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية اشارة جيدة لقياس وتقويم مخاطر فشل القرارات المالية					
8.	الاهتمام بجودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يزيد من كفاءة وفاعلية القرارات المالية بمنشآت الأعمال وبالتالي تقليل مخاطرها المالية					
9.	جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية تحد من مخاطر تأثير نتائج القرارات التمويلية على استمرارية منشآت الأعمال					
10.	مستوى جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية يمثل عاملاً جوهرياً في تقليل مخاطر القرارات المالية					
11.	الاعتماد على نتائج تحليل قائمة التدفقات النقدية يزيد من جودة تحسين القرارات الاستثمارية والتمويلية على أداء منشآت الأعمال					

ملحق رقم (2)

اسماء المحكمين

الدرجة العلمية	الجهة	الاسم	المتسلس
بروفيسور	جامعة النيلين	ب. محمد فرح عبد الحليم	1.
أستاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	د. بابكر ابراهيم الصديق	2.
أستاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	د. ابراهيم فضل المولى	3.
أستاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	د. مصطفى نجم البشاري	4.
أستاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	د. فتح الرحمن الحسن منصور	5.
أستاذ مشارك	جامعة النيلين	د. الهادي ادم محمد	6.
أستاذ مشارك	جامعة النيلين	د. عبد الرحمن البكري	7.
أستاذ مشارك	جامعة عمان العربية	د. ظاهر شاهر القشي	8.
أستاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	د. محمد حمد محمد	9.
أستاذ مساعد	جامعة القرآن الكريم والعلوم الاسلامية	د. مصطفى طاهر شنقراري	10.
أستاذ مساعد	اكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية	د. زين العابدين يسن بريمة	11.
أستاذ مساعد	جامعة المشرق	د. سهير عوض قنديل احمد	12.

ملحق رقم (3)

طريقة استخدام العينة المستهدفة

<p>What confidence level do you need?</p> <p>Typical choices are 90%, 95%, or 99%</p>	<p>95</p> <p>%</p>	<p>The confidence level is the amount of uncertainty you can tolerate. Suppose that you have 20 yes-no questions in your survey. With a confidence level of 95%, you would expect that for one of the questions (1 in 20), the percentage of people who answer <i>yes</i> would be more than the margin of error away from the true answer. The true answer is the percentage you would get if you exhaustively interviewed everyone.</p> <p>Higher confidence level requires a larger sample size.</p>
<p>What is the population size?</p> <p>If you don't know, use 20000</p>	<p>250</p>	<p>How many people are there to choose your random sample from? The sample size doesn't change much for populations larger than 20,000.</p>
<p>What is the response distribution?</p> <p>Leave this as 50%</p>	<p>50</p> <p>%</p>	<p>For each question, what do you expect the results will be? If the sample is skewed highly one way or the other, the population probably is, too. If you don't know, use 50%, which gives the largest sample size. See below under More information if this is confusing.</p>
<p>Your recommended sample size is</p>	<p>152</p>	<p>This is the minimum recommended size of your survey. If you create a sample of this many people and get responses from everyone, you're more likely to get a correct answer than you would from a large sample where only a small percentage of the sample responds to your survey.</p>

ملحق رقم (4)

التقارير المالية لبنك ادرمان الوطني

